working together for prosperity

working together for prosperity

working together for prosperity

working together for prosperity

working together for prosperity

working together for prosperity

التقرير السنوي للأعمال
والمسؤولية المجتمعية لبنك مصر

يرسم تقرير البنك للمسؤولية المجتمعية للشركات (CSR) مستقبل أفضل للجميع؛ ومن خلال الأعمال المسؤولة يهدف التقرير إلى خلق قيمة للمجتمع والسعي نحو تحقيق الرخاء الاقتصادي، وعلى مدار أكثر من قرن من الزمان، نجح البنك في خلق توازن بين تحقيق نمو الأعمال وتكامل الجهود الداعمة للتنمية الاجتماعية والبيئية والمالية.

الابتكار: نبض الحضارة المصرية

لطالما حمل المصريون على مدى العصور في أرواحهم شعلة الابتكار، وكأنها جزء لا يتجزأ من روح حضارتهم. إنه دافع دفين يسري في دمائهم جيلاً بعد جيل، كما تُورث العادات والطقوس المقدسة. وحين نلقي نظرة على الحضارة المصرية القديمة، نجد أمامنا أعظم مثال على براعة الإنسان في استكشاف حدود الإبداع، فهي ليست مجرد صفحات في سجل التاريخ؛ بل إنها منارةٌ تُضيء العقول والقلوب حتى يومنا هذا.

ازدهرت تلك الحضارة الفريدة على ضفاف «النيل» لأكثر من ثلاثة آلاف عام، وقد تركت آثاراً لا تُمحى في مسيرة الإنسانية، بصماتٌ لا تزال شاهدة على إسهامات المصريين القدماء في مجالات الفن والعمارة والدين والإدارة والنظم الاجتماعية. ولا تزال مصر القديمة تلهم الباحثين والعلماء، إذ يُفتنون بما تركه أسلافنا من روائع فكرية ومادية.

لقد أبدع المصريون القدماء في شتى المجالات، فحققوا إنجازات باهرة في الطب والفلك والزراعة والهندسة، ما كان له أثر بالغ في تحسين حياتهم. هذه الإنجازات وضعت الأسس للعديد من العلوم والتقنيات التي ما زلنا نعتمد عليها حتى يومنا هذا، مما يعكس رغبة أبدية لدى الإنسان في التطور والتقدم.

ومن أعظم الابتكارات التي سجلها التاريخ البشري كانت الكتابة، التي أحدثت تحولاً جوهرياً في وعي البشرية. فظهور الكتابة الهيروغليفية لم يكن مجرد خطوة في سجل التطور؛ بل كان بمثابة قفزة نوعية في مسيرة الإنسانية، حيث أتاحت لأول مرة تسجيل المعرفة وحفظها، وهو ما لم يكن متاحاً من قبل.

صناعة عطور اللوتس. المتحف المصري في مدينة تورينو. كتالوج ١٦٧٣

استمر المصريون القدماء في تخطي حدود المُمكن، فقدموا اختراعات غيّرت مجرى الحياة البشرية إلى الأبد، لتظل إنجازاتهم مصدر إلهام للعصر الحديث. من الرياضيات والهندسة إلى الفلك والطب، كانوا رواداً في فهم العالم، وابتكروا أساليب وممارسات أصبحت ركناً أساسياً في حياتنا اليومية.

إن إرث المصريين القدماء، دون شك، يدعو للإعجاب؛ لكن هذا النجاح لم ينبع فقط من موهبتهم الفطرية، بل أيضاً من التزامهم العميق وإرادتهم الراسخة لتحقيق التقدم. إن قدرتهم على التكيف مع دورة الفيضانات السنوية لـ «النيل» واستغلالها في بناء اقتصاد زراعي متين هو مثال رائع على عبقرياتهم؛ فقد نجحوا في بناء اقتصاد زراعي مزدهر، واستخدموا مقياس النيل لقياس الفيضانات لقرون طويلة، ليصبح رمزاً لإنجازاتهم.

وظلت عجائب الهندسة المصرية لغزاً أبهر العالم؛ الأهرامات والمعابد الشاهقة لا تزال قائمة، شاهدة على عبقرية المصريين القدماء. إن قدرتهم على تحريك ونحت الأحجار الضخمة بدقة متناهية، رغم عدم امتلاكهم التكنولوجيا الحديثة، تثير تساؤلات لا تنتهي. من «الأهرامات» و «أبو الهول» إلى «معابد الكرنك» و «الأقصر»، تظل هذه الصروح تُذهل الباحثين، الذين يحاولون فك طلاسم تلك العبقرية الهندسية.

استمرت المَوروثات المصرية الغنية في الانتقال عبر الأجيال، حتى أصبحت رمزاً للرخاء والاستمرارية. وفي القرن العشرين، استلهم «طلعت حرب» ورفاقه من هذا التراث، ليؤسسوا «بنك مصر» رمزاً للنهضة الاقتصادية والاستقرار، وليكون صوتاً يُعبر عن صدى الازدهار المصري العريق.

لكن الحفاظ على هذا الإرث لا يكفي وحده؛ بل ينبغي استثماره وتطويره. «بنك مصر» كان فاعلاً في بناء الاقتصاد الوطني، إذ استطاع التكيف مع التحولات المستمرة في الاقتصاد العالمي. وقدرته على التكيف تعكس التزام مؤسسيه الراسخ، ما جعله نموذجاً للصمود والاحتراف في وجه التحديات.

لم يكن «بنك مصر» مجرد مؤسسة مالية، بل مشروعاً وطنياً طموحاً، حمل رؤية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي لمصر والابتعاد عن التبعية الاستعمارية. بفضل هذه الرؤية، أطلق البنك مشروعات صناعية وتجارية دعمت الاقتصاد المصري وساهمت في تحقيق مرونة اقتصادية دامت أكثر من قرن.

وظل البنك منذ تأسيسه في طليعة الابتكار، حيث أدخل الخزائن الليلية لتيسير إيداع الأموال بعد ساعات العمل، وكان السبّاق في إدخال الحواسيب للصناعة المصرفية في الشرق الأوسط عام ١٩٨٠. كما اتخذ خطوات جريئة، فأدخل الخدمات المصرفية الإسلامية وأطلق أول أجهزة الصراف الآلي في المنطقة.

ومع تطور احتياجات العملاء، يواكب «بنك مصر» هذا التطور من خلال تطبيق إجراءات رقمية حديثة لتلبية متطلبات السوق، مقدماً خدمات مصرفية متطورة عبر الإنترنت والجوال. وفي إطار استجابته للتحول الرقمي، عمل البنك على تحديث بنيته التحتية الرقمية، ودخل في شراكات استراتيجية مع شركات التكنولوجيا المالية، بهدف تقديم خدمات مصرفية تواكب العصر.

سعى «بنك مصر» لتعزيز الاقتصاد غير النقدي، مقدماً خدمات الدفع الإلكتروني، ومساهماً في رقمنة أنظمة التحصيل للضرائب والجمارك. وقد وقّع البنك اتفاقيات مع جهات مختلفة لتعزيز استخدام المدفوعات الإلكترونية في السوق المصري.

كما أن البنك يدمج مفهوم الاستدامة في أعماله، متبنياً سياسات المسؤولية المجتمعية والحوكمة. انضم البنك إلى الاتفاق العالمي للأمم المتحدة عام ٢٠١٥، وأطلق مشروع الفروع الخضراء، حيث افتتح أول فرع صديق للبيئة عام ٢٠٢٠.

وبينما يواصل «بنك مصر» رحلته نحو التميز، يبقى ملتزماً بتقديم أفضل تجربة مصرفية لعملائه، مع الحفاظ على رؤيته التنموية. إن استثمارات البنك في التكنولوجيا الرقمية هي جزء من رؤيته لتعزيز حياة المصريين وإحداث تأثير إيجابي على الاقتصاد والمجتمع.

يستلهم «بنك مصر» مسيرته من إرث الحضارة المصرية، ساعياً نحو مستقبل مشرق، وتجسد تقاريره السنوية هذا التراث الثقافي العريق. في تقرير عام ٢٠٢٣، نجد فيه قصص أولئك الذين ساهموا في تشكيل المشهد الاجتماعي والاقتصادي لمصر، مسلطاً الضوء على الإنجازات التي حققها البنك والكفاءات التي تقف وراء نجاحه، وعلى رؤيته لمستقبل واعد ينهل من إرث حضاري لا يزول.

المحتوى

الفصل ١

بنكنا

استراتيجية بنك مصر ١٤
نهجنا في تنمية المجتمع ١٩
أرقام بنك مصر ٢٠
المراجعة المالية ٢١
كلمة رئيس مجلس الإدارة ٢٢
٩٥ جائزة ومركزاً متقدماً خلال عام ٢٠٢٣ ٣٢
شبكتنا واسعة النطاق ٣٦

الفصل ٢

نحو مستقبل أفضل

المضي قدمًا ٥٦
الجهود المبذولة لتعزيز نمو الموظفين ٦٠
سلسلة التوريد المستدامة ٧٢
نهج يركز على العملاء ٧٤
أمن المعلومات ٧٨
بناء مجتمعنا ٨١
المبادرات الاستراتيجية في الاستثمار الصديق للبيئة ١٠٩

الفصل ٣

الحوكمة

إعطاء الأولوية لهيكل إداري موحد ١١٨
فريقنا ١٢٢
أعضاء مجلس إدارة بنك مصر ١٢٤
المدراء التنفيذيون ١٣٥
إدارة الجودة الشاملة ١٦٢
ميثاق السلوك المهني ١٦٤
سياسة مكافحة الرشوة والفساد (ABC) ١٦٦
سياسة الإبلاغ عن المخالفات ١٧٠
نهجنا في إدارة المخاطر ١٧١
لجان مجلس الإدارة ١٧٥
اللجان الإدارية ١٨١

الفصل ٤

عملياتنا

قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ١٩٦
قطاع التحول الرقمي ١٩٩
قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة ٢٠٤
قطاع التجزئة المصرفية ٢٠٨
قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر ٢١٩
قطاع المشروعات الاستراتيجية والابتكار ٢٢٦
قطاع الأموال والمراسلين ٢٢٨
قطاع المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية والتحول الرقمي ٢٣٢
قطاع الأسواق المالية والاستثمار ٢٣٥

الفصل ٥

الأداء المالي

الأداء المالي ٢٥٨
أبرز ملامح الأداء المالي ٢٦٠
تقرير مراقبي الحسابات للقوائم المالية المنفصلة ٢٦٢
تقرير مراقبي الحسابات للقوائم المالية المجمعة ٢٧٢

الفصل الأول

بنكنا

كرس طلعت حرب باشا جهدًا كبيراً على مدار سنوات عديدة لإنشاء أول بنك مصري، والذي تم افتتاحه في عام ١٩٢٠، ومنذ ذلك الحين، وسّع بنك مصر نطاق دوره الرئيسي إلى ما هو أبعد من كونه بنكًا تقليديًا مملوكًا للدولة، حيث تبنى دوراً ريادياً في تعزيز ازدهار المجتمع على نطاق واسع لبناء مستقبل أكثر إشراقاً. كما وضع بنك مصر معايير جديدة في مبادراته الهادفة من خلال اتخاذ خطوات كبيرة نحو المشاركة الاجتماعية.

استراتيجية بنك مصر

يتبنى بنك مصر استراتيجية نمو طموحة لمدة خمس سنوات (٢٠١٩-٢٠٢٣)، وذلك للاستفادة من تراثنا وخبراتنا؛ وتتمحور استراتيجيتنا حول النمو المستدام من خلال توفير خدمات ومنتجات عالية الجودة لتلبية احتياجات العملاء، كما يعزز البنك تجربة العملاء لتصل إلى مستوى عالمي من خلال القنوات والحلول المبتكرة المتنوعة والتوسع محليًا وإقليميًا وعالميًا.

نعمل معًا من أجل الرخاء

الرؤية الاستراتيجية لبنك مصر

أداؤنا المتميز .. طريقنا نحو الريادة .. نستحقها أسما وتراثا

مهمة بنك مصر

التميز في توفير كافة الاحتياجات المصرفية لعملائنا، تعظيم القيمة لأصحاب رأس المال، تنمية ولاء العاملين مع القيام بدور رائد في رخاء والتنمية مصر

قيم بنك مصر

تحدد القيم الأساسية الجديدة لبنك مصر هوية وكيفية إدارة الأعمال

قيم بنك مصر

تُمثل القيم الأساسية الجديدة لبنك مصر رحلة تحول شاملة، تحدد التزامنا بتشكيل مستقبل مصر الاقتصادي، من خلال تعزيز الشمول المالي وضمان بصمة مستدامة، كما ترسخ هذه القيم دورنا الحيوي في الأجندة الاقتصادية الوطنية.

تحدد القيم الأساسية الجديدة لبنك مصر هوية البنك وكيفية إدارته للأعمال، وتشير المبادئ الأساسية للبنك المتمثلة في المرونة والريادة والابتكار والتركيز على العملاء والفخر إلى مدى سرعة استجابة بنك مصر للتغيير، حيث يلتزم بتعزيز تجربة العملاء وتطوير حلول مؤثرة لتحسين نتائج الأعمال، كما تضمن قيم بنك مصر أن جميع مهام البنك تدور حول وضع العملاء في المرتبة الأولى في الأولويات.

ويحرص بنك مصر على دمج هذه القيم الأساسية في استراتيجيته وأنشطته وسير العمل اليومي، ويفخر بنك مصر بإرثه الذي يمتد لمائة عام من الالتزام بالتنمية المستدامة، حيث تضمن لنا القيم الأساسية للبنك مواصلة تنمية هذا الإرث في المستقبل.

المرونة

القدرة علي العمل بشكل ديناميكي يتسم بالسرعة والبساطة لمواكبة التغيرات الداخلية والخارجية بسهولة بغرض إنجاز أعمالنا بأعلى كفاءة وأفضل أداء.

المسئولية والاتقان

يلتزم بنك مصر بالتفاني في قيادة وإدارة الاعمال بشكل متقن وفي كافة ما نقوم به من ممارسات وواجبات لضمان ريادتنا وتعزيز استدامتها.

الابتكار

التفكير بشكل إبداعي ومبتكر لإحداث طفرة في منتجاتنا وخدماتنا وإجراءاتنا لانطلاق نحو آفاق جديدة لتقديم قيمة مضافة وتحقيق ميزة تنافسية.

محورية وتميز العميل

العميل علي قمة أولوياتنا واهتماماتنا من خلال تعظيم جودة تعاملاتنا وخدماتنا وتحسين تجربة عملائنا لنكون دائما الاختيار الأول والأفضل.

الفخر

البناء على إرثنا مع الحفاظ على هويتنا هو حجر الأساس الداعم لنكون دائما في الصدارة.

نهج بنك مصر والتمويل المستدام

تأتي جهود بنك مصر في السعي نحو تحقيق الاستدامة والتمويل المستدام باعتباره بنكاً وطنياً رائداً، كما يحمل البنك على عاتقه المسؤولية المزدوجة لدعم الاقتصاد المصري وتحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية مع الحفاظ على الجدوى المالية.

واعترافًا بمكانته المحورية في المشهد المصرفي المصري، يتبنى بنك مصر مبادئ الاستدامة والتمويل المستدام، والتي من شأنها إحداث ثورة في القطاع المالي وتوجيه اتجاهه الاستراتيجي على المدى الطويل، ويقتضي هذا الالتزام دمج الممارسات والأطر الدائمة في جميع القطاعات والأقسام، مما يمثل تحولا جذرياً في الممارسات المصرفية نحو مستقبل مستدام، فنحن نسعى جاهدين لخلق قيمة طويلة الأجل للأطراف المعنية لدينا من خلال مبادرات مسؤولة وموجهة والتي تحدث تأثيرًا إيجابيًا على المجتمع والبيئة.

الهيكل الإداري

يدرك بنك مصر أهمية إدراج الاستدامة في جميع عملياته، وفي هذا الصدد، أنشأ البنك هيكلاً إداريًا يدعم الاستدامة بجميع ركائزها: البيئية والاجتماعية والاقتصادية وتلك الخاصة بالحوكمة.

كما طور بنك مصر هيكل الحوكمة الخاصة بالاستدامة والتمويل المستدام بناءًا على أفضل الممارسات الإقليمية والعالمية، وتبنى بنك مصر نموذجًا هجيناً من القمة إلى القاعدة/ القاعدة إلى القمة.

لجنة الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة (EESG Board Committee)

تتألف لجنة مجلس إدارة الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذين، وذلك بالإضافة إلى العديد من رؤساء القطاعات ذات الدور المحوري، مثل قطاعات: الاستدامة، والالتزام، وإدارة المخاطر، والتمويل والتي يرأسها السيد الأستاذ/ محمد سيف النصر، كما يقدم أعضاء المجلس غير التنفيذيين إرشادات قيمة تضمن أن تظل اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية أساسية في استراتيجية صناعة القرار الخاصة ببنك مصر.

لجنة الاستدامة وتوجيه التمويل المستدام (EESG Steering Committee)

تقوم لجنة الاستدامة وتوجيه التمويل المستدام بتنفيذ وتقييم الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في مختلف العمليات التي ينفذها البنك. وتقيم اللجنة، التي تضم رؤساء القطاعات، تنفيذ ممارسات الاستدامة في البنك وتراقبها بدقة.

قطاع الاستدامة والتمويل المستدام

في طليعة رحلة الاستدامة لدينا، يقوم القطاع المخصص بدمج الاستدامة والعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في جوهر استراتيجية بنك مصر وسياساته وعملياته، بدءًا من أعلى مستويات القيادة وصولاً إلى كل قطاع وإدارة ووحدة.

أبطال الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة (EESG)

يتم اختيار أبطالنا من أقسام مختلفة لإحداث تغيرات بيئية واجتماعية إيجابية داخل البنك وتعزيز ثقافة الاستدامة في جميع قطاعات البنك.

نهج إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)

يعمل بنك مصر بشكل نشط على تعزيز محفظته الخضراء، من خلال إعطاء الأولوية للمشروعات والقطاعات المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، بالإضافة إلى ذلك يعمل بنك مصر على تطوير نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية الخاص به، لقياس وتنظيم الممارسات المتعلقة بالإقراض والاستثمار، وتتماشى هذه المبادرة مع بقاء البنك ملتزمًا بقضية الاستدامة والتمويل المستدام، وفقًا للتوجيهات الحكومية، وتوقعات الأطراف المعنية.

ستساهم المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة من تقليل الأثار البيئية والاجتماعية الناجمة عن أنشطة التمويل وضمان تمويل المشروعات المستدامة، وتشمل مجالات التركيز الرئيسية إدارة الانبعاثات الممولة والتصدى لمخاطر تغير المناخ، المادية والانتقالية، علاوة على ذلك، يقدم بنك مصر منتجات صديقة للبيئة مصممة خصيصًا للشركات الصغيرة والمتوسطة والعملاء من الشركات، مما يعزز أجندة الاستدامة الخاصة به.

بناء القدرات

يعد بناء القدرات جانبًا حيويًا لضمان إعداد وتجهيز الموارد البشرية بكافة المهارات والمعرفة المطلوبة، وهو ركيزة أساسية في رحلة التنمية المستدامة لبنك مصر، ويتعاون بنك مصر مع مؤسسات تمويل التنمية (DFIs)، ومبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP FI)، والمعهد المصرفي المصري (EBI)، بالإضافة إلى فريق التعلم والتطوير، لتنفيذ خطة بناء وتطوير القدرات على جميع المستويات الوظيفية تحت مظلة أكاديمية بنك مصر للاستدامة.

مراحل بناء القدرات في مجال الاستدامة والتمويل المستدام

يمتد التزام بنك مصر بالاستدامة إلى بناء قوة عاملة تتمتع بالمعرفة والقدرة. ونحقق ذلك من خلال برنامج شامل لبناء القدرات مصمم لمستويات مختلفة من الموظفين.

المستوى الأول

يشمل مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء القطاعات الذين يشاركون في جلسات رفيعة المستوى لمناقشة خارطة الطريق ووضع استراتيجيات الاستدامة بناءاً على أفضل الممارسات.

المستوى الثاني

توفير تدريب فني لتمكين الموظفين من تنفيذ خارطة طريق بنك مصر، والتي تقدم المهارات اللازمة لكافة قطاعات الأعمال مثل قطاع إدارة المخاطر والتحليل الائتماني وكذلك القطاع الإداري والهندسي.

المستوى الثالث

جلسات توعية للاستدامة لرفع الوعي من خلال نهج بناء المعرفة بشكل تدريجي لجميع موظفي البنك.

المستوى الرابع

جلسات توعية لعملاء البنك عن الاستدامة وحوكمة التمويل المستدام لإعدادهم للتغييرات في سياسات التمويل.

الشفافية والمساءلة (الإفصاحات والتقارير)

تمثل الشفافية والمساءلة حجر الأساس في عمليات بنك مصر، يقدم البنك جلسات توعية عن الاستدامة وحوكمة التمويل المستدام لعملائه لإعدادهم للتغييرات في سياسات التمويل. وأظهر بنك مصر التزامه بالشفافية والمساءلة من خلال توقيعه على مبادئ الصيرفة المسؤولة الخاصة بمبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP FI) منذ ٢٠١٩.

يلتزم البنك بالمبادئ الستة للصيرفة المسؤولة (PRB) ويستخدم أداة تحليل الأثر لتقييم انبعاثاته الممولة، ومن خلال هذه العملية يحدد بنك مصر مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) والأهداف التي تعمل على تعظيم الآثار الإيجابية مع الحد من الآثار السلبية.

يقدم بنك مصر مثالاً رائداً كأول بنك مملوك للدولة ينشر تقريره السنوي عن الاستدامة، ملتزماً بالمبادئ التوجيهية لمبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI) . وبالإضافة إلى ذلك، يؤيد البنك المبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة، مما يؤكد تفانيه في الممارسات التجارية الأخلاقية وأهداف التنمية المستدامة، ومن خلال هذه المبادرات، يتمسك بنك مصر بالتزامه بالشفافية والمساءلة والممارسات المصرفية المسؤولة، ووضع معايير للصناعة المالية.

الإشراف البيئي

خطى بنك مصر خطوات هامة في تعزيز الاستدامة في عملياته الداخلية، مما يدل على التزامه بالإشراف البيئي والمساهمة في تحقيق أهداف الاستدامة الأوسع في مصر.

تماشياً مع التزام بنك مصر بالاستدامة والتمويل الأخضر، يركزالبنك بشكل كبير على تقييم التأثير البيئي لعملياته الداخلية، حيث اتخذ بنك مصر إجراءات استباقية لتحسين استخدام الطاقة، حيث قام البنك في نهاية عام ٢٠٢٣ بتركيب إضاءة LED في ٦٩٠ فرعاً و٩٢ إدارة مركزية.

ومن خلال استخدام أنظمة التحكم في الإضاءة القائمة على الإشغال، تم استخدام أجهزة استشعار الحركة لتحقيق توفير إضافي في الطاقة بنسبة ١٠٪ في فروع محددة.

كما يسعى بنك مصر لزيادة اعتماده على مصادر الطاقة المتجددة، وفي هذا السياق قام بتركيب ألواح شمسية في النادي الاجتماعي، حيث أدت إلى زيادة معدل الطاقة المولدة بنحو ٣٧،٠٠٠ كيلووات/ساعة مقارنة بالعام الماضي، مما أدى إلى انخفاض بنسبة ٢٠٪ في فواتير الكهرباء الشهرية.

بالإضافة إلى ذلك قام بنك مصر بتركيب أنظمة تكييف الهواء ذات حجم التبريد المتغير (VRV) في ٣٧٥ فرعاً، مما أدى إلى تراجع معدل استهلاك الطاقة بنسبة ٢٢٪ لكل فرع، كما قام بنك مصر بتركيب أنظمة إطفاء الحرائق برذاذ الماء في ٢٩ فرعاً، مما قلل من استهلاك المياه بنسبة ٩٥٪.

ويظهر التزام بنك مصر بالاستدامة من خلال حصول فرع بنك مصر بمصطفى النحاس على «شهادة ترشيد» عام ٢٠٢١ كأول فرع أخضر لبنك مصر، وذلك بالتزامن مع إطلاق البنك «مشروع الفروع الخضراء» الذي يستهدف حفظ الموارد، والتخلص الآمن من النفايات، وخفض استهلاك الورق، والحد من الانبعاثات الكربونية المرتبطة بالتنقل.

وفي إطار إعطاء الأولوية لنهج استراتيجي يركز على المناخ لتحقيق الهدف الوطني للاستدامة الخضراء، يفي فرع البنك بجامعة عين شمس بمعايير تقييم الهرم الأخضر الصادر عن المجلس المصري للأبنية الخضراء لضمان تصميم المباني المستدامة، ويعتبر هذا التصنيف أعلى تصنيف قائم على المعايير، مما يعكس الالتزام بهدف مصر النهائي المتمثل في التحول الأخضر.

بالإضافة إلى ذلك، يقوم بنك مصر بقياس بصمته الكربونية والإبلاغ عنها بعناية، بما في ذلك الانبعاثات المباشرة (النطاق ١)، والانبعاثات غير المباشرة من المرافق المشتراة (النطاق ٢)، وتلك التي تحدث عبر سلسلة القيمة الخاصة به (النطاق ٣)، ومن خلال قياس البصمة الكربونية وممارسات إعداد التقارير، يهدف بنك مصر إلى معالجة انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن عملياته بشكل فعّال.

نهجنا في تنمية المجتمع

يلتزم بنك مصر بدمج نهج يدعم النمو الاقتصادي والتنمية الوطنية مع تقليل التأثير البيئي. يؤمن البنك بقوة بمد أصحاب المصلحة بمعلومات دقيقة وفي الوقت المناسب حول عملياته وأدائه كجزء من التزامه بنهج قائم على القيمة. يحافظ بنك مصر على مبادئ الحوكمة الرشيدة، ويلتزم باللوائح الصارمة والمعايير الأخلاقية، ويطبق آليات المساءلة، كما تُعد مبادئ حوكمة الشركات جزءاً مهماً من هوية البنك، وهو ملتزم بمواءمة ممارساته مع أعلى المعايير.

إن النهج القائم على المبادئ الذي يتبعه بنك مصر يعطي الأولوية لإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية والاستدامة، مما يضمن حصول الجميع على فرص متساوية وعادلة للوصول إلى الموارد الاقتصادية لتحقيق العدالة الاجتماعية. ويلتزم البنك بتحسين جودة منتجاته وإنشاء حزم مالية ميسرة تساهم في الرفاهية الاجتماعية.

كما يركز بنك مصر على دعم الشباب والنساء المقيمين في القرى ذات الدخل المنخفض والمناطق العشوائية، بما في ذلك النساء المعيلات، ويسعى لضم الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية إلى النظام المالي لتحسين ظروفهم المعيشية، كما يعمل البنك على توفير منتجات وخدمات مالية بسيطة التكلفة تلبي متطلبات جميع الشرائح الاجتماعية، بما في ذلك المجتمعات الضعيفة وغير الضعيفة.

ركائزنا الاستراتيجية

الأرض

مكافحة تغير المناخ وتقليل بصمتنا الكربونية ودعم التمويل الأخضر والمبادرات البيئية.

الاقتصاد

دعم الحراك الاقتصادي لإنشاء نظام مالي مستدام وسد فجوة الشمول المالي.

المجتمع

تعزيز الازدهار والتضامن والتنوع الاجتماعي.

الحوكمة

تبني هياكل وسياسات حوكمة فعّالة.

أرقام بنك مصر

الفروع

٨٣٠ فـرع

محطات نقاط البيع

٦٦٧ ألف محطة

العملاء

١٧ مليون عميل

المشتركون فى محفظة بنك مصر

١,٦ مليون مشترك

استثمارات المسؤولية المجتمعية للشركات

١,١ مليار جنيه مصرى

رأس المال المدفوع

٥٠ مليار جنيه مصري

أجهزة الصراف الآلي

٥,٥ ألف جهاز

(With Facilitators)

بطاقات الدفع الصادرة

١٦,٠٤٩ مليون بطاقة

الموظفون

٢٢,٩٩٩ موظف

* الأرقام المذكورة أعلاه مسجلة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

المراجعة المالية

إجمالي الأصول

٢٥٥١,٤ مليار جنيه مصري

صافى الربح بعد الضرائب

٥٢,٩ مليار جنيه مصري

حقوق المساهمين

١٩٨,١ مليار جنيه مصري

ودائع العملاء

١٨٧٤,٨ مليار جنيه مصري

صافى محفظة القروض للعملاء

٩١١,٩ مليار جنيه مصري

صافى الرسوم والعمولات

١٤,٥ مليار جنيه مصري

ضريبة الدخل المدفوعة

٢٨,١ مليار جنيه مصري

* الأرقام المذكورة أعلاه مسجلة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بنك مصر: نعتمد في أعمالنا على المرونة لتحقيق أداء متميز

يسعدني أن أعرض لكم أداءنا المتميز والتزامنا المستمر بالاستدامة، فعلى مر السنين، التزم بنك مصر بخدمة عملائه، ودعم النمو الاقتصادي، والمساهمة في رفاهية المجتمع.

لقد رسمنا معًا استراتيجية تربط بين النمو والاستدامة، بما يضمن أن يكون تقدمنا مفيدًا للأجيال الحالية والمستقبلية، ومن خلال الجهود الجماعية، نؤكد من جديد التزامنا باعتماد التقدم والشمولية والتنمية المستدامة.

أولاً وقبل كل شيء، يرتبط إرث النجاح الذي حققه بنك مصر ارتباطًا وثيقًا بتوجهاته الاستراتيجية، ويعتمد نجاح بنك مصر على تفانيه الراسخ في تحقيق القوة المالية والتميز التشغيلي، ويتم تحقيق هذا الالتزام من خلال الحوكمة الكفؤة والتخصيص الحكيم للموارد الموجهة نحو دعم أهداف النمو طويلة الأجل، وبالتالي الحفاظ على سجل ثابت من النجاح عامًا بعد عام.

وبدافع التزامنا نحو مجتمعنا والتركيز على خدمة العملاء، نضمن التخصيص المسؤول للموارد وتعزيز النمو على المدى الطويل، كما نقوم أيضًا بتنفيذ أطر قوية لإدارة المخاطر لحماية عملائنا من التهديدات المحتملة، إنّ التزامنا الثابت بممارسات الحوكمة والامتثال القوية المدعومة بأعلى المعايير الأخلاقية، يبني الثقة والشفافية ويعزز مكانتنا المالية.

ويكمُن جوهر النجاح الدائم لبنك مصر في تبني نهج استراتيجي يركز على العملاء، إلى جانب التزامه بالتميز في جميع جوانب عمليات البنك.

يلتزم بنك مصر بتوفير خدمات مصرفية متاحة لجميع المصريين، بما في ذلك تقديم الخدمات المقدمة للمغتربين المصريين لضمان سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية والدعم، ومع أكثر من قرن من العمل، حقق بنك مصر نجاحًا كبيرًا كمؤسسة مصرفية رائدة ذات حضور طويل الأمد يعكس استقراره وخبرته في الصناعة المصرفية.

يدير بنك مصر واحدة من أكبر شبكات الفروع في مصر والشرق الأوسط، وقد أسس البنك حضورًا قويًا في السوق الدولي في العديد من البلدان عبر ثلاث قارات، وتُظهر استراتيجية التوسع الشاملة لبنك مصر، والتي تركز على المناطق التي توفر فرص نمو كبيرة، خاصة في إفريقيا وآسيا، نهجًا استباقيًا للنمو والتطوير.

اقتصاد مصر على مسار واعد للنمو

وبنظرة متزنة لتقييم الوضع الاقتصادي في مصر، نجد أن الاقتصاد المصرى وإن شهد بعض النمو في ٢٠٢٣ ، إلا أنه واجه أيضاً تحديات كبيرة بسبب ارتفاع التضخم وتدهور قيمة العملة، ولقد شملت المؤشرات الإيجابية للاقتصاد المصري نمو صافي الاحتياطي الأجنبي، وارتفاع مؤشر مديري المشتريات، وتراجع معدل البطالة، وانخفاض العجز التجاري غير البترولي، كما تحسن معدل مشاركة القوى العاملة بشكل طفيف.

ومع ذلك، هناك أيضاً تحديات، بما في ذلك ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض طلبات التصدير، وتدهور ظروف التصنيع العالمية، وارتفاع تكلفة الإنتاج، والانخفاض الحاد في صافي الأصول الأجنبية.

وبالرغم من تلك التحديات نجد أن الناتج المحلى الإجمالي لمصر ارتفع ليصل لنحو ١٠.٢ تريليون جنيه مصري في العام المالي المنتهي في ٣٠ يونيو، متجاوزًا المبلغ المستهدف وهو ٩.٢ تريليون جنيه مصري، مدفوعًا بزيادة في عائدات قطاع السياحة وإيرادات قناة السويس، بالتزامن مع تحسن طفيف في مجال التصنيع، وفي الوقت نفسه، ارتفعت صافي الاحتياطيات الأجنبية خلال معظم العام، مما شكل حاجزًا ضد الصدمات الخارجية، ويُبقي صندوق النقد الدولي على توقعاته للنمو عند ٣٪ لعام ٢٠٢٤، بانخفاض طفيف عن التوقعات السابقة.

وفى ظل جهود البنك المركزى المصري المستمرة لمواجهة التضخم، فقد قام برفع أسعار الفائدة بشكل كبير، الامر الذى قد يمثل عائقًا للإستثمار على المدى الطويل.

وإستكمالاً لنهجه المزدوج مواجهة التضخم، أصدر البنك المركزي المصري، إلى جانب البنوك الكبرى، شهادات ذات عائد مرتفع خلال عام ٢٠٢٣، إذ قدمت هذه الشهادات أسعار فائدة تنافسية، تهدف إلى تحفيز الناس على إدخار أموالهم بدلاً من إنفاقها، مما يساهم في التقليل من المعروض النقدي المتداول ويساعد في إدارة التضخم.

وعلى جانب آخر تقوم الحكومة بتنفيذ إصلاحات اقتصادية لمواجهة هذه التحديات، وينصب التركيز الرئيسي على جعل سعر الصرف أكثر مرونة لمواجهة التضخم والتحديات المختلفة في عام ٢٠٢٤، وعلى ذلك فنحن في طريقنا لجعل الاقتصاد أقوى من خلال الإصلاحات الحكومية، لكن التحديات لا تزال قائمة.

مكاسب قوية حققها بنك مصر بفضل الأداء المالي القوي وزيادة كفاءة التشغيل

على الرغم من المشهد الاقتصادي العالمي المليء بالتحديات والتغيرات الجيوسياسية واسعة النطاق، فإن الأداء الاستثنائي لبنك مصر في عام ٢٠٢٣ ينبع من تركيزه الاستراتيجي على التنوع والتحول الرقمي والقوة المالية.

عكس الأداء المالي لبنك مصر للعام المالي ٢٠٢٣ كفاءة قوية، إذ سجلت مؤشرات الأداء مثل العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول تحسنًا ملحوظًا، في حين ارتفعت الربحية وأرباح كل سهم بمعدل حظت بالإعجاب، كما تم تعزيز الأداء من خلال زيادة كبيرة في كل من محفظة أصول البنك وقاعدة أسهمه.

وبنهاية ديسمبر ٢٠٢٣، نجح بنك مصر في رفع معدلات النمو بشكل ملحوظ في كافة القطاعات، حيث بلغ إجمالي أصول بنك مصر ٢٥٥١.٤ مليار جنيه مصري، بزيادة قدرها ١٤.٩٪ على أساس سنوي، مدفوعًا بالنمو في مختلف قطاعات الأعمال، وبلغت الأسهم المباعة ١٩٨.١ مليار جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٣، كما شهد معدل الربحية أيضاً دفعة كبيرة، حيث ارتفع صافي الربح إلى ٥٢.٩ مليار جنيه مصري في عام ٢٠٢٣، بزيادة ملحوظة بلغت ١١١.٦٪ مقارنة بالعام السابق.

كما ينعكس هذا الاتجاه الإيجابي بشكل أكبر في معدل العائد على متوسط الأصول (ROAA)، والذي وصل إلى ٢.١٤٪ في عام ٢٠٢٣، مقابل ١.٣٤٪ في عام ٢٠٢٢، كما ارتفعت ودائع العملاء أيضًا، حيث وصلت إلى ١٨٧٤.٨ مليار جنيه مصري في نهاية ديسمبر ٢٠٢٣، مقارنة بـ ١٧٢٦.٨ مليار جنيه مصري في عام ٢٠٢٢.

وبلغ إجمالي قروض العملاء للبنك ٩٠٠.٩ مليار جنيه مصري في نهاية ديسمبر ٢٠٢٣، بزيادة قدرها ٣٤.٥٪ عن العام السابق، ومن الجدير بالذكر أن معدل القروض المتعثرة (NPL) ظلت تحت السيطرة عند نسبة ٢.٢٠٪ من إجمالي محفظة القروض بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣، مع نسبة تغطية للقروض المتعثرة NPL بلغت ٢٠٢.٣٢٪ لنفس العام المالي.

ساهمنا في تحييد التضخم بإطلاق شهادات ادخار ذات عوائد مرتفعة

انضم بنك مصر إلى البنك المركزي المصري في عام ٢٠٢٣ لمواجهة التضخم من خلال إصدار شهادات ادخار ذات عوائد مرتفعة لتقليل المعروض النقدي وتشجيع الإدخار والحد من الإنفاق.

ويقدم بنك مصر حزمة حصرية من شهادات الادخار، لكل شهادة مزايا فريدة ومصممة خصيصًا لتلبية مجموعة من متطلبات العملاء من حيث الأجل والقيمة، لجذب الودائع وسحب الأموال من التداول، حيث تقدم الشهادات ذات العائد المرتفع الخاصة ببنك مصر والصادرة بالدولار الأمريكي والجنيه المصري فرصة استثمارية جذابة بأسعار فائدة تنافسية ومتاحة للمواطنين المصريين (سواء كانوا مقيمين داخل أو خارج مصر) والمقيمين الأجانب.

وبالرغم من أن الشهادات ذات العائد المرتفع تزيد من تكلفة الفائدة على التزامات البنك، فإنها تمثل مساهمة بنك مصر في الجهود الوطنية للسيطرة على التضخم، ويساهم إصدار الشهادات ذات العائد المرتفع في تحقيق الشمول المالي وجذب العملات الأجنبية.

وتعد شهادات بنك مصر ذات العائد المرتفع واحدة من الأدوات المالية العديدة التي تدعم الاقتصاد الوطني، من خلال تعزيز استخدام رأس المال المخصص للاستثمار في توسيع البنية الأساسية وخلق فرص عمل، بالإضافة إلى ذلك، يقدم بنك مصر قروضًا عقارية وشخصية للمصريين العاملين بالخارج وداخل مصر والأجانب، لتسهيل تلبية احتياجاتهم المالية واستثماراتهم من خلال إجراءات مناسبة وشروط سداد مرنة.

إرساء مبادئ الحوكمة بإعمالنا ركيزة للإستقرار ومزيد من التميز

يتجلى التزام بنك مصر في تقديم خدمات مصرفية رفيعة المستوى لمجموعة متنوعة من العملاء في استخدامه لأحدث التقنيات التكنولوجية وجهوده المستمرة لتحسين خدماته.

حيث تضع قيادة البنك السلوك الأخلاقي والامتثال لجميع اللوائح ذات الصلة على رأس أولوياتها، ويساهم هذا الالتزام بممارسات الحوكمة السليمة في تعزيز الثقة مع أصحاب المصلحة، كما يساهم في استدامة البنك على المدى الطويل.

بالإضافة إلى ذلك، يلتزم بنك مصر بأعلى معايير حوكمة الشركات، وممارسات العمل الأخلاقية، واتخاذ القرارت المسؤولة على كافة المستويات، ويساهم هذا الالتزام بالحوكمة القوية في بناء الثقة مع أصحاب المصلحة لدينا، ويكون بمثابة حجر الزاوية لقطاع مالي مصري يتسم بالاستقرار والمرونة.

نهجنا تعظيم القيمة المشتركة

بفضل إرثه الذي يمتد إلى قرن من الزمان، يدرك بنك مصر أهمية بناء علاقات قوية مع كل المتعاملون معه سواء العملاء أو أصحاب المصالح المشتركة، ويُعد هذا الالتزام بإشراك أصحاب المصلحة أساسًا جوهريًا لنجاح هذه العلاقات، فهو لا يعزز النمو المالي فحسب، بل ويسهم أيضًا في التغيير الإيجابي في المجتمع، ويضمن هذا النهج التعاوني أن تأخذ القرارات بعين الاعتبار احتياجات جميع الأطراف، مما يؤدي إلى خلق قيمة مشتركة.

تمكين موظفينا أولوية قصوى

يولي بنك مصر أهمية كبيرة للاحتفاظ برأس المال البشري وتطويره، حيث يقدر البنك موظفيه ويدرك دورهم المحوري بإعتبارهم الموارد الأكثر قيمة للمؤسسة، كما يلتزم البنك بتقديم الدعم الشامل، وتعزيز النمو وتمكين موظفيه لضمان استمرار الازدهار والتقدم.

إن الحفاظ على المساواة والتنوع في مكان العمل وتنفيذ سياسات تساعد على تحقيق التوازن بين الحياة المهنية والشخصية يشكل جزءًا أساسيًا من أخلاقيات بنك مصر، كما يعمل البنك على تعزيز تمثيل المرأة في جميع مستويات تسلسله الهرمي.

إن إدراك أهمية التوازن الصحي بين العمل والحياة من أجل رفاهية الموظفين ورفع إنتاجيتهم يشكل حجر الزاوية في فلسفة بنك مصر، إذ يقدم البنك مبادرات مثل ترتيبات العمل المرنة وبرامج الصحة، مما يساهم في خلق بيئة عمل إيجابية وداعمة.

ويؤكد الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعلم والتطور على إيمان البنك بقوته العاملة كمحرك أساسي للنمو المستدام ودوره الرائد في الصناعة المصرفية المصرية ولذلك يقدم بنك مصر العديد من البرامج التدريبية من أجل تلبية احتياجات ٢٠,٥٩٤ موظف. ويدعم البنك النمو المهني لموظفيه من خلال فرص التطوير المهني وبرامج الإرشاد والإعلانات الوظيفية الداخلية، وتم تصميم هذه البرامج لتزويد الموظفين بأحدث المهارات التقنية وتعزيز التعاون والابتكار والشعور القوي بالملكية.

إن التواصل المفتوح مع الموظفين يعد من أهم أولويات البنك، حيث يتم ذلك من خلال عقد اجتماعات دورية واستطلاعات رأي وفتح قنوات لاستقبال ردود الفعل، مما يسمح للموظفين بالتعبير عن مخاوفهم وأفكارهم، وتعزيز الشعور بالملكية وتشارك نفس الهدف، ومن خلال تنفيذ استراتيجيات المشاركة الشاملة هذه، يعزز بنك مصر ثقافة يشعر فيها الموظفون بالتقدير والتمكين والتحفيز للمساهمة في استمرار نجاح البنك.

توسيع نطاق الشمول المالي

يدرك بنك مصر الدور الحيوي الذي يلعبه الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي والحد من عدم المساواة، ويعمل بنشاط على جعل الخدمات المالية أكثر سهولة في الوصول إليها، لا سيما للمجتمعات المهمشة والشركات الصغيرة، ويتضمن ذلك تقديم حلول مبتكرة ورقمية لتلبية احتياجات جميع القطاعات وتمكين كل من الأفراد والشركات من إدارة شؤونهم المالية بشكل فعّال، مما يسمح للبنك بالمساهمة في اقتصاد أكثر ازدهارًا وعدالة.

تماشياً مع رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، يدمج البنك شرائح المجتمع غير المصرفية وتلك التي لا تحصل على تمويل كافي في استراتيجيته التي تركز على العملاء، وهذا يضمن توسيع نطاق الخدمات والوصول السلس للمرأة وأصحاب الهمم والشباب، من خلال المنتجات والخدمات المالية المصممة خصيصًا لذلك.

لقد حددنا نطاقات مختلفة ضرورية لتعزيز الشمول المالي، وهي التحول الرقمي، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (SMEs)، وتمكين المرأة.

التحول الرقمي في بؤرة الاهتمام

يُعد التحول الرقمي أحد المحاور الرئيسية لبنك مصر، فقد قام البنك باستثمارات كبيرة في البنية التحتية التكنولوجية والمنصات الرقمية وتدابير الأمن السيبراني لضمان تجربة مصرفية سلسة وآمنة لعملائه، وتوفر الخدمات المصرفية الرقمية لبنك مصر الراحة وسهولة الوصول وقدرات الإدارة المالية المعززة، مما يلبي الاحتياجات المتطورة لقاعدة عملائه المهتمين بمجال التكنولوجيا.

تيسير المدفوعات وتبني الابتكار

تماشيًا مع الأهداف الطموحة للحكومة المصرية لإنشاء مجتمع غير نقدي، لعب بنك مصر دورًا أساسيًا في تسهيل التحول إلى نظام غير نقدي، من خلال تعاونه مع نظام أتمتة الرواتب التابع لوزارة المالية منذ عام ٢٠٠٥.

وحافظ بنك مصر باستمرار على مكانته الرائدة في ميكنة الرواتب لمدة ١٨ عامًا متتالية، كما يستحوذ البنك على حصة سوقية تبلغ ٤٨٪، ويدير البنك العديد من البطاقات بقيمة إجمالية تبلغ ١١٢.٥٩ مليار جنيه عبر ١١٢٦ هيئة حكومية متعاقدة مع البنك.

بالإضافة إلى ذلك، يُسهل البنك التحويل السنوي للرواتب التي تتجاوز ١٨٧.٣ مليار جنيه مصري لكل من القطاعين العام والخاص، ويتجلى التزامنا بالمدفوعات الإلكترونية في إصدار أكثر من ١٦.٠٥ مليون بطاقة ذكية، مما يعزز مكانتنا كثاني أكبر جهة مصدرة لبطاقات الدفع الإلكتروني بين البنوك المصرية.

علاوة على ذلك، يوفر بنك مصر لعملائه مجموعة قوية من حلول الدفع الرقمية، مما يضمن معالجة المعاملات بسلاسة وكفاءة، حيث يقدم البنك مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، مما يزيد من الراحة التي يتمتع بها كلاً من العملاء الأفراد والشركات.

شركة مصر للابتكار الرقمي "MDI" رائد الخدمات المصرفية الرقمية في مصر

انطلاقاً من التزامنا بالتحول الرقمي، أصبح بنك مصر في طليعة المشهد المصرفي الرقمي في مصر، حيث نتعاون بشكل نشط مع المؤسسات المالية الرائدة لتسريع تبني الحلول الرقمية المتميزة.

ويمتد هذا الالتزام إلى شركة مصر للابتكار الرقمي "MDI" التابعة لنا، والتي كانت أول من تقدم في مصر للحصول على ترخيص بنك رقمي من البنك المركزي المصري، وحصلت مؤخرًا على موافقته الأولية.

تأسست شركة مصر للابتكار الرقمي "MDI" لقيادة تطوير الخدمات المصرفية الرقمية، ولعبت دورًا محوريًا في إطلاق أول بنك رقمي محلي في مصر، وهو بنك فريد من نوعه يهدف إلى تحويل النظام المصرفي الشامل إلى نموذج أكثر رقمية وتركيزًا على العملاء، ويتماشى هذا مع التزام بنك مصر بمواكبة التحول العالمي نحو الخدمات المصرفية الرقمية وتلبية الاحتياجات المتطورة للسوق المصرية، وتعطي شركة مصر للابتكار الرقمي "MDI" الأولوية لريادة السوق في المنتجات المصرفية الرقمية، وعمليات الانضمام، والمدفوعات الإلكترونية، وبرامج الشمول المالي المتقدمة التي تمتد إلى ما هو أبعد من التغطية الجغرافية المادية.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر... خطوات متسلسلة من النجاح

تُعَد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر شريان الحياة لأي اقتصاد مزدهر. ونحن في بنك مصر ندرك هذا الأمر بشكل فطري، ولهذا السبب، نهدف إلى أن نصبح صانع لقصص نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في مصر.

لقد نجحنا في كسر الحواجز من خلال تقديم أدوات مالية مبتكرة مثل القروض الصغيرة والحلول المصرفية الرقمية، وقد تم تصميم هذه الحلول خصيصًا لتمكين المجتمعات المهمشة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وتنمية روح المبادرة لديهم.

ويعد توسعنا في محفظة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بمثابة شهادة على التزامنا، بالإضافة إلى الدعم المالي، فإننا نقدم خدمات قيمة غير مالية، ونوجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر خلال عملية الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي بينما نعمل بشكل مستمر على تطوير أحدث الحلول مثل أتمتة التمويل متناهى الصغر.

ومنذ بداية ديسمبر ٢٠٢٣، نمت قاعدة عملائنا من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى ١٤٣,٥٨٧مشروع، منها حوالي ٣٣,٣٥٠ مشروع تمتلكه سيدات، وهو ما يمثل ٢٣٪ من الإجمالي، وتهدف هذه الجهود الاستباقية إلى خلق بيئة تمكينية حيث تستطيع المرأة أن تزدهر كقائدة ورائدة أعمال، وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي الشامل في مصر، فنحن ندرك أن تمكين المرأة اقتصاديًا يخلق تأثيرًا مضاعفًا، مما يؤثر بشكل إيجابي على الأفراد والأسر والمجتمعات والاقتصاد على النطاق الأوسع.

شراكات لتمكين رواد الأعمال

في بنك مصر، نؤمن بقوة التعاون، ومن الأمثلة البارزة على ذلك مبادرات مثل «رواد النيل» وشراكتنا مع برنامج «مشروعك» التابع لوزارة التنمية المحلية - وكلاهما يتماشى مع رؤية البنك المركزي المصري، وبالإضافة إلى هذه الشراكات، تعمل شبكتنا المكونة من ١٥ مركزًا لتطوير الأعمال كنظام دعم لعملائنا من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، مما يضمن استمراريتها على المدى الطويل.

«تقدر»: برنامج تشجيع الابتكار

لا يقتصر برنامج مسرع نمو الشركات الناشئة «تقدر» التابع لبنك مصر على التمويل فقط، بل إنه مركز تعاوني للابتكار يقدم للشركات الناشئة الخبرة الفنية وفرص الاستثمار والدعم التسويقي، وهذا يعزز ثقافة الشراكة ويمهد الطريق للنمو المستدام.

من خلال تمكين الشركات، نساهم بشكل مباشر في تعزيز الرفاهية الاقتصادية لمصر، إن قطاع «المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر» القوي يعني ازدهار الناتج المحلي الإجمالي ويضع الأساس للتنمية المستدامة، إذ أن بنك مصر، لا يبني الشركات فحسب، بل نبني مصر أقوى.

يواصل بنك مصر الدخول في اتفاقيات تعاونية لتقديم حلول الدفع الإلكتروني، بما في ذلك خدمات الرواتب الإلكترونية ورقمنة نظام التحصيل الحكومي للضرائب والجمارك، وذلك لتحفيز التحول نحو مجتمع غير نقدي.

في عام ٢٠٢٢، أطلق بنك مصر برنامج تسريع النمو «تقدر»، كجزء من برنامج بنك مصر للابتكار التعاوني مع الشركات الناشئة، وقد بدأنا المرحلة الثانية من البرنامج، والتي ترتكز على دعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال العاملين في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات الداعمة لها.

تمكين المرأة

يدرك بنك مصر أن المساواة بين الجنسين تشكل ركيزة أساسية للتنمية المستدامة ومسارًا لمستقبل أكثر عدالة، ويلتزم البنك بتعزيز تمثيل المرأة وتوفير الخدمات المالية المصممة خصيصًا وتقديم الدعم للشركات التي تقودها المرأة، ويعتبر تمكين المرأة ضرورة حاسمة لتسريع التقدم الاجتماعي والاقتصادي المستدام.

ولتحقيق هذه المساواة، قطع بنك مصر خطوات كبيرة في تعزيز وصول المرأة إلى الخدمات المصرفية والمالية، ويشمل ذلك توسيع شبكات الفروع في المجتمعات المهمشة، وتصميم منتجات وخدمات متخصصة مصممة لتلبية الاحتياجات الفريدة للمرأة، وتقديم برامج شاملة للتعليم المالي.

علاوة على ذلك، يشارك البنك بنشاط في المبادرات التي أطلقها البنك المركزي المصري بهدف تعزيز التكامل الاجتماعي وتقليص الفجوات الاقتصادية، ويركز بنك مصر جهوده لتهيئة بيئة عمل داعمة للمرأة، ويقود البنك في هذا الاتجاه برامج لتعزيز الرخاء وتخفيف حدة الفقر، مع التركيز بشكل خاص على النساء المحرومات.

واعترافًا من بنك مصر بالمساواة بين الجنسين باعتباره حجر الزاوية في التنمية المستدامة، فقد جعله أولوية استراتيجية، ويتجلى هذا الالتزام في دعم البنك الاستباقي للشركات التي تقودها النساء والجهود الرامية إلى دمج المشروعات متناهية الصغر غير الرسمية المملوكة للنساء في الاقتصاد الرسمي.

تعزيز المسؤولية البيئية

يتجه بنك مصر نحو مستقبل أكثر خضرة من خلال اتخاذ خطوات ملموسة لتقليل بصمته الكربونية، وتؤكد مبادرات بنك مصر على تركيزه الاستراتيجي على دمج الاعتبارات البيئية في عملياته، مثل إنشاء شبكة من الفروع الخضراء الصديقة للبيئة، ونتيجة لتفانيه الثابت، حصل البنك على الشهادة الذهبية لتقييم الهرم الأخضر المصري للمباني الخضراء.

وفي إطار التزامه المستمر، يحرص بنك مصر على زيادة رأس المال للمشروعات الصديقة للبيئة، وتعزيز كفاءة الطاقة، وخفض الانبعاثات الكربونية، ودعم تطوير البنية التحتية المستدامة.

إن التزام بنك مصر بالاستدامة البيئية لا يقتصر على أنشطته التمويلية فحسب، فقد نفذ البنك ممارسات قوية لإدارة المخاطر البيئية، بما يضمن لعملياته التوافق مع الممارسات المستدامة، ومن خلال تقييم وتخفيف المخاطر البيئية المرتبطة بأنشطة الإقراض وقرارات الاستثمار، أظهر بنك مصر التزامه بالخدمات المصرفية المسؤولة والتنمية المستدامة.

دعم بنك مصر قطاع الطاقة المتجددة بشكل فعّال من خلال توفير حلول تمويلية لمشروعات الطاقة المتجددة، ويقوم البنك بقياس انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بدقة وإعداد التقارير عنها بكل شفافية مع تنفيذ تقنيات موفّرة للطاقة لتعظيم كفاءة استخدام الموارد كجزء من التزامه بالتصدي لتغير المناخ.

ومن خلال سد الفجوة بين المشروعات الرأسمالية والمستدامة، أثبت بنك مصر ريادته في دفع عجلة التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة وقدرة على التكيف مع المناخ.

التخطيط لمستقبل مزدهر للجميع

وباعتباره مؤسسة مالية رائدة، يولي بنك مصر أهمية كبيرة للمسؤولية المجتمعية للشركات بإعتبارها حجر الزاوية في المواطنة المؤسسية، ويقوم البنك بدوره المجتمعي بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال مؤسسته غير الربحية وهي «مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع»، ويتعاون بشكل فعال مع منظمات ومؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في مختلف الأنشطة والمبادرات التي تعود بالنفع على المجتمع.

وتؤكد هذه الشراكات على النهج الاستراتيجي للبنك تجاه المسؤولية المجتمعية وقدرته على الاستفادة من الخبرات الخارجية، كما يركز البنك جهوده على رفاهية الإنسان، من خلال تحسين الرعاية الصحية والنهوض بالتعليم وتنمية المجتمعات المهمشة، بما في ذلك القرى والمناطق العشوائية، كما يعمل على تحقيق التمكين الاقتصادي من خلال خلق فرص العمل للشباب والنساء المعيلات، إلى جانب أنشطة التنمية الأخرى التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للشرائح المهمشة في المجتمع.

العمل معاً من أجل الرخاء

سيواصل بنك مصر إعطاء الأولوية للتنمية المستدامة ودمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في استراتيجيات أعماله وعمليات صنع القرار، كما سنواصل توسيع مبادراتنا للتمويل المستدام، وتعزيز المشروعات الخضراء والمشروعات ذات المسؤولية المجتمعية والتي تساهم في مستقبل أكثر استدامة وشمولاً.

إن بنك مصر هو أول بنك وطني في مصر يلتزم بالمبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNCG)، ومعايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)، ومبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-FI).

وفي الختام، فإن الأداء المتميز لبنك مصر وجهوده المستدامة هي شهادة على التزامنا الثابت تجاه أصحاب المصلحة لدينا، ومن خلال جهودنا الجماعية، سنواصل دفع النمو وتعزيز الشمولية ودعم الاستدامة، ووضع بنك مصر كقوة رائدة في الصناعة المصرفية المصرية، مما سيدفع بعجلة التقدم، ونغتنم الفرص، ونخلق مستقبلاً أفضل للجميع.

تحياتي،

محمد محمود الأتربى

رئيس مجلس الإدارة

٩٥جائزة ومركزاً متقدماً خلال عام ٢٠٢٣

ما وصلنا إليه من نجاح يرجع إلى ثقة عملائنا الغالية

مجلة ذا يوروبيان البريطانية

- أفضل بنك في مجال المسؤولية المجتمعية - مصر
- أفضل بنك في مجال إدارة الخزانة - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- أفضل بنك في إدارة السيولة - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- أفضل بنك في إدارة النقد - مصر
- أفضل بنك في استبدال العملات الأجنبية - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مجلة ذا بانكر العالمية التابعة لمؤسسة «فاينانشال تايمز»

- عملية العام «القروض» – إفريقيا

مجلة كوزموبوليتان ذا دايلي

- أفضل بنك في مجال المسؤولية المجتمعية - مصر
- أفضل بنك في خدمات الموبايل البنكي - مصر
- أفضل بنك في مجال ائتمان الشركات - مصر

جلوبال فاينانس

- أفضل بنك في إدارة صناديق أسواق النقد والاستثمارات قصيرة الأجل- الشرق الأوسط
- ضمن أفضل ٥٠ بنك آمن - إفريقيا

مجلة إنتراناشيونال إنفيستور

- بنك العام - مصر
- أفضل بنك في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة - مصر
- أفصل برنامج لمكافأت العملاء وخدمة العملاء - مصر

مجلة وورلد بيزنس أوت لوك

- أفضل بنك في مجال المراجعة الداخلية - مصر
- أفضل بنك في مجال إدارة الخزانة - مصر
- أفضل بنك في مجال ائتمان الشركات - مصر

جوائز مجلة يوروموني للتميز

- جائزة أفضل بنك في مجال ائتمان الشركات- مصر
- جائزة أفضل بنك في مجال الحلول الرقمية - مصر
- جائزة أفضل بنك في المسؤولية المجتمعية -مصر

استقصاء تمويل التجارة لمجلة «يوروموني»

- رائد للسوق المصرية
- أفضل مقدم للخدمة - إفريقيا
- أفضل مقدم للخدمة - مصر

مجلة إنتروناشيونال بيزنس

- أفضل بنك في مجال المراجعة الداخلية - مصر
- أفضل بنك في مجال إدارة الخزانة - مصر

مجلة جازيت العالمية

- بنك العام - مصر
- بنك العام في التمويل الإسلامي - مصر
- أفضل تطبيق للموبايل البنكي - مصر
- البنك الأسرع نموّا في مجال ائتمان الشركات - مصر
- أفضل بنك في مجال إدارة الخزانة - مصر

مجلة جلوبال ترايد ريفيو

- أفضل بنك لتمويل التجارة – مصر

مجلة وورلد إيكونوميك

- أفضل بنك في مجال المسؤولية المجتمعية – مصر
- البنك الأكثر ابتكارًا في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة - مصر

مجلة جلوبال براندز

- العلامة التجارية الأكثر ثقة - مصر
- أفضل بنك في تنمية الموارد البشرية - مصر
- أفضل بنك في التجزئة المصرفية - مصر

مجلة براندز ريفيو

- أفضل بنك في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة - مصر
- أفضل بنك في مجال المسؤولية المجتمعية - مصر
- أفضل بنك - مصر

مجلة ذا جلوبال إيكونوميكس

- البنك الأكثر تحقيقًا لأهداف المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة - مصر

مجلة أسيان بانكينج آند فاينانس

- بنك العام في إدارة النقد المحلي - مصر
- بنك العام في استبدال العملات الأجنبية - مصر

مجلة إنترناشيونال فاينانس

- أفضل بنك في مجال المسؤولية المجتمعية - مصر
- أفضل بنك في مجال ائتمان الشركات - مصر

مجلة جلوبال بيزنس أوت لوك

- البنك الأسرع نمواً في مجال ائتمان الشركات - مصر
- أكثر منصات الدفع الإلكترونية ابتكاراً (الخدمات المصرفية) - تطبيق المحفظة الإلكترونية - مصر

يوروسيرت

- شهادة الإيزو ٢٠٢١: ٣٧٠٠٠ في مجال إرشادات الحوكمة المؤسسية
- شهادة الإيزو ٢٠٢١: ٣٧٣٠١ في مجال نظام إدارة الامتثال
- شهادة الإيزو ٢٠١٧: ٢٠٤٠٠ في مجال ممارسات الشراء المستدام

مؤسسة كامبريدج إي إف إيه

- أقوى نافذة لخدمات التجزئة المصرفية الإسلامية - مصر

إسلاميك فاينانس

- جائزة أفضل بنك في التجزئة المصرفية - مصر

ميا فاينانس

- أفضل بنك في التجزئة المصرفية - مصر

استقصاء إدارة النقد لمجلة «يوروموني»

- رائد في خدمات القطاع الحكومي والقطاع العام - مصر
- رائد في مجال التعدين - مصر
- رائد في مجال السياحة - مصر
- أفضل مقدم لخدمات الزراعة - مصر
- أفضل مقدم لخدمات التعدين - مصر
- أفضل بنك في مجال السياحة - مصر

مجلة يوروموني لتصنيف رواد السوق

- رائد في مجال الحلول الرقمية - مصر
- رائد في مجال المسؤولية المجتمعية - مصر
- رائد في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة - مصر
- رائد في مجال ائتمان الشركات - مصر
- أحد رواد مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة - مصر

مجلة ذا ديجيتال بانكر

- أفضل بنك رقمي - مصر
- أفضل بنك في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة - مصر
- أفضل مبادرة وأفضل منتج للخدمات المصرفية الإسلامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- أفضل برنامج لتدريب وتطوير الموظفين - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مجلة إنفستور ميديا

- أفضل بنك - مصر
- أفضل بنك في التجزئة المصرفية - مصر
- أفضل بنك في مجال حوكمة الشركات - مصر
- العلامة التجارية الأكثر ثقة - مصر

جوائز التميز والإنجاز المصرفي الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ٢٠٢٢

- جائزة التميز والإنجاز المصرفي في الالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

جوائز مؤسسة الشرق الأوسط للتميز التكنولوجي

- فئة التكنولوجيا والصناعة: الريادة في الخدمات المصرفية الرقمية - الشرق الأوسط

فوربس الشرق الأوسط

- السيد/ محمد الأتربي – رئيس مجلس إدارة بنك مصر ضمن قائمة أفضل ١٠٠ رئيس تنفيذي بالشرق الأوسط

مجلة بيزنس تابلويد

- أفضل بنك في مجال المسؤولية المجتمعية – مصر
- أفضل بنك فى مجال إدارة الخزانة – مصر

مجلة كابيتال فاينانس إنترناشونال

- أفضل فريق للخدمات المصرفية للشركات – مصر

جوائز إيميا فاينانس

- أفضل بنك لترتيب عمليات إعادة هيكلة – إفريقيا
- أفضل عملية إعادة هيكلة – إفريقيا
- أفضل تمويل بالعملة المحلية - إفريقيا
- أفضل عملية تمويل مشترك - إفريقيا
- أفضل عملية تمويل مشترك - شمال إفريقيا
- أفضل عملية تمويل مشترك للهيئات – الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- أفضل عملية تمويلية عن مشروع ترفيهي – مصر
- أفضل عملية تمويلية في مجال صناعة البتروكيمياويات - مصر
- أفضل عملية تمويلية في قطاع العقارات - مصر
- أفضل عملية تمويلية في قطاع السياحة – مصر
- أفضل عملية تمويلية في مجال البنية التحتية – مصر
- أفضل صفقة في قطاع العقارات - مصر

مجلة وورلد فاينانس

- أفضل بنك – مصر

جائزة مجلة يوروموني للتمويل الإسلامي

- أفضل بنك إسلامي – مصر

مجلة جلوبال بانكينج آند فاينانس ريفيو

- البنك الأكثر تميزًا خلال القرن – مصر

شركة كنترول كايس

- شهادة التوافق مع المعايير العالمية لتأمين بيانات بطاقات الدفع الإلكترونية لعام ٢٠٢٢

قائمة بلومبرج الخاصة بالقروض المشتركة

- المركز الثاني على مستوى جمهورية مصر العربية والثالث على إفريقيا في تسويق وترتيب القروض المشتركة

جوائز أي جي جلوبال

- صفقة العام في مجال التحول الطاقي- إفريقيا

شبكتنا واسعة النطاق
اتساع نطاق شبكة بنك مصر

يتمتع بنك مصر بانتشار واسع ومؤثر على المستوى المحلي والعالمي، فعلى المستوى المحلي، أنشأ بنك مصر شبكة بارزة تضم ٨٢٤ فرعًا بحلول نهاية ديسمبر ٢٠٢٣، بالإضافة إلى ذلك، يدير البنك أكثر من ٥,٥٠٠ ماكينة صرف آلي، ونحو ٦٦٧ نقطة بيع إلكترونية، و١٦٠ ألف جهاز رمز استجابة سريعة، وتسلط هذه الأرقام الضوء على البنية التحتية الشاملة لبنك مصر، والتي تدعم إجمالي قيمة المعاملات التي وصلت إلى ١٣٣ مليار جنيه مصري خلال العام المالي ٢٠٢٣، ويؤكد هذا الحضور القوي على نفوذ بنك مصر الكبير وتأثيره في السوق.

يستفيد بنك مصر من توسعه حول العالم لتقديم خدمات مخصصة لعملائه في مختلف الدول. ويدير البنك فرع واحد في فرنسا وعدة شركات تابعة في ألمانيا ولبنان، بالإضافة إلى ذلك، يمتلك بنك مصر خمسة فروع منتشرة في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة.

ويمتلك بنك مصر مكتبًا تمثيلياً في أبيدجان، كوت ديفوار، والذي تديره شركته التابعة في لبنان، كما لدي البنك مكاتب تمثيلية في كينيا (نيروبي)، وكوريا الجنوبية (سيول)، وإيطاليا (ميلانو)، وروسيا (موسكو)؛ ويطمح البنك إلى توسيع نطاقه الجغرافي من خلال دخول جيبوتي والرياض والعاصمة الصومالية مقديشو.

الإمارات العربية المتحدة

يدير بنك مصر خمسة فروع في دولة الإمارات العربية المتحدة فى إمارة أبو ظبي ودبي ورأس الخيمة والشارقة. يمكن للعملاء الاختيار من بين مجموعة متنوعة من السلع والخدمات التي تقدمها هذه الفروع، بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات والأفراد وإدارة الثروات الدولية (IWM) والأسواق الدولية والمؤسسات المالية (FI)، والقروض المشتركة والخزانة والاستثمار، وتضمن هذه الخدمات الاستمرارية على المدى الطويل، تنوع الإيرادات، محفظة متنوعة بشكل جيد، ومزيج مثالي من منتجات الدخل من الفائدة والرسوم.

وسجل بنك مصر الإمارات العربية المتحدة معدل ربحية في العائد على متوسط الأصول بنسبة ٣,٢٪ خلال السنة المالية ٢٠٢٣، كما وصل معدل ربحية العائد على متوسط حقوق الملكية «ROAE» إلى ٤٥,٢٪ خلال السنة المالية ٢٠٢٣، ومع تحسن الربحية في السنة المالية ٢٠٢٣ وصل صافي الربح إلى ٦٣ مليون درهم إماراتي، كما حقق بنك مصر الإمارات تقدمًا في حسابات الربحية النهائية وارتفاع في صافي إيرادات الفوائد والتي زادت بنسبة ٢٢١٪ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢٢، بالإضافة إلى تحسن صافي هامش الفائدة لبنك مصر حيث وصل لنسبة ٤,٥٪ في السنة المالية ٢٠٢٣ مقارنة ب ٢,٤٪ في السنة المالية ٢٠٢٢، بمساعدة زيادة كبيرة في سعر الفائدة على الأصول المدرة للدخل.

وفي سياق أخر، قام بنك مصر الإمارات بتحويل سجل الشركات من خلال إعادة توجيه السوق المستهدفة وتحويل التركيز مرة أخرى على تمويل التجارة بين مختلف البلدان التي تتواجد فيها فروع البنك حول العالم.

علاوة على ذلك، قام بنك مصر بتعزيز العائد الإجمالي لمحفظته من خلال الالتزام بالقطاعات التي تولد إيرادات أعلى، بما في ذلك قطاع توليد الطاقة وتحلية المياه والاتصالات وشركات النفط والغاز الوطنية، وشركات التصنيع الوطنية، وتبريد المناطق، وما إلى ذلك.

ويعمل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في بنك مصر على تطوير قاعدة عملاء واسعة وطويلة الأجل، من خلال حسابات التوفير والحسابات التشغيلية منخفضة الفائدة، كما نجح بنك مصر بالإمارات في الحفاظ على ودائع عملائه بزيادة طفيفة مقارنة بالعام الماضي، وبعد إطلاق منصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، قام بنك مصر الإمارات العربية المتحدة بتوظيف فريق متخصص لجذب عملاء جدد وإنشاء حسابات تجارية.

وعلى نحو مماثل، يواصل بنك مصر الإمارات الاستثمار في تطوير أنظمته المصرفية الأساسية، حيث أطلق البنك منصة للخدمات المصرفية عبر الإنترنت واستثمر في أمن البيانات وإتاحتها من خلال محاكاة أنظمة حية في عدة مواقع، مما يوفر الوقت اللازم لحفظ النسخ الاحتياطية للبيانات واستعادتها ويحسن من تكامل الأنظمة المصرفية وتكنولوجيا المعالجة المباشرة STP، كما حقق بنك مصر الإمارات تقدمًا في مجال الأرشفة خارج الموقع بالإضافة إلى مواصلة الاستثمار في حلول الأتمتة وسير العمل.

وفي خلال السنة المالية ٢٠٢٣، حقق البنك زيادة كبيرة بنسبة ٩٤٪ في حصة الودائع لأجل، حيث تمثل حسابات البنك الجارية وحسابات التوفير "CASA" ٧٣٪ من إجمالي محفظة البنك، ويعكس هذا الاتجاه الثقة المتزايدة في خدمات بنك مصر ويؤكد قدرته على تقديم حلول مصرفية آمنة وموثوقة.

ويتبنى قطاع المؤسسات المالية والقروض المشتركة استراتيجية متعددة الأوجه، من خلال تقديم الخدمات المصرفية بالمراسلة، ودعم وتسهيل التجارة الدولية، والمشاركة في التسهيلات المالية، ويتيح قطاع إدارة الثروات الدولية IWM لعملائه من ذوي الأرصدة المالية الضخمة الاستثمار في منتجات مثل سندات الخزانة والمنتجات ذات الدخل الثابت بأسعار فائدة تنافسية. كما يوفر قطاع إدارة الثروات الدولية أيضًا إمكانية استخدام الرافعة المالية.

وتلبي قطاع الأسواق الدولية احتياجات عملاء البنك من حلول التحوط المختلفة، مثل تحوطات أسعار الفائدة، تحوطات السلع، وتحوطات العملات الأجنبية؛ وتوزع الخزانة الفائض النقدي بشكل مربح وتدير دفتر الملكية للاستثمارات.

لبنان

تأسس بنك مصر لبنان عام ١٩٢٩، حيث يعتبر ثالث أقدم بنك في لبنان، إذ تم إطلاقه قبل استقلال البلد؛ ونظرًا للوضع الاقتصادي الحالي، قام بنك مصر لبنان بتعليق عملياته في ١٨ فرعاً من فروعه حتى إشعار أخر.

ومنذ أكثر من ٩٠ عاماً، التزم بنك مصر لبنان بتطوير الاقتصاد والمجتمع اللبناني، حيث ركز البنك مؤخرًا بشكل متزايد على القضايا البيئية، ولرفع مستوى الوعي حول أهمية الإدارة المستدامة للنفايات، تبنى البنك برنامج إعادة التدوير بالتعاون مع L'Écoute وهي جمعية غير ربحية تساعد الأشخاص ذوي الهمم على الاندماج في المجتمع والوصول إلى العالم المهني.

وطالما كان العطاء للمجتمع من القيم الأساسية في بنك مصر لبنان، لذلك قام البنك برعاية حملة «دفا»، التي روجت للتبرع بالاحتياجات الأساسية، مثل الطعام والملابس وغيرها من الضروريات، للعائلات والأفراد في لبنان الذين يعيشون تحت خط الفقر، وهو ما أسفر عن مساعدة أكثر من ٤٥ ألف أسرة محتاجة.

ونجحت الإدارة العليا في تقليص محافظ القروض وتسوية قروض الشركات، كما خصص البنك نحو ٩٤٪ من مخصصاته لتغطية محفظة سندات اليوروبوند، والامتثال للمتطلبات التنظيمية، وتحديداً نسب السيولة، وتظهر النتائج المالية للعام المالي ٢٠٢٣ انخفاضًا بنحو ٣٦٪ في إجمالي أصول البنك، و٣٥٪ في إجمالي الودائع، و٨٦٪ في إجمالي محفظة القروض الصافية بسبب انخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية طوال عام ٢٠٢٣.

يعد بنك مصر لبنان من أوائل البنوك التي استوفت متطلبات نسبة المساهمة النقدية الجديدة في رأس المال ونسبة السيولة التي حددها البنك المركزي اللبناني، ويواصل البنك التعهد بالالتزام بالمتطلبات التنظيمية ومعايير حوكمة الشركات العالية والمبادئ التوجيهية الصارمة لإدارة المخاطر ضمن بيئة امتثال مرنة.

استمر عام ٢٠٢٣ في مواجهة التحديات والضغوط، وخاصة فيما يتعلق بالسيولة وظروف سعر الصرف في السوق الموازية، لكن بنك مصر لبنان نجح في الصمود في مواجهة مجموعة متنوعة من الظروف في البلاد بشكل عام، وفي القطاع المصرفي بشكل خاص، في سبتمبر ٢٠٢٣ عين مجلس إدارة بنك مصر السيد فيصل دحبورة كعضو جديد في مجلس الإدارة ومدير عام تنفيذي؛ ويتمتع السيد دحبورة بخبرة مصرفية كبيرة وتاريخ طويل في بنك مصر لبنان، كما شغل السيد دحبورة العديد من الوظائف الإدارية في البنك وحقق العديد من الإنجازات الجديرة بالملاحظة.

فرنسا

بنك مصر في باريس هو عضو في الجمعية الفرنسية ويعمل تحت إشراف بنك فرنسا، ويتواجد بنك مصر في فرنسا منذ ١٩٢٢. يعد تمويل التجارة أحد الأعمال الأساسية لبنك مصر باريس الذي يعمل على تعزيز التجارة بين أوروبا والشرق الأوسط وخاصة بين مصر وفرنسا، كما يقدم بنك مصر أيضًا خدمات مصرفية لعملائه من الأفراد الذين لهم علاقة بمصر، وخلال ٢٠٢٢، قام فرع باريس بتجديد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لمواجهة تحديات التحول الرقمي.

وفي خلال العام المالي ٢٠٢٣، حقق بنك مصر باريس معدل ربحية ١,٥٪ في العائد على متوسط الأصول ROAA، في حين ارتفع معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE إلى ١٨,٨٪ ويرجع ذلك إلى ارتفاع الربحية خلال العام المالي ٢٠٢٣، حيث بلغ صافي الأرباح ٢٤ مليون يورو.

ألمانيا

افتتح بنك مصر بنكاً تابعاً في ألمانيا عام ١٩٩٢ في فرانكفورت، باسم بنك مصر- أوروبا GmbH برأس مال مدفوع يبلغ ٦٠ مليون يورو. ويمتلك بنك مصر ٨٤,٧٥٪ من الشركة التابعة (٧٤,٧٥٪ بشكل مباشر و١٠٪ من خلال بنك القاهرة). ويعتبر بنك مصر- أوروبا GmbH هو البنك المصري الأول والوحيد في ألمانيا وأوروبا الوسطى.

كما يمتلك البنك ترخيصاً مصرفياً كاملاً، بالإضافة لكونه عضوًا في رابطة البنوك الألمانية التي تؤمن ودائع العملاء في البنك.

وحصل البنك على عضويات بارزة في العديد من المنظمات المصرفية المحلية والعربية والدولية ومنها اتحاد البنوك الأجنبية ومقره ألمانيا، جمعية أصحاب العمل من قطاع الخدمات المصرفية الخاصة، جمعية أعمال دول الشرق الأدنى الأوسط الألمانية NUMOV، والغرفة الألمانية العربية للتجارة والصناعة، إلى جانب الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة بالقاهرة، وغرفة التجارة العربية النمساوية في فيينا.

ويعمل بنك مصر أوروبا اليوم على دعم العملاء المشاركين في الأنشطة التجارية بين أوروبا ومصر، كما يركز أيضاً على العملاء الذين يستثمرون في مشروعات النمو والاستدامة في مصر.

ويقدم بنك مصر- أوروبا منتجات تمويل الصادرات والتمويل المغطى بالتأمين لمستحقات التصدير للمصدرين المصريين، بالإضافة إلى خدمات المراسلة المصرفية في مصر والشرق الأوسط، كما يسعى البنك جاهداً ليكون البوابة الرئيسية لأي أعمال واستثمارات في مصر، ويقوم البنك حالياً بتحديث سياسته الاستثمارية، الأمر الذي سيخدم تركيزه الرئيسي وينعكس بشكل إيجابي على أدائه المالي العام.

ونظراً للأهمية المتزايدة للاستثمارات المرتبطة بالاستدامة، يعمل بنك مصر- أوروبا على اعتماد استراتيجية الخدمات البيئية وحوكمة الشركات EGS، التي تستهدف الأصول البيئية والاجتماعية والحوكمة المرتبطة بالاستدامة للوصول إلى نسبة كبيرة من إجمالي الميزانية العمومية خلال السنوات القادمة.

المكاتب التمثيلية

يمتلك بنك مصر مكاتب تمثيلية في كوانزوا (الصين) وموسكو (روسيا) وسيول (كوريا) وميلانو (إيطاليا)، ونيروبي (كينيا).

وتشارك المكاتب التمثيلية لبنك مصر في أنشطة تجارية غير تبادلية لدعم التجارة الثنائية والاستفادة من فرص الاستثمار غير المستغلة، إذ تلعب مكاتب التمثيل دوراً فعالاً في التعامل مع مختلف المؤسسات والبنوك المراسلة التي تغطي أنشطتها التجارية ما يلي:

- تعزيز العلاقات والتنسيق بشأن الأنشطة المالية مع البنوك المملوكة للدولة والخاصة والمؤسسات المالية والشركات والمنظمات
- توفير فرص عمل في فروع البنك ووحداته الموجودة في مصر، والإمارات العربية المتحدة، ولبنان، وفرنسا، وألمانيا
- التسويق لمجموعة من المنتجات والخدمات، مثل أوامر الدفع وتحويلات العاملين بالخارج وائتمان الشركات وغيرها، مثل التمويل التجاري الذي يشمل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والتحصيلات المستندية
- تعزيز العلاقات بين بنك مصر والبنوك المراسلة
- أبحاث وتحليلات عن السوق

الترويج لكنوز مصر القديمة

«المسلة الناقصة» في محاجر «أسوان» تعود إلى عهد «الملكة حتشبسوت» (١٤٥٨-١٤٧٣ ق. م) من الأسرة الثامنة عشرة في الدولة الحديثة، مما يضيف بُعداً آخر لروعة تلك الفترة التي شهدت ازدهاراً في فنون العمارة والهندسة.

الهندسة والبناء

لقد كان المصريون القدماء من أعظم البنّائين الذين مرّوا على تاريخ البشرية؛ فقد شيّدوا معالم تُعد حتى يومنا هذا من أروع ما أبدعته يد الإنسان، مثل «الأهرامات» الضخمة في «الجيزة»، و «تمثال أبو الهول» الغامض، و «المسلات» الشاهقة، و «المعابد» العظيمة التي تتحدى الزمن. أهرامات «الجيزة» خاصة تُجسّد براعة المصريين في أبهى صورها؛ فالأساليب الهندسية التي استخدموها لنقل ووضع الكتل الحجرية الضخمة كانت ببساطة مذهلة. أما «البهو العظيم» داخل «هرم خوفو»، بتصميمه الذي يعتمد على قبو مقوس، فهو إنجاز هندسي آخر يعكس قدرة المصريين على تجاوز تحديات البناء بدقة وإبداع لا يُضاهيان.

وتظل «الأعمدة» و «المسلات» الضخمة من أبرز رموز عبقرية العمارة المصرية القديمة. «بهو الأعمدة الكبرى» في «معبد آمون» بـ «الكرنك»، و «صالة الأعمدة الضخمة» في «معبد الأقصر»، ترتفع إلى السماء شاهقة بدقة وإتقان، لتكون شاهداً على تفوّق المصريين في فن العمارة. أما «المسلات» المصرية، فلا يوجد أروع منها؛ إذ كانت تُنحت من قطعة واحدة من الحجر، لتجنب أي شروخ قد تفسد العمل بأكمله. وكانت المسلات الأكبر حجماً تُنحت من الجرانيت الأحمر الصلب، وهو من أصعب الأحجار في العمل به، ما يزيد من صعوبة استخراجها ونحتها، مما يضاعف الإعجاب بقدرة هؤلاء القدماء.

المهارة والمعرفة المطلوبة لاستخراج ونحت ونقل تلك «المسلات» العملاقة من الجرانيت تُثير الدهشة حقاً. «المسلة الناقصة» في محاجر الجرانيت بـ «أسوان» تكشف لنا أسراراً من هذه العمليات المعقدة، فنرى كيف كانت تُنحت المسلات الضخمة، ونتساءل كيف تمكنوا من نصبها بكل هذه البراعة. عند قاعدة المسلة، يظهر «أخدود» يشير إلى الطريقة التي استخدمها العمال لتثبيت المسلة أثناء إنزالها إلى موضعها النهائي؛ يُفترض أن المنحدر الرملي الذي بُني خصيصاً لهذا الغرض كان الوسيلة التي استُخدمت لإنزال المسلة إلى مكانها، وبعد تثبيتها، كان يُزال المنحدر ليبقى الحجر شامخاً.

وقد ساعد ذلك الأخدود في تثبيت المسلة في مكانها النهائي، حيث كان العديد من العمال يسحبون الحبال لرفع المسلة إلى الوضع العمودي المطلوب. مثل «الأهرامات»، أصبحت «المسلات» رمزاً خالداً يعبر عن عبقرية الحضارة المصرية التي أذهلت العالم بأسره.

الترويج لكنوز مصر القديمة

يتكرر مشهد تعامد الشمس في «معبد أبو سمبل» حيث تضيء أشعتها تماثيل «آمون» و «رع حورآختي» و «رمسيس الثاني» في «قدس الأقداس»، بينما تترك «بتاح» في الظلام. وهو إنجاز هندسي يعكس عظمة «الدولة الحديثة» في عهد الأسرة التاسعة عشرة، عهد «رمسيس الثاني» (١٢٧٩-١٢١٣ ق.م).

العمارة

الآثار العظيمة التي شيدها المصريون القدماء ليست مجرد أحجار صامتة؛ بل هي شهادة حيّة على التقدم الهائل الذي أحرزه هؤلاء العباقرة بفضل العمل الجاد وروح الإبداع. ومن بين أعظم ابتكاراتهم، تبرز «العمارة الحجرية»؛ إذ شهدت مصر في عهد المهندس العظيم «إيمحتب» تحولاً جوهرياً في أساليب البناء، حيث انتقلت من استخدام الطوب اللبن إلى الحجر في تشييد صروحها العظيمة. ومن المرجح أن يكون «هرم الملك زوسر» في «سقارة»، المعروف بالهرم المدرج، هو أول بناء حجري ضخم حقيقي في العالم، ليكون علامة فارقة في تاريخ العمارة.

تتميز «المعابد الكبرى» في مصر القديمة بتناسقها المحوري الفريد، إذ بُني كل منها بدقة على خط مستقيم، يجسد رغبة المصريين في الوصول إلى الكمال. «قاعة الأعمدة الكبرى» في «معبد الكرنك»، على سبيل المثال، لا تدهشنا فقط بحجم أعمدتها الضخم؛ بل بالدقة الباهرة التي رتبت بها الأعمدة في صفوف متوازية تماماً، وكأنها تحاكي تناغم الكون نفسه. يعكس هذا التخطيط الهندسي ارتباطاً روحانياً بالأحداث الشمسية والكونية، ويتجلى هذا بوضوح في «معبد أبو سمبل العظيم» الذي بناه «رمسيس الثاني".

"معبد أبو سمبل» صُمم بذكاء هندسي خارق، بحيث تتعامد أشعة الشمس على «قدس الأقداس» مرتين في السنة، في ٢١ فبراير و٢١ أكتوبر، فتضيء وجوه تماثيل المعبودات «آمون» و «رع حورآختي» والشكل المؤله لرمسيس نفسه، بينما يبقى «الإله بتاح» في الظلام، رمزاً للعالم السفلي. وعندما هددت مياه «بحيرة ناصر» بغمر المعبد بعد بناء السد العالي، نُقل المعبد بكل دقة ليبقى على حاله، وإن كان التعامد يحدث الآن في ٢٢ فبراير و٢٢ أكتوبر من كل عام.

هذه الدقة والبراعة في التصميم لا تتجلى في «أبو سمبل» وحده، بل نجدها في معالم أخرى لا تقل عظمة في مختلف أنحاء مصر. فـ«أهرامات الجيزة»، على سبيل المثال، تتجه بدقة نحو الاتجاهات الأساسية، وكأنها تحاكي ترتيب النجوم في السماء. كما أن «معبد آمون الكبير» في «الكرنك»، شأنه شأن الكثير من المعابد، بُني اعتماداً على حسابات فلكية وهندسية دقيقة، تراعي حركة الأرض والشمس. وقد وُجه المعبد نحو النقطة التي تشرق فيها الشمس خلال «الانقلاب الشتوي» في عهد «الملك سنوسرت الأول» (نحو ١٩٥٦-١٩١١ ق.م)، لتصبح هذه المعابد شاهدة على تداخل العلم والإيمان في حضارة عظيمة.

الترويج لكنوز مصر القديمة

«الزودياك» أو زودياك دندرة، الذي يتربع حالياً في «متحف اللوفر» بباريس، هو من الشواهد الأخرى على براعة المصريين في الربط بين العلم والدين. فهذه الأبراج السماوية، التي يعود تاريخها إلى منتصف القرن الأول ق. م، كانت جزءاً من «معبد حتحور» في «دندرة»، وتحديداً على سقف المقصورة الخاصة بالمعبود «أوزوريس».

الرياضيات وعلم الفلك

لم تكن الإنجازات الهندسية والمعمارية العظيمة التي أبدعها المصريون القدماء لتتحقق لولا استنادهم إلى فهم عميق ودقيق لعلوم الرياضيات والهندسة والفلك. لقد كانت الرياضيات أداة المصريين في إدارة مجتمعهم بكفاءة، ومفتاحهم لفهم البيئة المحيطة بهم، مما جعلهم قادرين على بناء صروح خالدة ما زالت تدهش العالم حتى اليوم.

من المؤكد أن المصريين القدماء كانوا على دراية بمبادئ نظرية «فيثاغورث» قبل قرون من ولادة الفيلسوف اليوناني في القرن السادس ق. م. يتجلى هذا في بردية «برلين الرياضية» رقم (٦٦١٩)، التي تعود إلى النصف الثاني من «عصر الدولة الوسطى» (نحو ١٨٧٠-١٦٥٠ ق.م). كما أن نسب «هرم خفرع»، الذي شُيّد في زمن أبعد (نحو ٢٥٥٨-٢٥٣٢ ق.م)، والأهرامات الأخرى من «الدولة القديمة»، تكشف عن مدى معرفة المصريين بهذه النظرية، وكيفية تطبيقهم للرياضيات في البناء والهندسة بطريقة عبقرية.

لكن استخدام المصريين القدماء للرياضيات لم يقتصر على الهندسة وحدها؛ بل تعدى ذلك إلى تنظيم الجوانب اللوجستية، حيث أتاحت لهم الرياضيات تنسيق وتغذية وتجهيز الأعداد الهائلة من العمال الذين كانوا يشيدون تلك المعالم المهيبة. كما ساعدتهم في تنظيم عمليات التعدين الواسعة، واستغلال المحاجر، والبعثات التجارية التي كانت تصل إلى مناطق بعيدة.

وإلى جانب الرياضيات، كانت دراسة المصريين لحركات الأجرام السماوية متقدمة بشكل لافت، وأثرت بشكل كبير في معتقداتهم الدينية وتطبيقاتها في الحياة اليومية. علم الفلك كان له أثر واضح في صياغة التقويم المصري؛ إذ أدرك المصريون القدماء أن السنة تتألف من ٣٦٥ يوماً، ورصدوا ظهور «نجم الشعرى اليمانية» (سيريوس)، الذي كان يشرق مرة واحدة في السنة عند الفجر، معلناً بداية دورة جديدة.

أطلق المصريون على هذا النجم اسم «سوبدت»، وكان يعتبر نجماً من نجوم السماء الجنوبية. يغيب «سوبدت» في الأفق الغربي، ليعود بعد ٧٠ يوماً، شاقاً طريقه نحو الفجر. ومن خلال تتبع حركة هذا النجم وأقرانه، تمكن المصريون من قياس الزمن بدقة، سواء لتحديد ساعات الليل أو لتقسيم السنة إلى فصول واضحة. لقد سمّوا هذه النجوم «الذين لا يعرفون التعب»، بينما أطلقوا على نجوم السماء الشمالية اسم «الذين لا يعرفون الهلاك»، لأنها لا تغيب عن الأفق مطلقاً.

كان وجود تقويم دقيق ونظام مضبوط للوقت أساساً لاقتصاد مزدهر ومجتمع منظم. وقد وظّف المصريون علم الفلك في تصميم آثارهم أيضاً؛ على سبيل المثال، نجد أن أضلاع «أهرامات الجيزة» موجهة بدقة نحو الاتجاهات الأساسية. وربما اعتمدوا في ذلك على رصد موقع «نجم القطب الشمالي» في ذلك الزمان، المعروف باسم «الثعبان» (ألفا دراكونيس)، أو من خلال تتبع نجم آخر من نجوم السماء الشمالية. وهناك اقتراح آخر يشير إلى استخدام عمود يوضع عمودياً على الأرض، بحيث يتتبعون ظله في أيام معينة، مثل الانقلابين الصيفي والشتوي، لتحديد الاتجاهات بدقة.

أياً كانت الطريقة التي اعتمدوا عليها، فقد كانت الرياضيات أداة أساسية في إجراء القياسات وتحديد الشمال الحقيقي، واستخدمت في كل مرحلة من مراحل التصميم، البناء، والهندسة لإنجاز تلك الصروح التذكارية التي تظل شاهدة على عبقرية المصريين.

الترويج لكنوز مصر القديمة

أقدم نموذج معروف لساعة مائية، وقد اكتُشف في «معبد الكرنك» ويعود تاريخه إلى عهد الملك «أمنحتب الثالث» (نحو ١٣٩٠-١٣٥٢ ق. م، الدولة الحديثة، الأسرة الثامنة عشرة). «المتحف القومي للحضارة المصرية».

الساعات

أبدع المصريون القدماء في فن قياس الزمن، فطوّروا بعضاً من أقدم الأجهزة التي عرفتها البشرية لتحقيق ذلك، في وقت لم تكن فيه الساعات الميكانيكية جزءاً من عالمهم. كانت ابتكاراتهم في قياس الوقت حلولاً فعّالة وأصيلة، تعكس قدرتهم على فهم الطبيعة واستغلالها. استخدموا ثلاثة أنواع من الساعات والأدوات لتتبع مرور الزمن بدقة، أبرزها «الساعات الشمسية» أو ما يُعرف بـ «ساعات الظل». هذه الساعات تعتمد على عنصر رأسي يُسمى «عقرب الساعة الشمسية»، ومن خلال طول أو ارتفاع أو اتجاه ظله على علامات محددة، كانوا قادرين على معرفة الوقت بدقة تتناسب مع احتياجاتهم.

لكن حين يحل الظلام وتغيب الشمس، لم يقف المصريون مكتوفي الأيدي؛ بل لجأوا إلى السماء، وإلى النجوم التي كانت بالنسبة لهم بوابة أخرى لقراءة الزمن. اعتمدوا على مراقبة حركات النجوم لتحديد الوقت ليلاً ، مستخدمين في ذلك أداتين متقاطعتين تُثبت بزاوية قائمة. المُراقب يتتبع النجم المطلوب عبر أداة رأسية على شكل حرف "Y"، بينما كانت أداة أخرى تُعرف بجهاز «التسوية»، وتحتوي على عنصر أفقي وخط عمودي، تُستخدم لضبط الموضع بدقة، كأنها تضع المفتاح في قفل الزمن.

أما الساعات المائية، والتي عُرفت بالاسم اليوناني «كليبسيدرا»، فكانت اختراعاً آخر يظهر عبقرية المصريين في التغلب على التحديات. هذه الساعات كانت تُملأ بالماء عند غروب الشمس، وهي عبارة عن وعاء به فتحة تصريف في القاع تسمح بتسريب الماء تدريجياً. العلامات المنقوشة على السطح الداخلي للوعاء كانت تُستخدم لتحديد الوقت بدقة، وبعكس الساعات الشمسية، كانت «الكليبسيدرا» تعمل ليلاً، لتفي باحتياجات المصريين في طقوسهم اليومية والدينية، التي كانت تستدعي الدقة والانضباط.

يوجد نقش قديم ومثير للاهتمام في مقبرة «أمنمحات»، أحد كبار المسؤولين من القرن السادس عشر ق. م في عهد الملكين «أحمس» و «أمنحتب الأول». رغم أن النقش مجزأ بشكل مؤسف، إلا أنه يقدم لمحة عن عبقرية المصريين في تصميم الساعات المائية. يروي «أمنمحات» سيرته الذاتية في هذا النقش، مشيراً إلى تصميمه لساعة مائية فريدة من نوعها، تتضمن ميزة مدهشة؛ لم تكن الساعة تقيس الزمن بدقة فقط، بل تضمنت أيضاً أشكالاً ثلاثية الأبعاد للآلهة تتحرك بآلية مبتكرة. يشير النص، رغم تدهوره، إلى أن هذه الأشكال كانت تنزل بواسطة خيوط، وتحرك أذرعها لتقدم رمز الحياة إلى أنف شخصية أخرى، وكأنها تقيم طقساً مقدساً مع كل مرور للوقت.

الترويج لكنوز مصر القديمة

نقش نادر لأدوات طبية في معبد «كوم أمبو»، ويُرجح أنه نُحت بين عهد الإمبراطورين الرومانيين «أنطونيوس بيوس» و «ماكرينوس» (١٣٨-٢١٨ م، العصر الروماني).

الطب

لم يكن الطب في مصر القديمة كما نعرفه اليوم، وإن كانت المبادئ متشابهة بشكل لافت. فقد ذكر «هيرودوت» أن المصريين كانوا من أكثر الشعوب صحة وقوة، مما يعكس مدى تقدم الطب في مصر القديمة مقارنةً بما كان عليه في بقية العالم حينذاك.

اعتمد أطباء المصريين القدماء على أدوات دقيقة مصنوعة من البرونز لإجراء العمليات الجراحية، وهي أدوات يمكن مشاهدتها اليوم في «متحف إيمحتب» بـ «سقارة»، ومن بينها أدوات الطبيب «قار» من الأسرة السادسة. لم يكن الأمر مقتصراً على الجراحات فقط؛ بل كان المصريون يعرفون كيف يصنعون العقاقير، حيث استخدموا الأعشاب والنباتات والمواد ذات الأصل الحيواني والمعدني لصنع أدوية ذات تركيب دقيق ونسب محددة. وما زالت البرديات القديمة تحمل لنا وصفات وأساليب علاجهم، موثقة بأمراضهم وطرق التعامل معها. من بين هذه البرديات:

- **بردية كاهون للأمراض النسائية:** هذه البردية تعود إلى الأسرة الثانية عشرة (نحو ١٩٨٥-١٧٧٣ ق.م)، وهي محفوظة ضمن «مجموعة بتري» في لندن. تضم ٣٤ حالة طبية متعلقة بالنساء، من وصفات لأمراض النساء والولادة إلى اختبارات الحمل.
- **بردية إدوين سميث:** تُعتبر من أقدم السجلات الجراحية في العالم، محفوظة الآن في «الأكاديمية الطبية» بنيويورك. يبلغ طول هذه البردية نحو ٤,٥ أمتار، وتعود إلى منتصف الأسرة الثامنة عشرة (نحو ١٥٥٠-١٢٩٥ ق.م). تحتوي على وصف لـ ٤٨ عملية جراحية متعلقة بمعالجة الجروح وجراحة العظام.
- **بردية إيبرس:** أشهر البرديات الطبية المصرية، تعود إلى بداية الأسرة الثامنة عشرة. بطول إجمالي يبلغ ٢٠,٢٣ متراً، تضم ٨٧٧ حالة طبية تشمل علاج الأمراض الباطنية، والعيون، والجلد، والحروق، والصداع، وحتى لدغات الحيوانات السامة. كما تتضمن وصفات لأمراض النساء وطرق منع الحمل ومعالجة الأورام.

من بين أبرز أطباء مصر القديمة، يظهر «إيمحتب»، الكاهن والمهندس الذي بنى «الهرم المدرج» في «سقارة» خلال الأسرة الثالثة في عهد الملك «زوسر» (نحو ٢٦٨٦-٢٦٦٧ ق.م). ورغم عدم وجود نص معاصر يربطه مباشرة بالطب، إلا أنه عُبد كإله للطب بدءاً من «العصر المتأخر» (٦٦٤-٣٣٢ ق.م)، مما يعكس مكانته التي امتدت عبر الزمن.

لم يغفل المصريون القدماء أيضاً عن طب الأسنان؛ فقد كان لهذا المجال أهمية خاصة، وظهر طبيب الأسنان «حسي رع» كواحد من أشهر وأقدم أطباء الأسنان، حيث تعود مقبرته في «سقارة» إلى عهد الملك «زوسر». وجود العديد من مقابر أطباء الأسنان في شمال «سقارة» من الأسرة الرابعة وأوائل الأسرة الخامسة يعكس أهمية هذا التخصص في المجتمع المصري القديم.

لم يتوقف المصريون عند العلاج فقط؛ بل أسسوا نظاماً متكاملاً يبدأ بالتشخيص ثم العلاج والرعاية الوقائية. بعض البرديات الطبية تُظهر منهجية علمية واضحة؛ تبدأ بملاحظة الأعراض، ثم إجراء الفحص، يليه التنبؤ والتشخيص لتقييم حالة المريض ووصف العلاج المناسب. ومن ضمن مهاراتهم الطبية، كان بإمكانهم إجراء عمليات معقدة مثل البتر والخياطة، بالإضافة إلى علاج الجروح الخطيرة والأورام والخُرّاجات والفتق والأورام الدموية. حتى الأطراف الاصطناعية كانت جزءاً من ممارساتهم، ويُعرض في «المتحف القومي للحضارة المصرية» نموذج لإصبع قدم اصطناعي كبير، دليل على محاولاتهم في تطوير وسائل تعويضية للمصابين.

وقد ساهمت هذه الممارسات في تطوير علم التشريح وفهم وظائف الأعضاء بشكل كبير. وتقديراً لتفوقهم في الطب والرعاية الصحية، عمل العديد من الأطباء المصريين في بلاط أباطرة «الإمبراطورية الأخمينية» الفارسية، حيث كانوا يُستدعون لمهاراتهم الفائقة.

الترويج لكنوز مصر القديمة

بردية «وادي الجرف» هي مثال حي على عبقرية المصريين في تسجيل تاريخهم، وتُعد أقدم البرديات المكتشفة حتى الآن. تعود هذه البرديات إلى عهد الملك «خوفو»، وتوثق سجلات المفتش «ميرر»، الذي كان يستخدم سفينته لنقل الحجر الجيري إلى مجمع «هرم خوفو» في عصر الدولة القديمة، الأسرة الرابعة (نحو ٢٥٨٩-٢٥٦٦ ق. م).

الحبر

تُعد ابتكارات المصريين القدماء في مجال الكتابة واحدة من أعظم أشكال الإبداع التي حولت الأفكار إلى مادة ملموسة، بدأت هذه الممارسة منذ فترة ما قبل الأسرات (نحو ٣٢٠٠-٣٠٤٠ ق. م). كان للكتابة أثر عميق في الحفاظ على التراث اللغوي للمصريين، فالهيروغليفية لم تكن مجرد رموز على الحجر والخشب؛ بل كانت أسلوباً لتخليد الحضارة. استخدم المصريون أيضاً الحبر للكتابة على ورق البردي، تلك المادة التي تميزت بها مصر القديمة، ورغم أن البردي كان يُعتبر مادة ثمينة، فإن المصريين لجأوا إلى بدائل أرخص مثل قطع الفخار أو رقائق الحجر الجيري، حيث استخدموها لتدوين المراسلات الرسمية، جداول العمل، وحتى قوائم الطعام والمخزون.

كانت تلك القطع الفخارية جزءاً من الحياة اليومية، واستعملها الكتبة والفنانون للتدريب وممارسة حرفهم، مما جعلها أرشيفاً حياً يعكس نبض الحياة اليومية في مصر القديمة.

ابتكر المصريون القدماء الأحبار ليكون لهم عالمهم اللوني الخاص في تدوين أفكارهم على ورق البردي. استعملوا أقلام القصب لتطبيق الحبر، واعتمدوا في ذلك على لونين رئيسيين: الأسود والأحمر. كان الحبر الأسود يُصنع من حرق المواد العضوية مثل الخشب للحصول على الكربون أو السناج، ثم تُسحق وتُخلط بالماء مع إضافة مادة رابطة كصمغ النبات لضمان بقاء جزيئات الكربون في المحلول وتشكيل كتلة صلبة من الحبر تشبه الألوان المائية الحديثة. هذا الصمغ لم يكن مجرد رابط، بل حافظ على ثبات اللون وثبّته على البردي، ليمنع البهتان ويصمد الزمن.

أما الحبر الأحمر، فكان قصة أخرى؛ كان يُستخلص من «المغرة الحمراء» التي تحتوي على أكسيد الحديد، وهي مادة وفيرة في مناطق بالقرب من «أسوان». وقد كشف علماء من «جامعة كوبنهاجن»، الذين حللوا ١٢ قطعة بردية تعود إلى الفترة الرومانية في مصر (١٠٠-٢٠٠ ميلادي)، باستخدام الفحص المجهري بالأشعة السينية، عن أسرار هذه الأحبار. أظهرت التحاليل أن المصريين صنعوا الحبر الأحمر باستخدام مركبات تحتوي على الحديد، مثل المغرة أو أصباغ طبيعية أخرى، كما تم اكتشاف وجود الرصاص في الأحبار. لم يكن الحبر الأحمر مجرد لون؛ بل كان أداة تمييز تُستخدم لتحديد العناوين والفقرات المهمة، وكأنه إشارة بصرية تقود العين عبر النصوص.

الفصل الثانى

نحو مستقبل أفضل

على مدار أكثر من قرن من الزمان، كان بنك مصر رائداً في تبني نهج مرن يعزز الاستدامة الاقتصادية ويولد القيمة لجميع أصحاب المصلحة، ويعطي هذا النهج القائم على الغرض، الأولوية للخطوات اللازمة لتأمين الرخاء في المستقبل، ومن خلال الاستفادة من موارده المستدامة، يحدد بنك مصر الأولويات والتوقعات المتغيرة لأصحاب المصلحة لوضع استراتيجية واضحة تدور حول التحسين المستمر والإبداع، وتتضمن هذه الاستراتيجية وجهات نظر مستقبلية لتسهيل التحول الرقمي ودعم النمو الاقتصادي الوطني وضمان العدالة الاجتماعية من خلال الشمول المالي والالتزام بحوكمة الشركات.

المضي قدمًا

لقد كرس بنك مصر نفسه دائمًا لتحقيق النمو المستدام والشامل كجزء من التزامه الراسخ بمستقبل مزدهر، حيث تفوق البنك باستمرار على أقرانه، مستفيدًا من إرث النجاح لضمان مستقبل مزدهر لجميع أصحاب المصلحة.

وتشكل الخدمات المصرفية المستدامة مفهومًا أساسيًا لبنك مصر، إذ يدرك البنك أهمية العمل بمسؤولية، وتلبية توقعات العملاء الذين يزداد وعيهم بشكل مستمر، والامتثال لأحدث الأنظمة، واغتنام الفرص لتطوير الأعمال الجديدة.

ويركز بنك مصر على الأنشطة الأكثر تأثيراً وأهمية لأصحاب المصلحة في الداخل والخارج. يصدر البنك تقريراً سنوياً شاملاً حول أدائه في مجال الأعمال والمسؤولية المجتمعية للشركات وذلك للتواصل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين حول استراتيجيات وأهداف التنمية الخاصة به.

تركيزنا

يتبنى بنك مصر نهجًا استراتيجيًا يعطي الأولوية لنتائج محددة ويركز عليها.

يسعى بنك مصر إلى أن يكون جهة العمل المفضلة لدى الموظفين من خلال تعزيز بيئة عمل إيجابية ومحترمة وشاملة وصحية.	يسعى بنك مصر إلى تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات لجميع شرائح العملاء.	يهدف بنك مصر إلى أن يكون شريكًا موثوقًا به من خلال الالتزام المشترك بممارسات الأعمال المسؤولة.	يسعى بنك مصر إلى أن يكون كياناً مسؤولاً اجتماعيًا أمام نفسه وأصحاب المصلحة والجمهور.	يلتزم بنك مصر بالحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

يتبنى بنك مصر نموذج مكون من مرحلتين

تحديد أصحاب المصلحة

وضع بنك مصر استراتيجية شاملة لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، وتتضمن هذه الاستراتيجية تحديد ورسم خرائط وترتيب أولويات مجالات التأثير الرئيسية لتحديد أكثر تكتيكات الاتصال فعّالية. كما يُجري البنك تقييمات ويصدر إفصاحات منتظمة لفهم التحديات الكبيرة ومعالجتها بطريقة استراتيجية.

تحديد الأولويات والموضوعات والتقييم

في ضوء قضايا الأعمال والمسؤولية المجتمعية للشركات في السنة المالية ٢٠٢٢، قام بنك مصر بمراجعة آخر المستجدات لتحديد أي قضايا جديدة أو ناشئة يجب تضمينها في أجندة السنة المالية ٢٠٢٣. ويظل البنك ملتزمًا بتعزيز الثقة بين أصحاب المصلحة وتقديم خدمات استثنائية لعملائه.

أصحاب المصلحة في بنك مصر

الحكومة: بصفته بنكًا مملوكًا للدولة، يلتزم بنك مصر بدعم مبادرات التنمية الوطنية والحفاظ على علاقات قوية مع الحكومة المصرية والهيئات التنظيمية وغيرها من الهيئات الإشرافية مع ضمان الامتثال لجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية.

المجتمع: يهدف بنك مصر إلى إنشاء إرث مستدام لازدهار المجتمع من أجل الأجيال القادمة، ولتحقيق هذا الهدف، نتعاون مع مجموعة من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات ووكالات الأمم المتحدة والجمعيات والمنظمات المجتمعية. ومن خلال العمل معًا، يمكننا التأثير على المجتمع بشكل هادف وخلق مستقبل أكثر إشراقًا للجميع.

شركاء التنمية: يدرك بنك مصر الدور الحاسم للشراكات بين المؤسسات العالمية والمحلية في التخفيف من حدة الفقر، وتعزيز ريادة الأعمال، ومعالجة تغير المناخ، كما يتعاون البنك مع وسائل الإعلام لزيادة الوعي العام بالمسائل البالغة الأهمية مثل التنمية الاجتماعية والشمول المالي.

العملاء: يتبنى بنك مصر نهجًا يركز على العملاء في استراتيجيته التجارية، حيث يخدم أكثر من ١٧ مليون عميل.

الموردون: يسعى بنكنا إلى تعزيز الشمولية ودعم الاقتصادات والمجتمعات من خلال سلسلة التوريد الخاصة بنا. نحن ملتزمون بدعم الشركات المحلية وضمان الالتزام بأعلى المعايير في مجمل سلسلة القيمة الخاصة بنا.

الموظفون: يعتبر البنك أن القوى العاملة لديه تشكل أصول قيمة لا غنى عنها لتحقيق الأهداف المستقبلية. ونحن ملتزمون بتعزيز ثقافة التميز للحفاظ على تاريخنا الحافل لسنوات قادمة.

تقييم الموضوع

يستخدم بنك مصر مجموعة متنوعة من القنوات المترابطة لضمان المشاركة الفعّالة مع أصحاب المصلحة، وتشمل هذه القنوات الندوات والمؤتمرات والمنتديات والمواقع الإلكترونية والتقارير والموائد المستديرة. ويتواصل بنك مصر باستمرار مع أصحاب المصلحة في الداخل والخارج، مثل الحكومة والموظفين والعملاء والمجتمع والموردين، للحصول على إحصاءات قيمة حول احتياجاتهم، ومن خلال إعطاء الأولوية للعمل بشأن القضايا ذات الصلة، يحافظ بنك مصر على التزامه بإرضاء أصحاب المصلحة.

شركاء العمل	الاجتماعات، فعاليات للتواصل مع المختصين بالمجال، تقارير سنوية، ملف المؤسسة
العملاء	المعارض والمؤتمرات ومنصات التواصل الاجتماعي وخدمة عملاء الفروع والاستطلاعات وبرنامج Chatbot وWhatsApp وخدمة العملاء الهاتفية، والعروض الترويجية والرسائل القصيرة وموقع بنك مصر الإلكتروني ورسائل البريد الإلكتروني.
الموظفون	استطلاعات الرأي، والاجتماعات، وشبكة الموظفين الداخلية، ورسائل البريد الإلكتروني للموظفين، وتقييمات الأداء، والتدريب، وقواعد السلوك، والنشرة الإخبارية، وMicrosoft Teams، وYammer
الموردون	موقع بنك مصر الإلكتروني، ومستندات المناقصات، والعروض التعريفية، والتدريب، والاجتماعات، ورسائل البريد الإلكتروني، وميثاق العمل الأخلاقي
المجتمع	خطط المشاركة المجتمعية الخاصة بالمشروع، ووسائل الإعلام المحلية، ومنصات التواصل الاجتماعي، والرعاية، والتبرعات
الحكومة	التقارير، المبادرات والاجتماعات

القضايا ذات الأهمية

يتبع بنك مصر خطة استراتيجية تعتمد على تحقيق نتائج مستهدفة، لنصبح جهة العمل المفضلة من خلال تعزيز بيئة عمل إيجابية ومحترمة وشاملة وصحية. كما نهدف إلى تمكين الشباب، ومساعدتهم في الوصول إلى فرص متساوية للتطور الوظيفي؛ وباعتبارنا شريكًا موثوقًا به ومسؤولاً، يؤمن بنك مصر بفاعلية تنفيذ الممارسات المسؤولة وأهمية المسؤولية المجتمعية. ونحن ندرك إن مبدأ المسؤولية المجتمعية للشركات يتجاوز الدور التجاري التقليدي ويشمل المسؤوليات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية. حيث تعزز هذه المسؤوليات جودة الحياة بشكل عام في المجتمعات التي نخدمها، بالإضافة إلى ذلك يعالج بنك مصر القضايا المجتمعية الهامة التي تعد ضرورية للبنك وأصحاب المصلحة ويعطيها الأولوية، ويشمل التركيز الاستراتيجي للبنك ما يلي:

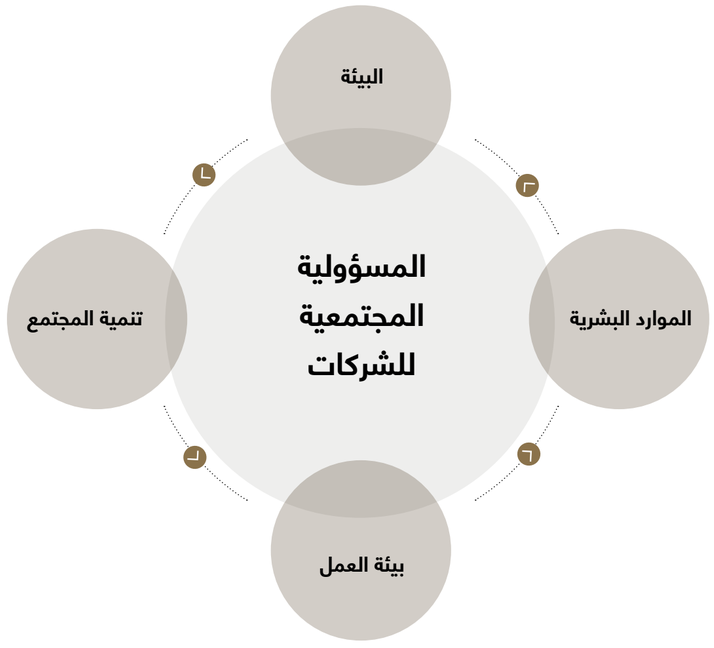

الموضوعات ذات الأولوية

الموارد البشرية

- التوظيف
- المساواة
- التدريب

البيئة

- إعادة تدوير المواد
- ترشيد الطاقة
- ترشيد المياه
- تقليل البصمة الكربونية

تنمية المجتمع

- الصحة البدنية والعقلية
- التعليم
- الشمول المالي
- التحول الرقمي
- التضامن الاجتماعي

بيئة العمل

- مكافحة الفساد
- ميثاق السلوك المهني
- الإبلاغ عن المخالفات
- سياسة نظم الأجور والمكافآت
- الأمن السيبراني
- إدارة المخاطر

الجهود المبذولة لتعزيز نمو الموظفين

يعتبر موظفو بنك مصر من بين الأصول الأكثر قيمة للبنك في تعزيز التميز التنظيمي، وتحقيق المساواة، وتعزيز بيئة عمل إيجابية، وتنمية ثقافة داعمة التي تعتبر كلها ركائز أساسية لتحقيق أهداف بنك مصر.

إن خلق بيئة عمل بناءة يتطلب بذل جهود رصينة مضنية. وتعزي قدرة البنك على تأمين مكانته كصاحب عمل مميز إلى رؤيته الموحدة ووظائفه الأساسية وميثاق قواعد السلوك (ميثاق السلوك المهني) بالإضافة إلى إعطاء الأولوية للتقدم المستدام.

يلتزم بنك مصر بتعزيز ثقافة التمكين والتميز بين قوته العاملة، ويولي البنك أهمية كبيرة للعدالة والاحترام والثقة، ويقدم لموظفيه فرصًا واسعة للنمو والتطوير المهني. ويستثمر بنك مصر في قدرات موظفيه من خلال تزويدهم بالتدريب والخبرة اللازمين ليصبحوا قادة الغد.

بالإضافة إلى ذلك، يتمتع البنك بقوة عاملة متنوعة وشاملة تعزز الالتزام والإنتاجية وتقدر التنوع وتوفر فرصًا متساوية للنمو والتطوير.

ويتم تعزيز الهيكل التنظيمي من خلال جذب واستبقاء المواهب عالية المستوى، وضمان الرضا المهني، وتحسين الاتصالات الداخلية، والحفاظ على خطط تتسم بالشفافية للخلافة في المناصب والمكافآت.

وقد أنشأ البنك أطرًا للمساءلة بين الموظفين تضمن النزاهة والشفافية في تقييمات الأداء وأنظمة التغذية الراجعة التصاعدية؛ إن التزام البنك الثابت بالأداء الجيد واضح حتى في الأوقات الصعبة، ويستمر في تقديم خدمات استثنائية للعملاء الحاليين والمحتملين، ويتمتع بنك مصر باعتراف دولي باعتباره بنكًا مسؤولاً ويحافظ على مكانته الرائدة في ضمان ظروف عمل صحية وآمنة كحق أساسي من حقوق الإنسان.

ثقافة الشمولية في بنك مصر

بناء فريق شامل

يفخر بنك مصر بتعزيز بيئة عمل شاملة ومتنوعة تحتضن الإبداع والابتكار على جميع المستويات، مما يعزز مكانته القيادية.

يدرك البنك أن تنوع قوته العاملة أمر بالغ الأهمية لتقديم خدمات من الدرجة الأولى لقاعدة عريضة من العملاء. وفي هذا الصدد، يلتزم بنك مصر بتعزيز المساواة والتنوع مع القضاء على أي شكل من أشكال التمييز على أساس العمر أو الجنس أو الدين أو العرق.

مع تحرك بنك مصر نحو هيكل هرمي قوي، تشكل المساهمات الفردية ٧٦,٧٣٪ من إجمالي القوى العاملة اعتبارًا من السنة المالية ٢٠٢٣، والجدير بالذكر أن ٦٠٪ من القوى العاملة تقع ضمن الفئة العمرية من ٢٦ إلى ٣٥ عامًا، بمتوسط عمر ٣٤ عامًا في البنك.

المساواة بين الجنسين

لقد التزم بنك مصر بدمج مبدأ المساواة بين الجنسين في هيكله التنظيمي، ومع وجود ٢٢٩٩٩ موظفًا، منهم ٦٢٪ من الذكور و٣٨٪ من الإناث، اتخذ البنك خطوات كبيرة لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين والحد من الفجوة بينهم. وفي عام ٢٠٢٣، ارتفعت حصة النساء في جميع العمليات التجارية إلى ٣٨٪، مما يعكس جهود البنك لتحقيق التوازن بين الحياة العملية والاجتماعية مع دفع أجر عادل وتقديم فرص منصفة للتقدم الوظيفي للنساء.

يدرك بنك مصر أهمية تمكين المرأة في القيادة المؤسسية. وفي هذا السياق، قطع البنك خطوات كبيرة في تحقيق الشمول وتعزيز التنوع بين الجنسين، حيث يبلغ تمثيل الإناث في مجلس إدارة بنك مصر ١١,١٪، بالإضافة إلى ذلك، تقدر نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب إشرافية بنحو ١٩,٥٪، مما يعكس التزام البنك بزيادة مشاركة المرأة في مناصب صنع القرار.

كما تمتد جهود بنك مصر لتعزيز التنوع بين الجنسين والشمول إلى الشركات التابعة له أيضًا، حيث يضمن البنك تمثيل النساء في مختلف المناصب القيادية وصنع القرار في جميع الشركات التابعة له، مما يساهم في إيجاد مكان عمل أكثر إنصافًا وتوازنًا.

تمكين المرأة

في إطار هدفه المستمر لتمكين المرأة، طور بنك مصر برنامجًا مهماً لتمكين المرأة في الإدارة المتوسطة، أطلق عليه اسم «Super She»، تم تصميم البرنامج لتطوير المرأة اعتمادًا على ثلاثة ركائز رئيسية: العقل والجسد والروح. يهدف البرنامج إلى تصنيف بنك مصر كصاحب عمل يسعى إلى تمكين المرأة، والاحتفاظ بالسيدات الموهوبات، وبناء مجموعة من قادة المستقبل المتمكنات، وتزويد القيادات النسائية بالمهارات اللازمة لدفع التغيير الثقافي في بيئة عملهن.

بدأت المشاركات في البرنامج رحلة نحو عقلية إيجابية وتواصل فعّال مع جميع الزملاء والعملاء، وقد أكملت ٧٥ مشاركة رحلتهن التطويرية وتخرجن بنجاح.

علاوة على ذلك، واصلنا تقديم «برنامج القيادة التنفيذية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة»، الذي تنفذه كلية إدارة الأعمال التنفيذية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمجلس القومي للمرأة، ويعمل هذا البرنامج على تمكين المديرات التنفيذيات من التنقل بشكل فعّال وتنفيذ ثقافة مكان العمل الديناميكية من خلال التعلم والمشاركة والتواصل، مما يساعدهن على التغلب على التحديات التي تواجهها النساء في الأدوار التنفيذية، وقد أكملت ٥٣ سيدة البرنامج الذي استغرق ٤٢ ساعة.

دمج ذوي الهمم

يلتزم البنك التزامًا راسخًا بتعزيز تكافؤ فرص العمل ويدرك المساهمات الفريدة التي يمكن أن يقدمها ذوي الهمم في مكان العمل. وكجزء من عملية التوظيف، يقوم البنك بتقييم نوع «الإعاقة» وقدرات المرشح على القيام بأدوار مناسبة تتوافق مع مجموعة من قدراتهم وخبراتهم الفريدة، ويتمثل هدف البنك هنا في خلق بيئة عمل شاملة تدمج ذوي الهمم في المجتمع من خلال وعيه القوي بممارسات ذلك الدمج.

المزايا في مكان العمل

في بنك مصر، نؤكد بقوة على تطوير وتنفيذ سياسات تحقيق التوازن بين الحياة العملية والاجتماعية، والتي تمكن موظفينا من متابعة أهدافهم وطموحاتهم المهنية جنبًا إلى جنب مع إدارة حياتهم الشخصية؛ وكجزء من التزامنا بتعزيز المشاركة والرفاهية، نقوم بتنظيم العديد من الفعاليات والأنشطة. بالإضافة إلى ذلك، خصصنا ميزانية سنوية لدعم مشاركة موظفينا في البطولات الرياضية والأنشطة الأخرى، كما نؤمن بأن هذه المبادرات تعود بالنفع على موظفينا وتعزز بيئة عمل إيجابية ومنتجة.

يمثل كل إنجاز يحققه موظفونا مصدر فخر وإنجاز لنا أيضًا، نحن نتبنى نظام الأجر حسب الأداء الذي يعزز الشعور بالولاء والفخر بين موظفينا. وذلك باستخدام نهج إدارة الأداء الذي يؤكد على أهمية التقدير والمكافآت، وقد اعتمد بنك مصر سياسة أجور تعتمد على معايير الأجور والحوافز القائمة على الأداء لضمان الشفافية والمساواة في التسلسل الهرمي التنظيمي بالبنك.

منح البنك إجازة أمومة لـ ٧٧٥ موظفة، وإجازة رعاية أطفال لـ ١٠٥٧ موظفة أخرى خلال عام ٢٠٢٣.

يضع بنك مصر على رأس أولوياته توفير بيئة عمل إيجابية للموظفين للتخفيف من الضغوط المرتبطة بالعمل، كما يركز البنك على إقامة أنشطة ترفيهية تعزز التوازن بين الحياة العملية والاجتماعية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين أداء الموظفين وإنتاجيتهم.

يؤكد بنك مصر دائمًا على أهمية تطبيق ممارسات العمل العادلة وظروف العمل المرضية لجميع موظفيه، مع ضمان الحق في حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية، كما يشجع بنك مصر موظفيه على التعبير عن مخاوفهم من خلال قنوات الاتصال التفاعلية. ويمكن أيضا لجميع الموظفين ممارسة حقوقهم في الارتباط بنقابة عمالية أو الانضمام إليها أو تشكيلها أو الامتناع عن هذه الأنشطة دون خوف من الانتقام أو التهديد.

قام بنك مصر بزيادة قيمة مكافآت ما بعد التقاعد من ٨٠ مليون جنيه مصري في عام ٢٠١٠ إلى ١,٧٢٧,٥٠٧,٣٦٠,٠٢ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، ووفقاً للوائح والمعايير المحاسبية المعمول بها في مصر، يقوم البنك بإجراء دراسات اكتوارية بشكل دوري لتقييم عروض ما بعد التقاعد.

أثرت سياسات الإجازات السنوية الجديدة التي يطبقها بنك مصر على سلوك الموظفين، مما أدى إلى استفادة الموظفين من إجازاتهم، حيث ارتفع استهلاك خيارات الإجازات السنوية المتنوعة من ٧٦٪ خلال عام ٢٠٢٢ إلى ٨١٪ خلال عام ٢٠٢٣، وقد ساهم هذا التحسن في رفع مستويات الحوكمة وتعزيز الأداء الفردي والتنظيمي.

يحق لموظفي بنك مصر ممارسة الأنشطة الترفيهية والترويحية مثل السفر والأنشطة الاجتماعية، حيث خصص بنك مصر مبلغ ١٠,٨٩٠,٠٨٧ جنيه مصري للرحلات الترفيهية من ١ يناير ٢٠٢٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

يلتزم بنك مصر بتقديم برنامج مكافآت يتسم بالشفافية للاعتراف بمساهمات الموظفين والاحتفاء بإنجازاتهم.

يضع بنك مصر رفاهية موظفيه على رأس أولوياته، لذا يتمتع الموظفون بمزايا حصرية من خلال برامج ترويجية مخصصة للشركات.

يلتزم البنك بتعزيز وتنفيذ نظام وبرامج إدارة الصحة والسلامة المهنية لموظفيه، حيث يقدم بنك مصر برنامج تأمين صحي يغطي ١٠٠٪ من موظفيه والمتقاعدين من خلال شركة تأمين ذات سمعة طيبة، وقد بلغت قيمة التغطية الطبية للموظفين حوالي ٣٣٠,١١٧,٩٥٦,٧١ جنيهًا مصريًا اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بما في ذلك التكاليف الطبية المتعلقة بـ COVID- 19 والتي بلغت ٢٧٠,٩١٩,٥٥ جنيهًا مصريًا.

يلتزم بنك مصر بتعزيز ثقافة الاستدامة بين موظفيه، حيث يوفر برنامج التوعية الشامل للموظفين المعرفة والأدوات اللازمة لقيادة التغيير الإيجابي وبناء مستقبل أكثر استدامة معًا.

جذب المواهب

في بنك مصر، نؤمن بوضع معايير شفافة وعادلة لاستقطاب المواهب وتوظيفها والاحتفاظ بها، وتتألف عمليتنا من استراتيجيات وتكتيكات ومعايير مصممة بعناية لضمان اختيارنا واحتفاظنا بالموظفين الأكفاء والمؤهلين، ونحقق ذلك من خلال تطوير وتنفيذ وتقييم برامج الحصول على المواهب وتوجيهها بشكل صحيح.

باعتبارنا جهة عمل مفضلة، فإننا نضمن أن يفهم كل مرشح بوضوح ثقافة بنكنا ومكانته في السوق وميزته التنافسية وميثاق السلوك المهني ومسؤوليات الوظيفة، نحن نعطي الأولوية لتقديم تجربة موظف متميزة طوال عملية التوظيف، بدءًا من التوظيف والتدريب إلى تنمية مهارات القيادة.

نحن ندرك قيمة جهود موظفينا ونسعى بقوة لإظهار التقدير لمساهماتهم من خلال تطبيق هيكل رواتب تنافسي يتماشى مع معايير السوق، كما نقدم حوافز ومزايا قائمة على الأداء للاحتفاظ بالمواهب المتميزة.

عملية التوظيف

يضمن بنك مصر تطبيق عملية توظيف منصفة من خلال ثلاث قنوات رئيسية: أولاً، تم عقد ١٦ معرض توظيف في جامعات مختلفة طوال عام ٢٠٢٣ لجذب مجموعة واسعة ومتنوعة من المرشحين.

ثانيًا، تم الإعلان عن ١٠٥ وظيفة شاغرة من خلال الإعلان عن عشرة إعلانات توظيف داخلية، مما يسمح للموظفين بتوسيع مهاراتهم وتحقيق إمكاناتهم الكاملة، علاوة على ذلك، تم نشر أكثر من ٢٠ إعلانًا خارجيًا كقناة توظيف ثالثة على منصات وقنوات مختلفة.

حقق البنك معدل دوران منخفض للموظفين بلغ ١,٤٧٪ في عام ٢٠٢٣، ويتزامن هذا مع انخفاض متوسط أعمار الموظفين من ٤٤ عامًا في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٤ عامًا في نفس العام.

في السنة المالية ٢٠٢٣، استقبل البنك ١,٨٧١ موظفًا جديدًا يضيفون وجهات نظر جديدة ومهارات قيمة إلى مؤسستنا، مما يساعدنا في تحقيق أهدافنا مع الحفاظ على معاييرنا العالية للتميز.

تعيينات جديدة في بنك مصر

١,٤١٨

خريجين جدد

٤٥٣

موظف من ذوي الخبرة في مناصب مختلفة في فروعنا والمكتب الرئيسي

التطوير المهني

يُعد تدريب الموظفين وتطويرهم أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز النمو المهني. وتولي مؤسستنا أهمية كبيرة لتوفير فرص التطوير المهني المستمرة للموظفين، وضمان استعدادهم دائمًا لتولي مناصب قيادية. ويتماشى هذا الالتزام مع أهدافنا الاستراتيجية ويساعد الموظفين على تقديم مساهمات ذات مغزى لنجاحنا.

نحن نراقب عن كثب تطوير الموظفين ومؤشرات الأداء الرئيسية لتحديد الأفراد ذوي المواهب والرؤى والمهارات اللازمة للمناصب القيادية، إننا نقدم فرصًا متنوعة، تتراوح بين الترقيات الوظيفية والتدريب المخصص لمناصب محددة، وتكليفات بمهام ذات مسؤوليات متزايدة.

تمكن بنك مصر من تلبية احتياجات العمل وتعزيز دافع الموظفين ومعرفتهم وخبرتهم من خلال إجراء أكثر من ٨٠٠٠ عملية نقل داخلي و٧٠٠٠ ترقية بنجاح طوال عام ٢٠٢٣.

أكاديميات التعليم التابعة لبنك مصر

تركز أكاديميات بنك مصر على تمكين الموظفين من خلال تعزيز معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم لتحقيق أداء أفضل للأعمال، نحن نهدف إلى الحفاظ على بيئة تركز على العملاء من خلال تمكين القطاعات والأقسام من تحديد مجالات التطوير، وتزويدهم بحلول تدريبية لتحقيق الأهداف المؤسسية.

في السنة المالية ٢٠٢٣، قدم بنك مصر فرصًا لتعزيز التطور الوظيفي والتقدم لزيادة معدلات مشاركة الموظفين، نحن نشجع الموظفين على اكتساب المهارات التي تتوافق مع احتياجاتهم وتطلعاتهم المهنية من خلال ٣٥٢ برنامج تدريب مختلف للموظفين.

لقد أجرت أكاديمياتنا ومدارسنا التعليمية القائمة على أسس منهجية العديد من مبادرات وبرامج التعلم والتطوير، وتشمل هذه المبادرات:

مسار سلسلة التوريد

كجزء من تدريب قطاع الإدارة، تم تصميم وتنفيذ «مسار سلسلة التوريد» المخصص لقسم المستودعات، مما يوفر للموظفين الأدوات والموارد اللازمة من خلال وحدات مختلفة.

برنامج التدريب الإلزامي

لضمان فهم والتزام القوى العاملة بأكملها بالامتثال والمخاطر وأمن المعلومات، قمنا بتطوير وحدات تدريبية إلكترونية إلزامية لكل موظف.

التدريب على الشمول المالي

يقدم بنك مصر تدريبًا عبر الإنترنت حول الشمول المالي لجميع القوى العاملة، يساهم هذا البرنامج التدريبي هذا في التنمية المستدامة للمجتمع.

الاستدامة والتمويل المستدام

يقدم بنك مصر خدمة نقل جماعي جديدة لجعل تنقل الموظفين أكثر ملاءمة، يساهم هذا في تقليل الازدحام المروري والانبعاثات وخلق بيئة أكثر صحة واستدامة لموظفينا والمجتمع.

أكاديمية بنك مصر للإئتمان

يزود برنامج الدورة الائتمانية المشاركين بالكفاءات الفنية والشخصية اللازمة لتقييم القروض والمخاطر والقضايا ذات الصلة، ويتكون البرنامج من وحدات أساسية مصممة للوفاء بأدوار متنوعة في دورة الائتمان، عبر القطاعات.

في السنة المالية ٢٠٢٣، أكمل بنك مصر فعليًا الدفعة التاسعة من البرنامج، والتي ضمت ٢٢ مشاركًا. علاوة على ذلك، بدأ البنك الدفعة العاشرة بـ ٤٤ مشاركًا ويتطلع إلى اختتام الجولة بحلول يوليو ٢٠٢٤.

أكاديمية GTB

تم تأسيس أكاديمية GTB واعتمادها من قبل معهد لندن للخدمات المصرفية والمالية (LIBF)، تقدم الأكاديمية مجموعة واسعة من الوحدات التعليمية لتزويد المشاركين بالمعرفة والمهارات اللازمة للتقدم في حياتهم المهنية، وتم تصميم هذه الوحدات وتقديمها داخليًا مع اعتماد دولي لجميع موظفي قطاع GTB.

تخرجت الدفعة الثالثة من أكاديمية GTB باعتماد من معهد لندن للخدمات المصرفية والمالية.

أكاديميات الفروع والبيع بالتجزئة

يقدم بنك مصر برامج تدريبية شاملة تهدف إلى تعزيز مهارات ومعرفة الموظفين في مختلف الإدارات، وتركز هذه البرامج على تقديم خدمة عملاء استثنائية، وتطوير مهارات العمل القوية، وبناء قدرات القيادة، ومن خلال الاستثمار في تطوير الموظفين، يسعى البنك إلى دفع نمو الأعمال، وتحسين الكفاءة التشغيلية، والحفاظ على الميزة التنافسية.

الأكاديمية الرقمية

لتوفير أحدث الاتجاهات في مجال الابتكار والتكنولوجيا وضمان مواكبة الخبراء الرقميين في البنك لهذه التطورات، أنشأ بنك مصر الأكاديمية الرقمية في السنة المالية ٢٠٢٣، التي تتكون من مسارات تعليمية متخصصة لقطاعات التكنولوجيا (أمن المعلومات والعنصر الرقمي وتكنولوجيا المعلومات). الأهداف الرئيسية للأكاديمية هي كما يلي:

- مواءمة الاستراتيجية مع جميع الأطراف المعنية للمساهمة في تحقيق الأهداف المشتركة وضمان وضوح الأهداف الاستراتيجية
- أن نصبح رواد في تطوير المعرفة الرقمية في مصر لجذب أفضل المواهب والاحتفاظ بها
- تعزيز القدرات الفنية للموظفين الموهوبين في مجال التكنولوجيا، وعلى مستوى البنك ككل أيضًا
- إنشاء مكتبة شاملة للمعرفة والشراكات لتوفير رحلات «بناء قدرات» استثنائية

برنامج تدريب المدربين

لتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال الاستفادة من رأس المال البشري داخل بنك مصر، قدمنا برامج «تدريب المدربين» لموظفي بنك مصر لتعظيم الخبرة المتاحة داخليًا بدلاً من الاعتماد فقط على المدربين الخارجيين. أكمل عشرة موظفين من قطاع الرقابة الداخلية بنجاح برنامج «مهارات التيسير المهني» المخصص لبنك مصر بالتعاون مع «الجامعة الأمريكية بالقاهرة» لتعزيز تبادل المعرفة بين الموظفين وضمان نظام تدريب فعال من حيث التكلفة والكفاءة، بالإضافة إلى ذلك، اعتمدنا على ٦٨ مدربًا داخليًا مؤهلاً لدينا، والذين قدموا ٤٩٩ يومًا تدريبيًا خلال السنة المالية ٢٠٢٣.

مبادرات وبرامج بنك مصر

ورشة عمل مكثفة للتصميم السريع

تم تصميم ورشة عمل ليوم واحد لمواجهة التحديات الثقافية داخل البنك ومعالجتها باستخدام منهجية التفكير التصميمي. وتم تنفيذ خمس ورش عمل في قطاعات مختلفة، مع خطط لاستكمال ورش العمل للقطاعات المتبقية خلال عام ٢٠٢٤.

برنامج «نجم الشمال المتتالي»

خلال السنة المالية ٢٠٢٣، تم عقد أربع نسخ من برنامج «نجم الشمال المتتالي»، مع التركيز على زيادة وعي الموظفين بتطلعات بنك مصر، وتضمنت هذه الأحداث مشاركة المديرين العامين ومديري التنمية المستدامة، وسيستمرهذا البرنامج في عام ٢٠٢٤.

سفراء ووكلاء الثقافة

يضم بنك مصر حاليًا أكثر من ٣٧٠ من أبطال الثقافة الذين يتمتعون بمستوى عالٍ من التطور والقدرة على تجسيد ونشر القيم التي نطمح إليها في البنك ككل. هؤلاء الأبطال هم نماذج يحتذى بها حيث أن قصص نجاحهم الملهمة تؤثر بشكل إيجابي على الموظفين لبناء القيم، وإدارة مقاومة التغيير، وتقدير فوائد التنوع والشمول، وإشراك المزيد من الموظفين في مبادرات التحول الثقافي.

معسكر تدريبي ثقافي

معسكر تدريبي لمدة ثلاثة أيام، يركز على:

- توحيد اللغة لتعكس السلوك المرغوب
- فهم تحديات وحلول التحول الثقافي
- تشجيع سفراء الثقافة والوكلاء على التواصل وتطوير حلول إبداعية باستخدام نموذج التفكير التصميمي لمعالجة القضايا القائمة وإضافة قيمة لعملائنا ومؤسستنا المالية.

نقل المعرفة

خلال السنة المالية ٢٠٢٣، بدأ ٢٠ سفيرًا جديدًا في تقديم جلسات فعلية حول موضوعات مختلفة، مثل التفكير التصميمي، والعقلية المرنة، والوعي بالثقافة والقيمة، وتغيير طريقة التفكير، وذلك بعد تخرجهم من برنامج الإعداد المصمم لتمكينهم من مشاركة معرفتهم.

المبادرات الصحية

أطلق البنك مؤخرًا العديد من المبادرات الجديدة بالشراكة مع وزارة الصحة، وتشمل هذه المبادرات برنامج «١٠٠ يوم صحة» الذي يوفر فحوصات صحية للأمراض المزمنة ويسهل الكشف المبكر عن الأورام السرطانية وعلاجها لـ ١٣٥ موظفًا، بالإضافة إلى ذلك، شاركت حملة «تبرعك بالدم حياة» في أنشطة التبرع بالدم لـ ٢٨٨ موظفًا.

برنامج بناء الفريق

يهدف برنامج بناء الفريق إلى تعزيز الوعي وغرس قيم بنك مصر لدى موظفيه من خلال أنشطة متنوعة وممتعة، كما يسعى البرنامج إلى تحسين فاعلية الفريق وتعزيز التواصل الفعال بين أعضاء الفريق. وبحلول عام ٢٠٢٣، انضم ٨١٪ من موظفي المكتب الرئيسي و٤٢٪ من موظفي الفروع إلى برنامج بناء الفريق. وسيعمل الفريق على ضمان إدراج بقية الموظفين في هذا البرنامج بحلول نهاية عام ٢٠٢٤.

قنوات التواصل الخاصة بالموارد البشرية

يستخدم بنك مصر قنوات مختلفة للتواصل مع موظفيه، وخلال عام ٢٠٢٣، استجاب البنك لـ ١٢٨٩٩ استفسارًا باستخدام روبوت الدردشة الخاص بالموارد البشرية، والبوابة الإلكترونية Ask HR، والبريد الإلكتروني، والمكالمات الهاتفية، ومن بين هذه الاستفسارات، كانت ٣٠٪ متعلقة بالتحويلات وظروف العمل، و٤٠٪ كانت حول التقدم الوظيفي، وكانت النسبة المتبقية ٣٠٪ عبارة عن شكاوى مختلفة.

إدراكًا للأهمية البالغة لاستقالة الموظفين والاحتفاظ بهم، طور بنك مصر من عملية إجراء مقابلات ترك العمل، حيث يتم تحليل بيانات ردود الفعل للمرشحين بدقة لفهم نبض المنظمة واتخاذ إجراءات بناءة بناءًا على تحليل ردود الفعل الرقمية.

البصمة الرقمية

لتعزيز صورة العلامة التجارية لبنك مصر سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، أطلق البنك مبادرة «البصمة الرقمية» التى تركز على ما يلي:

- تحديث الصفحة الشخصية على برنامج Outlook لجميع موظفي بنك مصر مع صورهم المهنية
- تحديث مدونة قواعد السلوك المهني ببنك مصر لتعكس أهمية استخدام الألقاب المؤسسية الجديدة على منصات التواصل الاجتماعي المهنية وغير المهنية

اجتماعات على مستويات مختلفة

اجتماع شهري يعقده كل قطاع بهدف:

- فتح قناة اتصال مباشرة بين الموظفين ورئيس القطاع دون الحاجة إلى تدخل الإدارة المتوسطة بين الطرفين
- مناقشة التحديات التي يواجهها الموظفون داخل قطاعهم وتقديم الدعم اللازم
- عرض آخر المستجدات حول المسار الاستراتيجي

نظام إدارة الأداء لبنك مصر

يعمل بنك مصر باستمرار على تعزيز نظام إدارة الأداء من خلال تبني نموذج الإدارة بالأهداف (MBO)، وقد تم تجديد النظام لتقييم أداء موظفي بنك مصر من خلال نهج علمي يتيح للمديرين والموظفين تحديد أهداف سنوية تتماشى مع استراتيجية البنك الجديدة وإنشاء مؤشرات أداء رئيسية محددة جيدًا (KPIs). كما يستخدم النظام منهجية الترجيح العددي لجميع الأهداف الفنية، مع دمج القيم الأساسية للشركة والنهج الإداري مع التركيز على الشفافية والتخطيط والفرص لمساعدة الموظفين على أداء وظائفهم بطريقة أكثر فعالية.

برنامج قادة المستقبل لشبكة فروع بنك مصر

تم تصميم البرنامج لتقييم وتنمية وتجهيز قادة الفروع الطموحين بالمهارات والمعرفة اللازمة لتطوير حياتهم المهنية وتولي مناصب قيادية، يدمج البرنامج مجموعة شاملة من أدوات التقييم والتدريب لتعزيز مستويات الكفاءة لدى المشاركين.

نموذج الجدارات الجديد لبنك مصر

قام بنك مصر بتجديد وتصميم نموذج كفاءة جديد يعكس رسالة البنك ورؤيته واتجاهه الاستراتيجي وثقافة التحول وقيمه، ويحدد نموذج الكفاءة، المهارات والمعرفة والمتطلبات السلوكية المحددة التي تمكن الموظفين من أداء وظائفهم بنجاح، مما يستهدف في النهاية نجاح المشروع.

يستخدم المديرون والقادة هذا النموذج للتأثير على ممارسات التوظيف وإدارة المواهب والتدريب وتقييم الأداء.

برنامج تطوير خدمة العملاء الهاتفية

يهدف هذا البرنامج إلى جذب الأفراد ذوي الكفاءة والمهارة يؤمنون بثقافة العمل كفريق للانضمام إلى برنامج خدمة العملاء عبر الهاتف ببنك مصر كجزء من مبادرته الاستراتيجية نحو الاستعانة بمصادر داخلية وتحقيق التحول.

بناء القدرات الرقمية

يلتزم البنك برفع معايير فرعه الرقمي، ولتحقيق هذا الهدف، يعمل بنك مصر على تعزيز قدراته الداخلية لتلبية متطلبات الخدمات الموسعة وعروض المنتجات، ويتضمن البرنامج خمسة برامج تعليمية مميزة تلبي مجموعات المهارات المختلفة لتعزيز كفاءة الموظفين في تصميم وتطوير وإطلاق الحلول والخدمات الرقمية الجديدة.

مسابقة الابتكار لدى بنك مصر

نظرًا لأهمية القيم المؤسسية، أطلق بنك مصر برنامجين حصريين لمسابقة «بره الصندوق» المبتكرة التي تم إطلاقها خلال السنة المالية ٢٠٢٣، داعيًا جميع موظفي بنك مصر للمشاركة والابتكار.

يتم تشجيع المشاركين على بناء فِرق من قطاعات وأقسام مختلفة تتعلق بفكرتهم الإبداعية وبتطوير مشروعات جديدة، كما يجب أن تندرج المشروعات المشاركة ضمن إحدى الفئات التالية: تحسين تجربة العملاء، أو توفير التكاليف، أو تطوير ضوابط ذكية، أو زيادة الإيرادات.

برنامج بنك مصر لإعداد الموظفين الجدد

يعمل بنك مصر باستمرار على تحسين برنامج التوظيف لتزويد الموظفين الجدد بأحدث المعلومات الشاملة اللازمة للقيام بأدوارهم بفعالية، يستخدم البرنامج نهج التعلم المختلط الذي يستخدم التقنيات والوحدات الحديثة لتقديم نظرة عامة على تراث البنك والتزامه وأهدافه المستقبلية وقيمه وثقافته؛ وتغطي الأساليب ما يلي:

- أساسيات الأعمال
- التحول الرقمي
- سياسات الموارد البشرية
- أمن المعلومات
- يوم الثقافة

مبادرة تعلّم

تدعم مبادرة «تعلّم» التطوير المهني للموظفين وتساعدهم على تحقيق تطلعاتهم، وقد تم إطلاق العديد من مبادرات التعلم التنظيمي لتشجيع التعلم مدى الحياة، وتتضمن هذه المبادرات:

إطلاق أكاديمية إكسل

أنشأ بنك مصر مؤخرًا أكاديمية مايكروسوفت إكسل الخاصة به، وتعكس هذه المبادرة تفاني البنك في تمكين موظفيه من المهارات الرقمية المتطورة وتعزيز ممارسات إدارة البيانات الفعّالة، ويساهم تزويد الموظفين بهذه المهارات الحيوية في برنامج إكسل في العمليات المستدامة وزيادة الإنتاجية، مما يضع البنك في وضع يسمح له بالنجاح على المدى الطويل في مجال الخدمات المصرفية الرقمية المتطور.

أفضل معلم ٢٠٢٣

تهدف المبادرة إلى تشجيع وخلق ثقافة الإرشاد والتدريب بين زملاء العمل للحفاظ على إنتاجية عالية من خلال محادثات وملاحظات أكثر عمقًا وشخصية خلال عام ٢٠٢٣، تم تكريم ٢٠ موظفًا من قبل زملائهم كأفضل موجهين.

أفضل متعلم ٢٠٢٣

تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز مفهوم التعلم المستمر طوال الحياة في بيئة العمل حتى يظل الموظفون على إطلاع بأحدث اتجاهات السوق. وخلال عام ٢٠٢٣، تم تكريم ٢٠ موظفًا لإكمالهم العديد من البرامج التي لم تكن مدرجة في مناهج التعلم الخاصة بهم.

برنامج التدريب (رواد ٢٠٢٣)

للحفاظ على علامتنا التجارية كجهة عمل وكذلك من أجل توفير فرص العمل بعد التخرج، أطلق بنك مصر برنامج رواد ٢٠٢٣ لإعداد المتدربين للانضمام إلى الوظائف المصرفية بعد التخرج، بناءًا على معايير اختيار البرنامج، التحق ١٤٩٨ متدربًا ببرنامج التدريب الصيفي في فروع وأقسام مركزية مختلفة.

برنامج المتطوعين من موظفي بنك مصر

في بنك مصر، يعد برنامج المتطوعين للموظفين حجر الزاوية في جهودنا في مجال المسؤولية المجتمعية للشركات، حيث يركز البرنامج على تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين سبل العيش. وتتجذر هذه المبادرة بعمق في رؤيتنا المشتركة لبناء مجتمعات أقوى وأكثر مرونة، وتعتبر جزءًا أساسيًا من استراتيجيتنا في المسؤولية المجتمعية.

من خلال تمكين الموظفين من رد الجميل لمجتمعاتهم، يلهم برنامج المتطوعين لدينا شعورًا بالهدف والولاء، مما يؤدي إلى زيادة الشعور بالرضا الوظيفي والإنتاجية، كما تحفز ثقافتنا المؤسسية التي تركز على المجتمع الموظفين على إحداث تأثير إيجابي، سواء بشكل فردي أو في فريق. ومن خلال مجموعة من الفرص التطوعية، نمكن موظفينا من إحداث فرق ذي مغزى في حياة الآخرين.

تشمل الأنشطة التطوعية المختلفة في جميع فروعنا وقطاعاتنا ما يلي:

- تعبئة وتوزيع طرود المساعدات الغذائية الرمضانية
- توزيع الهدايا على طلاب المدارس
- الاحتفال بيوم اليتيم سنوياً
- توزيع البطانيات
- مبادرات طلاء المدارس
- حملات التبرع بالدم
- زيارة المستشفيات ودور الأيتام

سياسات المكافآت

تماشياً مع لوائح الرواتب والمعايير التي وضعها البنك المركزي المصري، أفصح بنك مصر عن أن متوسط قيمة المكافآت الشهرية الصافية لـ٢٠ مسؤول من كبار المدراء ببنك مصر بلغ ١٢,٤١٥,٠٨٧ جنيه مصري من ١ يناير ٢٠٢٣ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، ويوضح هذا الإفصاح التزام بنك مصر بإبقاء أصحاب المصلحة على إطلاع دائم بسياسات المكافآت.

وفي نهاية ديسمبر ٢٠٢٣، بلغ إجمالي رواتب ومزايا فروع البنوك المحلية ١٠,٤٩١,٣٦٢,٦٢٥ جنيه مصري، بينما سجلت الفروع الخارجية ١,٥٨٣,٥٤٢,٨٩٧ جنيه مصري. فيما بلغ إجمالي الأجور والمزايا لجميع فروع البنك ١٢,٠٧٤,٩٠٥,٥٢٢ جنيه مصري للعام المالي ٢٠٢٣، كما ارتفع متوسط الدخل السنوي للموظفين إلى ٥٢٥,٠١٩ جنيه مصري للعام المالي ٢٠٢٣، وكذلك ارتفع متوسط الدخل الشهري للموظف بالبنك إلى ٤٣,٧٥٢ جنيه مصري لنفس العام المالي.

متوسط الدخل الشهري للموظف

المبلغ بالألف جنيه مصري

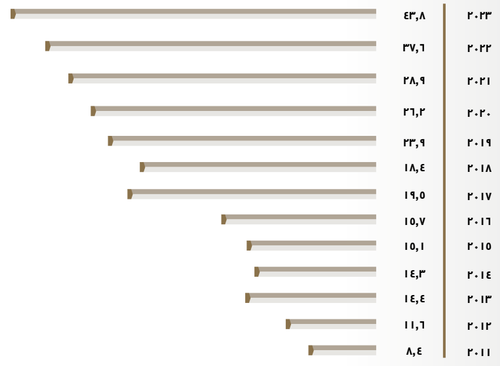

عدد الموظفين

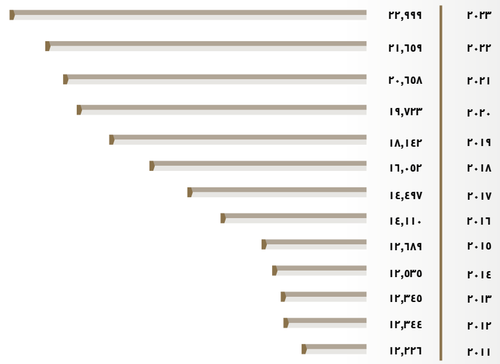

إجمالي الرواتب والمزايا للفروع المحلية

المبلغ بالألف جنيه مصري

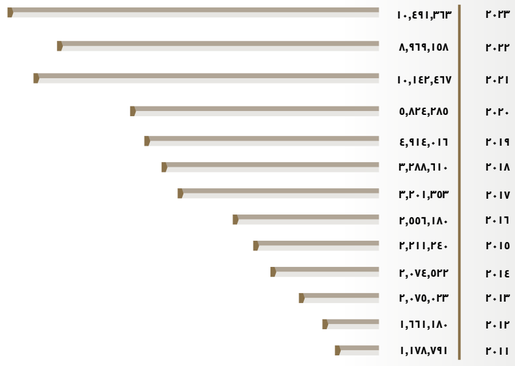

إجمالي الرواتب والمزايا للفروع الخارجية

المبلغ بالألف جنيه مصري

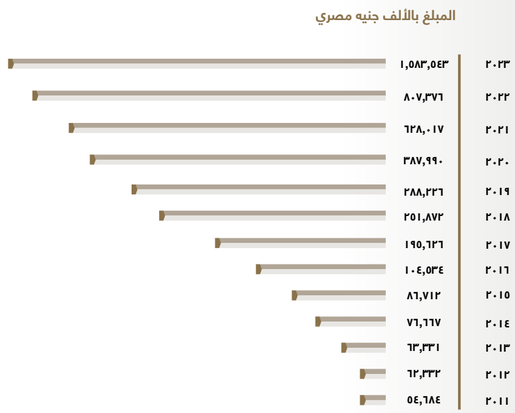

متوسط الدخل السنوي للموظف

المبلغ بالألف جنيه مصري

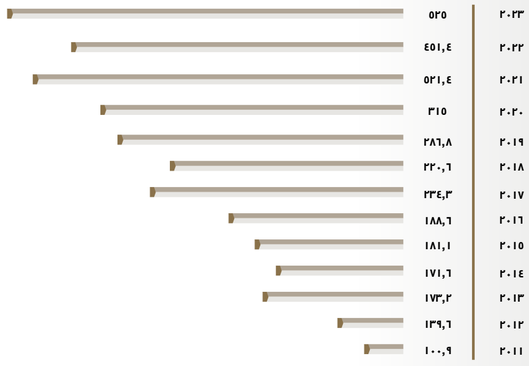

إجمالي الرواتب والمزايا لجميع الفروع

المبلغ بالألف جنيه مصري

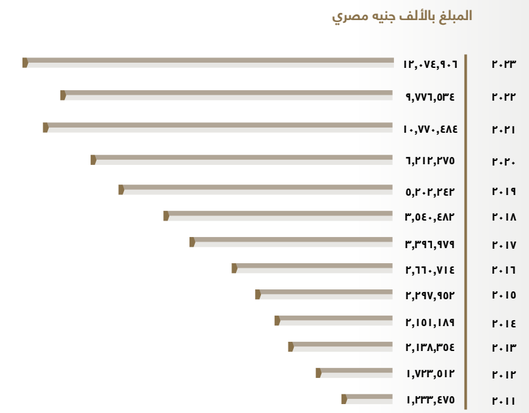

* من المنطقي أن نتوقع أن يكون إجمالي الرواتب للفترة المالية التي تبلغ ١٨ شهرًا (٢٠٢١) أعلى من تلك الخاصة بـ ١٢ شهرًا (السنة المالية ٢٠٢٢) حيث ستساهم الأشهر الستة الإضافية من العمل في زيادة الدخل الإجمالي، يرجى ملاحظة أن العدد الإجمالي للموظفين (بما في ذلك المديرين والموظفين والإعارات الخاصة بموظفي البنك والتعهيد) هو ٢٢٩٩٩ في السنة المالية ٢٠٢٣.

سلسلة التوريد المستدامة

يتولى بنك مصر مسؤولية توليد عدد كبير من فرص العمل غير المباشرة من خلال أنشطة الاستعانة بمصادر خارجية عبر مختلف المجالات، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، والموارد البشرية، والمباني والعقارات، والبطاقات، وبيانات السوق، والسفر، والتسويق، والطباعة، وأجهزة الصراف الآلي، وتداول النقد، والاتصالات، وتحصيل الديون.

وكجزء من التزامه بالاستدامة، تبنى بنك مصر نموذج شراء قائم على القيمة يشجع المشاركة على مستوى المؤسسة في تحقيق أهداف الاستدامة، بالإضافة إلى ذلك، شارك البنك بنشاط في مبادرات مختلفة خاصة بالمسؤولية المجتمعية لدعم ممارساته التجارية.

لقد وضع بنك مصر معايير للتوريد المسؤول لتلبية أهداف الاستدامة عبر سلسلة التوريد، من خلال إجراء تقييمات موضوعية وتوظيف نهج الشراء القائم على المخاطر، يختار البنك بعناية سلاسل التوريد المرنة والعالية الأداء التي تساهم في النمو طويل الأمد والمربح مع الحفاظ على القيم البيئية والمجتمعية الجوهرية.

يتضمن نهج البنك القائم على المخاطر في إدارة سلسلة التوريد إجراءات احترازية وقائية لضمان ممارسات مستدامة، حيث يركز بنك مصر على الشفافية والمساءلة وسياسة عدم التسامح مطلقًا مع الفساد، وبالتالي الحفاظ على أداء مرتفع بيئياً واجتماعياً وعلى مستوى الحوكمة.

لتحويل التزامه بالاستدامة إلى جهود تعاونية، أسس بنك مصر سياسة الاستعانة بمصادر خارجية وقواعد السلوك المهني للموردين، تعمل هذه السياسات على تحفيز الممارسات المؤثرة، والدعوة لحقوق الإنسان، وتعزيز ممارسات العمل العادلة، وتشجيع التقدم البيئي، وإنفاذ تدابير مكافحة الفساد في جميع أنحاء سلسلة التوريد الخاصة بالبنك.

نجح بنك مصر، باعتباره مؤسسة وطنية رائدة في ممارسات الاستدامة، في الالتزام بالمعايير المعترف بها دوليًا، بما في ذلك:

ثلاث شهادات ISO في عام ٢٠٢٢:

- نظام إدارة الجودة ISO 9001:2015
- نظام إدارة البيئة ISO 14001:2015
- نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية ISO 45001:2018

ثلاث شهادات ISO في عام ٢٠٢٣:

- إرشادات حوكمة المنظمة ISO 37000:2021
- نظام إدارة الامتثال ISO 37301:2021
- إرشادات المشتريات المستدامة ISO 20400:2017

يطلب البنك من مورديه الالتزام بقواعد السلوك المهني والأخلاقي، ويحتفظ بالحق في اتخاذ الإجراءات المناسبة في حالة حدوث أي انتهاكات، تشمل المبادئ التوجيهية للبنك تجاه الموردين العمل بمسؤولية، مثل حظر عمالة الأطفال والتمييز على أساس العرق أو الدين، وحماية البيئة، وإدارة المواد الخطرة.

علامات بارزة في عام ٢٠٢٣- لمحة سريعة على العام الماضي

تعزيز الاستدامة

تماشياً مع التزام بنك مصر بأهداف التنمية المستدامة عبر ثلاثة أهداف اجتماعية واقتصادية وبيئية، نفذ البنك بعض التدابير، وهي كما يلي:

- شهادات الأيزو: تنفيذ نظام إدارة البيئة ISO 14001:2015 2022، ونظام إدارة المشتريات المستدامة ISO 20400:2017
- التقارير البيئية: تقارير القياسات البيئية والسجلات البيئية والمتطلبات البيئية والقياسات من شركة D&R والتي تعتبر متطلبات إلزامية وفقًا لمعيار ISO 14001:2015
- التخلص من المستندات: الانتقال من تقطيع الورق التقليدي إلى الأساليب البيئية الحديثة (عجن الورق) للتخفيف من التأثير البيئي.
- إعادة تدوير النفايات: ضمان إعادة تدوير النفايات الآمنة من خلال بيع سلع مثل الألواح الخشبية وسلوفان شرنك والورق المقوى بما يتوافق مع المعايير البيئية.
- عمليات الشراء: الالتزام بالحد من الانبعاثات الحرارية وغاز ثاني أكسيد الكربون (البصمة الكربونية) وفقًا لتوجيهات البنك المركزي المصري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تحسين الكفاءة التشغيلية

يلتزم بنك مصر بتنفيذ إجراءات الاستدامة لتحسين الكفاءة التشغيلية، والتي تتمثل في الآتي:

- يحرص القطاع الإداري على تنفيذ بعض الإجراءات والمبادرات المذكورة سابقًا فيما يتعلق بالاستدامة.
- استكمال التعاقد على ٨٠٪ من خطة المشتريات لعام ٢٠٢٤ لضمان التوريد في المواعيد المحددة.
- تدريب ١١٢ موظفًا يعملون بالقطاع الإداري.
- توسيع قاعدة الموردين من ٦٣٣ إلى ٨١٢.
- استكمال تنفيذ المرحلة الأولى من منظومة الخدمات العامة (إدارة المرافق).
- اختيار وزيادة مراكز الخدمة المتعاقد عليها لتشغيل وصيانة السيارات.
- إدخال موديلات جديدة لأسطول البنك، مع تركيب وتشغيل نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) لمراقبة (مسار السرعة).

الرقابة الداخلية والامتثال

حوكمة الإجراءات

يلتزم بنك مصر بتعزيز الرقابة الداخلية والامتثال من خلال ما يلي:

- إعادة هيكلة إدارة المستودعات إلى إدارة سلسلة التوريد.
- إبرام (٢١) اتفاقية خدمة SLA.

نهج يركز على العملاء

على مدار أكثر من قرن من الزمان، كان تركيزنا الثابت على تقديم تجربة عملاء لا مثيل لها. إن التزامنا بمهمتنا التي نقوم بها بمسؤولية هو حجر الزاوية لقيادتنا، ونحن نؤمن إيمانًا راسخًا بأنه لا ينبغي أبدًا أن يطغى على تركيزنا مجرد الرغبة في تحقيق الأرباح. نحن نفخر بتفانينا في تقديم أفضل خدمة ممكنة لعملائنا مع الالتزام بالحفاظ على قيمنا في جميع مساعينا التجارية.

التركيز على العملاء

العلاقات القوية هي أساس عملنا. نحن ندرك أهمية الاستماع إلى أصحاب المصلحة وتعزيز التواصل ثنائي الاتجاه - ويعتبر ذلك هو المغذي الرئيسي لنجاحنا، حيث يسعى بنكنا إلى إشراك عملائنا الكرام من خلال قنوات شفافة ومسؤولة مختلفة، سواء كانت تقليدية أو رقمية، كما قمنا باستخدام آلية التعليقات التفاعلية التي تمكن عملائنا من التعبير عن مخاوفهم وتقديم اقتراحاتهم.

يمكن لعملائنا التواصل معنا من خلال Chatbot، صندوق الشكاوى، خدمات WhatsApp للأعمال، ومركز الاتصال على الخط الساخن (١٩٨٨)، والذي يتضمن الاستجابة الصوتية التفاعلية (IVR) والوكلاء البشريين. كما نرحب بتواصل عملائنا من خلال القنوات التقليدية مثل الزيارات الميدانية.

يضع بنك مصر الأولوية للتعامل السريع والعادل مع جميع شكاوى العملاء للحفاظ على معايير خدمة العملاء العالية، ولمنع تكرار الشكاوى، يجري بنك مصر عمليات متابعة منتظمة، ويلتزم البنك بشروط التسوية المتفق عليها لأي نزاعات بموجب الدور الإشرافي للبنك المركزي المصري، كما يحترم حقوق عملائه، ويأخذ بنك مصر جميع الشكاوى على محمل الجد ويستجيب لها على الفور. وفي السنة المالية ٢٠٢٣، تعامل البنك بكفاءة مع ١٠٢٤٣٠ شكوى من العملاء.

منذ أكثر من ١٠٣ عامًا، دعم بنك مصر بلاده باعتباره أول بنك مملوك بالكامل لمصر وصاحب حضور وطني وعالمي واسع النطاق، وعلى مدار تاريخنا، كان دورنا أساسياً في بناء اقتصاد شامل وأكثر اخضراراً ومرونة من خلال التعاون في توفير الخدمات والمنتجات المالية وغير المالية الحديثة.

إن تلبية احتياجات أصحاب المصلحة المتنوعين لدينا يمثل أساس عملياتنا. نحن ندرك أهمية الحفاظ على التواصل والشراكات المفتوحة في كلا الاتجاهين لضمان استمرار نجاحنا، حيث نظل ملتزمين بتقديم أعلى مستوى من الخدمة والقيمة لكل من يعتمد علينا.

خدمات عالية الجودة

يقدم بنك مصر خدمات مالية عالية الجودة لأكثر من ١٧ مليون عميل، بما في ذلك القروض الشخصية وبطاقات الائتمان وخيارات التمويل، ويلتزم بنك مصر بتقديم مجموعة واسعة من الخدمات عالية الجودة والمنتجات المتطورة، مع التركيز القوي على إعطاء الأولوية لعملائه.

رقمنة تجربة العملاء

تعطي مؤسستنا الأولوية للاستثمار في الابتكار التكنولوجي لتسريع التحول إلى مجتمع غير نقدي. نحن نؤمن إيمانًا راسخًا بأن التقنيات الناشئة تشكل محورًا في تقديم تجارب مصرفية لا مثيل لها، وقد مكننا تركيزنا على التحول الرقمي وتبني الذكاء الاصطناعي من تقديم خدمات سلسة وسهلة الوصول لعملائنا.

الخدمات المصرفية للجميع

نفذ بنك مصر مبادرة مهمة لتعزيز إمكانية الوصول إلى ماكينات الصراف الآلي والفروع التابعة له للأشخاص ذوي الهمم، حيث قام البنك بتحديث غالبية شبكة ماكينات الصراف الآلي الخاصة به لتتوافق مع معايير إمكانية الوصول، والجدير بالذكر أن بنك مصر خصص العديد من ماكينات الصراف الآلي بميزات لمساعدة المكفوفين، بما في ذلك لوحات المفاتيح ذات الطباعة الكبيرة والتباين العالي، ولوحات المفاتيح المرقمة بطريقة برايل، وقارئات الشاشة المدمجة، والتعليمات الصوتية.

وعلاوة على ذلك، سهّل البنك الوصول لمستخدمي الكراسي المتحركة من خلال تركيب منحدرات عند مداخل الفروع وتصميم ماكينات الصراف الآلي بمساحة واسعة ومسطحة تحيط بشاشة العرض وتصميم مقعر لاستيعاب الكراسي المتحركة.

برنامج «شاور»

التزامًا من بنك مصر بالشمول وتوسيع نطاق إمكانية الوصول، نفذ البنك برنامج «شاور». تعمل هذه المبادرة على تعليم ممثلي خدمة العملاء لغة الإشارة المصرية، مما يعزز التواصل الواضح مع عملائنا من ذوي الإعاقة السمعية.

برنامج «الممكن»

قدم بنك مصر أيضًا برنامج «الممكن» بهدف توفير تجربة مصرفية متخصصة للعملاء ذوي الهمم من خلال تسهيل وصولهم إلى الخدمات والمنتجات المصرفية، وتعكس هذه المبادرة التزام البنك بدعم وتمكين كافة أفراد المجتمع وضمان شمولهم المالي.

برنامج «إتاحة»

تعاون بنك مصر مع المعهد المصرفي المصري لتقديم الدعم لمبادرة «إتاحة»، التي تسعى إلى تمكين الأشخاص ذوي الهمم والقدرات الخاصة من أن يصبحوا جزءًا من القوى العاملة ويعيشوا حياة مكتفية ذاتيًا.

جهود دمج ذوي الهمم والقدرات الخاصة في بنك مصر

ماكينة صراف آلي مخصصة للمكفوفين وضعاف البصر	١,٥٤٧
ماكينة صراف آلي يمكن الوصول إليها بواسطة مستخدمي الكراسي المتحركة	٢٠٩
فروع مزودة بمصاعد الكراسي المتحركة	١٠
فروع في مراكز التسوق أو الفنادق أو المطارات	٤٣
مدخل فرع مزود بمنحدرات	٥٧
مدخل فرع مزود بدرجة سلم أو درجتين	١٠١
فرع مجهز بجميع المتطلبات اللازمة للأشخاص ذوي الهمم والقدرات الخاصة	١٦

نموذج الأعمال الخاص ببنك مصر

خلق قيمة مضافة للعملاء

فهم عميق للعملاء

تتيح لنا خبرتنا الواسعة تحديد احتياجات العملاء وتلبيتها بدقة، وتجاوز التوقعات.

قوة عاملة متمكنة

يتقاسم أكثر من ٢٢،٩٩٩ موظفًا هدفًا مشتركًا حول الازدهار عن طريق التعاون بينهم جميعاً.

نطاق جغرافي واسع

نستفيد من شبكتنا الجغرافية الواسعة والقنوات الرقمية لتقديم منتجات استثنائية لقاعدة عملاء أوسع.

حلول مصممة خصيصًا

من خلال الشراكات الاستراتيجية مع قادة الصناعة، بما في ذلك المنظمات المتعددة الأطراف وشركات التكنولوجيا المالية، حيث نقدم حلولاً مخصصة تلبي احتياجات العملاء المتطورة.

تقديم الخدمات بشكل سلس

من خلال إعطاء الأولوية للحفاظ على وقت العميل، نقدم ميزات مريحة من خلال تطبيق الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

الابتكار هو الجوهر

تمكننا ثقافة الابتكار من البقاء في الطليعة وتلبية المتطلبات المستقبلية.

الطريقة التي نعمل بها

العملاء

يلتزم بنك مصر بتمكين الأفراد من تحقيق الاستقلال المالي والرفاهية. نسعى جاهدين لتحقيق ذلك من خلال تقديم خدمات مالية مخصصة تلبي المتطلبات المحددة لعملائنا.

إعادة الاستثمار

في بنك مصر، نضع رضا العملاء على قمة أولويتنا. هدفنا الأساسي هو ضمان حصولهم على أفضل تجربة مصرفية، من خلال تحقيق هذا الهدف، نزيد من مبيعاتنا ونستمر في الاستثمار في تحسين خدماتنا، ويتمثل هدفنا النهائي أن نصبح الخيار المفضل لعملائنا الكرام ونتجاوز توقعاتهم.

القنوات

نقدم لعملائنا قنوات متنوعة للوصول إلى حلولنا، بما في ذلك الخدمات داخل الفروع وماكينات الصراف الآلي ومراكز الاتصال والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والموبايل البنكي، ولتلبية الاحتياجات المتطورة لعملائنا، نقدم أيضًا قنوات تعتمد على الذكاء الاصطناعي، مثل برامج chatbots و blockchain وميكنة العمليات الآلية (RPA).

عروضنا

هدفنا الأساسي هو تقديم منتجات وخدمات لا مثيل لها تلبي متطلبات عملائنا الكرام بفعالية، كما نعطي الأولوية لبناء علاقات قوية ومتبادلة المنفعة مع الموردين والشركاء من أجل تحقيق هذا الهدف.

التواصل المسؤول

يولي بنك مصر أهمية كبيرة للملاحظات التي يقدمها عملاؤه ويسعى بنشاط إلى رصدها من خلال قنوات الاتصال المختلفة، وإدراكًا للدور المحوري للتواصل الفعال في تلبية متطلبات عملائنا، فإننا نأخذ بعين الاعتبار جميع الملاحظات بعناية لتعزيز جودة منتجاتنا وخدماتنا، مما يؤدي إلى تجربة مصرفية استثنائية.

نستخدم في بنك مصر نهجًا يوفر رؤى قيمة حول احتياجات وتفضيلات عملائنا المتطورة، مما يمكننا من تحديد مجالات التحسين واتخاذ قرارات مستنيرة تعطي الأولوية لتجربة العملاء، وقد عزز هذا الثقة التي اكتسبناها على مدار قرن من خدمة عملائنا.

يفتخر البنك بتقديم خدمات استشارية فردية متكررة ومسؤولة لعملائه، حيث يتواصل الموظفون بشكل فعال مع العملاء ويقدمون استشارات مخصصة تمكنهم من اتخاذ قرارات مالية مستنيرة مع المساهمة في نجاح البنك على المدى الطويل.

ولضمان دقة المعلومات وتحديثها، يولي البنك أهمية كبيرة لتحديث بيانات العملاء، وذلك بتقديم إرشادات واضحة حول كيفية تحديث المعلومات لمنع المشكلات المحتملة.

تعد خدمة العملاء عالية الجودة أولوية، ولذلك نستثمر بشكل كبير في تدريب موظفينا في الخطوط الأمامية، وتضمن جلسات التدريب المنتظمة أن يكونوا على دراية جيدة بشروط وأحكام منتجاتنا وخدماتنا وفهم كيفية حماية حقوق العملاء.

يؤمن بنكنا بمعاملة العملاء بشكل عادل ومنصف وفقاً للاتفاقيات المبرمة معهم، بغض النظر عن خلفيتهم أو وضعهم. نحن نضمن حصول جميع العملاء على فرصة متساوية للوصول إلى المعلومات وأن يكونوا على إطلاع بأي تغييرات أو تحديثات قد تؤثر على حساباتهم أو خدماتهم، بالإضافة إلى ذلك، نقدم لغة مبسطة ومباشرة على موقعنا الإلكتروني أو منصتنا الرقمية لجعل بياناتنا في متناول جميع عملائنا.

يحرص موظفو البنك على أن يفهم العملاء منتجاته وخدماته جيدًا، إلى جانب المزايا ذات الصلة، قبل طلب دفع أي رسوم، وكجزء من التزام البنك بالعدالة والشفافية، يتم نشر جميع شروط وأحكام خدماته المالية على موقعه الإلكتروني بلغة سهلة الفهم.

أمن المعلومات

يعتبر بنك مصر أمن المعلومات أمرًا حيويًا للوفاء بالتزاماتنا تجاه عملائنا ومساهمينا، إننا نسعى جاهدين للحفاظ على سرية ونزاهة وتوافر المعلومات لتلبية وتجاوز توقعات العملاء، وبالتالي تعزيز الثقة والرضا.

إن تنفيذ نهج شامل تجاه أمن المعلومات له أهمية قصوى بالنسبة لبنك مصر لإكمال رحلته الرائدة في التحول الرقمي وأهداف الشمول المالي، والتي تتماشى مع استراتيجية الدولة المصرية، يلتزم بنك مصر بالاستثمار في موظفيه وعملياته وتقنياته لبناء برنامج أمن معلومات متطور يمكنه التخفيف بشكل فعال من تهديدات الأمن السيبراني المتطورة باستمرار.

يحدد إطار الحوكمة في بنك مصر ثلاثة خطوط دفاع لضمان ممارسات كافية لأمن المعلومات وإدارة المخاطر، كما توفر سياسات وإجراءات أمن المعلومات في البنك ضمانًا مستقلاً من خلال التدقيق والاختبار المستمر.

يتطلب تنفيذ عمليات الأمن السيبراني المرنة استخدام استراتيجيات شاملة للتخفيف من المخاطر، وخاصة عند التعامل مع أطراف ثالثة؛ في بنك مصر، يتماشى نظام إدارة أمن المعلومات لدينا مع إطار الأمن السيبراني المالي للبنك المركزي المصري، فضلاً عن معايير وأنظمة الأمن الدولية لضمان أقصى قدر من الحماية.

إن نشر نظام أمن معلومات محدد جيدًا أمر بالغ الأهمية لإدارة الخدمات المصرفية الرقمية وبناء الثقة مع العملاء، يتضمن الإطار الإشراف الإداري من خلال التقارير المنتظمة للجنة أمن المعلومات التي يعينها مجلس الإدارة، تركز استراتيجية أمن المعلومات على المخاطر السيبرانية المحتملة والمرونة الرقمية لحماية البيانات والتطبيقات والأنظمة والشبكات.

لتعزيز قدراتنا في الدفاع عن الأمن السيبراني ومراقبته بشكل استباقي، نراقب باستمرار التهديدات والاتجاهات الناشئة في مجال الأمن السيبراني باستخدام أفضل التقنيات والأساليب، يضمن نهجنا الدفاعي المتعمق أن يأخذ كل تصميم جديد للخدمة / النظام في الاعتبار المخاطر السيبرانية، ودمج عناصر التحكم الأمنية في كل مرحلة من بنيتنا التحتية.

لقد طبق بنك مصر نهجًا مرنًا لتعزيز كفاءة دفاعاته الأمنية، بالإضافة إلى ذلك، أنشأ قدرات وآليات متقدمة للكشف عن حوادث الأمن السيبراني والاستجابة لها والتعافي منها، وقد تم تحقيق ذلك من خلال تنفيذ تخطيط قوي لاستمرارية الأعمال.

لمحة على السنة الماضية

استراتيجية أمن المعلومات

في عام ٢٠٢٣، وضع بنك مصر استراتيجية أمن معلوماتية مستقبلية لدعم توسيع خدماتنا المصرفية وتواجدنا الرقمي مع معالجة أحدث التحديات والتطورات في مجال الأمن السيبراني؛ تهدف استراتيجيتنا إلى إنشاء منظمة رقمية قادرة على الصمود في مواجهة تهديدات الأمن السيبراني، مع خطط للانتقال إلى مركز للتميز من خلال تبني المبادرات المبتكرة والتعاون النشط مع منظومة الأمن السيبراني، بما في ذلك الشركات الناشئة والشركاء والمنظمات الوطنية والدولية الرائدة.

تم تحسين آليات إدارة الأداء من خلال تنفيذ استراتيجية تقدم مؤشرات أداء رئيسية جديدة ومؤشرات مخاطر رئيسية، والهدف من هذا النهج هو قياس مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية ومراقبة مخاطر الأمن السيبراني بانتظام.

الإطار المالي للأمن السيبراني

في ديسمبر ٢٠٢٢، قدم البنك المركزي المصري إطار الأمن السيبراني المالي المصري EG CS Finance ، وهو وثيقة إرشادية أساسية مصممة لتعزيز قدرات الأمن السيبراني داخل القطاع المصرفي، يسعى هذا الإطار إلى تعزيز وضع أمن المعلومات ومرونة الأمن السيبراني للقطاع المالي في مصر من خلال دمج أفضل الممارسات والضوابط في برامج الأمن السيبراني الخاصة بهم.

في أبريل ٢٠٢٣، كان بنك مصر من أوائل البنوك في مصر التي تتعاون مع البنك المركزي المصري لدمج أفضل الممارسات والضوابط في برنامج أمن المعلومات الخاص ببنك مصر، وكجزء من هذا التعاون، شارك بنك مصر بنشاط في دورة الاستعداد وأنشطة التخطيط، مما يدل على التزامه بالحفاظ على أعلى معايير أمن المعلومات.

الاستثمار في تكنولوجيا الأمن السيبراني

يلتزم بنك مصر بتعزيز قدراته في مجال الأمن السيبراني وتحسين الكفاءة، وقد نجح البنك في تنفيذ أحدث تقنيات الأمن السيبراني لحماية بياناته ونقاط النهاية والشبكة والبنية الأساسية ضد التهديدات الأمنية السيبرانية المحتملة. ويسعدنا أن نعلن أن طرح هذه التقنيات الحديثة قد اكتمل بنجاح.

الشهادات المكتسبة

نجح بنك مصر في تجديد شهادة التوافق مع بيانات بطاقات الدفع الإلكترونية، وتأمين صناعة بطاقات الدفع -معيار أمن البيانات (DSS PCI) للعام الثالث عشر على التوالي، مما يؤكد التزام البنك الراسخ بضمان أعلى مستويات الأمان لبيانات بطاقات الدفع الإلكترونية لعملائه، وذلك بعد عملية تدقيق صارمة من قبل جهة خارجية لتقييم الأمان، تم التحقق من صحة ضوابط بنك مصر المتقدمة للتخفيف من مخاطر الأمن السيبراني.

كان بنك مصر أول بنك في مصر وشمال إفريقيا يحصل على شهادة PCI DSS في عام ٢٠١٠، ويؤكد نجاح البنك في تجديد الشهادة على تفانيه المستمر في تقديم خدمات مصرفية ممتازة مع الحفاظ على أعلى معايير الأمان.

التدريب والتقدم

يولي بنك مصر أهمية كبيرة للحفاظ على ثقافة قوية للأمن السيبراني بين موظفيه من خلال تقديم برامج تدريبية شاملة للأمن السيبراني بالتعاون مع مقدمي التدريب الدوليين المشهورين، هدفنا هو ضمان حصول موظفينا الفنيين على أفضل وأحدث تدريب على الأمن السيبراني، وبالتالي تمكينهم من التعامل بفعالية مع التعقيد المتزايد للهجمات السيبرانية.

حملة التوعية الداخلية

يعد الوعي بأمن المعلومات ركيزة أساسية لبرنامج أمن المعلومات في بنك مصر، وتحقيقًا لهذه الغاية، نفذ بنك مصر برنامجًا مبتكرًا وجذابًا للتوعية بالأمن السيبراني في عام ٢٠٢٣، مع التركيز على التعلم النشط لتعزيز استراتيجيات الدفاع السيبراني، كما قدم البرنامج مجموعة من فرص وأدوات التعلم، مثل ندوات الويب التفاعلية للتوعية، والمسابقات على مستوى البنك، ومقاطع الفيديو.

ولمواصلة هذا الجهد، احتفل بنك مصر بشهر التوعية بالأمن السيبراني في عام ٢٠٢٣ من خلال تنظيم سلسلة من الأنشطة التي استمرت لمدة شهر لزيادة الوعي بالأمن السيبراني، تهدف هذه الأنشطة، بما في ذلك الندوات التفاعلية عبر الإنترنت ومقاطع الفيديو والرسائل التفاعلية، إلى تعزيز ثقافة الوعي بالأمن السيبراني.

لقد أظهرت هذه الندوات عبر الإنترنت فهم موظفينا لأهمية مخاطر الأمن السيبراني، في بنك مصر، نعترف ونحتفل بشكل متكرر بالمساهمات القيمة لموظفينا في تعزيز مرونة الأمن السيبراني من خلال يقظتهم واستباقيتهم ومشاركتهم في دعم مبادرات أمن المعلومات.

حملات توعية الجمهور

يلتزم بنك مصر بحماية المعلومات الشخصية لعملائه ويتواصل معهم بانتظام بشأن أفضل ممارسات الأمن السيبراني من خلال قنوات مختلفة، ويتم تذكير العملاء بعدم الكشف عن المعلومات السرية مثل أرقام التعريف الشخصية أو كلمات المرور لمرة واحدة (OTPs) أو رموز المرور أو بيانات بطاقات الدفع عبر البريد الإلكتروني أو الهاتف ويتم تشجيعهم على الإبلاغ عن أي عمليات احتيال مشتبه بها أو أنشطة غير طبيعية للبنك.

يوفر البنك مجموعة من الإرشادات والتعليمات سهلة الفهم للعملاء لحماية معلوماتهم المصرفية الشخصية، وتتوفر هذه الإرشادات على الموقع الإلكتروني لبنك مصر، كما تتم طباعتها على كشوف الحسابات المصرفية، وأيضا عرضها على شاشات أجهزة الصراف الآلي، بالإضافة إلى إرسالها عبر رسائل نصية قصيرة للمعاملات البنكية، وتضمينها في المواد الترويجية، بالإضافة إلى ذلك، يكون موظفو مكتب الاستقبال وممثلو دعم العملاء مسؤولين عن إبلاغ العملاء الزائرين بتدابير الأمن السيبراني الاحترازية الأساسية.

بناء مجتمعنا

بفضل تاريخه الغني الذي يعود إلى عام ١٩٢٠، يبرز بنك مصر كبنك مصري يضع النمو والتأثير الاجتماعي في المقام الأول، ونحن نؤمن بأن هذا النهج يؤدى إلى نجاح دائم. ويعمل بنك مصر بنشاط على تحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للمجتمعات التي يخدمها.

يلتزم بنك مصر بتعزيز اقتصاد شامل وعادل ومتنوع يخلق فرص عمل مجدية ويساهم في تقدم المجتمع، وتستند فلسفتنا إلى الاعتقاد بأن الجميع يستحقون حياة كريمة وفرصة للمساهمة في تنمية المجتمع، مما يؤدي إلى النجاح الاقتصادي.

تتمحور استراتيجيتنا حول نهج شامل لضمان الرخاء المستدام، وينصب تركيزنا على بناء مستقبل مستدام للجميع، يتحقق من خلال دمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في نموذج الأعمال لضمان الاستدامة طويلة الأجل والمسؤولية تجاه أصحاب المصلحة لدينا.

من خلال المشاركة في الاستثمارات الاجتماعية وتكوين شراكات استراتيجية مع المنظمات المجتمعية، فإننا نكرس أنفسنا بكل إخلاص لتعزيز الرفاه المجتمعي، ونحقق ذلك من خلال مبادرات مختلفة، مثل الاستثمار في برامج التنمية المجتمعية، ودعم التعليم وجهود الرعاية الصحية، وتعزيز الثقافة المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد المحرومين، وتعزيز نمو الأعمال المستدام، ومن خلال هذه الجهود، نهدف إلى خلق قيمة لجميع أصحاب المصلحة وخلق فرص هادفة تساهم في دعم الأجيال القادمة.

تترابط أولويات المسؤولية المجتمعية للشركات في بنك مصر، حيث تؤكد استراتيجية المسؤولية المجتمعية للشركات لدينا على تعزيز الرفاه المجتمعي في عدة نواحي، بما في ذلك دعم الرخاء الاقتصادي، وتوفير الرعاية الصحية المتميزة، وإطلاق العنان لإمكانات الرياضيين، وإتاحة فرص للحصول على التعليم.

محاور المسؤولية المجتمعية للشركات في بنك مصر

تعزيز الرخاء الاقتصادي

ندعم مختلف شرائح المجتمع في تحسين مستويات معيشتهم وتحقيق النجاح المالي. تشمل جهودنا جعل الخدمات المالية متاحة للجميع، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وخاصة تلك التي تقودها النساء، ودعم تطوير المناطق العشوائية والريفية.

توفير رعاية صحية متميزة

يدافع بنك مصر عن الوصول العادل إلى الرعاية الصحية عالية الجودة لجميع أفراد المجتمع، من خلال التركيز على المناطق المحرومة، ودعم التقنيات الطبية المتطورة، وتعزيز المبادرات التعليمية لكل من المرضى والمتخصصين في مجال الرعاية الصحية، حيث يسعى بنك مصر إلى بناء نظام رعاية صحية قوي وسهل الوصول إليه للجميع.

تعزيز فرص الحصول على التعليم

يلتزم بنك مصر بتعزيز التعليم الشامل والعادل وعالي الجودة في المناطق الريفية والعشوائية على الرغم من الموارد المحدودة والتحديات المتعلقة بالبنية الأساسية. ويتمثل هدفنا النهائي في تمكين الأفراد وتعزيز مستقبل أكثر إشراقًا للجميع.

تحسين جودة الحياة وإطلاق العنان للإمكانات

في بنك مصر، تتركز مهمتنا على إثراء الحياة من خلال تنفيذ مبادئ التضامن الاجتماعي بشكل نشط. نحن نؤمن بشدة بتعزيز التعاون والمشاركة المجتمعية باعتبارها أدوات أساسية لتحقيق تأثير إيجابي ومستدام، ونتيجة لذلك، نلعب دورًا نشطًا في تعزيز نمو المجتمع وتقدمه، بهدف تقديم مساهمات هادفة في مجال التنمية المجتمعية.

مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع BMFCD

يتمتع بنك مصر بإرث قوي في تبني المسؤولية المجتمعية للشركات (CSR) ويعتبر التنمية عملية متعددة الجوانب. وتماشياً مع هذا الالتزام، أنشأ بنك مصر مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع (BMFCD) في عام ٢٠٠٧، وهي كيان غير هادف للربح ومسجل لدى وزارة التضامن الاجتماعي.

تسعى المؤسسة إلى تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات المحرومة من خلال التركيز على تحسين مستويات المعيشة ودعم برامج التوظيف والتدريب وتطوير التعليم وتعزيز كفاءة النظام الصحي وتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية.

وتتماشى هذه البرامج مع خطط الدولة التنموية وتساهم في المشروعات والمبادرات التي تنفذها بنفسها.

تتعاون المؤسسة مع جهات متخصصة مثل الجامعات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تركز على التنمية.

يتم الحصول على التمويلات لأنشطة المؤسسة من مصادر مختلفة، بما في ذلك:

- تمويلات سنوية من صافي أرباح بنك مصر لضمان الرخاء المشترك، والتي تعد مصدرًا رئيسيًا للتمويلات، وتتخطى ٩٥٪ من إجمالي التمويلات.
- تبرعات من الأفراد والكيانات داخل مصر وخارجها، بما في ذلك الراغبين في المشاركة في مبادرات خيرية وتنموية.
- المساهمات المقدمة من خلال حسابات خاصة في فروع بنك مصر في جميع أنحاء البلاد أو المرسلة بالبريد مباشرة إلى مقر المؤسسة.

يسعى بنك مصر ومؤسسته إلى تعزيز التنمية المجتمعية والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني وتمكين المجتمعات من الازدهار من خلال الاستثمار في قدراتها. تدعم مؤسستنا أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج التي تؤثر بشكل إيجابي على العديد من الجوانب، بما في ذلك:

- القضاء على الجوع
- تحسين الظروف المعيشية للفئات الأشد احتياجًا في المجتمع
- المساواة بين الجنسين
- تعزيز بيئة العمل المناسبة والنمو الاقتصادي
- بناء شراكات موجهة لتحقيق الأهداف
- السكن المناسب
- تعزيز العمل المناخي واستهلاك الطاقة الخضراء
- تعزيز الشمول المالي
- الصحة الجيدة والرفاهية
- التعليم عالي الجودة
- مكافحة الفقر

التبرعات لصالح المسؤولية المجتمعية للشركات CSR

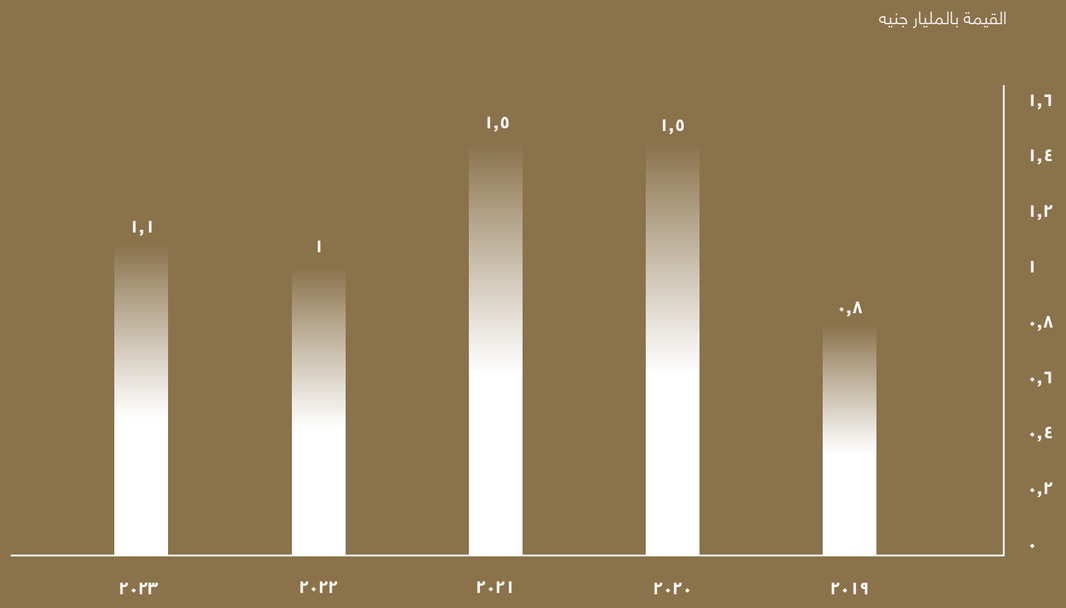

* يوضح الرسم البياني أعلاه أن ميزانية المسؤولية المجتمعية للشركات في بنك مصر للعامين الماليين ٢٠٢٠ و٢٠٢١ ارتفعت للمساعدة في تخفيف الاحتياطات المتعلقة بكوفيد-١٩ ومساعدة المتضررين من الوباء ودعم البلاد خلال تلك الأوقات الصعبة. فبعد تغيير السنة المالية لبنك مصر لتنتهي في ديسمبر بدلاً من يونيو، وفقًا لقانون البنك المركزي رقم ١٩٤ ، يتم تسجيل الأرقام المعروضة سنويًا على أساس السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو، باستثناء الأرقام المسجلة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٣.

نهج المسؤولية المجتمعية للشركات

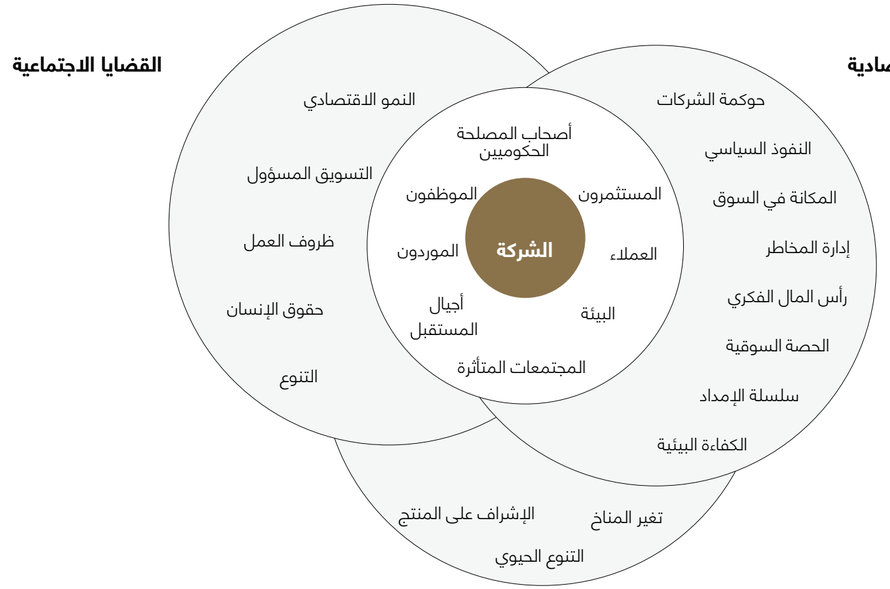

* يوضح الرسم البياني أعلاه القضايا الأساسية المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية للشركات، مثل تعزيز الكفاءة البيئية، والتوريد المسؤول، والمشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة، وتحسين معايير وظروف العمل، وتعزيز العلاقات القوية مع الموظفين والمجتمع، وتحقيق العدالة المجتمعية والمساواة بين الجنسين، وحماية حقوق الإنسان، والحوكمة الرشيدة، وتدابير مكافحة الفساد، وذلك وفقًا لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

تحقيق الرخاء الاقتصادي

يلعب بنك مصر دورًا أساسيًا في بناء اقتصاد مصري قوي. نحن نركز على خلق اقتصاد متوازن قائم على المعرفة ويعزز المنافسة والشمول. يهدف هذا النهج إلى خلق قيمة دائمة وتوفير فرص عمل منتجة. منذ إنشائه، يدعم بنك مصر رواد الأعمال بنشاط ويعزز التنمية المستدامة في جميع أنحاء مصر، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

يلتزم بنك مصر ومؤسسته بالقضاء على الفقر من خلال توفير سبل لتحقيق الرخاء للأفراد المحرومين وتعزيز رفاهية المجتمع.

في إطار الوفاء بمسؤوليته المجتمعية للشركات، يلتزم بنك مصر بتعزيز التنمية الوطنية من خلال تلبية احتياجات شرائح المجتمع الضعيفة، بما في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوي الهمم، حيث ندرك أهمية تمكين هذه الفئات ونتخذ عدة تدابير لضمان الارتقاء بها وإدماجها في المجتمع.

دعم مبادرات الإدماج

يلعب بنك مصر دورًا أساسيًا في سد فجوة الثقة مع الأفراد غير المتعاملين مع البنوك، والمساهمة في خلق فرص عمل، والقضاء على الفقر، وتحقيق الشمول المالي. ويعمل البنك باستمرار على تيسير الوصول الآمن إلى خدمات الدفع والخدمات المصرفية الشاملة.

كما أبرم البنك شراكات مع العديد من شركات التكنولوجيا المالية والوزارات والكيانات متعددة الجنسيات والمحلية والمنظمات الشعبية لتوسيع نطاق خدماته ومنتجاته الرقمية، بما في ذلك:

- تيسير الوصول إلى التمويل للعملاء من الأفراد والشركات، وتقديم خدمات مصرفية عالية الجودة، وخطوط ائتمان، وخدمات مصرفية رقمية
- تقديم ١,٢ مليون منتج وخدمة مالية، والاستحواذ على ما يصل إلى ٣٢٪ من حصة السوق خلال أنشطة الشمول المالي
- المشاركة في سبعة أحداث سنوية، بما في ذلك اليوم العالمي للمرأة، واليوم العربي للشمول المالي، واليوم العالمي للشباب، وعيد الفلاح، واليوم العالمي للادخار، واليوم العالمي لذوي الهمم، والأسبوع العالمي للشمول المالي، من خلال تقديم مجموعة من المنتجات والخدمات المالية، بما في ذلك التنازل عن الرسوم الإدارية والحد الأدنى من متطلبات الإيداع للعملاء الجدد، وإصدار بطاقة ميزة للخصم الفوري مجاناً
- تمكين المهنيين المستقبليين: نجح بنك مصر في تنظيم ورش عمل مؤثرة في مجال الثقافة المالية، استفاد منها ٢٧٨,٤٣٢ شاب و١٨٢,٧٠٠ امرأة و١,٣٩٧ من ذوي الهمم و٥,١٧٧ مزارع، مما أدى إلى تمكين الجيل القادم وتسليحه بالمهارات المالية الأساسية
- عقد ندوات إعلامية لتعزيز إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والوصول إلى ٢٥٩,٩٠٠ عميل في المناطق السكانية المستهدفة وتثقيف أكثر من ١٣,٩٠٠ موظف

- إطلاق مشروع «جيل بكرة» تحت إشراف البنك المركزي، والذي يستهدف الأفراد من سن ١٦ إلى ٣٥ عامًا عبر ١٠٠ مركز شباب في صعيد مصر ومنطقة الدلتا. وقد استضافت هذه المبادرة ما يقرب من ٦٠ ألف شاب في برامج الثقافة المالية، وفتحت ٣٦ ألف حساب للشباب، وسهلت معاملات بقيمة ٢,٣ مليار جنيه مصري تقريبًا عبر الخدمات الرقمية.
- الشراكة مع العديد من المنظمات المحلية والدولية ومتعددة الأطراف، وخدمة أكثر من ٦٠٠ ألف عميل، وتقديم ٨٧٢ ألف منتج وخدمة، وإجراء معاملات بقيمة ٦١ مليار جنيه مصري تقريبًا في ١٠٦ مركز في ٢٠ محافظة. وتشمل هذه الشراكات على سبيل المثال لا الحصر:

تمكين الفئات الأشد احتياجاً

في إطار مبادرة «حياة كريمة» ومشروع التنمية الريفية القومية، استأنف البنك جهوده في المرحلة الثانية، حيث توسعت جهوده لتشمل ١٠٦ مركز إداري و٣,٥٢٠ قرية. وشهدت هذه المرحلة فتح ٢٤٩ ألف حساب مصرفي جديد، وإصدار أكثر من ٤٩٧ ألف بطاقة مسبقة الدفع، وتوسيع نطاق أكثر من ٧٨ ألف محفظة إلكترونية، وتوفير قروض صغيرة ومتناهية الصغر بإجمالي ٨,٤ مليار جنيه، مستحوذًا بذلك على حصة سوقية تبلغ ٤٥٪ لجهود بنك مصر ضمن المبادرة.

تمكين المرأة

بدأ البنك برامج رائدة بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة في ١٠٢ مركز إداري و١٤٣ قرية، وتضمنت هذه المبادرات برامج مثل «الريادة» و«التعامل الرشيد مع المال». إلى جانب برنامج «تحويشة في البنك» والتي استهدفت ٢٣ مركزًا إداريًا. ووفرت هذه البرامج التدريب للسيدات، وعززت ثقتهن، وأزالت أية مخاوف تتعلق بالتعامل مع البنك، ونتيجة لذلك، قدم بنك مصر ٣٧٧ ألف منتج وخدمة مصرفية، بإجمالي معاملات ١٨,٣ مليار جنيه، وفتح ١٤١,١٤٦ حسابًا جديدًا، وأصدر ١٩٥,٠٠٥ بطاقة مسبقة الدفع، وأنشأ ٢٥,٢٧٣ محفظة إلكترونية، وقدم تمويلاً متناهي الصغر بقيمة ٦٨٩ مليون جنيه.

كما بادر البنك بتوقيع اتفاقية تمويل مستمرة مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والتي تُخصص بالكامل لتمويل النساء بمبلغ يقدر بنحو ١٠٠ مليون جنيه مصري، وتمكن من تقديم الدعم المالي لـ ١٨٨٢ سيدة.

مبادرة بنك مصر للتمويل العقاري

يحتل بنك مصر موقعًا رائدًا في سوق التمويل العقاري المزدهر في مصر. وتماشيًا مع الخطة الطموحة التي تتبناها مصر لتوفير السكن المناسب لجميع المواطنين، يلعب البنك دورًا رئيسيًا في مبادرة البنك المركزي المصري للتمويل العقاري.

يعمل بنك مصر على توسيع نطاق وصوله إلى السوق ويقدم مجموعة متنوعة من منتجات التمويل العقاري بشروط مرنة تصل إلى ٣٠ عامًا، تستهدف الأفراد محدودي ومتوسطي الدخل لمساعدتهم على الحصول على مسكن مناسب. وفي عام ٢٠٢٣، قدم البنك منتجين مهمين للتمويل العقاري لجذب شرائح جديدة من العملاء.

المنتج الأول هو «تمويل الإجارة»، والذي يتم تقديمه من خلال الفروع الإسلامية (كنانة). أما المنتج الثاني فهو منتج تمويل عقاري للعملاء المقيمين في الخارج لمدة تصل إلى عامين، مما يوفر لهم مزايا حصرية. في عام ٢٠٢٣، كان البنك هو أكبر مُقرض عقاري بقيمة قروض بلغت ٤,١ مليار جنيه مصري، مما يُظهر معدل نمو بنسبة ٢٩,٧٪ عن عام ٢٠٢٢، وإجمالي محفظة عقارية تبلغ حوالي ١٧,٩ مليار جنيه مصري لـ ١٣٥,٠٠٠ عميل.

دمج ذوي الهمم

تماشياً مع أهداف البنك المركزي المصري، يلتزم بنك مصر بتعزيز الشمول المالي للأشخاص ذوي الهمم. ويستفيد البنك من التكنولوجيا الرقمية والممارسات الشاملة لضمان المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية للجميع:

المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة

بالشراكة مع المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة، يقدم البنك الثقافة المالية والمنتجات التي تلبي الاحتياجات الفريدة للأشخاص ذوي الهمم.

بروتوكول تعاون سيسكو

يسعى بروتوكول التعاون إلى مواءمة خدمات الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول مع احتياجات الأشخاص ذوي الهمم. وسيتم تحقيق ذلك من خلال الاستفادة من الخبرة الفنية لشركة سيسكو في الخدمات المصرفية الرقمية للسماح للأشخاص ذوي الهمم باستخدام هذه الخدمات بالطريقة التي تناسب احتياجاتهم. كما ستمكن الشراكة بنك مصر من توفير محتوى رقمي يمكن استخدامه من قبل أطراف مختلفة، بغض النظر عن قدراتهم الجسدية أو الحسية أو العقلية.

برنامج «الممكن»

في إطار برنامج «الممكن»، يقدم بنك مصر خدمات مصرفية شاملة لأصحاب الهمم، بما في ذلك حسابات التوفير والاستثمار، وبطاقات الخصم، وخصومات حصرية على منتجات التمويل الإسلامي. كما يركز البنك على تعزيز إمكانية وصولهم إلى الفروع لتحسين تجربتهم.

مبادرة شاور

قام بنك مصر بتدريب ١,١٦٢ موظفًا من العاملين في الصفوف الأمامية على لغة الإشارة من خلال مبادرة «شاور» بالتعاون مع المعهد المصرفي المصري. وهذا يسمح لموظفي بنك مصر بمساعدة العملاء من ذوي الإعاقة السمعية في إجراء المعاملات المالية عبر ٣٢١ فرعًا. كما خصص البنك ٨٢٢ موظفًا من موظفي خدمة العملاء المدربين لمساعدة العملاء من ذوي الهمم، بالإضافة إلى إطلاق البنك حملات إعلانية بلغة الإشارة وتقديم منشورات مطبوعة بطريقة برايل لمساعدة العملاء من ذوي الاحتياجات السمعية/البصرية.

تسريع نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

يتمثل عملنا الأساسي في بنك مصر في تشجيع وتسهيل اقتصاد عادل وشامل لجميع المصريين. واتباعًا لتوجيهات البنك المركزي المصري، وسع بنك مصر نطاق إقراضه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال العديد من البروتوكولات والاتفاقيات الهامة مع المؤسسات المحلية والدولية، مما يدل على التزامنا بتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، من خلال:

- التعاون مع وزارة التنمية المحلية في برنامج «مشروعك» لمدة ثماني سنوات متتالية، حيث تقدم المبادرة قروضًا للمشروعات الصناعية والخدمية بفائدة ٥٪. وحتى ديسمبر ٢٠٢٣، منح بنك مصر قروضًا بقيمة ٥,٨ مليار جنيه مصري لـ ١١,٠٤٦ عميلاً.
- التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية لإطلاق برنامج «ذات»، وهو برنامج تمويلي مصمم لدعم المرأة في مصر، ضمن برنامج «أبطال الخدمات المصرفية للمرأة». وحتى ديسمبر ٢٠٢٣، منح بنك مصر تمويلات بقيمة ١,٨ مليار جنيه مصري لـ ١٩ ألف عميل

- التعاون مع وزارة الشباب والرياضة لتمويل فرص الاستثمار في مراكز الشباب بالتعاون مع بنكين آخرين بهدف دعم الشباب أصحاب المشروعات الصغيرة من خلال توفير فرص التمويل لهم في المحافظات المختلفة
- التعاون مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في عدة مشروعات بقيمة إجمالية ٢,٦ مليار جنيه منذ عام ٢٠١١، حيث دعمت هذه المشروعات حوالي ١٥٦ ألف مشروع متناهي الصغر بقيمة إجمالية بلغت حوالي ٤,٤١١,٢١٨,٠٠٠ جنيه

مهارات من جوجل

بناءًا على نجاح مبادرة «مهارات من جوجل»، تعاون بنك مصر مع جوجل لتقديم تدريبيات عبر الإنترنت تركز على التسويق الرقمي والتجارة الإلكترونية والخدمات غير المالية التي تمكن رواد الأعمال من مواكبة الظروف المتقلبة في السوق المصرية. وفي إطار المبادرة، أجرى البنك العديد من التدريبات التي شارك فيها الآلاف من المتدربين من خلال منهجيات التعلم عن بعد.

مراكز تطوير الأعمال (BDS)

تدعم مراكز تطوير الأعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ورواد الأعمال، من خلال تقديم خدمات غير مالية، حيث تساعد هذه المراكز الشركات على التأهل للحصول على فرص التمويل وتحسين مهارات التواصل لديهم لتعزيز تنمية الأعمال.

تقع مراكز تطوير الأعمال في ١٤ فرعًا بمختلف المحافظات، وتقدم مجموعة واسعة من الخدمات، بما في ذلك: توليد أفكار للمشروعات، والمساعدة في التسجيل والترخيص، وإجراء دراسات الجدوى الاسترشادية، وتسهيل الوصول إلى التمويل، وتقديم خدمات التحليل والتقييم المالي المبدئي، والتواصل مع البائعين والأسواق المستهدفة، وخدمات التشبيك، ونشر البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على منصة المشروع في مصر، وكذلك تقديم خدمات التدريب وبناء القدرات وورش العمل. بالإضافة إلى ذلك، قدم بنك مصر برنامج دعم العملاء الذي مكّن رواد الأعمال من التعامل مع أزمة كوفيد-١٩. كما تم تقديم ٦٧,٢٥٨ خدمة إلى ٢٦,٩٠٧ عميل من عام ٢٠١٩ حتى نهاية عام ٢٠٢٣.

دعم المشهد المالي التكنولوجي

في عام ٢٠٢٣، واصل بنك مصر تقديم دعمه لمبادرات البنك المركزي المصري لتعزيز منظومة التكنولوجيا المالية في مصر وتسهيل التحول نحو مجتمع غير نقدي. وقد أظهر البنك التزامه من خلال إقامة تحالفات وشراكات عبر الحدود ساعدت في تسريع وتيرة التقدم في هذا الصدد، بما في ذلك:

- إطلاق خدمة جديدة ضمن مبادرة «تجنيد» التي أطلقتها وزارتا الخارجية والدفاع، حيث تتيح للأفراد الدفع مباشرة باستخدام البطاقات البنكية الأجنبية من خارج مصر على موقع المبادرة لتقنين وضعهم التجنيدي
- توقيع اتفاقية تعاون طويلة الأمد مع شركة فيزا، والتي ستمكننا من تقديم أحدث حلول الدفع الرقمية، وتعتبر الشراكة مع فيزا خطوة نحو تعزيز التنمية المستدامة والتحول إلى التعاملات غير النقدية في مصر

- إطلاق برنامج مسرع وتيرة نمو الشركات الناشئة «تقدر»، وهو برنامج مدته ستة أشهر مصمم خصيصًا لشركات التكنولوجيا المالية وحلول التمويل المدمج في مرحلة النموذج الأولي للمنتج (MVP) لجذب انتباه العملاء
- المشاركة في المرحلة الثانية من مبادرة FINTEKRS، تحت رعاية Fintech Egypt، التابعة للبنك المركزي المصري، لدعم رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية في صعيد مصر
- توقيع بروتوكولين للتعاون مع مجموعة عامر القابضة وقسطلي العقارية، لتقديم خدمات مخصصة في المدفوعات والتحصيل الإلكتروني والتمويل العقاري
- توقيع بروتوكولات تعاون مع قطاع الأحوال المدنية بالعباسية، لاستخدام ماكينات نقاط البيع وماكينات الصراف الآلي وتوفير خدمة الاستعلام المباشر في الوقت الفعلي للوصول إلى بيانات الرقم القومي للعملاء
- توقيع بروتوكول تعاون مع الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بالعباسية لتقديم خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني على الموقع الرسمي للكنيسة
- إطلاق SuperPay مع اتصالات، وهي تقنية دفع إلكتروني في مصر، لتمكين قبول الدفع لدى مختلف التجار، سواء عبر الإنترنت أو في المتاجر الفعلية، وخدمات دفع فواتير الاتصالات والمرافق والتعليم والتبرعات والألعاب والمزيد، بالإضافة إلى رمز الاستجابة السريع لأتمتة صناديق الزكاة والتبرعات في المساجد
- توقيع بروتوكول تعاون مع مصر للطيران لتقديم المدفوعات الإلكترونية، من خلال نقاط البيع الإلكترونية (POS) وموقعها الإلكتروني من خلال التكامل المباشر مع منصة مصر للطيران
- توقيع بروتوكول تعاون مع المنظمة العربية للصناعة (مصنع قادر)، لتقديم خدمات الدفع الإلكتروني لتسهيل خدمات التحصيل، من خلال تكامل نقاط البيع والموقع الإلكتروني
- دعم جهود البنك المركزي المصري للنهوض بمجال التكنولوجيا المالية في مصر وتسريع التحول إلى مجتمع غير نقدي، من خلال إطلاق ٣ منتجات للتكنولوجيا المالية (بطاقة فوري الصفراء– نيكستا – أوباي) باستخدام نموذج رعاية رقم التعريف البنكي
- توقيع بروتوكول تعاون مع جهاز تنمية التجارة الداخلية، للتكامل المباشر مع الهيئة للتحقق من بيانات السجل التجاري
- توقيع بروتوكول تعاون مع شركة زاميت لتقديم حلول ومنتجات مالية وغير مالية مصممة خصيصًا لأصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر
- توقيع بروتوكول تعاون مع شركة مكسب لتوصيل منتجات وخدمات مخصصة للسوق المستهدفة لتسهيل الدفع الإلكتروني من تجار مكسب عبر تفعيل خدمة QR code/ Request to Pay. كما تتضمن هذه الاتفاقية توفير خيارات تمويلية لأصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من عملاء مكسب، وذلك وفقًا للشروط والأحكام المتفق عليها
- توقيع بروتوكول تعاون مع شركة ريفي لخدمات المشروعات متناهية الصغر لتقديم الحلول والمنتجات المالية وغير المالية لأصحاب المشروعات الصغيرة. وتدعم هذه الشراكة دور بنك مصر وشركة ريفي في جذب شرائح جديدة من أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لتوفير آليات تمويل مميزة تلبي كافة احتياجاتهم المالية
- توقيع بروتوكول تعاون مع طلبات مصر لتسهيل التمويل لشركاء طلبات مصر، مما يسمح لهم بتأمين تمويل يصل إلى ٢ مليون جنيه لمشروعاتهم الصغيرة ومتناهية الصغر. كما يهدف البروتوكول إلى فتح حسابات تجارية عبر الإنترنت لهم خلال ٢٤ ساعة فقط

- توقيع بروتوكول تعاون مع مجموعة جيديا لتقديم خدمات مالية وغير مالية لعملاء المشروعات الصغيرة
- توقيع شراكة تعاون طويلة الأمد مع ماستركارد لتزويد البنك بأحدث تكنولوجيا الدفع الرقمي لتقديم منتجات وخدمات جديدة
- إتاحة رمز الاستجابة السريع بالمساجد الكبرى في مصر للسماح بالتبرعات عبر الإنترنت باستخدام رمز الاستجابة السريع، لأتمتة صناديق الزكاة والتبرعات التابعة لوزارة الأوقاف
- توقيع بروتوكول تعاون مع نقابة المهن التمثيلية لتوفير أنظمة التحصيل الإلكتروني، من خلال نقاط البيع الإلكترونية، باستخدام كروت الأعضاء والتكامل مع منصة النقابة الإلكترونية، حيث يمكن للأعضاء الدخول على المنصة لسداد اشتراكاتهم محليًا ودوليًا

الملامح الرئيسية

ورش عمل التثقيف المالي

المستفيدون	+ ٥٢٧,٧٠٦

ندوات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

المستفيدون	+ ٢٧٣,٨٠٠

عروض الشمول المالي

المنتجات والخدمات المالية	١,٢ مليون
الحصة السوقية	٣٢٪

* الأرقام توضح أداء بنك مصر خلال عام ٢٠٢٣

توفير رعاية صحية عالية الجودة

يلتزم بنك مصر التزامًا كبيرًا بتحسين صحة ورفاهية جميع الأفراد. وتماشيًا مع الجهود الوطنية لتعزيز الحياة الصحية بين المصريين، قدم بنك مصر دعمه لمختلف المبادرات لتوفير خدمات الرعاية الصحية ودعم المشاركة الرياضية للشباب والبالغين. ويتمسك بنك مصر بضمان صحة ورفاهية أفضل للجميع.

إنجازات بنك مصر

مستشفى قصر العيني التعليمي

يتضمن بروتوكول التعاون مساهمة بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه في المرحلة الأولى من خطة تطوير المستشفى، مقسمة على أربع مراحل على مدار ثلاث سنوات: عاجلة، قصيرة الأجل، طويلة الأجل، ونهائية؛ وتتضمن المرحلة الأولية تطوير غرف العمليات ومرافق الرعاية وخدمات الطوارئ، إلى جانب تطوير أنظمة الإدارة والحوكمة.

مستشفيات جامعة عين شمس

في إطار هذا التعاون، تبرع بنك مصر بمبلغ ١١٠ مليون جنيه لشراء ٣١ سريرًا مجهزًا في جناح العناية المركزة بمستشفى الدمرداش، والذي يعد جزءًا من مستشفيات جامعة عين شمس ضمن مشروع المدينة الطبية الجامعية.

مستشفيات جامعة القاهرة

يتضمن بروتوكول التعاون تبرعًا بمبلغ ١٦٠ مليون جنيه مصري لتوسيع العيادات الخارجية، بهدف تحديث العيادات وتلبية معايير الصحة وتوفير الخدمات اللازمة لعشرات الآلاف من المرضى بمستشفيات جامعة القاهرة.

مركز أمراض الكلى والمسالك البولية

في العام المالي ٢٠٢٣، قدم البنك مستلزمات طبية بقيمة مليون جنيه لمشروع بحثي وعرض ٣ ملايين جنيه على المركز لشراء معدات طبية. ويحرص البنك على دعم المركز باستمرار منذ عام ٢٠١٢ إيمانًا منه بالدور الحيوي للمركز في رعاية المرضى والتقدم البحثي في قطاع الرعاية الصحية.

مجموعة مستشفيات كليوباترا

ساهم البنك بمبلغ ٢ مليون جنيه مصري لمساعدة مجموعة مستشفيات كليوباترا في جهودها لخدمة المجتمع، كما تم إبرام بروتوكول تعاون مع المستشفى لتقديم المساعدة للحالات الاستثنائية.

مؤسسة بهية

في إطار التعاون، خصص البنك ٣٣ مليون جنيه مصري لدعم المشروع الثاني لمستشفى بهية في الشيخ زايد. ويهدف المشروع إلى تقليل أوقات الانتظار وتحسين الرعاية المقدمة للنساء المصريات المصابات بسرطان الثدي. وسيتم استخدام التبرع لشراء المعدات الطبية للكشف المبكر، بما في ذلك أجهزة الماموجرام وأجهزة الموجات فوق الصوتية. ويطمح بنك مصر إلى فحص ٥٠٠ ألف امرأة إضافية سنويًا للكشف المبكر عن سرطان الثدي.

مستشفى الناس للأطفال

يدعم بنك مصر مستشفى الناس باستمرار منذ إنشائها، حيث خصص البنك ميزانية قدرها ٢٤ مليون جنيه لتغطية تكاليف العمليات الجراحية للأطفال المصابين بأمراض خطيرة.

مستشفى سرطان الأطفال ٥٧٣٥٧

بموجب بروتوكول تعاون بقيمة ٣٠ مليون جنيه، يهدف بنك مصر إلى تمويل الأدوية اللازمة للمستشفى، ومساعدتها في التغلب على الصعوبات المالية الناجمة عن انخفاض التبرعات وارتفاع تكاليف العلاج والمستلزمات الطبية.

مستشفى شفاء الأورمان

في إطار التعاون، قام بنك مصر بتمويل المرحلة الثالثة من تطوير مبنى رعاية مرضى سرطان الأطفال بالمستشفى بالأقصر، بما في ذلك غرفة الطوارئ والأشعة التشخيصية والعيادات الخارجية والإقامة والعلاج الطبيعي وغيرها، والجدير بالذكر أن المرحلة الثالثة تم افتتاحها في عام ٢٠٢١، ومنذ عام ٢٠٢٢، ساهم بنك مصر بمبلغ ٢٤ مليون جنيه مصري لتغطية بعض نفقات عمليات المستشفى.

دعم مستشفى أيادي ٤٠٤٠

تضمن التعاون تخصيص ٢٠ مليون جنيه لشراء أجهزة طبية لعلاج مرضى الأورام واستبدال الأجهزة القديمة التي تحتاج إلى صيانة.

مؤسسة مجدي يعقوب للقلب

في إطار التعاون، خصص بنك مصر ميزانية قدرها ١٠ ملايين جنيه لمؤسسة مجدي يعقوب للقلب في عام ٢٠٢٣ لتغطية تكلفة ٥٠ عملية قلب مفتوح و٥٠ قسطرة للأطفال ذوي الحالات الحرجة. بالإضافة إلى ذلك، ساهم البنك بمبلغ ٣٢,٠٨ مليون جنيه لتمويل مركز القسطرة بفرع مجدي يعقوب الجديد في حدائق أكتوبر.

إنجازات مؤسسة بنك مصر في مجال تنمية المجتمع

تواصل مؤسسة بنك مصر دعم كافة المشروعات المرتبطة بقطاع الخدمات الصحية، مما يضمن حصول المرضى غير القادرين على تحمل تكاليف العلاج والرعاية الطبية على الدعم اللازم.

برنامج تطوير المستشفيات

لعبت مؤسسة بنك مصر دورًا أساسيًا في تجديد وتجهيز الوحدات الطبية بالمستشفيات الجامعية والحكومية.

تطوير المستشفيات الجامعية والحكومية

فيما يلي المبادرات الصحية التي قامت بها المستشفيات المختلفة في مصر لتحسين رعاية المرضى والمرافق:

- مستشفى جامعة عين شمس: تجهيز غرف العمليات وقسم العناية المركزة بمستشفى أمراض جراحات القلب والأوعية الدموية
- مستشفى أحمد ماهر التعليمي: تجهيز قسم الجهاز الهضمي والكبد والأمراض المعدية بالمعدات الطبية اللازمة
- مستشفيات جامعة الوادي الجديد: تجهيز أقسام التخدير والمسالك البولية وطب العيون والتحاليل والجلدية بالمعدات الطبية اللازمة
- مستشفيات جامعة بني سويف: تجهيز وحدة العناية المركزة بالمعدات الطبية اللازمة
- مستشفيات جامعة أسيوط: إحلال وتجديد وحدة غسيل الكلى
- مستشفى حميات الزقازيق: تجهيز المستشفى بالمعدات الطبية اللازمة
- مستشفى المبرة، مصر القديمة - وحدة قسطرة القلب: توفير المعدات اللازمة
- معهد جنوب مصر للأورام - جامعة أسيوط: تجهيز كبسولة العمليات
- مستشفيات جامعة الزقازيق: توفير المعدات الطبية اللازمة
- مستشفى المحمودية المركزي: توفير المعدات الطبية اللازمة
- مستشفى أهل مصر للحروق - وحدة الحروق: تجهيز الوحدة بالمعدات الطبية اللازمة
- مستشفى المبرة - أسيوط: تجهيز وحدة العناية المركزة بالمعدات الطبية اللازمة
- مستشفيات جامعة المنوفية - وحدة العناية المركزة: تجهيز الوحدة بالمعدات الطبية اللازمة
- مستشفى البدرشين المركزي: توفير المعدات الطبية اللازمة
- قافلة بداية الطبية التابعة لأسرة فكرة بكلية الطب جامعة عين شمس: توفير المستلزمات الطبية
- مركز أورام الفيوم: تجهيز غرفتي عمليات
- مستشفى ٣٣٣ لأمراض الجهاز الهضمي: تجهيز كبسولة العمليات للمرضى
- مركز أورام المنيا: توفير المستلزمات الطبية اللازمة المعدات

دعم العلاج والجراحات

- دعم نفقات التمريض والتشغيل لوحدة العناية المركزة بمستشفيات جامعة عين شمس التخصصية.
- دعم تكاليف التمريض والتشغيل لوحدة الاستقبال بمستشفى الأطفال بجامعة القاهرة (مستشفى أبو الريش الياباني للأطفال).
- دعم تكاليف التمريض والتشغيل لوحدة رعاية الأطفال المبتسرين بمستشفى الأطفال بجامعة المنصورة.
- تغطية جراحات المياه البيضاء والخدمات الطبية للمرضى المؤهلين بالتعاون مع مؤسسة صناع الخير في إطار مبادرة «عنيك في عنينا».
- تغطية تكاليف علاج المرضى المصابين بأمراض جلدية مزمنة شديدة ضمن مبادرة «لمسة خير» برعاية رئيس الوزراء المصري ووزيرة التضامن الاجتماعي
- تغطية تكاليف جراحات العيون بالتعاون مع الاتحاد القومي لأندية الروتاري.

الملامح الرئيسية

برنامج صحتك تهمنا – بنك مصر

المستفيدون	+ ٩٠٠,٠٠٠
المستشفيات	+ ٢١

* الأرقام توضح أداء بنك مصر خلال عام ٢٠٢٣

برنامج صحتك تهمنا - مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع

المستفيدون	٣١,٨٠٠
المستشفيات	١٨
مراكز للأشخاص ذوي الهمم	٤
القوافل الطبية	٥٠

*الأرقام توضح أداء مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع منذ تأسيسها.

تعزيز فرص الحصول على التعليم

يلتزم بنك مصر بدعم مبادرات التعليم الشامل وتعزيز التعليم العادل، وخاصة للأفراد ذوي الإعاقات التعليمية والجسدية. تهدف هذه الجهود إلى إحداث تأثير إيجابي على المجتمع من حيث التماسك الاجتماعي الشامل والتنمية الاقتصادية المستدامة. يؤمن بنك مصر أن التعليم هو الأساس لتشكيل مستقبل أفضل ويفخر بالعمل نحو تحقيق هذا الهدف من خلال مبادراته المختلفة.

إنجازات بنك مصر

يؤمن بنك مصر إيمانًا راسخًا بأن الحضارة لا يمكن أن تستمر إلا من خلال التعليم الشامل والعادل. يلعب بنك مصر دورًا مهمًا في ضمان الحصول على التعليم وسد الفجوة بين التعليم والتوظيف، كما تشمل المبادرات الرئيسية ما يلي:

جامعة مصر للمعلوماتية

بموجب هذه الاتفاقية، يقدم البنك الدعم المالي للعديد من المنح الدراسية التعليمية، حيث ستغطي هذه المنح -التي تقدم على أساس الجدارة الأكاديمية والحاجة المالية- الرسوم الدراسية والمواد التعليمية وغيرها من النفقات ذات الصلة للطلاب الذين يتابعون برامج مختلفة في الجامعة.

مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا

منذ عام ٢٠١٩، قدم البنك ما يقرب من ٢,٥ مليون جنيه مصري سنويًا في شكل منح دراسية للطلاب الذين يُظهرون إمكانات أكاديمية استثنائية ومتميزة.

الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا (E-JUST)

يهدف التعاون مع الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا إلى تقديم منح دراسية لطلاب الهندسة والعلوم الإنسانية. تم تصميم هذه المنح الدراسية لتعزيز جودة التعليم الجامعي للطلاب المتميزين الذين يظهرون التزامًا قويًا بالتميز الأكاديمي.

مدارس التكنولوجيا

يهدف بروتوكول التعاون مع اتحاد الصناعات المصرية إلى تطوير ثلاث مدارس للتعليم الفني في مصر، على غرار نموذج المدارس التكنولوجية التطبيقية المعتمدة من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، بهدف جذب الشباب لمواصلة الدراسة في التخصصات التكنولوجية الحديثة.

ومن المتوقع أن تؤثر المبادرة بشكل إيجابي على القطاع الصناعي المصري، الذي يعد مساهمًا كبيرًا في الاقتصاد الوطني. وتتوافق مشاركة بنك مصر في هذا البروتوكول مع التزام البنك بتعزيز نظام التعليم الفني والتدريب المهني في مصر، مع التركيز على تأهيل المهنيين الفنيين بما يتماشى مع المعايير الدولية.

أكاديمية السويدي الفنية (STA)

تتضمن الاتفاقية التي تمت خلال مؤتمر المناخ COP٢٧، إنشاء فرع جديد لأكاديمية السويدي الفنية في العين السخنة، لتدريب وتأهيل العمال لسوق العمل. وقد خصص البنك إجمالي ٢٢,٥ مليون جنيه لدعم إنشاء الأكاديمية.

مبادرة إتاحة

تدعم الاتفاقية الموقعة مع المعهد المصرفي المصري "مبادرة إتاحة" بهدف إشراك ذوي الهمم في سوق العمل. وتسعى المبادرة إلى تمكين أصحاب الهمم من الاكتفاء الذاتي والتمتع بحياة مستقلة.

تنمية رأس المال البشري في مجال تكنولوجيا المعلومات

تهدف مذكرة التفاهم مع معهد تكنولوجيا المعلومات والمعهد المصرفي المصري إلى إطلاق مبادرة تحت مسمى "تنمية رأس المال البشري في مجال تكنولوجيا المعلومات". وتهدف هذه المبادرة إلى تزويد القطاع المصرفي بالمواهب المؤهلة المتخصصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي.

ويتماشى ذلك مع مبادرة اتحاد بنوك مصر التي تهدف إلى تدريب الخريجين الجدد في تخصصات تكنولوجية متعددة. وقد قام المعهد المصرفي المصري ومعهد تكنولوجيا المعلومات بإطلاق منصة للمتقدمين للتسجيل والانضمام إلى المبادرة، مع برنامج تدريبي مكثف مصمم لتلبية متطلبات سوق العمل.

المجلس القومي للمرأة

بالشراكة مع مؤسسة المجلس القومي للمرأة والشباب القيادي، وقع بنك مصر اتفاقية لدعم ما بين ١,٨٠٠ و٢,٤٠٠ طالبة في منظومة التعليم الفني من خلال مبادرة "هي تقود".

مشروع بحث بالجامعة الأمريكية بالقاهرة

لدعم التعليم والبحث، مول بنك مصر مؤخرًا أستاذًا بالجامعة الأمريكية بالقاهرة لكتابة ورقة بحثية عن السياسات والتنمية الاقتصادية في مصر.

برنامج التدريب الصيفي (رواد ٢٠٢٣)

لتعزيز علامتنا التجارية كجهة عمل وتسهيل فرص العمل بعد التخرج، أطلقنا برنامج رواد ٢٠٢٣. وقد تم تصميم هذا البرنامج خصيصًا لإعداد المتدربين لوظائف في القطاع المصرفي. ومع الالتزام الصارم بمعايير الاختيار، التحق بالبرنامج ١,٤٩٨ متدرب عبر فروع متعددة وأقسام مركزية.

إنجازات مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع

تلتزم مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع بتعزيز التعليم والتعلم بكافة أشكالهما، مع الاعتراف بأهميتهما الحيوية للتنمية الفردية والمجتمعية. وكجزء من هذا الالتزام، تقدم المؤسسة الدعم للمؤسسات التعليمية التي تعزز بيئة مواتية للإبداع وتعزيز قدرات الطلاب. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ مستفيد تأثروا بشكل إيجابي بالمبادرات التعليمية للمؤسسة.

في عام ٢٠٢٣، دعمت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع العديد من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز مهمتها في التنمية التعليمية. وقد صُممت هذه المبادرات لتعزيز الوصول إلى التعليم وتسهيل اتباع نهج شامل للتعلم يعزز التفكير النقدي ومهارات حل المشكلات.

المدارس المجتمعية

تسعى مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع إلى تعزيز جودة التعليم لطلاب المدارس المجتمعية في محافظتي قنا وأسيوط. وتهدف هذه المبادرة إلى تشجيع الطلاب المحرومين والمتسربين وأولئك الذين يترددون في الانضمام إلى العملية التعليمية. وكجزء من هذه المبادرة، قدمت المؤسسة اللوازم المدرسية لثماني مدارس مجتمعية وجهزت ثمانية مبانٍ مدرسية.

جامعة النيل

قدمت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع برنامج المنح الدراسية السنوي في جامعة النيل، حيث استفاد منه ٩٥ طالبًا مسجلين في برامج الهندسة وتكنولوجيا المعلومات وإدارة الأعمال والتكنولوجيا الحيوية. وتغطي المنحة الرسوم الدراسية حتى التخرج.

برامج التدريب الفني

تدرك مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع أهمية التعليم الفني من خلال الشراكات مع مختلف المؤسسات لتعزيز التقدم الصناعي والبيئي وتعزيز الاقتصاد المصري. وكجزء من هذه المبادرة، قدمت مؤسسة بنك مصر منحًا دراسية لطلاب التعليم الفني. وقد تم تقديم المنح الدراسية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسة غبور وشركة السويدي إليكتريك كما كانت متاحة في مراكز التعليم الفني ومدارس التكنولوجيا التطبيقية.

تلقى إجمالي ١٥٧ طالبًا من جميع أنحاء البلاد تدريبًا في مجالات مثل مخرجات الإنتاجية وصيانة السيارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرمجة والتطبيقات الصناعية والإلكترونيات الصناعية من خلال شراكة مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع مع مؤسسات التنمية المختلفة. وقد حصل المتدربون على شهادة دولية لمدة خمس سنوات عند الانتهاء من تدريبهم.

مركز الطفل للحضارة والإبداع

لقد دعمت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع مبادرة جمعية مصر الجديدة للعام الثالث على التوالي لإنشاء أول مركز علمي في الشرق الأوسط مخصص للأطفال في مركز الطفل للحضارة والإبداع في مصر الجديدة. ويعد مركز العلوم منصة جديدة لتوفير المعرفة البيئية وهو مصمم لتلبية احتياجات الأطفال ذوي القدرات المختلفة. يتميز المركز بمعارض تفاعلية تساعد الأطفال على الانتقال من الفهم العلمي الأساسي إلى التقنيات المتقدمة للحاضر والمستقبل.

تعزيز التعليم في صعيد مصر

يسعى هذا البرنامج إلى تعزيز فرص الحصول على التعليم في القرى الأكثر احتياجًا في صعيد مصر، بما في ذلك محافظات الفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج والأقصر وأسوان. قام البرنامج بتجديد المدارس الابتدائية والإعدادية وإنشاء فصول محو الأمية للمعيلات الريفيات والطلاب المتسربين من التعليم. كما قام البرنامج بتجهيز وتأثيث ٦٢ فصلاً دراسيًا لمرحلة رياض الأطفال وتطوير مناطق لعب الأطفال.

الملامح الرئيسية

برنامج تحسين التعليم التابع لبنك مصر

المستفيدون	+ ٨,٠٠٠
الطلاب	+ ٤٧٢
الجامعات	+ ٣

* الأرقام توضح أداء بنك مصر خلال عام ٢٠٢٣

برنامج تحسين التعليم التابع لمؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع

المستفيدون	حوالي ٥١٠٠
المدارس	٨
فصول الحضانة	٦٢
فصول التقوية	٧٠
المحافظات	١٠

* الأرقام توضح أداء مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع منذ إنشائها.

تحسين جودة الحياة وإطلاق العنان للإمكانات

نتبنى مفهوم التضامن الاجتماعي كمبدأ توجيهي لنا، مما يدفعنا إلى الارتقاء بالرفاهية العامة للأفراد وخلق مجتمع أكثر تماسكًا وتكاملاً.

إنجازات بنك مصر في مجال التضامن الاجتماعي

تماشياً مع هدفنا والتزامنا الراسخ بالتقدم المجتمعي، أظهر بنك مصر التزامه من خلال إقامة تحالفات وشراكات عبر الحدود ساهمت في تسريع التقدم في مجالات رئيسية مختلفة، بما في ذلك:

التوظيف والعمل المناسب

يلتزم بنك مصر بتمكين ودعم الشباب والنساء وذوي الهمم من خلال التعاون مع مختلف المنظمات غير الربحية والجهات الحكومية لخلق فرص العمل وتحسين نوعية الحياة لهذه الفئات.

وزارة التضامن الاجتماعي

تدعم هذه الشراكة المشروعات متناهية الصغر في القرى الأكثر احتياجًا، وخاصة تلك التي تشارك في مشروعات التمكين الاقتصادي للنساء والشباب وذوي الهمم في ست محافظات، بما في ذلك قرى "حياة كريمة". ويهدف المشروع، الذي تبلغ قيمته ٣٠٠ مليون جنيه مصري، إلى خلق فرص عمل من خلال تنفيذ حوالي ١٥ ألف مشروع للأسر المؤهلة على مدى ثلاث سنوات.

مؤسسة مصر الخير

بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي، تهدف هذه المبادرة إلى توفير ٥٠ مليون جنيه مصري لمشروعات تجارية وحرفية متناهية الصغر في سبع محافظات. تعمل هذه المشروعات على تمكين الشباب ومعيلي الأسر في قرى "حياة كريمة" من إنشاء مشروعات صغيرة أو دعم المشروعات القائمة وتحسين سبل عيشهم.

الأمن الغذائي والتنمية الزراعية

إدراكًا لأهمية تحقيق الأمن الغذائي ودعم استراتيجية مصر ٢٠٣٠، اتخذ بنك مصر العديد من الخطوات العملية لدعم تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وخاصة في القطاع الزراعي. وقد أثر هذا الالتزام بشكل إيجابي على معدلات الإنتاج وساهم في نمو الاقتصاد الوطني من خلال:

التعاون مع برنامج الأغذية العالمي

في المرحلة الأولى من هذا البرنامج، قدم البنك ١٥ مليون جنيه لدعم ١٥ قرية في ريف صعيد مصر لزيادة إنتاجية صغار المزارعين وتمكين المرأة من خلال برنامج رواد النيل، حيث يساهم البنك في دعمهم بالأدوات المالية والقضاء على الأمية المالية. واستضاف البنك دورات تدريبية وتواصل مع ٣,٠٠٠ مستفيد وقدم ١,٥٠٠ خدمة مالية وغير مالية. كما أجرى ندوات ومسابقات لـ ٢,٩٧٠ مزارع، ومنح قروضًا عينية لـ ٤,٥٣٠ سيدة، وثبت ٣ ألواح شمسية، وحسّن الإدارة المستدامة لمياه الري.

وأخيرًا، خصص البنك ٢,٥٥٠ فدانًا لـ ٢٥,٥٠٠ مستفيد. كما خصص البنك في المرحلة الثانية ٥٠ مليون جنيه لتعزيز منظومة التنمية الشاملة لمليون مزارع من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وزيادة إنتاجية المزارعين، وتحسين معيشتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتمكينهم.

مؤسسة مصر الخير

من خلال هذه الشراكة الطويلة الأمد، دعم البنك التمكين الاقتصادي من خلال تجهيز ٥٠٠ قطعة أرض زراعية تم توزيعها على ١٢٥ شاب، وحصل كل مزارع على أربع قطع أرضي لتوفير فرص عمل مباشرة ودخل ثابت. كما يتضمن المشروع خدمات فنية لتحديث الزراعة وتقليل استهلاك المياه بنسبة ٦٠٪ - ٧٠٪ وتحسين جودة المنتج.

مبادرة بالهنا والشفا

بالشراكة مع صندوق تحيا مصر ووزارة التضامن الاجتماعي، ساهم البنك في تعزيز برامج الرعاية الاجتماعية من خلال تقديم الدعم لأكثر من ١٠٠ ألف أسرة مصرية في مختلف المحافظات عن طريق توزيع المؤن الغذائية.

قسائم الأضحية

يساعد بنك مصر وزارة الأوقاف والجمعيات الأهلية من خلال توفير قسائم الأضحية، وتسهيل العملية على المتبرعين وضمان وصول الغذاء إلى المحتاجين:

- التبرع بمبلغ 0 ملايين جنيه لبرنامج وزارة الأوقاف، الذي يشرف على ذبح وتوزيع وتوصيل لحوم الأضحية للمستفيدين في جميع أنحاء مصر.
- توفير خدمة تحصيل مريحة لقسائم الأضحية، مما يسهل على المتبرعين توفير الغذاء للمحتاجين.

صناديق الطعام

بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك بنك الطعام المصري، ومؤسسة مصر الخير، وجمعية الأورمان، ومؤسسة الزهروان، ومؤسسة الجود، ومؤسسة خير وبركة والمرأة الجديدة، قام البنك بتوزيع أكثر من ٣٠ ألف صندوق طعام على الأسر الأكثر احتياجًا.

مبادرة السكن المناسب

يلتزم بنك مصر بتحسين حياة الفئات المحتاجة من خلال توفير التمويل اللازم للحصول على السكن المناسب.

صندوق الإسكان الاجتماعي والتمويل العقاري

في إطار إظهار المسؤولية المجتمعية الجديرة بالثناء، خصص البنك ١,٥ مليون جنيه مصري للمساهمة في شراء 00 وحدة سكنية لطلاب المدارس الثانوية والجامعات المتفوقين، وبالتالي تعزيز بيئة داعمة للتميز الأكاديمي.

بشاير الخير للإسكان

في عام ٢٠٢٣، قام البنك بتمويل برنامج سداد بقيمة ٥٠ مليون جنيه مصري داخل مدينة الإسكندرية، والذي يهدف على وجه التحديد إلى مساعدة السكان في إعادة جدولة خطط سدادهم. وقد تم تصميم هذا البرنامج لتلبية احتياجات المجتمعات الأكثر احتياجًا والتي تعاني من محدودية الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية.

تنمية جنوب سيناء

في إطار برنامج التنمية الوطنية، يشارك بنك مصر بشكل فعال في التنمية الشاملة لمحافظة جنوب سيناء. تسعى هذه المبادرة إلى تحقيق فوائد ملموسة للسكان المحليين من خلال تحسين البنية التحتية وخلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، يسعى البرنامج إلى رفع جاذبية المنطقة للسياح من خلال الترويج لممارسات السياحة المستدامة والحفاظ على الجمال الطبيعي والتراث الثقافي لجنوب سيناء.

محافظة الوادي الجديد

من خلال تخصيص ٣٥ مليون جنيه مصري، شارك بنك مصر في إنشاء قرية نموذجية في الخارجة بمحافظة الوادي الجديد، تغطي مساحة ١,٠٠٠ فدان. ويتضمن المشروع بناء ١٠٠ وحدة سكنية ودعم الأنشطة المدرة للدخل مثل تربية الماشية والأرانب. كما نفذ البنك مبادرات لتحسين الظروف المعيشية، بما في ذلك حفر آبار المياه، وتعزيز التحول إلى الطاقة النظيفة، ونشر أنظمة الري بالتنقيط، وبناء شبكات الصرف الصحي، وتوقيع بروتوكول تعاون بقيمة 0 ملايين جنيه مصري لتأثيث المنازل. وبعد تقييم احتياجات القرية، تبين أن هناك حاجة إلى حفر بئرين إضافيين للمياه للمناطق المحيطة بتكلفة تقديرية تصل إلى ١٣,٧٨ مليون جنيه مصري.

دعم الشباب

انطلاقًا من التزامه القوي بالقضايا الاجتماعية، يعمل بنك مصر عن كثب مع مختلف الشركاء لتمكين ودعم الأفراد وهم يشرعون في رحلتهم نحو الحياة الزوجية.

دعم العاملين في الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة

بالتعاون مع صندوق تحيا مصر، دعم البنك ٤,٠٠٠ عامل في الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة من خلال توفير المنسوجات المنزلية اللازمة لمنازلهم.

دعم المتزوجين حديثًا

بالتعاون مع المنطقة العسكرية الشمالية، خصص البنك ١٠ ملايين جنيه مصري لحفل زفاف جماعي يضم ٢٠٠ عروس وعريس ولتأثيث منازلهم في الإسكندرية.

تمكين الأزواج الشباب

بالشراكة مع وزارة التضامن الاجتماعي وصندوق تحيا مصر، وفي إطار مبادرة Joy Shop، شارك بنك مصر في تجهيز ١,٠٠٠ فتاة يتيمة بالأجهزة الكهربائية الأساسية ولوازم الزواج. ويعتبر هذا الجهد هو جزء من التزامنا بتخفيف العبء المالي على الأزواج الشباب المقبلين على الزواج.

احتفالات يوم اليتيم

احتفل بنك مصر ومؤسسة تنمية المجتمع التابعة له بيوم اليتيم في خمسة عشر محافظة مصرية، حيث نظم البنك العديد من الأنشطة والعروض المتنوعة لحوالي ٣,٠٠٠ طفل يتيم. وجاء الاحتفال في إطار برنامج المسؤولية المجتمعية لبنك مصر ودوره في خدمة المجتمع. وقد حضر الاحتفال العديد من موظفي البنك وأسرهم، الذين قدموا هدايا عينية للأطفال.

مبادرة التبرع بالدم

التبرع بالدم هو عمل تطوعي وإنساني يعزز المسؤولية المجتمعية والتضامن، ويساهم في بناء مجتمع أكثر تماسكًا وصحة. وينظم بنك مصر حملات للتبرع بالدم في فروعه بشكل دوري ومستمر منذ عدة سنوات بالتعاون مع شركاء مختلفين. ومؤخرًا، اشترك بنك مصر في الحملة الوطنية ١٠٠ مليون صحة.

كما تعاون بنك مصر مع بنوك الدم التابعة للهلال الأحمر لتنظيم حملة للتبرع بالدم لموظفي البنك في القاهرة والجيزة، حيث أسفرت الحملة عن التبرع بحوالي ٢٨٨ كيس دم.

مبادرة دفا الشتا

تقدم المبادرة الدعم المالي للأفراد غير المقتدرين ماديًا وغير المستعدين لطقس الشتاء البارد. وكجزء من هذه المبادرة، تعاون البنك مع خمس منظمات غير حكومية تشمل: صندوق تحيا مصر، ومصر الخير، ومؤسسة الأورمان، ومؤسسة الزهراوان، لتوزيع ٢٠ ألف بطانية على المحتاجين.

إطلاق العنان لطاقات الشباب

يسعى بنك مصر إلى أن يصبح نموذجًا يحتذى به في الاستثمار المجتمعي. وتتماشى جهوده مع دوره الرائد في دعم الشباب والرياضة المصريين، وإدراكه لأهمية الرياضة بين الشباب المصري.

منتخبات مصر لكرة القدم

من خلال رعايته المستمرة لمنتخبات مصر لكرة القدم حتى كأس العالم ٢٠٢٦، يهدف بنك مصر إلى مساعدة المنتخب الوطني في تحقيق التأهل والنتائج المتميزة في هذه البطولة العالمية المرموقة.

الرياضيون ذوو الهمم

يلتزم بنك مصر برعاية برامج رياضية شاملة تمكن ذوي الهمم من المشاركة الفعالة في المجتمع.

الرياضات البارالمبية

يغطي دعم البنك للجنة البارالمبية المصرية تكاليف المشاركة في مختلف الفعاليات الرياضية على مدار عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، بما في ذلك دورة الألعاب البارالمبية في باريس ٢٠٢٤، وبطولة العالم لألعاب القوى في باريس ٢٠٢٣، وبطولة العالم للسباحة بمانشستر، وبطولة العالم لكرة القدم للصم في ماليزيا، وكأس العالم لرفع الأثقال بالقاهرة، ودورة الألعاب الأفريقية، وبطولة السباحة الدولية في شيفيلد بإنجلترا، والتصفيات الأفريقية لأولمبياد الصم ٢٠٢٥، وبطولة مصر الدولية للسباحة بالقاهرة، وغيرها من البطولات.

الاتحاد المصري لرياضات اللاعبين ذوي الشلل الدماغي

حقق الاتحاد بدعم من بنك مصر نجاحات رياضية دولية، مثل الفوز ببطولة أفريقيا الثانية للبوتشيا والتأهل لدورة الألعاب البارالمبية بباريس ٢٠٢٤. كما زاد عدد الأندية واللاعبين المشاركين في الاتحاد بشكل ملحوظ.

الاتحاد المصري للتنس

للموسم الرابع على التوالي، قام بنك مصر برعاية الاتحاد المصري للتنس. وبفضل مساهمات بنك مصر، ازدهر الاتحاد وتوسع، مما وفر فرصًا أكبر للاعبي التنس المحترفين.

الرياضيون في رياضات المضرب

تعاون بنك مصر مع الاتحادين المصريين للإسكواش والتنس لتقديم برنامجين لرعاية الرياضة لتأهيل لاعب إسكواش محترف وثلاثة لاعبين تنس. وتأتي هذه المبادرة ضمن جهود البنك لدعم الرياضيين المصريين وتمكين المرأة.

بروتوكول وزارة الشباب والرياضة

أبرم بنك مصر اتفاقية تعاون مع وزارة الشباب والرياضة لتعزيز قدرات الشباب المصري من خلال تقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، تهدف هذه الاتفاقية إلى تدريب وإعداد رواد الأعمال الشباب من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة لبدء مشروعاتهم الخاصة والحصول على قروض وتسهيلات من بنك مصر.

إنجازات مجتمعية لمؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع

شاركت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع بشكل فعّال في العديد من المبادرات والفعاليات والبرامج المجتمعية التي تهدف إلى تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية. ونتيجة لهذه الجهود، تحسنت الظروف المعيشية لحوالي ١٦,٠٠٠ أسرة مهمشة بشكل ملحوظ في عام ٢٠٢٣.

تسعى مؤسسة بنك مصر للتنمية المجتمعية إلى زيادة المشاركة الرياضية بين الشباب. ولتحقيق ذلك خصصت المؤسسة تمويلات لتجهيز وتطوير أربعة مراكز رياضية للشباب، بما في ذلك الملاعب والصالات الرياضية ومراكز الكمبيوتر وقاعات للأنشطة الاجتماعية النسائية.

إعادة دمج السجناء السابقين في المجتمع

بالتعاون مع إدارة شرطة الرعاية اللاحقة، تدعم مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع إعادة دمج السجناء السابقين في المجتمع. وللسنة الرابعة على التوالي، خصصت المؤسسة ٤ ملايين جنيه مصري لمبادرة "كلنا واحد". ويوفر هذا التمويل مساعدات عينية وأجهزة تعويضية ودعمًا للشركات الصغيرة للسجناء السابقين وأسرهم وأصحاب الهمم.

مبادرة العودة إلى المدرسة من مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع

تدعم المبادرة الطلاب المحرومين من التعليم في ١٤ محافظة. وفي إطار هذه المبادرة، تقوم المؤسسة بتوزيع حقائب ظهر مليئة بالمستلزمات المدرسية الأساسية لضمان حصول هؤلاء الطلاب على الموارد التي يحتاجونها للنجاح في تعليمهم.

حملة دفا

تضمن الحملة توفير الملابس الشتوية والبطانيات للأسر المتعففة. وفي عام ٢٠٢٣، وزعت المؤسسة ٦,٨٠٠ لحاف وملابس شتوية على المستفيدين في ١٤ محافظة، مما أثر تأثيرًا كبيرًا على المجتمع.

كرتونة رمضان

تقوم هذه الحملة السنوية بإعداد كرتونة رمضان بمشاركة موظفي بنك مصر و٥٠ متطوعًا من المنظمات غير الحكومية. في عام ٢٠٢٣، أنتجت المؤسسة ٢,٥٠٠ صندوق يزن كل منها ١١ كيلوجرامًا، وتتكون من ١٥ عنصرًا. كما تم توزيع هذه الصناديق على ١٣ محافظة مختلفة، وبالتالي مساعدة الأكثر احتياجا خلال شهر رمضان المبارك.

مبادرة أهلاً بالعيد

تنشر هذه المبادرة السنوية البهجة خلال العيد بين آلاف الأطفال. في عام ٢٠٢٣، احتفلت المبادرة بأعياد المسلمين من خلال توفير ملابس جديدة لـ ٣,٠٠٠ طفل في ثماني محافظات لرفع روح المجتمع ونشر مبدأ العطاء.

الدعم المالي

عقدت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع شراكات مع العديد من دور الأيتام في جميع أنحاء البلاد، بهدف تقديم الدعم المالي والعيني. ومن خلال هذه الجهود التعاونية، تعمل المؤسسة على تعزيز التمكين الاجتماعي بين هذه المؤسسات، وتمكينها من دفع الرسوم الدراسية اللازمة وغيرها من النفقات المرتبطة بها.

وتعتبر هذه الشراكة بمثابة شهادة على التزام مؤسسة بنك مصر بتعزيز الرعاية الاجتماعية والتنمية.

برامج مؤسسة مصر لتنمية المجتمع

مبادرة "صنع في مصر"

تعمل هذه المبادرة على تمكين الشباب والنساء على مستوى الجمهورية من خلال برامج تدريبية مهنية وفنية لإنتاج منتجات مصرية عالية الجودة. ويتم دعم المشاركين بالمعدات والمواد والدعم التسويقي للمساعدة في إنشاء مشروعاتهم. وتغطي المبادرة منتجات مختلفة مثل الخيامية والديكوباج والكروشيه والمجوهرات وغيرها. كما يتم اختيار أفضل المواهب لعرض منتجاتهم في معارض مهمة.

في عام ٢٠٢٣، قامت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع بتمويل مشروع مركز استدامة بمحافظة الغربية بالتعاون مع مؤسسة صناع الخير للتنمية بهدف إحياء الحرف اليدوية وتطوير آليات الحرف والإنتاج وتوفير فرص عمل للمرأة الريفية. كما تطمح المبادرة إلى تحويل قرية "حنون" إلى مركز تدريب وتشغيل لأبناء سبع قرى مجاورة بمركز زفتى بمحافظة الغربية ليخدم في النهاية ما يقرب من ٢٠٠ ألف شخص من خلال استضافة الأسواق والمعارض وتعزيز البنية الأساسية للسوق.

مشروع "أنت تقدر"

للسنة الثانية على التوالي، تدعم مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع مشروع "أنت تقدر" الذي يساعد ويسهل انتقال الشباب إلى سوق العمل. ويقدم المشروع تدريبًا على ريادة الأعمال والتدريب المهني وتمويل المشروعات في القاهرة.

استفاد من التدريب على المهارات الاجتماعية وريادة الأعمال والشمول المالي نحو ٥٢٥ أسرة، تضم نحو ٢,٦٠٠ فرد. وشمل البرنامج تدريبات مهنية وفنية في مجالات مثل حرف الجلود الصناعية، وصيانة أجهزة تكييف الهواء والأجهزة المنزلية، ومستحضرات التجميل وتصفيف الشعر، وصناعة المنظفات. كما دعم البرنامج ٥٢٥ مشروع متناهي الصغر وتولى رعاية حملات تسويق إلكتروني لمنتجات المشروعات متناهية الصغر.

برنامج "هُن متواجدات"

بالشراكة مع جمعية جنات الخلود، يستهدف المشروع منطقتين في القاهرة الكبرى - منطقة الدويقة العشوائية بمنشية ناصر وحي الأسمرات بالمقطم. ويوفر البرنامج التدريب المهني والحرفي لنحو ٤٠٠ سيدة في مهارات الخياطة والديكوباج والكروشيه والإيتامين والمكرميه والخيامية وحرف الصدف والتطريز، بهدف خلق فرص عمل.

كما يدعم البرنامج الأمهات من خلال تحسين مهارات الأبوة والأمومة والنظافة الشخصية من خلال دورات تدريبية مثل اكتشاف الذات، وأنا وأولادي، وأنا والمجتمع. وقد تم دمج نحو ٢٠٠ طفل في برامج تعليمية وتدريبية، بالإضافة إلى تجهيز حضانة لاستيعاب ١٠٠ طفل في سن ما قبل المدرسة لدعم المرأة في سوق العمل. وتقدم الحضانة أنشطة ما بعد المدرسة ومعسكرات ودورات تدريبية.

برنامج بناء

على مدى السنوات الثماني الماضية، دعم برنامج بناء، بالتعاون مع جمعية مصر المحروسة بلدي، الأسر الفقيرة في القاهرة من خلال توفير التعليم والرعاية الصحية والمساعدة الاقتصادية للأطفال الأيتام وأولياء أمورهم في المناطق العشوائية. كما قدم البرنامج مؤخرًا تدريبًا فنيًا في تطوير البرمجيات لـ ٤٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين ٨ و ١٥ عامًا.

قدم البرنامج تدريباً فنيًا لـ ٢٠٠ فتاة وفتى وموّل مشروعات متناهية الصغر للمعيلات من الإناث اللاتي لديهن أطفال أيتام لمساعدتهن على بدء الأعمال التجارية والازدهار. ويهدف المشروع إلى إنشاء ورش عمل تدريبية لصيانة الأجهزة والخياطة والتفصيل.

مشروع التكامل

يساعد هذا المشروع الأفراد الأكثر احتياجًا في محافظتي القاهرة الكبرى وأسوان من خلال تحسين مستوى معيشتهم اجتماعيًا وماديًا. ويستهدف المشروع ٥٥٠ أسرة ويركز أيضًا على الحد من سوء التغذية وتوفير الفرص التعليمية للأطفال. بالإضافة إلى ذلك، يدعم البرنامج المشاركة المجتمعية والتغيير المجتمعي لـ ١٠٠ شاب في منطقة الأسمرات.

مصدر رزق

يهدف هذا المشروع إلى التعاون مع "مؤسسة الحسن لدمج القادرون باختلاف" لمساعدة الشباب في محافظات صعيد مصر الثلاث - المنيا وأسيوط وسوهاج - على تحقيق الاستقلال المالي. كما سيوفر المشروع فرص عمل لائقة لهؤلاء الشباب لتمكينهم وأسرهم من الاستقلال المالي.

هنوصل ليها ونقويها

يدعم المشروع بالتعاون مع بنك الطعام المصري العاملين في سلسلة القيمة الغذائية، وخاصة المزارعين. وقد خصص المشروع أكثر من ٥٠٠ فدان من الأراضي للمستفيدين، ووضع نماذج استراتيجية لإنتاج المحاصيل والزيوت عالية الجودة، وقدم برامج تدريبية في إدارة المشروعات والدعم الفني والممارسات الزراعية الذكية.

بالإضافة إلى ذلك، يسعى المشروع إلى تمكين ٥٠٠ امرأة من قريتين بمحافظة المنيا وتعزيز مهاراتهن لإعالة أسرهن. وأنشأ البنك مدارس ميدانية لتدريب ٣٠٠ مزارعة صغيرة، وخلق فرص عمل، وأطلق مشروعات دواجن صغيرة، وأنشأ معصرة زيت لخلق فرص العمل.

بداية جديدة

يتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع مؤسسة راعي مصر لدعم الفئات المستضعفة بمحافظة المنيا ويهدف إلى توفير فرص عمل لـ ٥٠٠ مستفيد من خلال تزويدهم بالمهارات المهنية لتحسين وضعهم الاقتصادي. ويشمل ذلك توفير فرص العمل أو التمويل والتدريب المناسب من خلال ورش العمل والمصانع في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، يقدم المشروع تدريبات على المهارات الحياتية والإدراكية لمساعدة المستفيدين على تحسين بيئتهم المجتمعية وزيادة فرصهم في سوق العمل.

برنامج حياة أفضل

بالشراكة مع مؤسسة بنك الكساء، تعمل هذه المبادرة على تمكين المرأة وأسرتها من خلال التعليم والتدريب المهني. وبالتعاون مع بنك الملابس المصري، يقدم المشروع تنمية المهارات المهنية والتدريب الفني في مجالات متخصصة. وخلال النصف الأول من فترة التدريب، تلقى المتدربون تدريبًا في إعادة تدوير المنسوجات والعمل في المصانع في القاهرة والمنيا وسوهاج. ويهدف المشروع إلى زيادة مصادر الدخل للمجتمعات المحلية، وخاصة للفتيات والفتيان، من خلال إنشاء وحدة إنتاج الملابس في أفقر مناطق محافظتي سوهاج والمنيا. بالإضافة إلى ذلك، يوفر المشروع تدريبًا في التنمية البشرية والشمول المالي ومهارات التسويق رفيعة المستوى والتواصل والتشبيك والخدمات المصرفية.

برنامج فرصة وأمل

يهدف بروتوكول التعاون إلى دعم مشروع فرصة وأمل الذي يركز على تأمين سبل العيش المستدامة لنحو ١,٠٠٠ مستفيد بقرية شرشابة مركز زفتى محافظة الغربية. وكجزء من البرنامج تم إنشاء مركز تدريب وتصنيع للحرف اليدوية ومعرض دائم لمنتجاتهم.

كما تضمن البرنامج مشروع وضع العلامات التجارية على الحرف اليدوية ودعم المشاركين بدراسات السوق لمنح مشروعاتهم الحرفية ميزة تنافسية. وقد تلقى نحو ٢٠٠ شاب تدريبات في الخياطة والتطريز والمنتجات الجلدية والتصميم. بالإضافة إلى ذلك، خضع ٣٠ من أصحاب المشروعات متناهية الصغر للتدريب على مهارات التسويق الإلكتروني لإنشاء مواقع وصفحات تسويقية لمشروعاتهم. كما حصلوا على إمكانية الوصول إلى مخططات التمويل متناهي الصغر.

التنمية الشاملة لمؤسسة "بنك مصر لتنمية المجتمع" في القرى المصرية

الفيوم

تعمل المؤسسة على تنمية قريتي أبهيت الحجر والزاوية الخضراء بمحافظة الفيوم، بما في ذلك مبادرات لزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وتوفير الأنشطة الصحية والتعليمية، وتقديم الدعم الاقتصادي لـ ١,٠٠٠ مواطن بالتعاون مع المستشفيات الحكومية والجامعية بالفيوم.

دعمت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع إنشاء روضتين للأطفال وأطلقت فصول محو الأمية لتعزيز الاعتماد على الذات لكل من الرجال والنساء. كما قدمت المؤسسة مفاهيم اقتصادية جديدة في القرية، بما في ذلك تمويل المشروعات متناهية الصغر وتوفير التدريب على الحرف اليدوية.

سوهاج

غطى البرنامج ١٤ قرية بمحافظة سوهاج بهدف تحسين الظروف المعيشية. بالتعاون مع مؤسسة خير وبركة والمرأة الجديدة، دعمت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع ٤٥٠ أسرة في إنشاء مشروعات مدرة للدخل. بالإضافة إلى ذلك، قدمت المؤسسة برامج تدريب مهني لـ ٤٢٠ شخصًا لتعزيز مهاراتهم في إدارة المشروعات والتسويق والمبيعات والشمول المالي.

أطلقنا ٢٨ قافلة تخدم أكثر من ١١,٠٠٠ مستفيد و١٤ قافلة بيطرية تساعد أكثر من ٨,٠٠٠ مواطن. علاوة على ذلك، عززت المؤسسة البنية التحتية لمركز إعادة التأهيل المجتمعي، وحسنت مركزين لرعاية الطفولة المبكرة، ونفذت برنامجًا لتنمية مهارات القراءة والكتابة لـ ٧٠٠ طالب أكبر سنًا.

كما أطلقت المؤسسة أربع برامج مجتمعية لدمج الأطفال والشباب ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم.

و شاركت المؤسسة أيضا في مشروع غالية، الذي يهدف إلى تحسين نوعية حياة ٤٥٠ أسرة في القرى الأكثر احتياجًا في مصر، مع التركيز بشكل أساسي على الفتيات والنساء في أخميم والمراغة وساقلتة، الواقعة في سوهاج.

يسعى المشروع إلى تمكين هذه الأسر اقتصاديًا واجتماعيًا من خلال توفير فرص مستدامة، وتعزيز الشمول المالي، وتقديم برامج تدريب حرفية لـ ١٢٠ فتاة وامرأة. كما سيدعم إنشاء ٤٥٠ مشروعًا صغيرًا وتقديم المساعدة في تحسين الخدمات الصحية والتعليم للأسر المستهدفة.

قنا

دشنا

بالتعاون مع جمعية صناع الحياة، عملت المؤسسة على تحسين مستويات المعيشة في دشنا، وهي منطقة ذات معدل فقر مرتفع في محافظة قنا. وقد تم تصميم المشروع لتزويد أعضاء المجتمع المعرضين للخطر بإمكانية الوصول إلى التعليم الجيد والرعاية الصحية وبرامج الحماية الاجتماعية.

تم إنشاء مراكز للتدريب المهني لمساعدة السكان على اكتساب مهارات جديدة، ويتم تمويل ٣٥٠ مشروع متناهي الصغر لتمكينهم من بدء أعمالهم التجارية. كما يتم تخصيص موارد مثل الكراسي المتحركة والسماعات الطبية والأطراف الصناعية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد تم إنشاء وحدة غسيل كلوي مجانية، بالإضافة إلى دعم النساء في المجتمع من خلال إنشاء دور حضانة تقدم خدمات رعاية الأطفال.

العركي

بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير، نعمل على توفير الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية لسكان قرية العركي البالغ عددهم ١٩,٩٧٣ نسمة، وهي أفقر قرية على مستوى الجمهورية، حيث يتجاوز معدل الفقر فيها ٦٠٪. وقد تم إنشاء أربع مدارس مجتمعية وحضانات، كما تم توفير الأجهزة التعويضية والسماعات الطبية والنظارات الطبية، وتقديم التدريب المهني لـ ١٢٠ شاب ودعم ٤٠ مشروع متناهي الصغر.

التنمية الشاملة في العشوائيات

يعمل البرنامج على رفع مستوى الأسر الأكثر احتياجًا من خلال تعليمهم كيفية إنشاء مشروعات مدرة للدخل مثل تربية الماشية على نطاق صغير، والمشروعات الزراعية، والصناعية، والحرفية. كما يعمل البرنامج على تمكين الشباب، والمعيلين، وذوي الهمم.

محافظة القليوبية

منطقة الخانكة

بالتعاون مع مؤسسة خير وبركة والمرأة الجديدة ومنظمات أخرى، قامت المؤسسة بتحسين الظروف المعيشية الاجتماعية للأسر المحتاجة في محافظتي القليوبية والقاهرة.

يعمل البرنامج على تنمية مهارات الأفراد لمساعدتهم على إدارة المشروعات الصغيرة من خلال تعزيز مهارات التسويق والمبيعات، وتعزيز الشمول المالي، وتقديم التدريب المخصص. كما دعم البرنامج ١٧٥ مشروع صغير وقدم تدريبًا على إدارة المشروعات لـ ٨٠ متدربًا وفتاة من الشباب. كما تضمن البرنامج تقديم بطاقات ميزة لـ ٥٠٠ مستفيد.

بالتعاون مع الجهات الصحية والجمعيات، رعى البرنامج قوافل صحية غطت المناطق النائية واستفاد منها ٤,٠٠٠ فرد حضروا ندوات توعية صحية حول مواضيع حيوية مثل صحة الأم والطفل والصحة الإنجابية والوقاية من كوفيد-١٩ والتغذية والإسعافات الأولية.

تضمن البرنامج تطوير البنية التحتية لمركز التأهيل المجتمعي لاستيعاب ٥٠ طفلاً من ذوي الاحتياجات الخاصة يوميًا، بما في ذلك قاعة متعددة الأغراض لجلسات الإرشاد والأنشطة والتدريب الطبي، كما شمل أيضًا تأثيث وتحسين البنية التحتية لمركز تنمية الطفل بقرية ٢٣ يوليو، منطقة الخانكة، محافظة القليوبية، لتعزيز بيئة التعلم وخدمة ما يقرب من ١٢٥ طفلاً سنويًا من خلال فصول محو الأمية لـ ٥٠ طفلاً تتراوح أعمارهم بين ٨ إلى ١٢ عامًا.

محافظة الجيزة

مركز البدرشين

بالشراكة مع مؤسسة أهل مصر، تم تنفيذ برنامج في مركز البدرشين بمحافظة الجيزة والذي يهدف إلى تمكين ضحايا الحروق وأسرهم خاصة النساء المعيلات. ويهدف البرنامج إلى مساعدة الفئات المستهدفة في توليد الدخل من خلال مشروعات الحرف اليدوية، والتي تضمنت التطريز الريفي للشالات والمفروشات والحقائب وغيرها من الأشياء المماثلة.

وقام البرنامج بتنظيم دورات تدريبية لـ ١٠٠ سيدة لتعزيز معرفتهن ومهارات اتخاذ القرار والتواصل. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم تدريب مهني لـ ٧٥ سيدة في التطريز والخياطة والمكرامية.

كما قدم البرنامج إرشادات للفئات المستهدفة حول كيفية تسويق منتجاتهم وتصويرها لعرضها على صفحات التواصل الاجتماعي. كما أجرى البرنامج دورتين حول السلامة من الحروق، حيث تم تدريب ٢٠ متطوعًا لرفع الوعي بين ١,٠٠٠ أسرة.

فيصل وبولاق

كان هدف البرنامج تعزيز القيم الاجتماعية وبناء جيل يحترم التقاليد من خلال تعزيز الرعاية الصحية والتعليمية والاقتصادية والنفسية للأطفال والأمهات والشباب. ويركز المشروع على تحسين مستوى المعيشة لـ ٤٠٠ أسرة في فيصل وبولاق بمحافظة الجيزة.

جاء البرنامج بالتعاون بين بنك مصر ومؤسسة منة الله للتنمية لرفع القدرات التعليمية لـ١٠٠ طفل من خلال دروس تقوية لمنع التسرب من المدرسة. كما أجرى البرنامج فصول محو الأمية للتوعية وتوليد الدخل لـ ٣٠ أم مشاركة.

قدم البرنامج خدمات طبية لـ ٢٠٠ سيدة وطفل، بينما تلقى حوالي ١٥٠ طفل فحوصات طبية. بالإضافة إلى ذلك، شارك ٢٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين ٦ إلى ١٦ عامًا في أنشطة إبداعية، مثل الرسم ورواية القصص والخرز، إلى جانب جلسات علاجية، لمعالجة حالات مختلفة.

كما قام البرنامج بتطوير مركز شباب المشابك بفيصل والذي يخدم ١,٠٠٠ طفل وشاب يوميًا ويقدم تدريب على برامج مايكروسوفت أوفيس لـ ٣٠ شابًا لتأهيلهم لسوق العمل. كما قام البرنامج بتدريب وتوفير فرص عمل لـ ٩٠ فردًا وتأسيس ٤٥ مشروعًا اقتصاديًا للمتميزين منهم.

الملامح الرئيسية

برنامج تنمية المجتمع التابع لبنك مصر

المستفيدون	١ مليون

* الأرقام توضح أداء بنك مصر خلال عام ٢٠٢٣

برنامج تنمية المجتمع التابع لمؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع

المستفيدون	٣٧,١٠٠
المشروعات	١٨
المحافظات	٧
القرى	٤١
المناطق العشوائية	١٠

* الأرقام توضح أداء مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع منذ تأسيسها.

المبادرات الاستراتيجية في الاستثمار الصديق للبيئة

يتصدر بنك مصر عصرًا جديدًا في الاستثمار المسؤول. وتعطي مبادراتنا الاستراتيجية الأولوية للحوكمة القوية، والالتزام بحقوق الإنسان، وتدابير مكافحة الفساد القوية، والمشاركة المجتمعية النشطة. علاوة على ذلك، يلتزم بنك مصر بدمج مبادئ الاستدامة البيئية في قرارات الاستثمار لتعزيز مستقبل مستدام.

كان عام ٢٠٢٣ بمثابة خطوة كبيرة لبنك مصر في تعزيز الاقتصاد الأخضر ودعم الجهود العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكان أحد الإنجازات البارزة توقيع اتفاقية قرض ناجحة مع مؤسسة التمويل الدولية، التابعة لمجموعة البنك الدولي. تُعد هذه الاتفاقية التاريخية، التي تمثل أول قرض موجه لشركة مملوكة للدولة في مصر بقيمة ٢٣٤ مليون دولار، خطوة هامة من شأنها أن تُحدث تأثيرًا كبيرًا على الاقتصاد المحلي.

وتشمل الأهداف الأساسية لهذا القرض تحسين الوصول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر المملوكة للقطاع الخاص، مع التركيز بشكل خاص على تلك المملوكة للنساء. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الشراكة إلى تعزيز خلق فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتضييق فجوة التمويل بين الجنسين.

تمثل هذه الاتفاقية أيضًا أول استثمار من نوعه لمؤسسة التمويل الدولية مع تركيز على تمكين المرأة في بنك تابع للقطاع العام في مصر. ويتضمن الاستثمار مبلغ ١٩٠,٧ مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية و٤٣,٣ مليون دولار من برنامج محفظة الإقراض المشترك المُدار التابع لمؤسسة التمويل الدولية (MCPP One Planet). بالإضافة إلى ذلك، سيستفيد المشروع من التمويل الميسر الذي يوفره قطاع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة العالمي التابع لمؤسسة التمويل الدولية.

وعلاوة على ذلك، حصل بنك مصر على استثمار بقيمة ١٠٠ مليون دولار من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. ويهدف هذا الاستثمار إلى تعزيز قدرة بنك مصر على تقديم القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في مصر، حيث يكون الوصول إلى التمويل محدودًا بشكل ملحوظ.

سيتم استخدام التمويل، وهو جزء من إطار الوسطاء الماليين، لتوسيع نطاق التواصل الإقليمي وجذب عملاء جدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، بهدف دعم هذه الشركات.

الترويج لكنوز مصر القديمة

أوستراكا من الحجر الجيري تحمل نص «قصة سنوحي»، تعود لعصر الدولة الحديثة، الأسرة التاسعة عشرة

(نحو ١٢٩٥-١١٨٦ ق. م)، محفوظة في المتحف البريطاني، لندن.

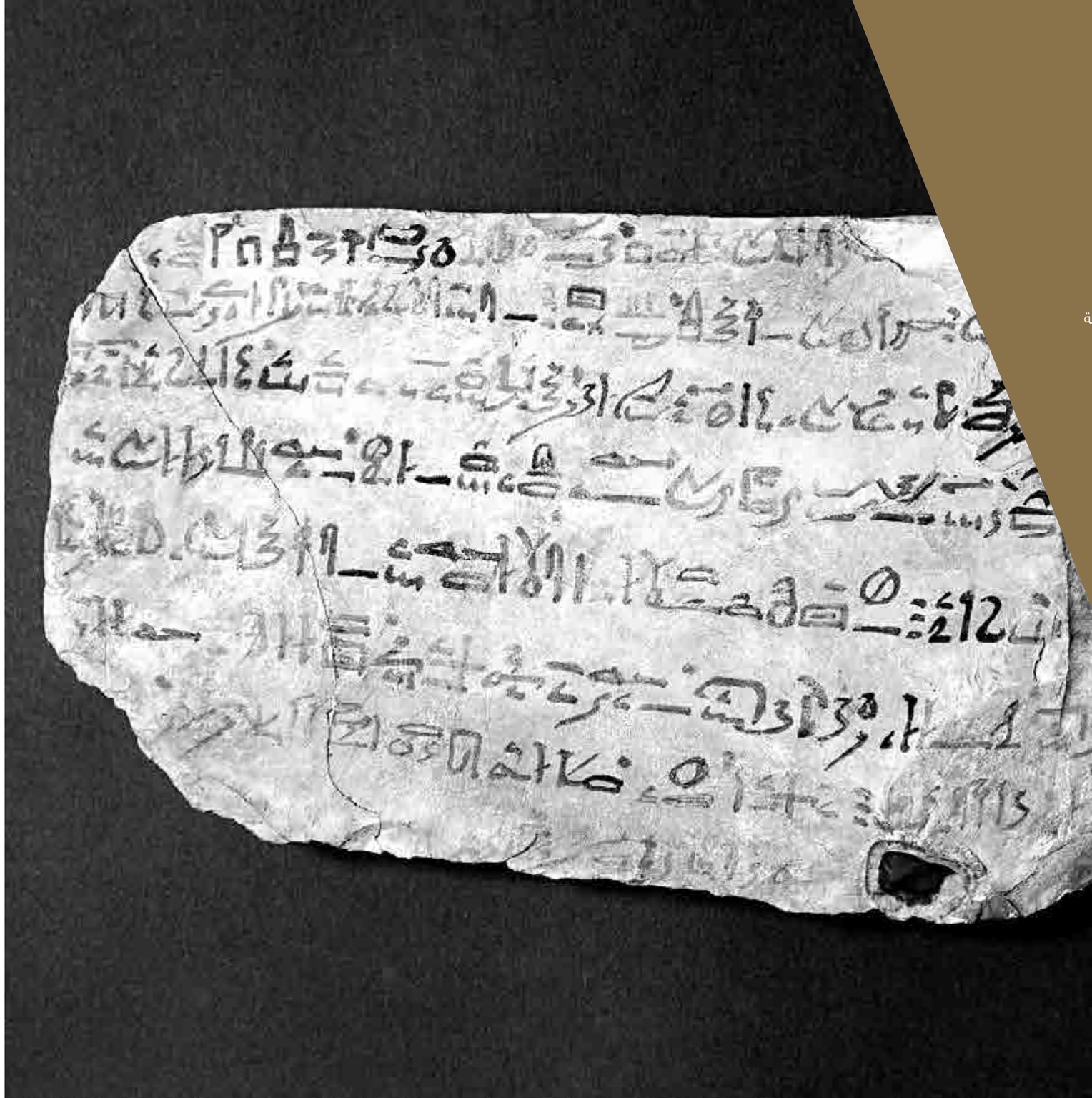

الأدب المصري القديم

يعتقد الكثيرون أن حضارة مصر القديمة تقتصر على الأهرامات، وأبو الهول، وتوت عنخ آمون، لكن الحقيقة أن التراث الأدبي المصري القديم أعمق وأغنى مما قد يتصوره البعض، متفوقاً على الأدب اليوناني بأكثر من ألفين وخمسمائة عام. فالأدب المصري القديم يُعد من أعرق التقاليد الأدبية في تاريخ الإنسانية.

تنوّعت إبداعات المصريين القدماء في الأدب بين أنماط متعددة، أبرزها الأدب الديني الذي تضمن الأناشيد الشعرية الموجهة للآلهة، والنصوص الطقسية التي تُتلى في المناسبات الدينية. اشتملت هذه النصوص على ترانيم وتعاويذ، هدفها الأساسي كان مساعدة المتوفى في العبور إلى الحياة الآخرة، وأشهرها «كتاب الموتى». كما تضمنت إشارات إلى الأساطير المصرية، خاصة تلك المرتبطة بالآلهة مثل إيزيس، أوزوريس، وابنهما حورس. وتمحورت النصوص حول الصراع بين قوى النظام، التي تمثلها هذه المعبودات، وقوى الفوضى التي يجسدها «ست»، شقيق أوزوريس، حيث ينتهي الصراع بانتصار الخير.

أما «أدب التعاليم»، المعروف أيضاً بـ «أدب الحكم والأمثال»، فقد جاء على شكل نصائح تقدم للأجيال الشابة، مشجعةً على التحلي بالفضيلة والأخلاق، والتأكيد على القيم والمعايير الاجتماعية. ومن أبرز الأمثلة على هذا الأدب «تعاليم بتاح حتب»، التي تعود إلى القرن الرابع والعشرين ق. م.

تجاوزت الحكمة حدود النصوص التعليمية لتصل إلى القصص السردية التي جسدت المثل العليا للمجتمع المصري القديم. فـ«حكاية الفلاح الفصيح» تصور فلاحاً يتعرض للظلم، لكنه يخطب ببلاغة حول العدالة أمام مسؤول رفيع، مما أثار إعجابه وجعله يعرض قضيته على الملك. ومن القصص الشهيرة الأخرى: «البحار الغريق»، و «قصة الأخوين»، لكن ربما كانت «قصة سنوحي» هي الأكثر شهرة. تسلط هذه القصة الضوء على الهوية والانتماء وحب الوطن من خلال حكاية المسؤول المصري «سنوحي» الذي هرب من مصر ليعيش في سوريا، لكنه ظل يحن إلى وطنه حتى عاد في النهاية وكرّمه الملك الجديد.

أما قصائد الحب وأغاني الغزل، فقد كشفت عن عمق الروح الإنسانية لدى المصريين القدماء، حيث تغنى الناس بالشعر في حدائق غنّاء تعكس شاعرية وجمال الحضارة المصرية.

تربية النحل في مصر القديمة

قبل دخول قصب السكر إلى مصر القديمة، كان العسل هو عنصر التحلية الرئيسي والأكثر أهمية لدى المصريين القدماء. ومع ندرة بدائل التحلية المتاحة آنذاك، اكتسب العسل مكانة بالغة الأهمية في حياتهم اليومية، حتى أنه دخل في التقاليد الدينية والطقوس المرتبطة بالآلهة. يُعتقد أن المصريين القدماء كانوا يرون أن دموع إله الشمس «رع» تسقط على الأرض لتتحول إلى نحل، مما يُضفي على العسل طابعاً مقدساً ويجعله مرتبطاً بالإله مباشرةً.

لقد عُرفت تربية النحل وإنتاج العسل وشمع العسل في مصر منذ أقدم العصور. فقد أظهرت النقوش الهيروغليفية المرتبطة بالنحل ظهوراً مبكراً في الألقاب الملكية، حيث يعود تاريخ أول ذكر للنحل إلى الأسرة الأولى (نحو ٣٠٤٠-٢٨٩٠ ق. م). إلا أن هذه النقوش لا تثبت بشكل قاطع أن المصريين القدماء كانوا يربون النحل بأنفسهم؛ فقد يكون العسل قد جُمع من خلايا نحل برية منتشرة في الأراضي الزراعية والبرية. ومع ذلك، تظل هذه النقوش دليلاً مهماً على الأهمية التي كان المصريون القدماء يضفونها على النحل والعسل منذ تلك الفترة المبكرة.

أما أول دليل موثق على تربية النحل بشكل فعلي في مصر فيعود إلى معبد الشمس في «أبو غراب» للملك «ني وسر رع» من الأسرة الخامسة (نحو ٢٤٤٥-٢٤٢١ ق. م) خلال عصر الدولة القديمة. تُظهر سلسلة المناظر على جدران المعبد انه كانت هناك عمليات جمع للعسل ومعالجته وتعبئته بطرق تبدو متقدمة، مما يدل على أن تربية النحل كانت ممارسة شائعة ومعروفة لفترة طويلة قبل هذه الحقبة. تمثل هذه المشاهد أول توثيق مرئي لمراحل تربية النحل، وهي محفوظة الآن في المتحف المصري الجديد في برلين.

تستمر مشاهد تربية النحل وإنتاج العسل وشمع العسل في الظهور في أماكن أخرى، مثل مقبرة «باباسا»، وهو مسؤول كبير من الأسرة السادسة والعشرين (٦٦٤-٥٢٥ ق. م). كما أن المشهد الأكثر تفصيلاً يظهر في مقبرة الوزير «رخميرع» من الأسرة الثامنة عشرة (نحو ١٥٥٠-١٢٩٥ ق. م) في الأقصر. في هذه المشاهد، يتم تصوير مراحل جمع العسل بوضوح شديد، مما يوفر لنا رؤية دقيقة لكيفية ممارسة هذه المهنة في تلك العصور. كما أن وجود العسل ضمن القرابين المقدمة في العديد من المقابر الملكية والنبلاء، مثل مقابر «مننا» و «نخت» في الأقصر، يعكس أهميته البارزة ومكانته الدينية في المجتمع المصري القديم. تُظهر الألقاب التي حملها بعض المسؤولين، مثل «المشرف على جميع النحالين»، أن هناك اهتماماً تنظيمياً ورقابة حكومية على تربية النحل، ومن أقدم هؤلاء المسؤولين كان «ني كارع»، الذي خدم في عهد الملك «ني وسر رع".

كان النحل والعسل مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالعديد من المعبودات المصرية، خاصة الإله «رع» إله الشمس، مما جعلهما يُعتبران هدايا مقدسة منه. ولكن النحلات لم تكن فقط رموزاً دينية مرتبطة بـ «رع»، بل كانت تحمل رموزاً أخرى ترتبط بآلهة مثل «نوت»، إلهة السماء، و «نيت»، إلهة الخلق، و «حتحور»، إلهة الحب والجمال، و «مين»، إله الخصوبة. وكان النحل رمزاً هاماً في الأسرة الأولى حيث ارتبط بـ «نيت» التي كانت تُعبد كإلهة للخلق وأم لكل أشكال الحياة، وارتبطت بالتاج الأحمر لمصر السفلى (الدلتا). بلغت شعبية «نيت» ذروتها في الأسرة السادسة والعشرين، حيث أطلق على معبدها في «سايس» اسم «بيت النحل»، مما يعكس الدور المركزي للنحل في الرموز الدينية والطقوس آنذاك. قد تكون هذه الشعبية وراء النقوش المتعلقة بتربية النحل في مقابر مثل مقبرة «باباسا».

في الحياة اليومية، استخدم المصريون القدماء العسل كمُحلي طبيعي. كان يُضاف إلى الخبز لتحليته، كما صنعوا كعكات باستخدام العسل كَمُكون أساسي. تُظهر أحد المشاهد في مقبرة «رخميرع» كعكات مصنوعة من حبات «حب العزيز» (نبات النمر) المحلاة بالعسل، مما يدل على استخدام العسل في إعداد الأطعمة والحلويات. وكان العسل يُضاف أيضاً إلى البيرة والنبيذ لتحليتهما وإعطائهما نكهة مميزة.

العسل لم يكن مجرد مادة غذائية، بل كان له دور كبير في الطب. فالبرديات الطبية المصرية، التي تضم أكثر من ٩٠٠ وصفة، تبيّن أن نحو ٥٠٠ منها كانت تحتوي على العسل كَمُكون رئيسي. أحياناً، كان العسل يُستخدم فقط لتحسين طعم التركيبات الطبية، لكنه لم يكن يقتصر على ذلك، بل وُضع أيضاً على الجروح والالتهابات، نظراً لخصائصه المضادة للبكتيريا والمضادة للالتهابات. أما شمع العسل، فقد اكتشف المصريون العديد من الاستخدامات له، حيث كان يُستخدم كمصدر للضوء نظراً لقدرته على الاحتراق دون ترك رماد، واستخدم كمادة لاصقة لربط قطع الصوان الحادة على المناجل. وبفضل خصائصه الطاردة للماء، استُخدم في عزل القوارب والمراكب. كما استُخدم كشمع واقٍ على لوحات المقابر، وصُنعت صور المومياوات الشهيرة، المعروفة باسم «صور الفيوم»، باستخدام تقنيات الرسم بالشمع، حيث كان شمع العسل أحد مكونات الطلاء الأساسي. ومن بين أبرز استخدامات شمع العسل في مصر القديمة تقنية «صب الشمع المفقود» لصنع الأجسام المعدنية. في هذه العملية، يُشكل الجسم بالشمع أولاً، ثم يُغلف بالطين ويُحرق الطين، مما يذيب الشمع ويترك قالباً يُملأ بالمعدن المنصهر. بعد أن يبرد المعدن، يُكسر القالب الطيني ليكشف عن الجسم المعدني المصبوب.

برديات «زينون»، وهو مسؤول يوناني عاش نحو ٢٥٠ ق. م، تكشف استمرار ممارسة تربية النحل وجمع العسل في العصر البطلمي (٣٣٢-٣٠ ق. م). هذه البرديات التي اكتُشفت في الفيوم عامي ١٩١٤ و١٩١٥، تُظهر كيف استمرت هذه الممارسات عبر العصور. كما تظهر النقوش البارزة في معابد تلك الفترة، مثل معبد «حورس» في «إدفو» ومعبد «حتحور» في «دندرة»، العسل كجزء من القرابين المقدمة، مما يؤكد على استمرارية هذا التقليد. بل واستمر النشاط حتى العصر الروماني وما بعده، مما يدل على أن تربية النحل وإنتاج العسل كانت ممارسات متجذرة في مصر لأكثر من ٤٤٠٠ عام.

الترويج لكنوز مصر القديمة

نقش بارز لمشهد تربية النحل من مقبرة «باباسا»، في البر الغربي بالأقصر، العساسيف، من الأسرة السادسة والعشرين، عهد «بسماتيك الأول» (٦١٠-٦٦٤ ق.م).

النسيج المصري

اشتهر المصريون القدماء بمهارتهم الفائقة وابتكاراتهم المتقدمة في إنتاج المنسوجات، مما جعل هذه الصناعة تزدهر وتستمر لآلاف السنين. لقد كانت المنسوجات تلبي احتياجات متعددة، سواء كانت عملية أو فنية، حيث استخدم المصريون الأقمشة في مجموعة متنوعة من الأغراض مثل الملابس، ولفائف المومياوات، والمفروشات، والأغطية، وغيرها من الاستخدامات الإبداعية التي تعتمد على الأقمشة كعنصر رئيسي. وقد كانت المنسوجات المصرية معروفة بجودتها العالية ودقتها، حيث كانت تتميز بالمتانة والبقاء لفترة طويلة، فضلاً عن جمالها الفني، مما يعكس مدى البراعة والدقة التي وصل إليها المصريون القدماء في إنتاج الأقمشة.

لعبت المنسوجات دوراً كبيراً في النظام الاقتصادي والاجتماعي في مصر القديمة. فقد كانت تُعتبر من السلع القيمة، بل وكانت تُستخدم كوسيلة دفع في نظام المقايضة، إذ كان المصريون يستعملون الأقمشة كأقساط، أو كحصص يتم تبادلها مقابل بضائع أو خدمات أخرى. كانت قيمة الأقمشة في المجتمع المصري القديم تعادل قيمتها كعملة، مما يبرز أهمية هذه الصناعة في الاقتصاد المصري.

القماش كان جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية في مصر القديمة، وتعددت استخداماته بين الملابس التي ارتداها العامة والكهنة، وأغطية التماثيل في المعابد، ولوازم الحياة المنزلية مثل أغطية الأسرّة، وأغطية الحيوانات والعربات، وأشرعة السفن، وحتى لفائف المومياوات التي كانت تُعتبر جزءاً من الطقوس الجنائزية. كما كانت الأقمشة تُستخدم في تصفية السوائل كالنبيذ والزيت والبيرة، بالإضافة إلى استخدامها في الطب كمكونات في الضمادات لعلاج الجروح والإصابات. تنوع استخدام الأقمشة يظهر مدى تنوع وإبداع المصريين القدماء في الاستفادة من هذه الموارد القيمة.

في صناعة النسيج، اعتمد المصريون القدماء على مواد خام متنوعة، من بينها الصوف وألياف النخيل، ولكن الكتان كان المادة الأساسية والأكثر شيوعاً في صناعة النسيج المصري القديم. يُستخرج الكتان من ألياف نبات الكتان الذي كان يُزرع بشكل واسع في مصر، حيث كانت عملية إنتاج القماش منه معقدة وتتطلب وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً. هذه العملية تبدأ بزراعة نبات الكتان وحصاده، ثم معالجته من خلال إزالة رؤوس البذور، وهي عملية دقيقة تُتبع بتعريض سيقان الكتان للماء وأشعة الشمس لإرخاء الألياف. بعد ذلك، يتم غسل الألياف وتجفيفها بعناية، ثم يتم ضربها وتمشيطها لتحضيرها لعملية الغزل.

عملية الغزل نفسها كانت تتطلب مهارة كبيرة، حيث تُلف الألياف معاً بشكل دقيق لتشكيل خيوط طويلة ومتينة. ثم تُلف هذه الخيوط حول المغزل ليتم تحضيرها لعملية النسج. في النسج، كان المصريون القدماء يستخدمون الأنوال، والتي تطورت عبر العصور لتناسب الأغراض المختلفة، حيث تمكّنوا من إنتاج أقمشة بأحجام وأنماط متنوعة تلبي احتياجات المجتمع. أظهر المصريون براعة متقدمة في صباغة الأقمشة وتزيينها، وهي مهارة كانت واضحة منذ عصر الدولة القديمة. حيث يُعزى التطور في تقنيات الصباغة إلى البحث المستمر في كيفية استخراج الألوان من النباتات والمعادن. كانت ألوان مثل الأزرق والأخضر والأحمر تُستخرج من النباتات المحلية، ثم تُستخدم لتلوين الأقمشة بألوان زاهية. تميزت هذه الأقمشة المُزينة بأنماط معقدة، خاصة في مقابر الشخصيات المُهمة مثل مقبرة الملك «تحتمس الرابع» (نحو ١٤٠٠-١٣٩٠ ق. م) والملك «توت عنخ آمون» (نحو ١٣٣٦-١٣٢٧ ق. م)، وكلاهما من الأسرة الثامنة عشرة. لقد عُثر في هذه المقابر على قطع من الأقمشة المزخرفة، مما يوضح مدى تقدم المصريين في فن الصباغة والنسيج.

لم يقتصر إنتاج المنسوجات على العصر الفرعوني، بل امتدت هذه المهارات المتقدمة إلى العصور البطلمية (٣٣٢-٣٠ ق. م) والعصور الرومانية (٣٠ ق. م - ٣٠٦ بعد الميلاد). لقد ظل المصريون خلال هذه الفترات يحافظون على جودة ودقة الأقمشة التي يصنعونها، مما جعلها تحظى بشعبية كبيرة في الأسواق المحلية والعالمية. بل واستمرت تقنيات النسيج والصباغة المتطورة في التأثير حتى في العصور اللاحقة، حيث لا يزال بعض مصممي الأزياء المعاصرين يستلهمون تصاميمهم من النقوش المصرية القديمة التي ظهرت على جدران المقابر والمعابد، ليضفوا لمسات عصرية على إرث المصريين الفني العريق.

لقد كانت منسوجات المصريين القدماء تُعتبر جزءاً من الحياة الثقافية والفنية أيضاً. فإلى جانب كونها أقمشة تُستخدم في الحياة اليومية، كانت تُزين الاحتفالات الدينية والمناسبات الملكية، حيث كانت الأقمشة المطرزة تُستخدم كأغطية للتماثيل ولتزيين الأماكن المقدسة. ولأن الأقمشة كانت رمزاً للثروة والمكانة الاجتماعية، كان الأثرياء والنبلاء يتنافسون في امتلاك أفخر المنسوجات التي تعكس مكانتهم في المجتمع.

الترويج لكنوز مصر القديمة

نسخة طبق الأصل لمشهد النسج، والذي يعود إلى الدولة الوسطى في الأسرة الثانية عشرة خلال عهد الملكين «أمنمحات الثاني» و «سنوسرت الثاني» (نحو ١٩١١-١٨٧٠ ق. م)، تُظهر كيف كانت عملية النسج تتم في مصر القديمة. المشهد الذي عُثر عليه في مصر الوسطى، في مقابر بني حسن، داخل مقبرة «خنوم حتب الثاني» (المقبرة رقم ٣)، يعرض بأدق التفاصيل كيف كانت الأقمشة تُنتج بأنوال يدوية وبتقنيات معقدة، مما يوضح مدى التقدم الذي وصل إليه المصريون في هذا المجال.

الفصل الثالث

الحوكمة

يولي بنك مصر أهمية كبيرة للشفافية والمساءلة ضمن ثقافته المؤسسية، من خلال تبنى ممارسات الحوكمة المؤسسية عالية الجودة. وقد كان هذا الالتزام أساسيًا في الحفاظ على ثقة الأطراف المعنية وتعزيز مكانة البنك كأحد رواد القطاع على المستويين المحلي والدولي.

إعطاء الأولوية لهيكل إداري موحد

يتبنى بنك مصر نظام حوكمة موحد يعطي الأولوية لمنفعة أصحاب المصلحة. يسهم هذا النظام الفعّال في تعزيز ثقافة الأداء عالي الكفاءة ويعتمد ممارسات متطورة لإدارة المخاطر، مع التزام قوي بالامتثال. كما أن نظام الحوكمة يتكامل بشكل أساسي مع استراتيجية البنك للاستدامة وسعيه الدائم لتحقيق أداء يتميز بالجودة.

مهام رئيس مجلس الإدارة

يضمن الهيكل الموحد للحوكمة في بنك مصر حماية مصالح جميع أصحاب المصلحة، حيث يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على الاتجاه العام للبنك واستراتيجيته، بما في ذلك إدارة العمليات اليومية من قبل الإدارة التنفيذية

كما يتولى رئيس مجلس الإدارة مهمة توجيه وإشراف أداء المجلس، مع الحرص على تحقيق التوافق مع الأهداف الاستراتيجية الكبرى. بالإضافة إلى ذلك، يسعى رئيس المجلس إلى الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع الإدارة العليا، مما يعزز روح التعاون ويسهم في اتخاذ القرارات الفعالة.

التنوع الجندري في مجلس الإدارة

يدرك بنك مصر أهمية دور المرأة في قيادة المؤسسات، وقد اتخذ خطوات ملحوظة لتعزيز التنوع والشمول بين الجنسين. حاليًا، يمثل النساء ١١,١٪ من مجلس إدارة البنك، بينما يشغلن حوالي ١٩,٥٪ من المناصب الإشرافية، مما يبرز التزام البنك بزيادة مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار.

المسؤوليات القانونية

مجلس إدارة بنك مصر، الذي تم تعيينه من قبل رئيس الوزراء المصري وفقًا للقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، مسؤول عن توجيه الاستراتيجية العامة للبنك وضمان تحقيق أهدافه طويلة الأجل. كما يلتزم المجلس بالعمل بكفاءة واجتهاد في مراقبة جميع جوانب البنك، بما في ذلك تقييم الأداء وضمان المساءلة عن أي انحرافات.

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالمعرفة والخبرة اللازمتين، علاوة على ذلك، يشاركون في برامج الإعداد لتحسين مؤهلاتهم، كما يلتزمون بجميع القوانين واللوائح المعمول بها، ودليل مجلس الإدارة، و ميثاق السلوك المهني.

يبذل فريق الإدارة العليا في بنك مصر جهودًا كبيرة لتحقيق نجاح المؤسسة، حيث يعمل بالتعاون الوثيق مع مجلس الإدارة لتطوير الاستراتيجيات وتحديد الأولويات وإدارة المخاطر. من خلال رؤية مستقبلية واستكشاف دائم لفرص النمو، يساهم الفريق في إنشاء بيئة ديناميكية ومبتكرة تعزز من تطور البنك ونجاحه.

تقييم الأداء

يتمتع مجلس إدارة بنك مصر بمهارات قيادية استثنائية والتزامًا راسخًا، مما يخلق تأثيرًا إيجابيًا. يحقق المجلس باستمرار أداءً يفوق التوقعات، ويتبنون المرونة ويتبع منهجا يتمتع برؤية مستقبلية. لا يدخر أعضاء مجلس الإدارة جهدًا عند تقييم التقارير المالية والسمعة وميثاق السلوك المهني والمكافآت و المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة.

من خلال وضع الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في مقدمة أولوياتها، يسعى مجلس الإدارة إلى ضمان نمو مستدام ومسؤول للبنك، وتحقيق المنفعة لأصحاب المصلحة و للمجتمع ككل. كما يعكس هذا الالتزام من قبل مجلس الإدارة بالمبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة ، ويعزز دور البنك الفاعل في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية للشركات.

يلعب المدققون الخارجيون دورًا مهما في تقييم فعالية وكفاءة الضوابط الداخلية للبنك، وغير ذلك من الأمور الأساسية، كما تقوم لجنة المراجعة بإجراء تدقيق تفصيلي ومناقشة شاملة للتقرير، مع مراعاة جميع القضايا والتوصيات المثارة. وبالإضافة إلى ذلك، يضمن أعضاء مجلس الإدارة الفصل بين الواجبات والمسؤوليات من خلال سياسة متسقة لتضارب المصالح وعملية تفويض منهجية.

ثقافة الالتزام

يلعب الهيكل التنظيمي للجان في بنك مصر دورًا إشرافيًا شاملاً، حيث يتضمن لجان مجلس الإدارة ولجان الإدارة ولجان متخصصة أخرى. تم تصميم كل لجنة بعناية لتعزيز وتوجيه عمليات البنك وفقًا لاستراتيجياته، مع ضمان التوافق مع الأهداف طويلة الأجل لبنك مصر. يعزز هذا النهج المتعدد المستويات ثقافة اتخاذ قرارات مدروسة ومبدأ المساءلة. كجزء من التقييم الذاتي المستمر، تقوم اللجنة التنفيذية بمراجعة الأداء التشغيلي بدقة مقارنة بالأهداف المحددة.

يتولى رئيس قطاع الالتزام والحوكمة المؤسسية في بنك مصر مهمة تسهيل التواصل الفعّال بين جميع لجان مجلس الإدارة، بالإضافة إلى ضمان حصول المديرين على المعلومات اللازمة في الوقت المناسب. وقد قام البنك بتطبيق إجراءات قوية في مجال الحوكمة والامتثال، ويتم مراجعتها وتحديثها وتنفيذها بشكل دوري. هذه التدابير تهدف إلى تعزيز المعايير الأخلاقية وضمان الالتزام الكامل بجميع اللوائح والتشريعات السارية.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يلعب مجلس إدارة بنك مصر دورًا محوريًا في ضمان الامتثال القوي بين جميع أصحاب المصلحة، ومواءمة القرارات مع السياسات الداخلية والتوجيهات الاستراتيجية للكيانات الرئيسية مثل البنك المركزي المصري، الجهاز المركزي للمحاسبات، وهيئة الرقابة الإدارية، ووحدة مكافحة غسل الأموال المصرية، والوزارات المعنية.

يضمن نظام الحوكمة الحالي الالتزام بهذه المسؤوليات، كما أن التواصل الفعال يعد أمرًا حيويًا لتعزيز النزاهة داخل المؤسسة وزيادة مشاركة أصحاب المصلحة، وهو ما يتم تحقيقه من خلال تقديم التقارير وإجراء الاجتماعات بشكل منتظم.

يمتلك مجلس الإدارة دورًا محوريًا في مراقبة تنفيذ استراتيجيات المسؤولية المجتمعية للشركات، والاستدامة، والحوكمة في البنك، حيث يتعامل مع هذه المهام بجدية تامة. يدرك المجلس أهمية الاستدامة على المستوى المؤسسي، وقد قام بخطوات استباقية لوضع رؤية شاملة ومحددة لاستراتيجية أعمال البنك. كما قرر أن تعزيز الاستدامة والحوكمة المؤسسية والتحول الرقمي يمثل أولوية قصوى. يلتزم مجلس الإدارة باستمرار بحماية قدرة البنك على الاستمرار على المدى الطويل ويولي أهمية كبيرة لتحقيق منفعة لأصحاب المصلحة.

ويعتزم مجلس الإدارة تعزيز إدارة المخاطر، وتشجيع الابتكار، وتشجيع الشفافية من خلال الرقابة الصارمة على الشركات.

يتولى مجلس الإدارة ضمان فعالية الآليات المستخدمة لتقييم التأثير الاجتماعي والاقتصادي الشامل لبنك مصر، والتي تتضمن المبادرات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية للشركات ودعم حقوق الإنسان. لتعزيز الأثر الاجتماعي الكبير للبنك، تم إنشاء مؤسسة بنك مصر للتنمية المجتمعية ككيان مستقل، يُشرف عليه مجلس الأمناء، بهدف توسيع نطاق جهود البنك في مجال المسؤولية المجتمعية للشركات.

يقوم مجلس الإدارة بتفويض صلاحيات وسلطات محددة إلى اللجان التي ترفع تقاريرها وفقًا لنطاق اختصاصاتها والمتطلبات القانونية، ويسهل هذا التفويض الكفاءة التشغيلية، بما يتماشى مع سلطات مجلس الإدارة والمبادئ التوجيهية الموضحة في دليله، كما يتم ضمان المرونة في عملية التفويض حسب الحاجة.

الاجتماعات والتقارير

لضمان انتظام الاجتماعات واتخاذ القرارات، يجتمع مجلس الإدارة مرة واحدة على الأقل شهريًا، وفقًا لما ينص عليه النظام الأساسي للبنك، ويبدأ رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه في حالة غيابه الاجتماعات، بالإضافة إلى ذلك، يجوز لأغلبية أعضاء مجلس الإدارة الدعوة إلى عقد اجتماع، ولكي يكون الاجتماع صحيحًا، يجب حضور أغلبية أعضاء مجلس الإدارة، إلى جانب رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه؛ ووفقًا للمبادئ التوجيهية التي وضعها البنك المركزي المصري، والتي يتم الالتزام بها بدقة، يتم اتخاذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين، وفي حالة التعادل في الأصوات، يكون لرئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه الصوت الحاسم.

قد أنشأ بنك مصر إطارًا قويًا للحوكمة المؤسسية مدعومًا بتقارير مالية وإدارية شاملة، ويضمن نظام البنك في تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة ولجانه منظورًا طويل الأجل مع موازنة الأولويات قصيرة الأجل مع الاستثمار طويل الأجل.

فريقنا

مجلس الإدارة
ديسمبر ٢٠٢٣

محمد الإتربى

رئيس مجلس الإدارة

عاكف المغربى

نائب رئيس مجلس الإدارة، المدير التنفيذي

حسام عبدالوهاب

نائب رئيس مجلس الإدارة، المدير التنفيذي

أحمد الجندى

عضو مجلس إدارة - غير تنفيذي

خالد خليل قنديل

عضو مجلس إدارة - غير تنفيذي

محمود فوزى

عضو مجلس إدارة - غير تنفيذي

ميرنا عارف

عضو مجلس إدارة - غير تنفيذي

محمود سيف النصر

عضو مجلس إدارة - غير تنفيذي

تامر جاد الله

عضو مجلس إدارة - غير تنفيذي

كبار المدراء التنفيذيين
ديسمبر ٢٠٢٣

أحمد إبراهيم

رئيس قطاع معالجة الديون

أحمد صبحى

رئيس قطاع الأسواق المالية والاستثمار

أكرم محمد عبدالباسط

رئيس القطاع الإداري

عمرو الدمرداش

رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر

عمرو هاشم

رئيس قطاع العمليات المصرفية

أشرف طلبة

رئيس قطاع المخاطر

فاطمة الجولي

رئيس قطاع اتصال المؤسسة

هانى السمرة

رئيس قطاع الموارد البشرية

هانى فرحات

رئيس قطاع الاستراتيجية والبحوث والجودة

هند فهمى

رئيس قطاع الشمول المالي والتمويل العقاري

حسام رؤوف

رئيس قطاع العمليات الدولية والفروع الخارجية

إيهاب درة

رئيس قطاع الفروع والتجزئة المصرفية

إيهاب ماهر دسوقى

رئيس قطاع الشؤون الهندسية والعقارية

خالد عتريس

رئيس قطاع الشؤون القانونية

محمد الصبان

رئيس قطاع الابتكار والمشروعات الاستراتيجية

محمد خيرت

رئيس قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة

محمد الكردى

رئيس قطاع الالتزام والحوكمة المؤسسية

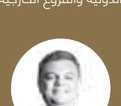

محمد شريف

رئيس القطاع المالي

محمد يحيى

رئيس قطاع المراجعة الداخلية

مصطفى جمال

رئيس قطاع الأموال والمراسلين

رانيا الروبى

رئيس قطاع أمن المعلومات

سوزان حمدى

رئيس قطاع الاستدامة

شهاب زيدان

رئيس قطاعي المعاملات المصرفية العالمية والتحول الرقمي

وائل شنودة

رئيس قطاع الرقابة الداخلية

وليد الأسيوطى

رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ياسر على خاطر

رئيس قطاع الأمن

أعضاء مجلس إدارة بنك مصر

الأستاذ / محمد الأتربي

رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

الأستاذ/ محمد الأتربى شخصية مصرفية بارزة ذات خبرة عريقة فى مجال العمل المصرفى تزيد عن ٤٠ عامًا؛ منذ تعيينه فى منصب رئيس مجلس إدارة بنك مصر فى يناير ٢٠١٥، نجح الأتربى فى إعادة وضع البنك كمجموعة مالية رائدة، مستفيدًا من خبرته الطويلة فى المجال المصرفي، حيث نما بنك مصر تحت قيادته ليخدم أكثر من ١٧مليون عميل، ووسع تواجده الجغرافي في ١٢ دولة، كما نجح فى تحديث البنية التحتية للأعمال وخدمات بنك مصر، بالإضافة إلى قيادة البنك فى مجال الخدمات المصرفية الرقمية.

بالإضافة إلى ذلك، قام الأتربى أيضا بتنمية محفظة شركات البنك، من خلال عمليات الاستحواذ الجديدة، بما فى ذلك الاستحواذ على شركة سى آى كابيتال، كما أسس ركيزتين أساسيتين فى رحلة التحول التى خاضها بنك مصر، خاصة المصنع الرقمى (Digital Factory) ومكتب التحول الرقمي.

قبل انضمامه إلى بنك مصر، شغل الأتربي منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي بالبنك المصري الخليجي منذ يناير ٢٠١٣، وقبل ذلك شغل الأتربي منصب العضو المنتدب لبنك الاستثمار العربي منذ عام ٢٠٠٩، كما شغل أيضاً منصب نائب رئيس وعضو مجلس الإدارة بالبنك العقاري المصري العربي لمدة ٦ سنوات، عقب التحاقه بالبنك في عام ٢٠٠٥.

بدأ الأتربي مسيرته المهنية عام ١٩٧٧، حيث انضم إلى البنك العربي الإفريقي الدولي بعد حصوله على بكالوريوس التجارة من جامعة عين شمس عام ١٩٧٦، وذلك قبل انضمامه إلى بنك مصر الدولي في عام ١٩٨٣، "بنك قطر الوطني الأهلي حاليًا"، حيث قضي أكثر من ٢٢ عامًا، شغل خلالها العديد من المناصب المصرفية العليا.

ويشغل الأتربي حاليًا منصب رئيس مجلس إدارة كلا من بنك مصر، واتحاد المصارف العربية، واتحاد البنوك المصرية، بالإضافة إلى مجلس أمناء مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع.

تكليفات حالية

- رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية
- رئيس مجلس إدارة اتحاد بنوك مصر
- رئيس مجلس أمناء مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع
- عضو مجلس إدارة الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق
- عضو الجمعية العامة شركة مصر القابضة للتأمين
- عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
- عضو مجلس إدارة جامعة عين شمس
- عضو مجلس إدارة شركة المقاولون العرب
- عضو مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي

اللجان

اللجنة التنفيذية، لجنة الأصول والخصوم، اللجنة العليا للتطوير وإعادة الهيكلة، لجنة الإدارة العليا، اللجنة العليا للائتمان للفروع الدولية

الأستاذ/ عاكف المغربي

نائب رئيس مجلس الإدارة – تنفيذي

انضم الأستاذ/ عاكف المغربي لبنك مصر في أغسطس ٢٠١٦ بصفته نائب لرئيس مجلس الإدارة، وقضى قبل ذلك ١٦عاماً في سيتي بنك، حيث شغل العديد من المناصب على مدار عمله بالقطاع المصرفي، منها التحليل الائتماني وتمويل الشركات واستشارات التصنيف، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار.

اكتسب المغربي خبرة مهنية دولية من خلال عمله في العديد من الدول، مثل مصر والبحرين والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وهولندا، حيث قاد ونفذ العديد من عمليات التمويل لشركات وصناديق الثروة السيادية، سواء من خلال تقديم القروض البنكية أو إصدار السندات والصكوك.

يشرف الأستاذ/عاكف المغربي على العديد من خطوط الأعمال، بما في ذلك الشركات، والخزانة، والاستثمار، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والتجزئة المصرفية، والفروع، والتمويل الإسلامي، وأعمال المعاملات الدولية، والأعمال التجارية الدولية، والشمول المالي، والتحول الرقمي. كما قاد ونفذ العديد من عمليات الدمج والاستحواذ الكبرى، وأسواق رأس المال الدين والأسهم، والقروض البنكية، ومعاملات عقود المشتقات. حصل الأستاذ/ عاكف المغربي على درجة البكالوريوس في المحاسبة ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال، من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

تكليفات حالية

- رئيس مجلس إدارة، شركة مصر للابتكار الرقمي
- رئيس مجلس إدارة، مصر كابيتال للاستثمارات (ش.م.م)
- عضو مجلس إدارة، بنك القاهرة عمان
- عضو مجلس إدارة، بنك مصر لبنان (ش.م.ل)
- عضو مجلس إدارة، المعهد المصرفي المصري
- عضو مجلس إدارة، شركة مصر القابضة للتأمين (ش.م.م)
- عضو مجلس إدارة، الشركة القابضة لمصر للطيران
- عضو مجلس إدارة، Altera- وعضو مجلس إدارة Africa ٥٠
- عضو مجلس إدارة، أبراج مصر
- عضو مجلس إدارة، شركة مصر للاستثمار وتنمية التصدير
- عضو مجلس إدارة، غرفة التجارة الأمريكية في مصر
- عضو مجلس إدارة، هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا)
- عضو مجلس إدارة، شركة سي أي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية
- عضو مجلس إدارة، شركة إم سي أي كابيتال هيلث كير

اللجان

لجنة الاستثمار، اللجنة المعلوماتية، اللجنة العليا للمخاطر، لجنة أمن المعلومات، لجنة الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة، لجنة الأصول والخصوم، اللجنة العليا للتطوير وإعادة الهيكلة، اللجنة التنفيذية، لجنة الإدارة العليا، لجنة الاستغلال والتصرف فى الأصول العقارية، اللجنة العليا للإئتمان للفروع الدولية، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، اللجنة العليا للإئتمان، لجنة التحول الرقمى، لجنة إدارة التوجهات الإستراتيجية

الأستاذ/ حسام عبد الوهاب

نائب رئيس مجلس الإدارة – تنفيذي

انضم الأستاذ/ حسام الدين عبد الوهاب لبنك مصر في أكتوبر ٢٠١٨ بصفته نائب لرئيس مجلس الإدارة، وقبل انضمامه لبنك مصر شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي الكويتي، حيث كان مسؤولٌ عن قطاعات التجزئة المصرفية، والفروع والمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتى سبتمبر ٢٠١٨.

بدأ عمله المصرفي في عام ١٩٨٩ مع بنك الخليج بدولة الكويت، قبل أن ينتقل إلى شركة بروكتر أند جامبل في عام ١٩٩١، حيث تدرج في المناصب طوال مدة عمله بالشركة على مدار ٩ أعوام إلى أن شغل منصب رئيس قسم الاستثمارات بالشركة في عام ٢٠٠٠، وبعد ذلك انتقل إلى شركة انفستيا لرأس مال المخاطر، وشغل منصب مدير الاستثمارات.

في عام ٢٠٠١، انضم إلى سيتي بنك - مصر، حيث شغل مناصب قيادية في الفترة ما بين عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٦ في مجالات إدارة المخاطر والتحصيل والتوزيع والعمليات، وانتقل بعدها إلى سيتي بنك لندن، كنائب رئيس حيث كان مسؤول عن عمليات الائتمان في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٨.

كما عمل كمدير عام التجزئة المصرفية ببنك عودة - مصر من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٢، وانتقل بعدها إلى المؤسسة العربية المصرفية ليشغل منصب عضو مجلس الإدارة التنفيذي ورئيس التجزئة المصرفية والفروع خلال الفترة ما بين عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٦. وحصل الأستاذ/ حسام الدين عبد الوهاب على درجة بكالوريوس من كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة الكويت.

تكليفات حالية

- رئيس مجلس إدارة، بنك مصر-أوروبا
- رئيس مجلس إدارة، شركة الأهلى للتنمية العقارية
- عضو مجلس إدارة، مصر كابيتال للاستثمارات (ش.م.م)
- عضو مجلس إدارة، بنك مصر لبنان (ش.م.ل)
- عضو مجلس إدارة، الشركة العالمية للاستثمارات السياحية (كونراد)
- عضو مجلس إدارة، شركة مصر للابتكار الرقمي
- عضو مجلس أمناء، مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع
- عضو مجلس إدارة، بنك القاهرة عمان
- عضو مجلس إدارة، NICE Fund

اللجان

لجنة أمن المعلومات، لجنة الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة، لجنة الحوكمة، اللجنة المعلوماتية، اللجنة العليا للمخاطر، لجنة الأصول والخصوم، اللجنة العليا للتطوير وإعادة الهيكلة، لجنة التقييم الداخلى لكفاية رأس المال، لجنة الإدارة العليا، اللجنة العليا للموارد البشرية، لجنة الاستغلال والتصرف فى الأصول العقارية، لجنة التسويات، للجنة العليا للإئتمان للفروع الدولية، لجنة الشئون الإدارية، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، اللجنة العليا للإئتمان، لجنة التحول الرقمى، لجنة إدارة التوجهات الإستراتيجية، اللجنة التنفيذية

الأستاذ / أحمد الجندي

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي – مستقل

يشغل الأستاذ / أحمد الجندي من يونيو ٢٠١٦، منصب الشريك المؤسس والعضو المنتدب لشركة TCV للاستثمارات المالية، واحدة من أنشط الشركات العاملة في قطاع الاستثمار المباشر في مصر.

بدأ الجندي مسيرته المهنية كمحلل في مجال البحوث والاقتصاد بمكتب البنك الدولي بالقاهرة عام ٢٠٠٢، انتقل بعدها للعمل في المجموعة المالية هيرميس عام ٢٠٠٤ كمحلل مالي أول في قسم الترويج وتغطية الاكتتابات، ثم تدرج ليشغل منصب نائب الرئيس لقسم الترويج وتغطية الاكتتابات عام ٢٠٠٨، وتولى منصب العضو المنتدب لقسم الترويج وتغطية الاكتتاب في الفترة ما بين ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦، في مصر والمنطقة العربية.

حصل الجندي على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال والاقتصاد من الجامعة الأمريكية عام ٢٠٠٢، بالإضافة إلى حصوله على درجة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبة من كلية لندن للاقتصاد عام ٢٠٠٤.

اللجان

لجنة المراجعة، لجنة الاستثمار، اللجنة العليا للمخاطر

الأستاذ / خالد خليل قنديل

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي – مستقل

اكتسب الأستاذ خالد قنديل خبرة تراكمية في القيادة التنظيمية والتطوير والتميز التشغيلي، بينها ٢٥ عامًا تولي خلالها عدد من الوظائف القيادية الهامة.

يتمتع قنديل بخبرة تمتد لأكثر من ٤٠ عامًا حيث قضى معظم حياته المهنية فى صناعة النفط والغاز، وشغل منصب العضو المنتدب لشركة اكسون موبيل بمصر لمدة ٨ أعوام. وترأس فى اكسون موبيل خط أعمال إنتاج زيوت التشحيم فى مصر وقبرص وعبر دول شمال وشرق إفريقيا، بما فى ذلك المبيعات والتسويق والخدمات الفنية والتوريدات والتصنيع، كما ترأس فى وقت سابق العديد من القطاعات، بما فى ذلك دراسات التسويق والتخطيط والخزانة والمحاسبة والتدقيق وتكنولوجيا المعلومات.

كما قضى نحو عامين في شركة موبيل في مهام دولية في الولايات المتحدة، وتم اختياره فى عام ١٩٩٩، ليكون جزءًا من الفريق العالمي لإتمام عملية الدمج بين أكسون موبيل عبر إفريقيا والشرق الأوسط.

انضم إلى شركة غبور أوتو في عام ٢٠١١ ليرأس مبيعات سيارات الركاب وأعمال ما بعد البيع، وتم تعيينه في عام ٢٠١٤، كعضو تنفيذي في مجلس إدارة مجموعة غبور أوتو، وكعضو غير تنفيذي في مجلس الإدارة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٦.

ومنذ بداية حياته المهنية، عمل في العديد من المؤسسات الهامة، بما في ذلك وزارة البترول والثروة المعدنية وهيئة الاستعلامات الأمريكية، حاصل على ماجستير في الإدارة من الجامعة الأمريكية بالقاهرة في فبراير ١٩٧٩.

اللجان

لجنة الاستثمار، لجنة الحوكمة، اللجنة العليا للمخاطر، لجنة المرتبات والمكافآت، لجنة الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة

المستشار/ محمود فوزي

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي – مستقل

تقلد المستشار/ محمود فوزي عبد الباري العديد من المناصب الهامة التي كان لها تأثيرًا كبيرًا في البنية التشريعية والقانونية العامة والخاصة في مصر. يمتلك خبرة متنوعة تمتد لأكثر من ٢٢ عام ويشغل حاليا منصب نائب رئيس مجلس الدولة حيث عمل في جميع قطاعات مجلس الدولة القضائية والاستشارية والتشريعية، والأمين العام لمجلس النواب سابقا.

تولى المستشار/ عبد الباري العديد من المناصب الهامة منها: المستشار القانوني لرئيس مجلس النواب طوال الفصل التشريعي الأول (٢٠١٦ – ٢٠٢٠) ومستشارا قانونيا لوزير الاستثمار والتعاون الدولي، ومستشارا قانونيا لوزير التجارة والصناعة، ومستشارا قانونيا لوزارة المالية لشئون المشاركة مع القطاع الخاص PPP، ومستشارا قانونيا لوزير العدالة الانتقالية ومجلس النواب، ومستشارا قانونيا لوزير الشؤون القانونية ومجلس النواب، ومستشارا قانونيا لمحافظ الشرقية.

كما انضم المستشار/ محمود عبد الباري لعضوية عدد من اللجان التي ساهمت في تطوير القوانين واللوائح المركزية، بما في ذلك اللجنة الفنية لصياغة دستور مصر لعام ٢٠١٤. بالإضافة إلى ذلك، هو عضو في اللجنة الفنية ومتحدث رسمي مسؤول عن صياغة القوانين المتعلقة بالحقوق الإنسانية والسياسية والشؤون البرلمانية وتحديد الدوائر الانتخابية تحت رئاسة وزير الشؤون القانونية والبرلمانية.

كما أنه أيضًا عضو في اللجنة الفنية العليا للإصلاح التشريعي تحت رئاسة رئيس الوزراء - لجنة الأمن القومي؛ بالإضافة إلى ذلك، ترأس الأمانة الفنية للجنة العليا التي تشرف على الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP).

حصل المستشار/ محمود عبد الباري على ليسانس الحقوق عام ٢٠٠٠، كما حصل على ماجستير القانون (القانون الخاص والقانون العام) ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، وماجستير في القانون الدولي والمقارن من كلية القانون بجامعة إنديانا فى الولايات المتحدة الأمريكية (ICL) عام ٢٠٠٩.

اللجان

لجنة المراجعة، لجنة الحوكمة، لجنة الاستثمار، لجنة أمن المعلومات، لجنة الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة

الأستاذة/ ميرنا عارف

عضو مجلس إدارة غير تنفيذى – مستقل

التحقت ميرنا عصام الدين عارف ببنك مصر كمدير غير تنفيذى مستقل، بخبرة مهنية تمتد لأكثر من ٢٠ عامًا، حيث تتمتع بخبرة مهنية عالمية واسعة، من خلال عملها مع العديد من المنظمات متعددة الجنسيات وكيانات القطاع العام في جميع أنحاء أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

وبصفتها المدير العام لشركة مايكروسوفت مصر، تشرف على جميع جهود مايكروسوفت في الدولة لتمكين المؤسسات العامة والخاصة من تسريع أجندات التحول الرقمي وتحقيق مشاركة أفضل للعملاء، بالإضافة إلى تمكين الموظفين وتحسين العمليات وتحويل نماذج الأعمال.

انضمت ميرنا إلى مايكروسوفت في عام ٢٠١٩ بصفتها مديرة مجموعة الأعمال (Surface) في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث أدارت قطاع أنظمة الـ(Surface) في المنطقة، وقبل انضمامها إلى مايكروسوفت، شغلت منصب مدير التحول الرقمي لشركة (GE Oil & Gas) منذ يوليو ٢٠١٧، حيث أدارت استراتيجية التحول الرقمي لعملاء النفط والغاز في شمال أفريقيا وتركيا.

وفي عام ٢٠١٥، شغلت السيدة عارف منصب المدير الإقليمي لمنطقة الخليج لمجموعة إيمرسون روزماونت في شركة إيمرسون أوتوميشن سوليوشنز. كما شغلت منصب مساعد الوزير للاستثمار والتعاون الدولي بوزارة البترول في مصر، حيث كانت مسؤولة عن تقديم المشورة بشأن تطوير وتنفيذ استراتيجية قطاع البترول، هذا بالإضافة إلى دورها في تعزيز التعاون الدولي والعلاقات الثنائية بين مصر ومختلف الدول الأخرى من خلال فرص الاستثمار والتعاون الدولي والحوار الاستراتيجي.

قبل انضمامها إلى «إيمرسون»، عملت السيدة عارف كمديرة للتسويق العالمي لشركة شلمبرجير في لندن، حيث كانت مسؤولة عن وضع استراتيجيات التسويق العالمية لقطاعي البرمجيات والعمليات البحرية. وأمضت السيدة عارف أول ١٢ عامًا من حياتها المهنية في شركة شلمبرجير، حيث شغلت مناصب قيادية مختلفة، بما في ذلك مدير المبيعات الإقليمية في المملكة المتحدة وإيرلندا ومدير المبيعات الإقليمي في شرق إفريقيا وشرق البحر الأبيض المتوسط.

حصلت ميرنا عارف على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) في التسويق والعمليات من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وبكالوريوس في علوم الكمبيوتر (BSC) من نفس الجامعة.

اللجان

لجنة المرتبات والمكافآت، اللجنة المعلوماتية، اللجنة العليا للمخاطر، لجنة أمن المعلومات، لجنة الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة

الأستاذ/ محمد سيف النصر

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي – مستقل

يشغل محمد سيف النصر حاليًا منصب الشريك المؤسس والمدير العام لشركة (Lakemore Partners)، حيث يتمتع بخبرة تزيد عن ٤٠ عامًا في إدارة الاستثمار، تمكن خلالها من إدارة أكثر من ٣٠ مليار دولار أمريكي عبر فئات الأصول التقليدية والبديلة.

وقبل انضمامه إلى (Lakemore) شغل سيف النصر منصب رئيس الاستثمار والشريك الإداري بشركة سافاناد المحدودة وهي شركة استثمار عالمية رئيسية تركز على الأسهم الخاصة والعقارات واستراتيجيات السيولة.

كان له دور فعال في بناء أعمال التداول الخاصة وإدارة الأصول البديلة في شركة NCB، وكان رئيسًا لإدارة المخاطر لمنطقة الشرق الأوسط في CSFB - لندن والقاهرة، حيث كان عضوًا في فريق الأسواق الناشئة، كما عمل في مجموعة خدمات المستثمرين في سيتي بنك-لندن، وحصل سيف النصر على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة القاهرة.

تكليفات حالية

- الشريك المؤسس والمدير العام، Partners Lakemore Ltd دبي من نوفمبر ٢٠١٦ وحتى الآن.

اللجان

لجنة الاستثمار، اللجنة المعلوماتية، اللجنة العليا للمخاطر، لجنة أمن المعلومات، لجنة الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة

المدراء التنفيذيون

الأستاذ/ تامر جاد الله

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي – مستقل

بدأ الأستاذ/ تامر جاد الله مسيرته المهنية كمهندس نظم ومنسق برمجيات بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء في عام ١٩٩٣، وانضم في عام ١٩٩٦ لشركة جيجانت مصر، حيث عمل كمدير مبيعات للشركة، ثم انتقل للعمل بشركة مينا نت اتصالات كمدير تطوير الأعمال عام ١٩٩٩، ثم تدرج وظيفيًا حتى شغل منصب مدير عام الشركة في عام ٢٠٠١.

بعد ذلك انضم لشركة تي إي داتا كمدير مبيعات عام ٢٠٠٤، ليتولى منصب رئيس القطاع التجاري بالشركة في ٢٠٠٥، ثم منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة خلال الفترة من أغسطس ٢٠٠٨ وحتى مارس ٢٠١٦، ثم شغل بعد ذلك منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة المصرية للاتصالات خلال الفترة من مارس ٢٠١٦ وحتى أبريل ٢٠١٧.

في أبريل ٢٠١٨، شغل منصب المدير التنفيذي لشركة ساب مصر حتى أغسطس ٢٠٢١ وحاليًا يشغل منصب العضو المنتدب بشركة (Digital Financial Identity) ورئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية (ايسترن كومباني)؛ حصل جاد الله على بكالوريوس في هندسة الإلكترونيات والاتصالات والمعلومات من جامعة القاهرة عام ١٩٩٢، كما حصل على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ماسترخت بهولندا في أكتوبر ١٩٩٦.

تكليفات حالية

- رئيس مجلس إدارة، الشركة الشرقية للدخان عام ٢٠١٨
- العضو المنتدب، شركة 2023 Digital Financial Identity
- شريك مؤسس وعضو مجلس إدارة، شركة مواصلات مصر عام ٢٠١٦
- شريك مؤسس وعضو مجلس إدارة، شركة برنجي للتأمين الإلكتروني

اللجان

لجنة المراجعة، اللجنة المعلوماتية، لجنة الحوكمة، لجنة المرتبات والمكافآت، لجنة أمن المعلومات

الأستاذ/ أحمد إبراهيم

رئيس قطاع معالجة الديون

يشغل السيد/ أحمد إبراهيم منصب رئيس قطاع معالجة الديون ببنك مصر، ويتمتع بخبرة واسعة تصل إلى نحو ٤٠ عامًا في مجال العمل المصرفي.

وشغل قبل انضمامه إلى بنك مصر، منصب رئيس قطاع معالجة الديون مجموعة المخاطر بالبنك الأهلي سوسيتيه جنرال-مصر، و تشمل خبرته الواسعة العديد من المجالات المصرفية منها التجزئة المصرفية، الفروع والتسويق، وائتمان الشركات، وتقييم مخاطر الائتمان، ومعالجة الديون غير المنتظمة، وقد حصل على درجة البكالوريوس من كلية التجارة جامعة القاهرة في عام ١٩٨٤.

تكليفات حالية

- عضو مجلس إدارة، شركة رواسي للتطوير العمراني

اللجان

لجنة التسويات، لجنة الاستغلال والتصرف في الأصول العقارية، اللجنة العليا للائتمان للفروع الدولية، اللجنة التنفيذية

الأستاذ/ أحمد صبحي

رئيس قطاع الأسواق المالية والاستثمار

التحق السيد/ أحمد صبحي ببنك مصر في أبريل ٢٠٢٠ كرئيس قطاع الأسواق المالية والاستثمار بمسؤولية الإشراف على استثمارات البنك الرئيسية في الأسهم الخاصة وأسواق رأس المال وأصول الأطراف الثالثة الخاضعة للإدارة، ويتمتع السيد / أحمد صبحي بخبرة واسعة في الاستثمار والخدمات المصرفية الاستثمارية، حيث عمل بالعديد من المواقع منها المملكة المتحدة ومصر، وقاد وتولى عدد من صفقات الاندماج والاستحواذ بقيمة تزيد عن ٣١ مليار دولار أمريكي.

وقبل انضمامه إلى بنك مصر، شغل السيد/ أحمد صبحي منصب مدير الاستثمار في إدارة صندوق ازدهار في مصر، وقبل ذلك، شغل منصب نائب الرئيس في قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية في مورجان ستانلي، حيث قدم الاستشارات بشأن معاملات الاندماج والاستحواذ وزيادة رأس المال لعدة قطاعات عبر أمريكا الشمالية وأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا.

كما عمل السيد/ أحمد صبحي في فرق الاستشارات المالية والاستثمارات الرئيسية في شركةSwicorp وهي شركة اندماج واستحواذ تركز في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقرها في جنيف والرياض، كما حصل صبحي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة ودرجة الماجستير في التمويل من كلية لندن للأعمال.

تكليفات حالية

- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، سى أى كابيتال القابضة
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مجموعة مستشفيات كليوباترا
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، شركة ميدار للتنمية العمرانية
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مصر كابيتال للاستثمار ش.م.م

اللجان

لجنة الاستثمار، لجنة الأصول والخصوم، لجنة الإدارة العليا، لجنة التسويات، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة الاستغلال والتصرف في الأصول العقارية، اللجنة العليا للائتمان، لجنة التحول الرقمي، لجنة إدارة التوجهات الإستراتيجية، اللجنة التنفيذية

الدكتور/ أكرم عبد الباسط

رئيس القطاع الإداري

التحق الدكتور/ أكرم محمد عبد الباسط ببنك مصر عام ٢٠٢١، رئيسًا للقطاع الإداري، حيث يمتلك الدكتور عبد الباسط خبرة تصل إلى ٣٦ عامًا في العديد من المجالات، وقبل انضمامه إلى بنك مصر، شغل عدة مناصب في هيئة الرقابة الإدارية، منها رئيس جهاز مكافحة الفساد، ورئيس جهاز تكنولوجيا المعلومات، ومساعد رئيس هيئة الرقابة الإدارية.

حصل الدكتور/ أكرم عبد الباسط على درجة البكالوريوس في العلوم العسكرية من الكلية الحربية، ودرجة البكالوريوس في الهندسة من جامعة القاهرة، ودرجة البكالوريوس في التجارة من جامعة عين شمس، بالإضافة إلى درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة عين شمس.

تكليفات حالية

- رئيس مجلس إدارة، مصر للاستثمار والتنمية العمرانية
- محاضر في الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد
- عضو مجلس إدارة، INDE
- عضو مجلس إدارة، شركة الصالحية للاستثمار والتنمية

اللجان

اللجنة التنفيذية، لجنة الاستغلال والتصرف في الأصول العقارية، لجنة الشؤون الإدارية، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة الاستدامة وتوجيه التمويل المستدام

الأستاذ/ عمرو دمرداش

رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر

التحق الأستاذ/ عمرو دمرداش ببنك مصر في نوفمبر ٢٠٢٠، ليشغل منصب المدير العام بقطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة؛ وفي يوليو ٢٠٢٢، تم تعيين عمرو رئيسًا لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر، ويمتلك الأستاذ عمرو خبرة واسعة في القطاع المصرفي تتخطى ال٢٣ عامًا، في مصر والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خاصة في قطاع الشركات والاستثمار المصرفي مع بنوك محلية وإقليمية، وبعد توليه منصب رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر، واصل تعزيز قصة نجاح قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في بنك مصر وركز على تعزيز القدرات الرقمية مع تطوير المواهب المحلية بشكل مستمر داخل البنك.

وبصفته المدير العام بقطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة، حيث أولى اهتمامًا بنمو محفظة ائتمان الشركات، خصوصًا قطاعات، العقارات والأدوية والأسمدة ومواد البناء، بالإضافة إلى الاهتمام بتطوير الخدمات المصرفية للشركات.

بدأ حياته المهنية في البنك التجاري الدولي، ثم تولى العديد من المناصب العليا في البنك التجاري القطري، وبنك باركليز، وبنك أبو ظبي الإسلامي، والبنك الأهلي المتحد (مصر)؛ حصل الأستاذ عمرو على بكالوريوس الآداب بتخصص مزدوج في الاقتصاد والعلوم السياسية من الجامعة الأمريكية بالقاهرة في يونيو ١٩٩٩.

تكليفات حالية

- رئيس مجلس إدارة غير تنفيذي، شركة رواسى للتطوير العمراني
- عضو مجلس إدارة، شركة المستقبل للتنمية العمرانية
- عضو مجلس إدارة، شركة ريفي

اللجان

لجنة الأصول والخصوم، لجنة الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة، اللجنة العليا للائتمان، اللجنة التنفيذية، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ

الأستاذ/ عمرو هاشم

رئيس قطاع العمليات المصرفية

انضم الأستاذ/ عمرو هاشم للعمل بفريق بنك مصر كرئيس قطاع الرقابة الداخلية في مارس ٢٠١٩، ويشغل منصب رئيس قطاع العمليات المصرفية منذ مايو ٢٠٢٢، ويتمتع بخبرة تزيد على ٢٥ عامًا في القطاع المصرفي؛ كما أن الأستاذ عمرو هاشم عضو باللجنة التنفيذية في بنك مصر.

كان مسؤولاً عن تطبيق الإطار الاستراتيجي لقطاع الرقابة الداخلية في مصر والإمارات العربية المتحدة، كما يوجه الجهود الرامية إلى تعزيز الثقافة المؤسسية للبنك في عملية الرقابة الداخلية عبر الفروع، بالإضافة إلى مهام التمويل والدعم.

وقبل انضمامه لبنك مصر عمل عمرو هاشم في ٤ بنوك أجنبية وهي: بنك الكويت الوطني - مصر، سيتي بنك، البنك العربي، البنك المصري الأمريكي؛ وتنوعت خبرات الأستاذ / عمرو المصرفية في كافة القطاعات الإشرافية والرقابية متمثلة في قطاع الرقابة الداخلية، إدارة مخاطر التشغيل، استمرارية الأعمال، المراجعة الداخلية، الالتزام ومكافحة غسيل الأموال، إعداد وتصميم أدلة التعليمات، الرقابة على الميزانيات، التسويات، والضوابط الرقابية الخاصة بالفروع.

كما عمل كرئيس إدارة مخاطر التشغيل واستمرارية الأعمال ببنك الكويت الوطني – مصر، وأيضاً كرئيس مجموعة الرقابة الداخلية بسيتي بنك لدول مصر، الأردن، لبنان، حصل الأستاذ/ عمرو هاشم على بكالوريوس المحاسبة من كلية التجارة جامعة عين شمس في يونيو ١٩٩٢.

تكليفات حالية

- عضو مجلس إدارة، الشركة المصرية للاستعلام الائتمانى
- رئيس قطاع العمليات، بنك مصر- الإمارات العربية المتحدة
- رئيس قطاع العمليات، بنك مصر- المملكة العربية السعودية

اللجان

لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال، اللجنة التنفيذية، لجنة الإطلاع على الأدلة، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ

الأستاذ/ أشرف طُلبة

رئيس قطاع المخاطر

تم تعيين الأستاذ/ أشرف طُلبة رئيسًا لقطاع المخاطر في سبتمبر ٢٠١٩، ويتمتع بخبرة تزيد عن ٣٠ عامًا في قطاعات مخاطر الائتمان، التمويل المصرفي للشركات، والبنوك الاستثمارية، وخلال الفترة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٩، عمل طُلبة في بنك الاتحاد الوطني في الإمارات العربية المتحدة، حيث اكتسب خلالها أكثر من ١٣ عامًا من الخبرة المتخصصة في مخاطر الائتمان، وأثناء تلك الفترة تمت ترقيته إلى نائب رئيس تنفيذي لمخاطر الائتمان، ليتولى الإشراف على إجمالي المحفظة الائتمانية للبنك بما في ذلك الفروع الخارجية، وكانت آخر مناصبه في بنك الاتحاد الوطني هو نائب رئيس تنفيذي للتمويل المصرفي للشركات بما في ذلك التمويل الإسلامي، بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٣، تخصص في التمويل المصرفي للشركات، حيث عمل في كيانات مصرفية متعددة مثل لبنك التجاري الدولي، البنك العربي ش.م.ع، وسيتي بنك، حيث شغل في الأخير منصب مسؤول التمويل المصرفي لشركات قطاع الأعمال العام.

كما عمل أيضًا في شركة أليانس كابيتال، وهي واحدة من أكبر ١٠ مديري صناديق الاستثمار العالمية، كمحلل أبحاث الأسهم ومدير صندوق النيل للنمو المخصص للأسهم المصرية، وأصبح الأستاذ/ طلبة مسؤول ائتماني معتمد في عام ١٩٩٤، كما اشترك في عدة برامج تدريب في مصر والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وجنوب إفريقيا والبرازيل وعمان، مقدمة من قبل مؤسسات عالمية مثل شركة أليانس كابيتال، وكلية هارفارد لإدارة الأعمال، ومؤسسة فرانكلين كوفي.

تكليفات حالية

- عضو مجلس إدارة، بنك مصر أوروبا
- عضو مجلس إدارة، بنك مصر لبنان
- عضو مجلس إدارة، شركة كوربليس للتأجير التمويلي
- عضو مجلس إدارة، شركة مصر لإدارة الأصول العقارية

اللجان

لجنة المراجعة، لجنة الاستثمار، اللجنة المعلوماتية، اللجنة العليا للمخاطر، لجنة أمن المعلومات، لجنة الأصول والخصوم، لجنة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، لجنة الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال، لجنة الإدارة العليا، لجنة التسويات، اللجنة العليا للائتمان للفروع الدولية، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، اللجنة العليا للائتمان، اللجنة التنفيذية

الدكتورة/ فاطمة الجولي

رئيس قطاع اتصالات المؤسسة

الدكتورة/ فاطمة الجولي هي رئيس قطاع اتصالات المؤسسة، وتتمتع بخبرة تزيد عن ٢٠ عامًا في مجالات التسويق، العلاقات العامة، اتصالات المؤسسة، التنمية المستدامة والإدارة.

وقبل انضمامها لبنك مصر شغلت الجولي عدة مناصب إدارية في عدة مجالات، مثل مجال الصناعات الدوائية، المجال المصرفي، والاتصالات، كما تقلدت سابقًا منصب مدير قطاع التسويق واتصالات المؤسسة بالبنك الأهلي سوسيتيه جنرال وبنك مصر الدولي، ومنصب مدير قطاع اتصالات التسويق في شركة نوفارتس السويسرية.

كما عملت د.فاطمة في شركات رائدة مثل بريستول-مايرز- سكويب وشركة راية، وشاركت في العديد من برامج التدريب والتنمية الذاتية، بالإضافة إلى حصولها على درجة الماجستير في إدارة الأعمال والتسويق في عام ٢٠٠٥، وماجستير في اتصالات المؤسسة في عام ٢٠٠٩ ودكتوراه في إدارة الأعمال في عام ٢٠١٣ من كلية ماستريخت للإدارة هولندا، كما حصلت على شهادة عضو مجلس الإدارة المعتمد وهى شهادة تقدم بعد اجتياز برنامج يُقدم بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية وحاليًا هي عضو مجلس إدارة متعمد.

تكليفات حالية

- عضو مجلس إدارة، جمعية الميثاق العالمي للتنمية التابع للأمم المتحدة، مصر
- عضو مجلس إدارة، مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع
- عضو مجلس إدارة، مدينة الإنتاج الإعلامي
- عضو مجلس إدارة، مصر العامرية للغزل والنسيج

اللجان

لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة التحول الرقمي، لجنة إدارة التوجهات الإستراتيجية

الأستاذ/ هاني السمرة

رئيس قطاع الموارد البشرية

تم تعيين السيد / هاني السمرة رئيسًا لقطاع الموارد البشرية في يونيو ٢٠١٨، ويتمتع بخبرة تزيد عن ٢٥ عامًا في العمل بالقطاعات المصرفية في مصر والكويت.

وقبل انضمامه للعمل ببنك مصر، عمل مع ثلاث بنوك رائدة على المستويين الإقليمي والدولي مثل سيتي بنك، وبنك أبو ظبي الإسلامي، وبنك برقان، والذي حقق فيه مستوى أداء متميز ونتائج فعالة.

يمتلك السيد/ السمرة خبرة واسعة في كافة جوانب قطاع الموارد البشرية، والتي تتضمن الاختيار والتوظيف، وإدارة علاقات الموظفين، وتسوية النزاعات، وإدارة الأداء الوظيفي، والتدريب والتنمية، واستحقاقات الموظفين والتعويضات، وإدارة المواهب، والمسار المهني وخطط الإحلال الوظيفي، ونظم الموارد البشرية، والمرتبات، والأنشطة الحكومية، وخطط إدارة القوى العاملة، وإعداد الموازنات؛ ويعد مسؤولاً عن إدارة الاستراتيجية الخاصة بقطاع الموارد البشرية إلى جانب تركيز الاهتمام على مساعدة البنك في التحول التنموي من خلال إعداد القيادات والكوادر وتنمية المهارات، وتفعيل ثقافة الاندماج، ومنهجية التطوير السريع، والابتكار.

بالإضافة إلى مسؤولياته الخاصة بالتخطيط، والتطوير والتنظيم، والمتابعة بقطاع الموارد البشرية، وذلك بهدف تحقيق أقصى درجات الاستفادة الاستراتيجية من الموارد البشرية وإمداد قطاعات الأعمال بخدمات ذات قيمة مضافة. واجتاز السمرة المستويين A, B كمقيم معتمد من جمعية علم النفس البريطانية، كما حصل على درجة البكالوريوس من كلية التجارة، في يونيو ١٩٩٧.

حصل على عدة شهادات واختتم عددًا من البرامج خلال عام ٢٠٢٢، بما في ذلك برنامج شهادة عضو مجلس الإدارة الفعال - مديري الشركات (CDCP) بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية في أغسطس ٢٠٢٢، وبرنامج القيادة التنفيذية بجامعة هارفارد في يونيو ٢٠٢٢، وشهادة مقيم معتمد من SHL - المملكة المتحدة، وتحليل الوظائف والتقييم والتصنيف من Hay Group.

تكليفات حالية

- عضو مجلس إدارة، شركة فرست ديزاين
- عضو مجلس إدارة، الشركة المصرية للاتصالات

اللجان

لجنة الحوكمة، لجنة المرتبات والمكافآت، اللجنة العليا للتطوير وإعادة الهيكلة، اللجنة العليا للموارد البشرية، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة إدارة التوجهات الإستراتيجية

الأستاذ/ هانى فرحات

رئيس قطاع الاستراتيجية والبحوث والجودة

انضم الأستاذ هاني فرحات إلى بنك مصر في ٢٠١٩، ويشغل حاليًا منصب رئيس قطاع الاستراتيجية والبحوث والجودة، ويتمتع بخبرة ٢١ عامًا في الاقتصاد والتمويل، بمصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقبل انضمامه إلى بنك مصر، شغل فرحات منصب كبير الاقتصاديين في مجموعة سي أي كابيتال، وعبر هذا المنصب، أشرف على فريق من الاقتصاديين خلال فترة عمله، حيث ساهم بشكل كبير في نمو الأعمال البحثية للمجموعة، وقام بتأسيس العديد من عملاء الاستثمار الأجنبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وقبل ذلك، أمضى عدة سنوات كرئيس لإدارة محافظ العملاء في بلتون المالية، وخلال فترة عمله، ساعد في صياغة استراتيجيات للعديد من منتجات الأسهم والدخل الثابت، وإدارة المخاطر، والاستثمار عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

قبل هذا المنصب، شغل السيد/ فرحات منصب مساعد وزير الاستثمار للشؤون الاقتصادية والمالية، خلال فترة عمله، ساعد في تنفيذ العديد من الإصلاحات المالية والاقتصادية والاستثمارية من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٩.

حصل الأستاذ فرحات على درجة الماجيستير في الاقتصاد من جامعة إسكس بالمملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد السياسي من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، كما حصل على جائزة بيرسون لعمله في مجال الصيرفة الحديثة.

تكليفات حالية

- عضو مجلس إدارة، شركة النيل القابضة للتنمية والاستثمار
- عضو مجلس إدارة، شركة مصر للاستثمار وتطوير الصادرات

اللجان

اللجنة العليا للمخاطر، لجنة الأصول والخصوم، لجنة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال، اللجنة العليا للائتمان، لجنة الاستدامة وتوجيه التمويل المستدام، لجنة التحول الرقمي، لجنة إدارة التوجهات الإستراتيجية

الأستاذة/ هند فهمي

رئيس قطاع الشمول المالي والتمويل العقاري

انضمت الأستاذة/ هند فهمي إلى بنك مصر في عام ٢٠٠٦ من خلال برنامج إعادة هيكلة البنوك الحكومية الذي بدأه البنك المركزي المصري، ومنذ أغسطس ٢٠٢٣ تمت ترقيتها إلى منصب رئيس قطاع الشمول المالي والتمويل العقاري.

قبل انضمامها إلى بنك مصر، بدأت حياتها المهنية في البنك العربي حيث أمضت ١٥ عامًا في مناصب مختلفة؛ وعند انضمامها إلى بنك مصر، أطلقت مجموعة واسعة من برامج القروض الشخصية والعقارية، بالإضافة إلى وضع رؤية واستراتيجية قطاع التجزئة.

وتمت ترقيتها إلى منصب نائب رئيس قطاع التجزئة المصرفية في فبراير ٢٠١٧، كما عملت كرئيس لقطاع التجزئة المصرفية في أكتوبر ٢٠١٨.

وقد حصلت على درجة البكالوريوس في الإحصاء من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

تكليفات حالية

- رئيس مجلس إدارة شركة سي آي كابيتال للتمويل العقاري
- عضو مجلس إدارة الاتحاد المصري للتمويل العقاري
- عضو لجنة الشمول المالي بالمعهد المصرفي المصري

اللجان

اللجنة التنفيذية

انضم الأستاذ/ حسام رؤوف لبنك مصر في أغسطس ٢٠١٧ بصفته مدير العمليات الدولية والفروع الخارجية، ويمتلك السيد/ رؤوف خبرة واسعة في القطاع المصرفي تمتد لأكثر من ٣١.

وقبل انضمامه إلى بنك مصر، تقلد منصب رئيس أسواق المال في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي ببنك كريدي سويس دبي خلال الفترة ما بين أكتوبر ٢٠٠٨ وحتى يوليو ٢٠١١، حيث كان مسئوولا عن إدارة فريق وأنشطة المبيعات الرئيسية إلى جانب مهام أخرى.

وبدأ مشواره المهني في القطاع المصرفي ببنك مصر الدولي في عام ١٩٨٢ كمدير قطاع المعاملات الدولية حتى عام ١٩٩٤، كما انضم لبنك أمريكان أكسبريس، حيث تولى العديد من المناصب ببنك أمريكان أكسبريس، من بينها مسؤول الخزانة في منطقة الشرق الأوسط ورئيس قطاع خدمات الأسواق المالية، حيث استمر لهذا المنصب لمدة ١٤ عامًا.

حصل السيد/ رؤوف على درجة ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة وكلية كيلوغ للإدارة في شيكاغو، إلى جانب حصوله على العديد من الدورات التدريبية المكثفة بمجالات الإدارة، والمبيعات، والمنتجات المصرفية.

الأستاذ/ حسام رؤوف

رئيس قطاع العمليات الدولية والفروع الخارجية

شغل إيهاب درة منصب رئيس قطاع التجزئة المصرفية في بنك مصر في فبراير ٢٠١٧، ويُعد السيد/ درة مسؤولاً عن أداء البنك العالمي والتقديم الاستراتيجي لمجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد مع التركيز على تطبيق التكنولوجيا المصرفية الجديدة بالإضافة إلى اتجاهات الخدمات المصرفية المبتكرة والرقمية، فضلاً عن قنوات الدفع عبر الإنترنت والمعاملات المصرفية الإلكترونية، علاوة على ذلك، قاد استراتيجية بنك مصر لكلاً من الفروع وقطاع الأعمال المصرفية للتجزئة بهدف تعظيم قيمة العملاء والمساهمين وتحقيق نمو تجاري رائد في السوق.

وقبل انضمامه إلى بنك مصر، تقلد السيد/ درة منصب رئيس قطاع التجزئة المصرفية في بنك عودة- مصر، حيث قام بإنشاء منصة متكاملة لخدمات التجزئة المصرفية، والتي تضم خدمة بنك عوده بريميير Audi Première ونموذج تحسين تشغيل الفروع. وخلال عام ٢٠٠٨ انضم إلى بنك باركليز ليتولى منصب مدير مجموعات مسؤول عن إدارة منطقة تضم ١٥ فرعًا تمثل ٥٠٪ من محفظة التزامات البنك. قضى السيد/ درة ثمانية أعوام بسيتي بنك بداية من عام ٢٠٠١، حيث تدرج في العديد من المناصب بدءًا بمدير مبيعات قروض السيارات مرورًا بمدير فرع ثم مدير منطقة فروع.

حصل السيد/ درة وهو المدرب المعتمد من المعهد المصرفي المصري- على عدد من الشهادات في مجال التجزئة المصرفية، وتشمل هذه الشهادات: دبلومة مصرفية من جامعة ويسكونسن - ماديسون بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٦، وشهادة القيادة التنفيذية من جامعة هارفارد، بالإضافة إلى درجة ماجستير إدارة الأعمال من الأكاديمية البحرية للعلوم.

تكليفات حالية

- رئيس مجلس إدارة غير تنفيذي، شركة سهولة
- عضو مجلس إدارة، شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي
- عضو مجلس إدارة، شركة مصر للابتكار الرقمي

اللجان

اللجنة المعلوماتية، لجنة الأصول والخصوم، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال، لجنة الشؤون الإدارية، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، اللجنة التنفيذية، لجنة إدارة التوجهات الإستراتيجية

الأستاذ/ إيهاب درة

رئيس قطاع الفروع والتجزئة المصرفية

الأستاذ/ إيهاب ماهر دسوقى

رئيس قطاع الشؤون الهندسية والعقارية

انضم الأستاذ/ إيهاب ماهر إلى بنك مصر في عام ٢٠٢١ كرئيس قطاع الشؤون الهندسية والعقارية، يتمتع الأستاذ/ ماهر بخبرة تزيد عن ٣١ عامًا في مختلف مجالات الهندسة، حيث يشرف على عقارات وممتلكات البنك كما يدير جميع المهام الهندسية كالتصميم والتنفيذ وإدارة المرافق والتطوير.

عمل في البنك التجاري الدولي لمدة ١٧ عامًا، حيث تولى منصب رئيس مجموعة مشروعات العقارات والمباني في البنك التجاري الدولي.

وقبل ذلك شغل مناصب عليا مختلف، بما في ذلك مدير المكتب الفني والتخطيط في A.D.M، ومدير المشروعات في بنك الإسكندرية، والمستشار الهندسي في المكتب العربي للتصميم والاستشارات.

حصل السيد/ ماهر على بكالوريوس العلوم في الهندسة المعمارية، وشهادة إدارة المشروعات الاحترافية، كما حصل على دبلومة إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وهو عضو نشط في كل من الجمعية الأمريكية للمهندسين المدنيين والمنظمة الدولية لإدارة المرافق، كما حضر الأستاذ/ ماهر العديد من الدورات التدريبية في الإدارة الاستراتيجية.

تكليفات حالية

- عضو، الجمعية الأمريكية للمهندسين المدنيين
- عضو مجلس إدارة، شركة الأهلى مصر لإدارة الأصول العقارية

اللجان

لجنة الشؤون الإدارية، اللجنة التنفيذية، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة الاستغلال والتصرف في الأصول العقارية، لجنة الاستدامة وتوجيه التمويل المستدام

الدكتور/ خالد عتريس

رئيس قطاع الشؤون القانونية

شغل الدكتور/ خالد عتريس عبد العزيز منصب رئيس قطاع الشؤون القانونية، وقد انضم لبنك مصر في عام ١٩٩٣ ، ويمتلك ما يزيد عن ٣٠ عامًا من الخبرة في العديد من المجالات القانونية، وتدرج في العديد من المناصب، بدءًا من توليه منصب محامي بالإدارة القانونية، وصولاً إلى منصبه الحالي كرئيس قطاع الشؤون القانونية في ١٣ مارس ٢٠١٨، ويتولى الدكتور عبد العزيز أيضًا منصب الأمين العام لمؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع.

تخرج السيد/ عتريس من كلية الحقوق بجامعة عين شمس في عام ١٩٩١، كما حصل على درجة الماجستير في القانون الخاص من جامعة عين شمس، وحصل أيضًا على درجة الدكتوراة بامتياز بذات الجامعة، بالإضافة إلى درجة الدكتوراة الفخرية من أكاديمية كامبريدج للعلوم والتكنولوجيا بالتعاون مع الرابطة الدولية للجامعات الأمريكية ومنظمة اليونسكو..

تكليفات حالية

- عضو، نقابة المحامين المصرية، مقيد بجدول المحامين النقض
- عضو، اتحاد المحامين العرب
- عضو فى الإدارة القانونية، لجنة المديرين والأعضاء بمجلس الوزراء المصري
- عضو، الاتحاد الدولى للمصرفيين العرب
- عضو، الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية
- عضو، اتحاد المصارف العربية
- محامٍ أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا في مصر
- مستشار قانونى مكتب القاهرة الإقليمي، اتحاد المصارف العربية
- محكم معتمد، مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم الدولي
- محكم معتمد، الاتحاد الدولى العربى للتحكيم

اللجان

اللجنة المعلوماتية، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال، لجنة الشؤون الإدارية، لجنة الإدارة العليا، اللجنة التنفيذية، اللجنة العليا للموارد البشرية، لجنة التسويات، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة الاستغلال والتصرف في الأصول العقارية، لجنة الإطلاع على الأدلة، لجنة الاستدامة وتوجيه التمويل المستدام

الأستاذ / محمد الصبان

رئيس قطاع الابتكار والمشروعات الاستراتيجية

انضم الأستاذ/ محمد الصبان إلى بنك مصر في عام ٢٠٢٣ كرئيس قطاع الابتكار والمشروعات الاستراتيجية، حيث لعب دورًا محوريًا في صياغة استراتيجية الابتكار بالبنك، وقاد تأسيس برنامج الابتكار المفتوح في إطار قطاع المشروعات الاستراتيجية وقاد تصميم وإطلاق صندوق يركز على التكنولوجيا المالية، مع بنك مصر كمستثمر رئيسي، حيث تعهد الصندوق بتخصيص ١٥٠ مليون دولار أمريكي لتعزيز نمو الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية المبتكرة. بالإضافة إلى ذلك، قاد تأسيس برنامج «تقدر» لتسريع الشركات الناشئة، كما بدأ بتأسيس استوديو لبناء المشروعات، مما عزز طموحات الابتكار لدى البنك.

يتمتع الصبان بسيرة ذاتية عريقة تمتد لأكثر من ٣١ عامًا، من قبل توليه منصبه في بنك مصر، شغل الأستاذ الصبان العديد من المناصب التنفيذية في العديد من الشركات والبنوك في مصر وأوروبا والشرق الأوسط، حيث قام الصبان في خلال مسيرته بتأسيس مركزًا مزدهرًا للتعاون في مجال التكنولوجيا المالية، وإنشاء قسم الخدمات المصرفية الرقمية وأطلق العديد من المنتجات المبتكرة مثل المحفظة الذكية والبطاقة الافتراضية في أحد البنوك الخاصة في مصر. وقام الصبان بتوسيع نقاط تواجد أحد البنوك الكويتية من خلال القنوات الرقمية مما أدى إلى زيادة كبيرة في قاعدة العملاء وتعزيز علاقاتهم مع البنك. ولعب الصبان دورًا محوريًا في تأسيس أول بوابة للمدفوعات الرقمية الوطنية في مصر، مما ساهم بشكل كبير في تعزيز البنية التحتية للدفع الإلكتروني. وقاد الصبان في تصميم وتنفيذ خطط استراتيجية لتوسيع نطاق الخدمات المصرفية في أحد البنوك السعودية.

حصل الأستاذ الصبان على درجة البكالوريوس في الإحصاء وبحوث العمليات من جامعة حلوان وشارك في دورات الإدارة التنفيذية والقيادة في مؤسسات مرموقة مثل هارفارد وكامبريدج وكليات إدارة الأعمال في مانشستر والمعهد الدولي للتنمية الإدارية.

تكليفات حالية

- عضو مجلس إدارة، شركة مصر للابتكار والريادة بلا حدود
- عضو مجلس إدارة، شركة أسواق مصر
- رئيس لجنة التحول الرقمي، شركة ريفي
- عضو مجلس إدارة، شركة مصر للاستثمار وتنمية الصادرات

اللجان

لجنة الاستدامة وتوجيه التمويل المستدام، لجنة التحول الرقمى

الأستاذ/ محمد خيرت

رئيس قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة

انضم الأستاذ/ محمد خيرت إلى بنك مصر في يونيو ٢٠٢١ كرئيس قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة، حيث يقوم بإدارة محفظة قروض البنك النمطية والإسلامية للشركات والقروض المشتركة ووضع استراتيجيات النمو الشاملة، ويتمتع الأستاذ خيرت بخبرة ٣٠ عامًا في البنوك المحلية والإقليمية البارزة.

قبل انضمامه إلى بنك مصر، شغل الأستاذ خيرت منصب نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الائتمان المصرفي في البنك الأهلي المتحد-مصر، حيث أشرف على قطاع الائتمان المصرفي وقطاع الشركات المتوسطة والصغيرة وقطاع المنتجات المصرفية للشركات وقطاع العلاقات الاستراتيجية، كما أسس دعائم نجاح الائتمان المصرفي وقاد النمو المحقق للبنك من خلال إطلاق مبادرات جديدة وتنفيذ استراتيجيات نمو حديثة، وشغل الأستاذ/ خيرت أيضًا منصب عضو مجلس إدارة في شركة الأهلي المتحد للتمويل وشركة آي تي انفستمنت.

بدأ حياته المهنية في البنك التجاري الدولي مصر وتقلد فيه عدة مناصب في قطاعات مختلفة بما في ذلك قطاع الائتمان، قطاع الاستثمار وقطاع المخاطر، وأكمل دورة الائتمان الداخلية في البنك التجاري الدولي في عام ١٩٩٤.

وتخرج الأستاذ خيرت بدرجة بكالوريوس الآداب في الاقتصاد مع تخصص فرعي في العلوم السياسية من الجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ١٩٩٢، كما حصل على درجة الماجستير في التمويل من جامعة لندن بيزنس سكول عام ٢٠٠٣.

تكليفات حالية

- عضو مجلس إدارة، شركة كوربليس للتأجير التمويلي
- عضو مجلس إدارة، شركة المنطقة التكنولوجية بالمعادي

اللجان

لجنة الإدارة العليا، اللجنة التنفيذية، لجنة الأصول والخصوم، اللجنة العليا للائتمان، اللجنة العليا للائتمان للفروع الدولية، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة، لجنة التحول الرقمى

الأستاذ/ محمد الكردي

رئيس قطاع الالتزام والحوكمة المؤسسية

انضم الأستاذ/ محمد الكردي إلى بنك مصر في أكتوبر ٢٠٢٣، كرئيس قطاع الالتزام والحوكمة المؤسسية، ويتمتع سيادته بخبرة واسعة في المجال المصرفي تمتد لما يقرب من ٢٣ عامًا في البنوك الإقليمية والمتعددة الجنسيات في مصر والخارج.

بالإضافة إلى ذلك، يتمتع الأستاذ/ محمد بسجل حافل في قطاع الخدمات المالية كخبير متخصص في الالتزام والعمليات المركزية وإدارة الرقابة الداخلية والمخاطر التشغيلية وإدارة مخاطر المؤسسة وتنفيذ بازل ٢ وتحليل الائتمان.

قبل انضمامه إلى بنك مصر، شغل سيادته منصب رئيس قطاع الالتزام في البنك التجاري الدولي - مصر، حيث أشرف على الجرائم المالية والالتزام التنظيمي ومراقبة الالتزام واختباره وإجراءات حماية المخاطر وحقوق العملاء ووظائف الإبلاغ عن المخالفات.

كما قاد الفريق الذي مثل البنك التجاري الدولي خلال التقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠٢٠ في مصر، حيث أقر فريق مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأن فريق الالتزام في البنك التجاري الدولي قد أظهر الفهم الأكثر ملاءمة لتوصيات مجموعة العمل المالي ومخاطر الالتزام المرتبطة بها بالإضافة إلى الفهم الدقيق لتحديد المستفيد النهائي والضوابط التي تم تنفيذها، وعمل أيضًا رئيسًا بالإنابة للامتثال في بنك التجاري وفا مصر من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠١٩ ورئيسًا للامتثال التنظيمي من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٨ في بنك باركليز مصر.

اللجان

اللجنة التنفيذية، لجنة المراجعة، لجنة الحوكمة، لجنة أمن المعلومات، لجنة الاستدامة وتوجيه التمويل المستدام، اللجنة العليا للموارد البشرية، لجنة الشؤون الإدارية، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، لجنة الإطلاع على الأدلة، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال، لجنة إدارة التوجهات الإستراتيجية

الأستاذ/ محمد شريف

رئيس القطاع المالي

تم تعيين الأستاذ/ محمد شريف في منصب رئيس القطاع المالي في يونيو ٢٠١٩، وقد قام بالمشاركة كمتحدث بالعديد من المؤتمرات المصرفية الدولية، كما أنه يشغل منصب عضو مجلس إدارة غير تنفيذي في العديد من الشركات المساهمة، بالإضافة إلى عمله كمدرب غير متفرغ في المعهد المصرفي المصري، كما تم اختياره رئيسًا للجنة الأصول المشتركة مع البنك الأهلي المصري.

قبل انضمامه إلى البنك، عمل الأستاذ/ شريف كعضو مجلس إدارة تنفيذي، ورئيس القطاع المالي والتحول الاستراتيجي في بنك التجاري وفا مصر (باركليز- مصر سابقًا) منذ سبتمبر ٢٠١٢، كما أصبح عضوًا في مجلس الإدارة منذ يناير ٢٠١٣، وقد انضم لبنك باركليز- مصر كرئيس قطاع المخاطر والرقابة في فبراير ٢٠٠٩.

وقبل انضمامه لبنك باركليز شغل شريف خلال مسيرته عدة مناصب في سيتي بنك، منها نائب رئيس البنك ورئيس وحدة الرقابة وضمان الجودة.

حصل الأستاذ/ شريف على ماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الألمانية بالقاهرة، بالإضافة إلى دبلوم في معايير المحاسبة الدولية من جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين وهو أيضًا عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين منذ ٢٠٠٤.

تكليفات حالية

- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، شركة مصر لتأمينات الحياة
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، شركة سيديكو للأدوية
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، شركة بى إم للتأجير التمويلى
- عضو مجلس الأمناء، مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، بنك مصر لبنان
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، شركة سهولة
- عضو مجلس إدارة، نادي بنك مصر

اللجان

لجنة الاستثمار، اللجنة المعلوماتية، لجنة المراجعة، اللجنة العليا للمخاطر، لجنة الأصول والخصوم، لجنة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، لجنة الشؤون الإدارية، لجنة الإدارة العليا، لجنة التسويات، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة الاستغلال والتصرف في الأصول العقارية، لجنة الإطلاع على الأدلة، لجنة إدارة التوجهات الإستراتيجية، لجنة التحول الرقمي، اللجنة التنفيذية، اللجنة العليا للائتمان

الأستاذ/ محمد يحيى

رئيس قطاع المراجعة الداخلية

انضم الأستاذ/ محمد يحيى إلى بنك مصر في أغسطس ٢٠١٩ كرئيس لقطاع المراجعة الداخلية، ويتمتع بخبرة تمتد لأكثر من ٢٥ عامًا في مجال المراجعة الداخلية والخارجية. ركز محمد يحيى أيضا على تعزيز جوانب الجودة والقيمة والرؤية وزيادة الثقة وتقديم الاستشارات في قطاع التدقيق الداخلي.

كما عمل أيضًا على تحسين فاعلية عمليات البنك من خلال اعتماد مناهج تدقيق مراجعة شاملة قائمة على المخاطر وقائمة على القيمة تتوافق مع المعايير الدولية لمعهد المدققين الداخليين وأفضل ممارسات التدقيق.

وقبل انضمامه إلى بنك مصر، كان يشغل منصب رئيس قطاع المراجعة الداخلية ومراجعة المخاطر بمصرف أبو ظبي الإسلامي- مصر، بالإضافة إلى ذلك شغل العديد من المناصب القيادية مثل رئيس مراجعة التجزئة المصرفية ورئيس مراجعة قطاع العمليات والفروع والقطاع المالي، كما شغل منصب القائم بأعمال رئيس مراجعة الائتمان وعضو في فريق المراجعة الدولي للإمارات العربية المتحدة والسودان.

ونتيجة لجهوده المميزة، تم تكليفه بتنفيذ مهام إضافية، حيث شغل منصب رئيس مجلس إدارة صندوق نهاية الخدمة بمصرف أبو ظبي الإسلامي-مصر، كما تضمنت خبراته السابقة انضمامه إلى كيه بي ام جي- حازم حسن محاسبون قانونيون ومستشارون كمدير رئيسي مسؤول عن مراجعة القطاع المصرفي والمالي وقطاع المقاولات، كما أظهر خبرة مهنية كبيرة في مراجعة مختلف المؤسسات البارزة.

كما دعم خبراته العملية بالحصول على العديد من الشهادات الأكاديمية والمهنية، حيث حصل الأستاذ/ محمد يحيى على شهادات (CFIP, CISA, CIA, CPA,MBA) ويشمل نطاق خبراته المهنية العديد من المجالات منها مراجعة القوائم المالية، التحقيق في عمليات الاحتيال، ضمان جودة المراجعة الداخلية، تكنولوجيا المعلومات، أمن المعلومات، مخاطر ائتمان الشركات والأفراد، العمليات المصرفية، الشركات التابعة، الالتزام وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى إجراء الفحص النافي للجهالة والتقييم المالي للمؤسسات المالية بغرض الاندماج والاستحواذ، كما يوجد لديه سجل حافل في مجال تعزيز نظم الرقابة الداخلية، وتحسين الإطار العام لعملية إدارة المخاطر وحوكمة الشركات.

اللجان

لجنة المراجعة، لجنة الحوكمة، لجنة أمن المعلومات، لجنة الأصول والخصوم، لجنة الاستغلال والتصرف في الأصول العقارية، اللجنة التنفيذية، لجنة إدارة التوجهات الإستراتيجية

الأستاذ/ مصطفى جمال

رئيس قطاع الأموال والمراسلين

تم تعيين الأستاذ/ مصطفى جمال رئيسًا لقطاع الأموال والمراسلين في أغسطس ٢٠١٨، حيث يمتلك خبرة في القطاع المصرفي تمتد لأكثر من ٣١ عامًا، تولى خلالها العديد من المناصب القيادية في عدد من البنوك، وقبل انضمامه لبنك مصر، تولى رئاسة قطاع الأموال وأسواق المال ببنك عوده، حيث استمر في العمل بهذا المنصب على مدار ٨ سنوات، بالإضافة إلى ذلك، يتمتع الأستاذ/ مصطفى جمال بخبرة تراكمية في الأسواق المالية، حيث تقلد خلال الفترة ما بين ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠١٠ العديد من المناصب بالبنك التجاري الدولي، من بينها منصب رئيس المتداولين بقطاع الأموال وأسواق المال، هذا إلى جانب عمله بقطاعات أخرى من بينها قطاع الفروع وقطاع دعم المعاملات التجارية.

حصل الأستاذ/ جمال على دبلومة الأعمال المصرفية وشهادة القيادة التنفيذية من جامعة ماديسون، مدينة ويسكونسن، بالولايات المتحدة الأمريكية في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤، وحصل بعد ذلك على شهادة في برنامج تعليمي تنفيذي من كلية هارفارد للأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٩، هذا إلى جانب مشاركته في العديد من البرامج التدريبية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي.

تكليفات حالية

- رئيس مجلس إدارة، شركة بى إم للتأجير التمويلي
- عضو مجلس إدارة، بنك مصر لبنان
- عضو مجلس إدارة، بنك مصر-أوروبا

اللجان

لجنة الاستثمار، اللجنة العليا للمخاطر، لجنة الأصول والخصوم، اللجنة العليا للتطوير وإعادة الهيكلة، لجنة الإدارة العليا، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة الإطلاع على الأدلة، لجنة التحول الرقمى، اللجنة التنفيذية، اللجنة العليا للائتمان

المهندسة/ رانيا الروبي

رئيس قطاع أمن المعلومات

تشغل المهندسة/ رانيا الروبي منصب رئيس قطاع أمن المعلومات، وهي خبيرة أمنية محنكة تمتلك ٢١ عامًا من الخبرة في مجال استشارات أمن المعلومات والحوكمة ومخاطر الإدارة، وتطوير برامج التدريب، والخدمات الأمنية المدارة.

قبل انضمامها إلى بنك مصر، شغلت المهندسة رانيا الروبي مناصب قيادية في مجال الأمن السيبراني كبرى الشركات العالمية في الأمن والتكنولوجيا في إم وير وبالو التو نتوركس، كما ساعدت في تأسيس Secure Misr والتي تعرف حاليًا باسم Cysiv، وهي شركة مصرية رائدة في مجال استشارات الأمن السيبراني، وبدأت حياتها المهنية في شركة راية وتي أي داتا.

المهندسة رانيا حاصلة على درجة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وبدأ شغفها بأمن المعلومات مع تعليمها الجامعي ولا يزال هو الدافع الرئيسي للدعوة والتعليم في مجال الأمن السيبراني في مصر والشرق الأوسط.

اللجان

اللجنة المعلوماتية، لجنة أمن المعلومات، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال، لجنة الإطلاع على الأدلة، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، اللجنة التنفيذية

الدكتورة/ سوزان فؤاد حمدي

رئيس قطاع الاستدامة

تشغل الدكتورة/ سوزان حمدي منصب رئيس قطاع الاستدامة في بنك مصر منذ ٢٠٢٣. وتمتد خبرة الدكتورة سوزان لأكثر من ٣٩ عامًا في المجال المصرفي والأكاديمي.

ويتضمن دور الدكتورة سوزان حمدي تطوير وتنفيذ إجراءات وأنظمة الاستدامة والتمويل المستدام عبر مختلف أقسام بنك مصر.

وقد شغلت قبل ذلك منصب رئيس قطاع الشمول المالي والاستدامة، والاستدامة المالية في بنك مصر منذ أبريل عام ٢٠٢٠.

وعملت الدكتورة سوزان بمنصب رئيس قطاع الاستثمار والأسواق المالية، حيث أسست هذا القطاع في بنك مصر عام ٢٠٠٦، وخلال فترة عملها، ارتفعت أصول بنك مصر المدارة إلى ٦٠ مليار جنيه بحلول عام ٢٠٢٠، مما يمثل واحدة من أكبر المحافظ الاستثمارية في مصر.

بدأت الدكتورة سوزان عملها المصرفي بقسم الائتمان والقروض المشتركة في البنك العربي الإفريقي الدولي، حيث عملت في أقسام مصرفية متنوعة، منها تمويل المشروعات، إدارة معالجة الديون، الاستثمار المصرفي، التجزئة المصرفية، التسويق، تطوير الأعمال وإدارة فروع البنك بالخارج، كما تقلدت مسبقًا منصب رئيس مجلس إدارة صندوق النيل للتنمية والاستثمار في دول حوض النيل.

كما تشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة مصر لإدارة الأصول العقارية والعضو المنتدب لصندوق الاستثمار الخيري لدعم الرياضة وعضو مجلس إدارة بنك مصر لبنان، وشركة مصر كابيتال.

وقد شغلت مسبقًا منصب عضو مجلس إدارة بنك تنمية الصادرات وغيرها من الشركات الأجنبية منها، مصر بلتون لإدارة الأصول، وفنادق ومنتجعات كونراد، والمصرية لناقلات البترول.

بالإضافة إلى ذلك تتمتع الدكتورة سوزان بعضوية عدة اتحادات تجارية منها على سبيل المثال: جمعية سيدات أعمال مصر ٢١، جمعية مصدري ومستثمري أدوات التمويل المصرية، وجمعية الدراسات العالمية للأجيال المستقبلية بفنلندا.

الدكتورة سوزان حمدي عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية ومدرب معتمد من قبل المعهد المصرفي المصري، كما أنها خبيرة معتمدة في سياسات الشمول المالي من قبل التحالف من أجل الشمول المالي.

بالإضافة إلى ذلك تعمل كمحاضرة في العديد من الجامعات ومتحدثة في العديد من المؤتمرات حول التجزئة المصرفية والعقارات والأسواق المالية والتمويل المستدام محليًا ودوليًا.

في عام ٢٠١٤، تم اختيار الدكتورة سوزان حمدي من بين أهم ١٠ مصرفيين في مصر وواحدة من أبرز ٥٠ سيدة مؤثرة في الاقتصاد المصري في عام ٢٠١٥، كما تم اختيارها كعضو في International Who's Who of Professionals في ٢٠٠٩، وقد حصلت على درجتي البكالوريوس والماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وتخرجت في عمر ١٧ عامًا، وحصلت على درجة الدكتوراه في مجال السياسة النقدية من جامعة العلوم المجرية في عمر ٢٢، لتكون أصغر خريجة جامعية وحاملة للدكتوراه في مصر والشرق الأوسط.

تكليفات حالية

- رئيس مجلس إدارة، شركة مصر لإدارة الأصول
- العضو المنتدب، صندوق الرياضة المصري
- عضو مجلس إدارة، بنك مصر لبنان ش.م.ل
- عضو مجلس إدارة، شركة مصر كابيتال للاستثمارات ش.م.م
- عضو مجلس إدارة، شركة مباشر لتداول الأوراق المالية والسندات

اللجان

اللجنة التنفيذية، لجنة الأصول والخصوم، لجنة الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة، لجنة الاستغلال والتصرف في الأصول العقارية، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة التحول الرقمى

الأستاذ/ شهاب زيدان

رئيس قطاع المعاملات المصرفية العالمية والتحول الرقمي بالبنك

انضم الأستاذ/ شهاب زيدان لبنك مصر في أكتوبر ٢٠١٧، ويشغل حاليًا منصب رئيس قطاع المعاملات المصرفية العالمية والتحول الرقمي بالبنك، ويتمتع بخبرة تزيد عن ٢٢ عامًا، تقلد خلالها العديد من المناصب القيادية في القطاع المصرفي في أقسام العمليات المصرفية، والمؤسسات المالية، وفي سبتمبر ٢٠١٨، تولى ملف العلاقات الحكومية ببنك مصر وذلك بعد اندماج الإدارة المركزية للعلاقات الحكومية مع قطاع المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية.

وخلال نوفمبر ٢٠١٩، تولى الأستاذ / زيدان دورًا قياديًا جديدًا وهو بناء وإدارة مكتب التحول الرقمي لبنك مصر.

بدأ الأستاذ زيدان العمل المصرفي في عام ٢٠٠٠ مع البنك التجاري الدولي، وانتقل بعد ذلك إلى البنك العربي الإفريقي الدولي في عام ٢٠٠٤، ثم عمل بعد ذلك في بنك باركليز في الفترة ما بين ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٧، حيث ساهم في إنشاء قطاع خدمات المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية في بنك باركليز مصر في الفترة ما بين ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧.

حصل على بكالوريوس التجارة وإدارة الأعمال من جامعة حلوان، كما درس إدارة أعمال بالجامعة الأمريكية في القاهرة في عام ٢٠٠٠، وحصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من مدرسة الأعمال الفرنسية اسلسكا.

كما حصل على العديد من الشهادات المتخصصة، منها شهادة أخصائي اعتمادات مستندية معتمد من كلية العلوم المالية IFS، وغرفة التجارة الدولية، وشهادة في الإقراض التجاري من كلية العلوم المالية IFS، بالإضافة إلى ذلك أكمل بنجاح برنامج القيادة التنفيذية من قبل كلية هارفارد للأعمال والمعهد المصرفي المصري.

تكليفات حالية

- عضو مجلس إدارة، شركة فوري
- عضو مجلس إدارة، شركة مصر للابتكار الرقمي

اللجان

اللجنة التنفيذية، لجنة الأصول والخصوم، اللجنة العليا للائتمان، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة الإطلاع على الأدلة، لجنة إدارة التوجهات الإستراتيجية

الأستاذ/ وائل شنودة

رئيس قطاع الرقابة الداخلية

انضم الأستاذ/ وائل شنودة لبنك مصر رئيسًا لقطاع الرقابة الداخلية في أغسطس ٢٠٢٢، ويمتلك الأستاذ / شنودة خبرة تزيد عن ٢٢ عامًا في مجالات المراجعة الداخلية، إدارة المخاطر، والامتثال، والمراجعة الخارجية، والتمويل، بالإضافة إلى قضاء أكثر من ١٩ عامًا كمراجع رئيسي، حيث اكتسب خلال تلك الفترة مهارات قيادية وإدارية ما مكنه من تنفيذ مهامه في المراجعة والرقابة بشكل فعال. كما أن الأستاذ شنودة مسئول عن إدارة إطار العمل الخاص بقطاع الرقابة الداخلية ببنك مصر- المركز الرئيسي وفروع الإمارات العربية المتحدة.

ويعمل على تعزيز الجهود الخاصة بفاعلية أعمال الرقابة الداخلية من خلال قطاعات ووظائف الدعم المختلفة بالبنك مثل المالية والعمليات، كما عمل الأستاذ شنودة في مؤسسات مختلفة مثل البنك المصري لتنمية الصادرات ومصرف أبو ظبي الإسلامي- مصر، وبنك مصر وديلويت، وكي بي أم جي حازم حسن، Smith Development Corporation (شركة تابعة لشلمبرجير)، والأستاذ/ شنودة هو مراجع داخلي معتمد وحاصل على بكالوريوس في المحاسبة من كلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان.

اللجان

اللجنة التنفيذية، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال

المهندس وليد الأسيوطي

رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المهندس/ وليد الأسيوطي هو متخصص في تكنولوجيا المعلومات ويتمتع بخبرة عالية وسجل حافل بالنجاح في مجال الخدمات المصرفية، وقد انضم إلى بنك مصر في عام ٢٠٢٢، ويشغل حاليًا منصب رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

علاوة على ذلك، يتمتع المهندس الأسيوطي بتاريخ حافل من النجاح في قيادة وإدارة فرق تكنولوجيا المعلومات المتميزة وتنفيذ المبادرات الاستراتيجية وتحقيق نتائج استثنائية، وهو أيضًا متخصص في مجال الإعلام والاتصال، مما يثبت قدرته على توصيل المفاهيم الفنية بشكل فعال إلى جمهور متنوع.

شغل الأسيوطي مناصب مختلفة في صناعات متعددة، مثل التعليم والنفط والغاز والتكنولوجيا والخدمات المصرفية حيث تقدم تدريجيًا عبر المناصب المختلفة، وشغل مناصب متعددة ذات مسؤولية متزايدة.

علاوة على ذلك، كانت قيادته وخبرته الفنية مفيدة في تحقيق إنجازات مهمة في بنك مصر، ولعب الأسيوطي دورًا محوريًا في تحويل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى نموذج ناجح، مما أكسبه ثقة وتقدير إدارة البنك.

وقد حصل الأسيوطي على درجة البكالوريوس في هندسة الكمبيوتر، كما تمتد مساهماته إلى ما هو أبعد من خبرته الفنية، فهو مشارك نشط في فعاليات ومنتديات الصناعة، ويشارك بأرائه مع مجتمع تكنولوجيا المعلومات الأوسع، كما أن شغفه بالتكنولوجيا واتساقه بالتطوير المهني يجعله قدوة في مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات.

اللجان

اللجنة المعلوماتية، لجنة أمن المعلومات، اللجنة التنفيذية، لجنة الأصول والخصوم، لجنة الشؤون الإدارية، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة التحول الرقمي، لجنة إدارة التوجهات الإستراتيجية

الأستاذ/ ياسر علي خاطر

رئيس قطاع الأمن

انضم الأستاذ/ ياسر خاطر إلى بنك مصر في عام ٢٠١٩ كرئيس قطاع الأمن، ويمتلك الأستاذ ياسر خبرة واسعة تمتد لأكثر من ٢٧ عامًا في مجال الأمن، وقبل انضمامه إلى بنك مصر كان يشغل منصب رئيس قطاع الأمن وإدارة الأزمات واستمرارية الأعمال في بنك الإسكندرية لأكثر من ٨ سنوات، وقبلها كان يعمل كمدير عام للأمن بشركة دي اتش ال اكسبريس.

بدأ مسيرته المهنية في وزارة الداخلية وقضى بها أكثر من ١٥ عامًا تدرج خلالها في عدة مناصب وشارك ضمن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في عدة دول.

حصل الأستاذ/ ياسر خاطر على ليسانس حقوق – ليسانس علوم شرطية من أكاديمية الشرطة بتاريخ مايو ١٩٩١، بالإضافة إلى حصوله على كلا من: دبلومة الموارد البشرية في ديسمبر ٢٠٠٧ وشهادة في الإدارة المتقدمة عام ٢٠١٩ من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، فضلا عن عدة دراسات في المجالات الأمنية من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة.

اللجان

لجنة الاستغلال والتصرف في الأصول العقارية، لجنة الشؤون الإدارية، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ

إدارة الجودة الشاملة

تعتمد فلسفة إدارة الجودة الشاملة في البنك على قيم أساسية تركز على مبدأ تحسين جودة المنتجات والخدمات والعمليات باستمرار، لتلبية وتجاوز توقعات العملاء. حيث أن كافة الإدارات في بنك مصر من الإدارة العليا و وصولاً إلى الموظفين، تلعب لها دورًا مهمًا في تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة للعملاء. ومن خلال إدارة الجودة الشاملة، يضمن بنك مصر أن يظل رائدًا في الصناعة، ويوفر للعملاء أفضل تجربة ممكنة ويؤسس علاقات طويلة الأمد مبنية على الثقة والولاء.

تستخدم إدارة الجودة الشاملة الأدوات اللازمة لتوثيق المعلومات والأفكار ومشاركتها بكفاءة، مما يعزز من قدرة موظفي بنك مصر على تحمل المسؤولية في أدوارهم ضمن هذه العملية. وقد أصبح هذا العنصر محوريًا في تعزيز ثقافة الجودة المتكاملة، التي تسهم في إقامة نظام حوكمة فعال ومرن.

إن العامل الأساسي الذي يساعد بنك مصر في المحافظة على مكانته الرائدة، هو التزام الموظفين بتطبيق مباديء إدارة الجودة الشاملة في جميع القطاعات. ويتم تحقيق ذلك من خلال التواصل الفعال والتعاون والتعامل السلس مع الأمور التي تؤثر على تجربة العملاء.

فالهدف الرئيسي لإدارة الجودة الشاملة هو تقديم أفضل جودة من المنتجات والخدمات لعملائنا لضمان رضا العملاء والتحسين المستمر و نمو الأعمال بكفاءة.

يطالب موظفو بنك مصر بعضهم البعض بجودة أعلى في كل تفاعل، ليصبحوا هم عوامل التغيير اللازمة لتشكيل أعمال أكثر استدامة، وهذا دليل واضح على المرونة، مما يعززمن أهمية العمل بطريقة ديناميكية وفعّالة لمواجهة التغيرات الداخلية والخارجية، وينتج عن ذلك القدرة على إنجاز العمل بأعلى جودة وأفضل أداء.

تستخدم إدارة الجودة الشاملة أدوات مختلفة للتواصل مع العملاء، والتي تشمل إجراء استطلاعات الرأي، وترتيب الاجتماعات وجهاً لوجه، والاستفادة من القنوات الرقمية للحصول على تعليقات العملاء، مثل شاشات اللمس المثبتة في الفروع.

ثم تقوم إدارة الجودة الشاملة في بنك مصر بإجراء تحليل لآراء العملاء بشكل دوري لتحديد أدوات إدارة الجودة الشاملة التي تتسم بالفعالية والكفاءة و ذلك من أجل تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة. كما تتولى الإدارة مسؤولية لتقييم ومراقبة فعالية قنوات الاتصال وتقديم الدعم متعدد القنوات. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الإدارة بتقييم تجربة العملاء من خلال قنوات مختلفة مثل الفروع ومراكز خدمة العملاء الهاتفية وأجهزة الصراف الآلي والتطبيقات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي والموقع الإلكتروني لبنك مصر، مما يساعد على تقييم وتحسين جودة تجربة العملاء.

لتحديد الفجوات في تجربة العملاء واحتياجاتهم عبر القنوات المتنوعة، تقوم إدارة الجودة الشاملة بتحليل كافة البيانات المستلمة من قياسات مختلفة تُطبق في نقاط الاتصال المتعددة، وتسعى بشكل مستمر لتحسينها. يساهم هذا الأسلوب في الحفاظ على معدلات نمو بنك مصر ويعزز مكانته الرائدة.

إن إظهار القدرة على العمل بشكل ديناميكي وفعال لمواجهة التغييرات الداخلية والخارجية بسهولة، يوضح قدرة البنك على إنجاز العمل بأعلى مستوى من الجودة والأداء.

يُطبق فريق عمل بنك مصر نهج إدارة الجودة الشاملة من خلال الركائز الأساسية التالية:

- التركيز على العملاء
- مشاركة الموظفين
- مرونة العمليات
- قياس الحقائق
- التطوير المستمر
- السلاسة و الكفاءة
- الاتصالات/التواصل

تُعَزِّز مسؤوليات إدارة الجودة الشاملة من خلال ستة عناصر أساسية.

- العمليات
- العميل
- الموظف
- اتفاقيات لمستوى الخدمة (SLAs)
- معايير جودة الخدمات والمنتجات المقدمة من خلال قنوات البنك المختلفة (الفروع، ماكينات الصراف الآلي، ... الخ)
- معايير الجودة المؤسسية

يتضمن السعي نحو جودة عمليات التشغيل إعداد تقارير الأداء، ولوحات المعلومات الآلية، وتحليل الأسباب الجذرية للعيوب والانحرافات، وتحسين العمليات وتحليل البيانات، وتؤدي كل هذه الأنشطة إلى اتخاذ قرارات في الوقت المناسب استنادًا إلى البيانات لتحقيق التميز التشغيلي.

ويتضمن السعي وراء التحقق من رضا العميل جمع وتحليل تعليقات العملاء (CSAT/NPS) لجميع المنتجات والخدمات المقدمة عبر نقاط الاتصال والقنوات الخاصة بالبنك.

يقوم فريق الإدارة بإجراء تحليلات شاملة للنتائج للحصول على فهم عميق لتصورات العملاء واحتياجاتهم. كما يولي الفريق اهتمامًا كبيراً بجودة الخدمة من خلال إجراء زيارات منتظمة للفروع وماكينات الصراف الآلي ومقرات البنك الإدارية. وخلال هذه الزيارات، يقوم فريق الإدارة بفحص وتقييم الأوضاع بما يتماشى مع معايير الجودة للتحقق من جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

يقيم الفريق أيضًا خبرة موظفي خدمة العملاء ومظهرهم وسلوكهم لضمان أنهم محترفون ومهذبون ومتعاونون في الأوقات كلها، ولا يتم تجاهل أي تفاصيل في سعي الإدارة نحو تقديم خدمة استثنائية لعملائها..

يعتبرالموظف ركيزة مهمة في بنك مصر، حيث يتم إجراء تقييم مستمر لتجربة الموظف فيما يتعلق ببيئة العمل والقيادة والأدوات المقدمة وظروف العمل ويتم تحسينها باستمرار.

ويُعد وجود اتفاقيات مستوى الخدمة بين أصحاب المصلحة هو أمر ضروري لضمان سير المعاملات بسلاسة في إطار زمني مناسب مما يساهم في تحسين تجربة العملاء وتعزيز ولائهم.

ويضمن فريق الجودة المؤسسية في بنك مصر التوافق الكامل مع المعايير العالمية للجودة والبيئة والصحة والسلامة.

ويتم دراسة واستخدام الاتجاهات التكنولوجية الجديدة باستمرار، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والتشغيل الآلي للعمليات وتحليل البيانات.

ويعتبر بنك مصر إدارة الجودة الشاملة هى ثقافة تنظيمية تركز على رضا العملاء في جميع مستويات البنك. وفي ضوء ذلك، منحت شركة EUROCERT (شركة خدمات التدقيق والاعتماد) البنك ثلاث شهادات في أنظمة إدارة الجودة العالمية طبقًا للمواصفات والمعايير الأوروبية المتخصصة في هذا المجال.

ميثاق السلوك المهني

تتمثل مهمة بنك مصر في الحفاظ على الاستدامة المهنية، والذي يحققه من خلال الالتزام الثابت بميثاق السلوك المهني الذي يتمتع بأعلى معايير النزاهة، وهو ما يعكس التزام البنك الكامل لمبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والعمل العادل ومكافحة التمييز والفساد. يغرس ميثاق السلوك المهني الشعور بالاحترافية بين موظفي البنك، كما يعزز الممارسات التجارية السليمة ويمنع كل سوء السلوك والمخالفات وانتهاكات السياسة والتجاوزات.

ركائز ميثاق السلوك المهني

تعتمد قدرة بنك مصر في الحفاظ على ثقة جميع فئات المجتمع والحفاظ على توفير بيئة عمل عالية الجودة بشكل أساسي على ميثاق السلوك المهني الذي يشمل الأساسيات التالية، والتي يمكن تطبيقها في جميع الأنشطة اليومية:

- يعزز بنك مصر ثقافة شاملة وديناميكية تعكس التزام البنك في رفاهية وتنوع وشمول جميع الموظفين، لا يتم التسامح مع التمييز والتنمر والإساءة في أي من الحالات
- الالتزام باللوائح والقوانين والقواعد الداخلية والضوابط الداخلية ذات الصلة التي وضعها البنك، ويعتبر هذا المبدأ أحد أهم الإجراءات التي تلبي معايير سير العمل مع ضمان التوافق مع القانون، وهذا بدوره يعزز النمو الفعال والناجح لأعمال بنك مصر
- يعمل البنك بطريقة تتسم بالشفافية تمكن جميع الموظفين من التحدث عن سوء الممارسة أو سوء السلوك، أو رفع الشكاوى الخطيرة دون أي خوف من الانتقام
- نحن في بنك مصر ملتزمون باحترام ميثاق السلوك المهني لدينا ومعالجة متطلبات عملائنا من خلال معاملتهم بأعلى درجات الاحترام ووضع مصالحهم في المقام الأول، كما أن بناء ثقافة الإنصاف والاحترام عنصر أساسي لتحقيق التنوع والمسؤولية في مكان العمل، ومن واجبنا توفير بيئة عمل خالية من التمييز أو التحرش أو الإكراه أو الترهيب
- يحرص بنك مصر على تعزيز ثقافة المساءلة، ويتحقق ذلك من خلال ضمان تطبيق القواعد واللوائح الواردة في ميثاق قواعد السلوك المهني على جميع الموظفين، بغض النظر عن مناصبهم داخل البنك، ولتسهيل ذلك، يوفر بنك مصر قنوات إبلاغ شفافة لموظفيه، مما يمكنهم من الإبلاغ عن أي انتهاكات أو حالات سوء سلوك دون خوف من الانتقام
- يمكّن بنك مصر موظفيه من القيام بدور نشط في الحفاظ على النزاهة، مما يعزز ثقافة الانفتاح والثقة، حيث يشعر الموظفون بالراحة والثقة في الإبلاغ عن أي مخالفات قد يشهدونها، ويقدر بنك مصر مساهمات جميع موظفيه ويعتقد أن مدخلاتهم ضرورية للحفاظ على بيئة عمل آمنة وأخلاقية
- إجراء تحقيقات محايدة لتحديد الإجراءات التأديبية اللازمة ثم يتم تحديد العقوبات المناسبة لأي مخالفات أو انتهاكات، سيخضع أي شخص مسؤول عن سوء السلوك، بغض النظر عن وضعه، حيث سيواجه إجراءات تأديبية ويجب عليه تصحيح الوضع
- ضمان الحفاظ على أعلى مستوى من الحوكمة المؤسسية مع ضمان التزام كبار المسؤولين الإداريين في بنك مصر بشكل كامل بتقديم مثال إيجابي والتأثير على ثقافة القيادة داخل البنك
- التأكد من التزام الموظفين في أعلى التسلسل الهرمي بالحفاظ على المعايير الأخلاقية، مع دمج ممارسات الحوكمة المؤسسية والاستدامة الرائدة المبنية على عملية صنع القرار الموضوعية والمنتجة والفعالة
- الحفاظ على السرية لأي بيانات، حيث يضمن ميثاق السلوك المهني الحفاظ على سرية بيانات العملاء، والتي تعد شرط أساسي لجميع العمليات المصرفية، بالإضافة إلى التخلص من كل كشف أو إعلان غير مصرح به للبيانات
- تجنب تضارب المصالح والإفصاح الفوري عن أي تضارب مصالح متوقع أو فعلي أو سوء السلوك إلى المسؤولين المؤهلين في البنك، ولن يتم التسامح مع الخطأ في القيام بذلك
- التأكد من أن جميع موظفي البنك يتصرفون بنزاهة لا تتزعزع ويظهرون الحياد المطلق في جميع الأوقات، ويشمل ذلك الالتزام بسياسات البنك بشأن تضارب المصالح، وتحديد متطلبات الإفصاح والموافقة بشكل واضح ودقيق، كما يجب على كل موظف تحمل المسؤولية الفردية عن تقديم الإفصاحات والموافقات الكاملة والدقيقة في الوقت المناسب والحصول على الموافقات اللازمة، ولن يتم التسامح مع الفشل في القيام بذلك
- إذا قام أي مسؤول، بغض النظر عن منصبه أو مكانته، بانتهاك طوعي لميثاق السلوك التي يحدده بنك مصر، فسيخضع للإجراء التأديبي المناسب.

سياسة مكافحة الرشوة والفساد (ABC)

يلتزم بنك مصر بالسلوك الأخلاقي، ولهذا السبب نفذ نظام فعالاً لمكافحة الرشوة والفساد. يوضح هذا البرنامج تفاني البنك في منع الجرائم المالية و يلعب إيضاً دورًا حاسمًا في حماية النظام المصرفي من الرشوة والفساد، من خلال إعطاء الأولوية لتنفيذ برنامج قوي لمكافحة الرشوة والفساد. كما أظهر بنك مصر لعملائه وأصحاب المصلحة أنه ملتزم بالحفاظ على أعلى المعايير الأخلاقية وتعزيز الثقة في النظام المصرفي.يُعد بنك مصر رائدًا في الصناعة المصرفية ومثالاً يحتذى به للمؤسسات الأخرى، بفضل التزامه الثابت بمكافحة الاحتيال المالي.

لدى بنك مصر استراتيجية شاملة للالتزام بمكافحة الفساد تتضمن تقييمات مخاطر مكافحة الفساد، وتنفيذ السياسات وإجراءات الرقابية وتوفير التدريب على مكافحة الفساد، وإجراء عمليات التدقيق وآليات المراقبة ومراجعة وتحسين عملياته باستمرار. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك بإجراء تدقيق شامل على مصادر أموال العملاء (KYC) لمكافحة تمويل الإرهاب والاحتيال والفساد وغسيل الأموال.

تتمثل الخطوة الأولى التي اتخذها البنك في إنشاء إطار عمل من الدرجة الأولى لمكافحة الرشوة والفساد (ABC)، يهدف هذا الإطار للتخفيف من المخاطر. و يقوم بأصدار اللوائح والسياسات الداخلية للبنك مع التركيز بشكل أوسع على تحديد المخاطر الفعلية وإدارتها مع دراسة إمكانية التعرض للمخاطر الكامنة.

بنك مصر هو عضو في مجموعة الالتزام لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA FCCG)، والتي تهدف إلى الحفاظ على أعلى المعايير في مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. إن التزام البنك باتباع سياسة مكافحة الرشوة والفساد (ABC) الراسخة يتم تعزيزه من خلال هذه العضوية، والتي تدعم ثقافة الحوكمة الرشيدة.

يتمثل الدور الرئيسي لبنك مصر في منع جميع أنواع الفساد، بما في ذلك دفع أو تقديم أو تلقي أو طلب الرشوة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في هذا الصدد، وبصفته عضوًا مؤسسًا، وقع بنك مصر على «مبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة» ويلتزم بالميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC)، بالإضافة إلى اعتماد الالتزام التنظيمي وإجراءات الحوكمة وسياسات مكافحة الجرائم المالية.

علاوة على ذلك، قام البنك بتنفيذ سياسة فعالة لمكافحة الرشوة تتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر لوائح مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CTF) الصادرة عن البنك المركزي المصري، كما يلتزم البنك أيضًا باللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسيل الأموال، والتي صدرت بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥١ لسنة ٢٠٠٣، وقانون مكافحة غسيل الأموال رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠.

يولي بنك مصر أهمية كبيرة للحفاظ على ممارسات الأعمال الأخلاقية، بما في ذلك مكافحة الفساد، وقد وضعت البنوك المراسلة وفروع بنك مصر العالمية سياسات شاملة لمكافحة الفساد لضمان الالتزام لقوانين وأنظمة البلدان التي تجري فيها عمليات مصرفية، ويتم مراجعة هذه السياسات وتحديثها بانتظام لتعكس التغييرات في القواعد، وعلاوة على ذلك، أثبتت المقرات الرئيسية لبنك مصر في مصر والإمارات العربية المتحدة وفرنسا التزامها بالشفافية والمساءلة من خلال الامتثال الكامل لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA).

ومن ثم، يلتزم بنك مصر أوروبا (جي إم بي إتش) فرانكفورت بتطبيق أعلى معايير الالتزام فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال (AML) ومكافحة الجرائم المالية (AFC)، بما في ذلك مكافحة الفساد والرشوة (ABC)، ومكافحة تمويل الإرهاب (CTF)، ومكافحة الاحتيال، وغيرها من الأعمال الإجرامية التي يعاقب عليها القانون؛ ولا تترك تدابيرنا الصارمة مجالاً للشك في أننا ملتزمون تمامًا بمنع ومكافحة أي أنشطة غير مشروعة داخل عملياتنا.

يلعب موظفو بنك مصر دورًا مهماً في عمليات التشغيلية في المؤسسة. وتقع على عاتقهم مسؤولية ضمان اتباع جميع المتطلبات التنظيمية بدقة. علاوة على ذلك، فهم مسؤولون عن الحفاظ على جميع المعدات والمرافق في حالة ممتازة.

بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن ينفذ الموظفون سياسة صارمة تتمثل في عدم التسامح مطلقًا مع أي ممارسات فاسدة قد تنشأ داخل المنظمة، كما يلعب موظفي بنك مصر دورًا حيويًا في الحفاظ على سمعة البنك، وبالتالي، يجب أن تتوافق أفعالهم وقراراتهم دائمًا مع قيم ومعايير البنك.

لذلك، يكون الموظفون مؤهلين للمشاركة في برامج تدريبية تغطي الالتزام ومكافحة غسيل الأموال، مثل دورة التعلم والامتثال من تومسون رويترز. بالإضافة إلى ذلك، يضع بنك مصر سياسات تعزز المواطنة المؤسسية، والتي تتطلب من الموظفين المشاركة في أنشطة تعود بشكل إيجابي على الأداء الأخلاقي للشركات، ومن المتوقع من الموظفين أيضًا أن يحافظوا على النزاهة المهنية والشفافية، بالإضافة إلى العمل بشكل جماعي مسؤول ضد الجرائم المالية.

تقع على عاتق جميع الموظفين مسؤولية الالتزام بالسياسات والقواعد والإجراءات المتعلقة بمكافحة الفساد وتضارب المصالح بهدف تعزيز الشفافية. بالإضافة إلى ذلك، تسلط سياسة الإبلاغ عن المخالفات في بنك مصر الضوء على أهمية اتخاذ إجراءات سريعة ومسؤولة، لذلك، يُعَد الإبلاغ عن المخالفات أداة اتصال منهجية للموظفين للإبلاغ بسرية عن أي انتهاكات غير قانونية أو غير أخلاقية بطريقة مسؤولة وفي الوقت المناسب.

هيكل الالتزام في بنك مصر

يُدرك بنك مصر أن الالتزام يشكل عنصرًا أساسيًا من عناصر حوكمة الشركات في البنك، وينبع التزامه بالامتثال من اعتقاده بأن الالتزام بالمبادئ الأخلاقية أمر ضروري لنجاح أعماله، ولذلك، فقد أنشأ إطارًا شاملاً من السياسات والإجراءات والضوابط لضمان تلبية البنك لجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

بالإضافة إلى ذلك، نفذ البنك هيكل التزام قوي مصمم لتعزيز ثقافة الامتثال في كل قطاعات البنك، ويتضمن هذا الهيكل تعيين مسؤول امتثال رئيسي، يشرف على برنامج الامتثال في البنك، وفريق من المتخصصين في الامتثال الذين يقدمون التوجيه والدعم لجميع وحدات الأعمال.

وعلاوة على ذلك، وضع بنك مصر مبادئ أخلاقية تحدد القيم والمبادئ التي توجه أفعاله وقراراته، وتنطبق هذه المبادئ على جميع الموظفين، بما في ذلك الإدارة العليا، وتضمن أننا نتصرف بنزاهة واحتراف واحترام لعملائنا ومساهمينا وأصحاب المصلحة الآخرين.

ويعمل البنك بشكل مستمر على حل المشاكل الرقابية وتحسين الممارسات المصرفية، ويظهر البنك كفاءته في الامتثال لسياسات إدارة المخاطر والالتزام بمختلف المعايير والأطر التنظيمية المحلية والدولية، وكجزء من جهوده المستمرة لمعالجة قضايا الرقابة المصرفية وتعزيز الممارسات المصرفية السليمة، يطبق بنك مصر وظائف الامتثال العملية كما هو منصوص عليه في سياسات إدارة المخاطر والمعايير والأطر التنظيمية المحلية والدولية المعمول بها.

يتولى قطاع الالتزام ولجنة المراجعة ولجنة الحوكمة مسؤولية الإشراف على هيكل الامتثال في البنك وضمان التزامه بالمتطلبات التنظيمية، وتشمل واجباتهم اتخاذ تدابير وقائية للتخفيف من المخاطر وضمان الامتثال للوائح الاحترازية.

لقد قدم قطاع الالتزام في بنك مصر أساليب فعالة لدمج تدابير مكافحة الفساد في استراتيجيته الشاملة، ويقدم القطاع برامج تدريبية متخصصة في مجال الالتزام ومكافحة الفساد على كافة المستويات، بما في ذلك الإدارة العليا، والتي يتم إجراؤها من قبل خبراء متخصصون لضمان أقصى قدر من الفعالية.

وقد تلقى آلاف الموظفين في جميع مكاتب البنك العالمية ومقره الرئيسي دورات تدريبية، وذلك بفضل جهود كبار المسؤولين التنفيذيين. وعلاوة على ذلك، وفر البنك إمكانية الوصول إلى مكتبة شركة SAP الألمانية، متاحة لموظفيه لتعزيز كفاءاتهم من خلال التعلم الإلكتروني، وخاصة في مجالات مثل مكافحة غسيل الأموال والالتزام.

يلعب مديرمكافحة غسيل الأموال دورًا مهماً في عمليات البنك، فهو يشرف ويدير التنفيذ الفعّال لمتطلبات برنامج مكافحة غسل الأموال ومكافحة الاحتيال والفساد. كما يتحمل مدير مكافحة غسل الأموال مسؤولية ضمان التزام البنك لجميع المتطلبات التنظيمية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال ومكافحة الاحتيال والفساد.

علاوة على ذلك، يتحمل مدير مكافحة غسيل الأموال المسؤولية عن الإبلاغ في الوقت المناسب عن الحالات التي تنطوي على غسيل الأموال وحوادث تمويل الإرهاب، فضلاً عن إجراءات الاسترداد، كما يضمن المدير أن يتبع موظفو البنك جميع الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن أي أنشطة غير قانونية مشتبه بها وأن أنظمة البنك مجهزة لتحديد المعاملات المشبوهة ومنعها.

يقوم مدير مكافحة غسيل الأموال بإجراء مراجعة منهجية للالتزام بسياسات البنك المركزي المصري (CBE) لمكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب المصرية، وتستمر هذه المراجعة لضمان التزام البنك بشكل كامل لجميع المتطلبات التنظيمية.

وبناءًا على ذلك، يلعب مدير مكافحة غسل الأموال دورًا حيويًا في ضمان أن البنك يعمل بأمان وكفاءة، ويتحمل مسؤولية إدارة متطلبات مكافحة غسل الأموال ولجنة مكافحة تمويل الإرهاب في البنك، وضمان الإبلاغ في الوقت المناسب عن الحوادث، وإجراء مراجعات منتظمة لضمان الالتزام لجميع المتطلبات التنظيمية.

مكافحة التهرب الضرايبي

يلتزم بنك مصر بالحفاظ على الشفافية في ممارسات دفع الضرائب لجميع أصحاب المصلحة، ويولي البنك أهمية كبيرة لضمان سرية البيانات ويلتزم بالمتطلبات الصارمة لقانون الالتزام الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية (FATCA)، كما يلتزم بنك مصر بالتوافق مع قانون (FATCA) في جميع البلدان و المناطق التي يعمل بها.

ومن خلال اتباع هذه اللوائح الصارمة، يهدف بنك مصر إلى تعزيز مكانته كمؤسسة مصرفية موثوقة وذات مصداقية تعطي الأولوية لمنفعة أصحاب المصلحة.

العناية الواجبة بالعملاء

يتميز بنك مصر بتطبيق أحدث وأعلى معايير التدقيق المستمر للعملاء في القطاع المصرفي. كما إننا ملتزمون بالحفاظ على أعلى مستوى من سرية بيانات عملائنا، ونعمل باستمرار على مراقبة البيانات وتحديثها لضمان الأمان. إننا في بنك مصر، نفخر بتقديم تجربة مصرفية موثوقة وآمنة لعملائنا.

يعمل البنك بشكل وثيق مع الجهات الأمنية لضمان الالتزام باللوائح التي وضعتها الحكومة المصرية، حيث يأخذ بنك مصر مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب على محمل الجد، ولذلك يتطلب من عملائه الوفاء بمتطلبات التدقيق المستمر، ويشمل ذلك التحقق من ملفات العملاء وتقييم المخاطر المرتبطة بهم وملفاتهم المالية باستخدام عملية التدقيق المستمر المعروفة بـ «اعرف عميلك «(KYC).

تضمن هذه العملية أن يتمتع البنك بفهم شامل للملف المالي والمخاطر لكل عميل، وهو أمر ضروري للحفاظ على بيئة مصرفية آمنة وجديرة بالثقة.

ومن أجل الامتثال للمتطلبات التنظيمية، يتعين على جميع عملاء بنك مصر استيفاء استبيان العناية الواجبة للبنوك المراسلة الصادر عن مجموعة «وولفسبيرج» حيث تم تصميم هذا الإقرار لتقييم مستوى المخاطر المرتبطة بالعلاقة المصرفية المراسلة.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

يعد الإبلاغ عن المخالفات أحد الأساليب الإدارية الحديثة والفعّالة لمنع أو اكتشاف المحاولات الاحتيالية المحتملة داخل بنك مصر، فهي سياسة تستهدف الكشف عن أي ممارسات غير أخلاقية أو غير مشروعة أخرى يقوم بها الموظفون أو العملاء أو غيرهم من الأفراد، وبالتالي، تتيح سياسة الإبلاغ للعاملين الوصول والتعبير عن مخاوفهم المبررة بشأن أي سلوك إداري مخالف لميثاق العمل المصرفي للبنك في إطار آمن يحميهم من التعرض لأي اضطهاد أو تحيز.

يدرك بنك مصر مدى أهمية سمعة المؤسسة في القطاع المصرفي؛ إذ يضع البنك قيمة كبيرة لمكانته على المدى الطويل، ويعي أن هذه المكانة مرتبطة بشكل وثيق بقدرته على الحفاظ على سمعته. لذا، قام البنك بتنفيذ إجراءات حوكمة والتزام فعّالة تُراجع وتُحدّث وتُنفذ بشكل دوري، مما يضمن أن يعمل البنك وفقًا لأخلاقيات مهنية ويتماشى مع جميع اللوائح والتشريعات المعنية.

يتبنى البنك سياسة عدم السماح مطلقًا في الحالات التي يثبت فيها سلوك غير أخلاقي أو غير مشروع مثبتة ويتخذ التدابير اللازمة لمنع مثل هذه الحوادث، ويظهر التزام البنك بالامتثال في ثقافة المساءلة والشفافية والمسؤولية، من خلال تدريب موظفي البنك على الإبلاغ عن أي انتهاكات محتملة للسياسات أو ميثاق العمل المصرفي.

بشكل مختصر، يسعى بنك مصر للحفاظ على سمعته كمؤسسة موثوقة من خلال تنفيذ إجراءات حوكمة فعالة. تضمن السياسة الصارمة للبنك منع أي مخالفات مؤكدة، وتعزز من ثقافة المساءلة، مما يضمن عمل البنك بنزاهة وفاعلية في خدمة مصالح عملائه.

كما قام بنك مصر بتطبيق سياسة للإبلاغ عن المخالفات بطرق مختلفة عن أي مخاوف قد تكون لديهم بشأن الأحداث/ الأنشطة المشبوهة أو الاحتيالية التي قد تنتهك سياسات بنك مصر، أو التي قد تؤثر سلبًا على أعمال البنك أو سمعته أو المجتمع ككل، كما تحدد السياسة أيضًا السلطات المختصة لتلقي هذه التقارير.

يتبع بنك مصر أعلى المعايير الأخلاقية، حيث يتم تشجيع موظفو البنك على التحلي بالشفافية والمهنية والالتزام، كما يتبع بنك مصر سياسة عدم التسامح مطلقًا مع سوء السلوك.

ويطلب البنك بشكل صارم من موظفيه الإبلاغ عن أي إجراء أو سلوك يتعلق بالفساد أو الاحتيال أو المخالفات أو الإكراه أو التمويل غير القانوني أو غسل الأموال أو الممارسات غير القانونية الأخرى ذات الصلة، أو غير الأخلاقية.

وقد خصص بنك مصر قناة مباشرة تتيح الوصول لرئيس قطاع الالتزام والحوكمة في بنك مصر لضمان حماية المبلغين عن الممارسات غير الأخلاقية وغير المشروعة التي يشهدونها دون خوف من الانتقام أو العواقب السلبية، بما في ذلك فقدان الوظيفة والتمييز والتنمر والمضايقة.

يتخذ بنك مصر جميع التدابير اللازمة لحماية الأفراد الذين يبلغون بحسن نية، ويحظر أي شكل من أشكال الانتقام من قبل موظفيه، والهدف هو تعزيز بيئة من الشفافية والمساءلة، حيث يتم تشجيع الجميع على الإبلاغ عن أي سوء سلوك، والعمل معًا للحفاظ على أعلى معايير النزاهة في جميع جوانب عمليات البنك.

يحافظ البنك على سرية المبلغين عن المخالفات، ويجري البنك تحقيقًا داخليًا بناءً على شكاوى المبلغين عن المخالفات ويتخذ الإجراءات التصحيحية التي تتناسب مع الوضع، كما أن أي موظف يتعمد تقديم بلاغات كيدية عن عمد يخضع لإجراءات تأديبية.

نهجنا في إدارة المخاطر

شهدت إدارة المخاطر في بنك مصر تطورًا وتحولاً على مدار السنوات الماضية، ويتمثل الهدف الأساسي للإدارة في دعم مهمة البنك الأساسية، والتي تتمثل في تعزيز الاقتصاد المستدام والمجتمع المزدهر، ولتحقيق هذا الهدف، تلعب إدارة المخاطر دورًا حيويًا في تعزيز النمو وضمان استمرارية الأعمال، وتتجلى أهميتها في كونها في صميم العمليات التجارية لبنك مصر.

إن استراتيجية إدارة المخاطر التي طورها القطاع تشكل عنصرًا أساسيًا في خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال في بنك مصر، وقد تم تصميم هذه الخطط لضمان كفاءة البنك وفعاليته وكفاءته في أدائه ونموذج أعماله، وتعتبر هذه الاستراتيجية ضرورية للبنك للتخفيف من أي مخاطر محتملة والاستجابة بفعالية لأي اضطرابات قد تنشأ.

ويؤكد التزام بنك مصر بإدارة المخاطر على حرصه على تقديم أعلى مستوى من الخدمة لعملائه وأصحاب المصلحة، وتواصل إدارة المخاطر في البنك مراقبة وتقييم ملف مخاطر البنك بشكل مستمر لضمان بقائه متوافقاً مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.

وبالتالي، يتمتع بنك مصر بمكانة جيدة تمكنه من التعامل مع المشهد المتغير باستمرار للقطاع المالي والحفاظ على مكانته كمؤسسة مالية رائدة.

وتهدف الاستراتيجية إلى معالجة المخاطر المرتبطة بعوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية مع ضمان نمو المحفظة والحفاظ على جودة الأصول في نفس الوقت. بالإضافة إلى ذلك، تم تصميم النظام الأساسي للتعافي بسرعة من أي حدث محتمل، في ضوء المستويات المتزايدة من عدم اليقين المالي في جميع أنحاء العالم، كما تعمل الخطة على تعزيز الالتزام باستراتيجية رأس المال القائمة على المخاطر، بما في ذلك اللوائح الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية والبنك المركزي المصري.

يتبنى بنك مصر منهجًا شاملاً لإدارة المخاطر، مما يضمن حماية البيانات وأن تكون الأعمال المرتبطة بالتشغيل الآلي والتسليم الرقمي للخدمات آمنة. تعمل ممارسات إدارة المخاطر الفعّالة على تعزيز نموذج الأعمال المستدام للبنك بشكل كبير.

بالإضافة إلى إنشاء وصيانة ضوابط داخلية كافية وأنظمة مراقبة متقدمة، يؤكد نظام إدارة المخاطر في البنك على أهمية الالتزام بالقيم المؤسسية والالتزام التنظيمي، ويتم تنفيذ كل هذه الجهود في إطار عملي لتحديد قدرة البنك على تحمل المخاطر.

منذ ٢٠١٩، بدأ بنك مصر في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) ومؤامة قياس الأصول المالية بدقة، يتبنى البنك نهجًا شاملاً، مع مراعاة نموذج أعماله الفريد، والتدفقات النقدية التعاقدية للأدوات، والسيناريوهات الاقتصادية المستقبلية؛ إن استخدام هذا النهج الموحد يمكّن بنك مصر من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن أصوله المالية وضمان الشفافية والدقة في تقاريره المالية.

لقد عزز معيار IFRS9 من قدرة بنك مصر على تقييم تأثير التغيرات الاقتصادية والائتمانية بشكل فعال على نماذج الأعمال والمحافظ ورأس المال ومستويات المخصصات في ظل سيناريوهات متعددة، بفضل هذه الرؤية القيمة، يتمتع بنك مصر بوضع جيد لاتخاذ قرارات استراتيجية تطلعية وطموحة للحد من المخاطر في حالة حدوث ظروف وضغوط فعلية.

اعتمد بنك مصر مؤخرًا نظامًا مصرفيًا أساسيًا حديثًا ونهجًا مبتكرًا لإدارة المخاطر، يتم الإشراف على إطار إدارة المخاطر في بنك مصر من قبل عدة إدارات، بدءًا من المديرين التنفيذيين ويمتد إلى لجان مختلفة داخل فريق الإدارة التنفيذية، تشمل هذه اللجان لجنة الإدارة العليا واللجنة التنفيذية ولجنة الائتمان العليا بالإضافة إلى لجان أخرى ذات صلاحيات مختلفة.

يستجيب مركز مواجهة الكوارث التابع لبنك مصر بسرعة وفعالية لأي حوادث خطيرة محتملة، سواء كانت ناتجة عن كوارث طبيعية أو أعطال فنية، علاوة على ذلك، يضمن بنك مصر تقليل جميع المخاطر المحتملة المتعلقة بسلسلة التوريد الخاصة به من خلال إجراء رسم خرائط مشتريات شاملة قائمة على المخاطر لتقييم جميع تأثيرات التوريد المحتملة للمصادر المختلفة.

يأخذ هذا التخطيط في الاعتبار ليس فقط بلد المورد والصناعة ولكن أيضًا عوامل حاسمة أخرى، مثل السمعة وأهمية المورد بالنسبة للبنك.

ويضع بنك مصر منهجا منظمًا لإدارة المخاطر يشمل التحديد المستمر للمخاطر وتقييمها والتخفيف من آثارها والقياس والوقاية والمراقبة والتأهب لها والاستجابة السريعة لحالات الطوارئ والتعافي الفعال. لقد مكّن هذا النهج البنك من إجراء فحص مستقل وتصنيف المخاطر، مما أدى إلى استراتيجيات فعالة وقوية للتخفيف من المخاطر لتخصيص الاستثمار عبر محافظ مختلفة.

تتمثل استراتيجية إدارة المخاطر في بنك مصر بوضوح في الحفاظ على جودة الأداء، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتقديم تجربة عملاء استثنائية، يقوم البنك بمراقبة منتظمة لتحديد المخاطر القائمة والناشئة ويعمل على معالجة أثارها للتخفيف من آثارها، ويحدد البنك خمس فئات رئيسية للمخاطر، والتي تشمل مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل والتركيز والسيولة.

يظهر التزام بنك مصر بالخدمات المصرفية المسؤولة من خلال مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP FI) في نهجه لإدارة أي تأثير سلبي على المناخ والبيئة والمجتمع، حيث ينفذ البنك ممارسات فعالة وقوية لإدارة المخاطر لتعزيز استدامته المؤسسية عبر قطاعات الاستثمار المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، يشرف مجلس إدارة بنك مصر بانتظام ويبلغ عن مخاطر ESG الحالية والمحتملة المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة، ومن الجدير بالذكر أن البنك يفرض حظرًا صارمًا على المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان المحتملة كجزء من إدارة سلسلة التوريد الخاصة به.

تطوير الموظفين

قدم بنك مصر لموظفيه إمكانية الوصول إلى تدريب شامل عبر الإنترنت لتعزيز مهاراتهم ومعارفهم وإعدادهم بشكل أفضل للتحديات القادمة.

واتخذ بنك مصر خطوات أخرى لتعزيز استعداده للطوارئ من خلال إطلاق خطة استجابة فعالة في مواقع الأعمال، وقد تم تصميم الخطة لضمان استعداد البنك جيدًا للتعامل مع أي حالة طارئة قد تنشأ. ولتعزيز قدراته على الاستجابة للطوارئ، قام البنك بتشكيل لجنة إدارة الأزمات، وقد كُلفت هذه اللجنة بتحديد الأزمات المحتملة وتطوير استراتيجيات فعالة لإدارتها، فضلاً عن تقديم المساعدة الطارئة عند الحاجة.

إن ضمان تجهيز كل عضو في فريق بنك مصر بشكل جيد للتعامل بفعالية مع أي مخاطر متوقعة والتخفيف من أي تأثيرات سلبية يتطلب تعزيز الوعي بالمخاطر، كما يقع على عاتق مجلس إدارة بنك مصر مسؤولية وضع وتوحيد عملية اتخاذ القرارات بما يتماشى مع نظام إدارة المخاطر.

إن لجنة المخاطر في مجلس إدارة بنك مصر مسؤولة عن تقييم إطار إدارة المخاطر بشكل دقيق ومنتظم على أساس دوري.

تدابير التخفيف وأدوات المخاطر

مخاطر الائتمان

يحرص بنك مصر على ضمان جودة الأصول في التسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء. ويتم إجراء تحليل شامل لملفات الشركات ونماذج أعمالها وكفاية التدفقات النقدية لضمان السداد الفوري للتسهيلات الائتمانية.

الأدوات:

- تعد التغطية التأمينية للتسهيلات الائتمانية إحدى أدوات التخفيف من المخاطر المتنوعة التي تمكن البنك من إدارة المخاطر الأساسية حتى في خلال فترات الأزمات، بما في ذلك نموذج التسعير القائم على المخاطر (RoRWA)، وإعادة هيكلة الديون، و تمديد فترة السداد، وما إلى ذلك.
- يقوم البنك بتقييم محافظ أدوات الدين بشكل دوري على مستوى المحفظة لكافة الأصول المالية للأفراد وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- يقوم بنك مصر بشكل دوري بمراقبة الأصول المالية للعملاء لمراقبة مخاطر الائتمان بشكل فعال، وتتم مراجعة المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان ومراقبتها بشكل دوري من قبل إدارة المخاطر الائتمانية.

مخاطر السوق

يقوم بنك مصر بتقييم ومراقبة ديناميكيات السوق لتحديد التأثيرات الأساسية، كما يقوم بنك مصر بتقييم مخاطر أسعار الفائدة من المنظور المحاسبي والاقتصادي وتقلبات السوق. تدير لجنة الأصول والخصوم ALCO الأصول والخصوم وذلك لتسعير منتجات بنك مصر بشكل أفضل بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية للسوق وعوامل الخطر.

الأدوات:

- تراقب لجنة الأصول والخصوم ALCO أنشطة مخاطر السوق، بما في ذلك مخاطر أسعار الصرف ومخاطر معدل العائد ومخاطر الأسعار الأخرى.

مخاطر التشغيل

للحفاظ على المرونة التشغيلية يعمل البنك بشكل مستمر لتحديد أي مخاطر محتملة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر المتعلقة بالموارد البشرية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والامتثال ومخاطر الاستعانة بمصادر خارجية.

الأدوات:

إدارة وتقييم الإطار العام لعمل إدارة المخاطر لبنك مصر بما في ذلك:

- الخطوات الإطارية للعمليات
- قاعدة بيانات الخسائر الداخلية (ILD)
- التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة (RCSA)
- عملية تقييم المخاطر التشغيلية (ORAP)
- مؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs)
- دورات توعية بشكل مستمر.

مخاطر التركز

ينحاز بنك مصر لملف المخاطر الذي يحافظ على التعرض المتوازن في كل محافظه الاستثمارية. علاوة على ذلك، يراقب البنك مخاطر الأسعار على الأرباح أو رأس المال الناتجة عن التغيرات في قيمة محافظ الأدوات المالية.

الأدوات:

- تقوم «اللجنة العليا للمخاطر» بتقييم السياسات والإجراءات لوضع الحدود القصوى للمخاطر وتركيزها.
- لجنة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)
- خطة التعافي (RCP) والتي تمثل خطة شاملة تعمل على تعزيز استقرار البنك وقدرته على الصمود وسلامته المالية.

مخاطر السيولة

يراقب بنك مصر كفاية رأس المال لتلبية المتطلبات قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

الأدوات:

- تقوم «اللجنة العليا للمخاطر» بإدارة وتقييم إطار عمل إدارة المخاطر العامة للبنك بما في ذلك إدارة السيولة.
- اختبارات ضغط السيولة.

لجان مجلس الإدارة

تضم لجان مجلس إدارة بنك مصر ٨ لجان رئيسية، ولكل منها تفويض محدد لتعزيز إشرافها على عمليات بنك مصر. و تتولى هذه اللجان مسؤولية مراجعة وتقديم توصيات بشأن مختلف جوانب عمليات البنك، بما في ذلك إدارة المخاطر والمراجعة والامتثال. علاوة على ذلك يتولى رؤساء هذه اللجان مسؤولية نقل الوقائع التي تمت مناقشتها في اجتماعات لجانهم المعنية إلى مجلس إدارة بنك مصر. حيث تضمن آلية تقديم التقارير التي تقوم بها اللجان أن يكون مجلس الإدارة على علم تام بقراراتها وتوصياتها وأي قضايا تم تحديدها. و يمكن لمجلس إدارة بنك مصر استخدام هذه المعلومات لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المسائل التي تؤثر على عمليات البنك.

تعتبر الجمعية العامة للأداء المالي والتشغيلي مجلس الإدارة مسوؤلاً، و تشمل مسؤولياته التالي:

- العمل لصالح أصحاب المصلحة في البنك والجمهور
- ضمان التنفيذ الفعال لاستراتيجية إدارة المخاطر
- تقديم قيمة طويلة الأجل لأصحاب المصلحة في البنك
- وضع سياسات للإدارة المؤسسية

اللجان

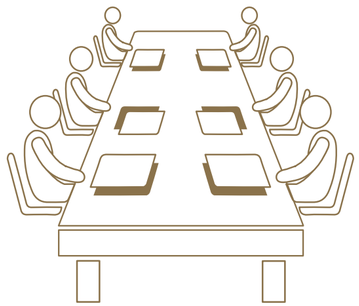

- I اللجنة المعلوماتية
- A لجنة المراجعة
- R لجنة المرتبات والمكافأت
- IS لجنة أمن المعلومات
- G لجنة الحوكمة
- V لجنة الإستثمار
- H اللجنة العليا للمخاطر
- EESG لجنة الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة

لجنة المراجعة (A)

هي اللجنة المسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية، بما في ذلك الضوابط والمخاطر المصاحبة لهذه العملية. كما أنها تقدم معلومات مكملة للتقارير الواردة للإدارة التنفيذية بعد التأكد منها مع كل المراجعين الداخليين والخارجيين.

تتولى اللجنة عددا من المسؤوليات التي تضمن:

أ- القوائم المالية

- مراجعة القوائم المالية السنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها
- تحليل نتائج فحص البنك المركزي المصري على البنك والقوائم المالية الخاصة به بعد عمليات التفتيش ليتم إخطار مجلس الإدارة بتلك النتائج والتوصيات

ب- نظام المراجعة الداخلي

- مراجعة التقارير التي جمعتها إدارة المراجعة الداخلية، بما في ذلك تقارير الكفاءة والفعالية لنظام الرقابة الداخلية في البنك
- التنسيق بين مهام فرق المراجعة الداخلية والخارجية والتأكد من تحقيق سبل التواصل الفعال بين رئيس جهاز المراجعة الداخلية ومراجعي الحسابات الخارجيين
- مراجعة الإجراءات المعتمدة من قبل إدارة البنك لضمان توافقها مع اللوائح المقررة

ج- الالتزام وغسيل الأموال وإدارة المخاطر

- مراجعة تقرير الالتزام: التأكد من التزام البنك بالقوانين واللوائح المعمول بها التي تحكم أنشطة البنك.

د- مراجعي الحسابات الخارجيين

- تقديم توصيات لتوظيف المراجعين وتحديد مهامهم، واستعراض القضايا المتعلقة باستقالتهم أو إقالتهم وفقا للأحكام القانونية
- تقديم المشورة بشأن الإذن لتعيين مراجعي الحسابات الخارجيين لتوفير خدمات للبنك ومراجعة البيانات المالية

هـ - جهاز المراجعة الداخلية

- مراجعة والإشراف على تنفيذ الخطة السنوية للمراجعة على أساس المخاطر

لجنة الحوكمة (G)

تحرص لجنة الحوكمة على الالتزام الصارم بمبادئ حوكمة الشركات، وتتولى اللجنة عددًا من المسؤوليات والتي تشمل ما يلي:

أ. تحديد حدود واضحة للمسؤولية والمحاسبة في البنك

ب. ضمان وضوح القواعد المتعلقة بوجود سياسة للتعامل مع الأطراف المعنية

ج . ضمان تنفيذ السياسات والأنظمة المعمول بها والوسائل الكفيلة بضمان ما يلي:

- التزام الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمبادئ الحوكمة
- التزام الموظفين بتنفيذ وثيقة الأخلاق وسلوكيات العمل المصرفي
- التقييم الفعال لمدى كفاءة تطبيق نظم الحوكمة مع عملائه المحتملين، كجزء من عملية الموافقة على منح التسهيلات الائتمانية لهم
- التزام الأقسام المعنية في البنك بقواعد الحوكمة المؤسسية التي أُنشئت أو تم إدخالها للبنك
- تطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية فى حالات الطوارئ وإدارة الأزمات

اللجنة العليا للمخاطر (H)

تضمن اللجنة العليا للمخاطر التحديد الدقيق لجميع المخاطر ذات الصلة وتقييم آثارها بصورة مناسبة، ووضع السياسات واللوائح الكافية لإدارة كافة المخاطر بشكل فعال. تساعد اللجنة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته فيما يتعلق بالمراقبة والإشراف على كامل منظومة إدارة المخاطر في بنك مصر. حيث تمثل إدارة المخاطر جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي. وعلى ذلك، هناك ضرورة بأن تتضمن استراتيجية بنك مصر سياسات وإجراءات تبدى اللجنة استعداد في اتخاذها من أجل إدارة فعالة للمخاطر والوسائل التي ستدير وتحد من أي مخاطر.

كما تتابع اللجنة مهام إدارة المخاطر من خلال:

- إعداد التقارير ومتابعة مدى الالتزام بإستراتيجيات رأس المال وإدارة السيولة ومخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية وأي مخاطر أخرى قد يتعرض لها البنك أثناء الرقابة والإشراف على تطوير وتقييم إطار إدارة المخاطر العامة للبنك عبر الائتمان والاستثمار والسوق ومخاطر السيولة وإدارة المخاطر التشغيلية
- مع مراعاة جميع السياسات والإجراءات والأنظمة والأدوات اللازمة التي تعتمدها الإدارة التنفيذية لإدارة المخاطر، بالإضافة إلى تحديد مستوى المخاطر المقبول المرتبط بالتعرض لمخاطر عالية في البيئة المحيطة، مع الأخذ في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والمالية الحالية والمحتملة

- ضمان التطبيق الفعال للتعليمات التنظيمية ومبادئ الإدارة، ومتابعة المبادئ والسياسات المتسقة معهم
- مراجعة التقارير عن المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك، والتي تغطى جميع مخاطر الائتمان والاستثمار والسوق والسيولة والتشغيل والحدود المستخدمة لمخصصات المتابعة (التعرض للمخاطر)، وكذلك معايير نظام إدارة المخاطر فيما يتعلق بنسب ومعايير المخاطر المقبولة
- دراسة الإجراءات والسياسات المتبعة لتحديد الحدود القصوى للمخاطر وحدود تركيز المخاطر، وكذلك ضمان أن توضح التقارير الاتجاهات من حيث الاستثمارات والتركيزات مقابل الحدود غير المصرح بها
- تقييم حجم السيولة في البنك، وتقديم توصيات إلى مجلس إدارة البنك داخل منظومة مخاطر السيولة الشاملة، بما في ذلك نتائج الافتراضات المختلفة لاختبارات الإجهاد (إجهاد السيولة)
- التأكيد على استقلالية رئيس قطاع المخاطر CRO المخاطر من خلال ضمان صلاحياته للإبلاغ مباشرة إلى مجلس الإدارة أو لجنة المخاطر دون أي عقبات، بالإضافة إلى ذلك عدم قيامه بأية مسؤوليات مالية وإدارية قد تتعارض مع وظيفته كرئيس لقطاع المخاطر CRO
- تطبيق الممارسات الجيدة في البنك وفقًا لاتفاقية بازل الثانية

تتأكد اللجنة من تقييم جميع تقارير إدارة المخاطر وفقا لكل من:

- احتمالية حدوث مخاطر محددة
- فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المنظمة في البنك من أجل إدارة تلك المخاطر
- قيام الإدارة التنفيذية للبنك بالمراجعة الدورية لتقييم قيمة الضمانات المقدمة مقابل القروض والتسهيلات الائتمانية

لجنة المرتبات والمكافآت (R)

تدير وتقود لجنة المرتبات والمكافآت عملية صنع القرار فيما يتعلق باستراتيجية المكافآت الكاملة لبنك مصر، مع الأخذ في الاعتبار المؤشرات التالية: الناتج المحلى الإجمالي لمصر ومعدلات التضخم الأخيرة والتغيرات السوقية من حيث هياكل المكافآت في القطاع المصرفي، مما يضمن توافق هيكل مكافآت بنك مصر مع الهيكل المعياري المعتمد من قبل منافسيه في السوق.

يتمثل دور اللجنة في إنشاء والحفاظ على سياسة تنافسية وعادلة للأجور والمكافآت، خاصة وأن هذه السياسة بدورها تعزز استراتيجية المكافآت بأكملها المخصصة لجذب وإبقاء قوة عاملة محترفة تساهم بشكل أساسي في النجاح المستدام على المديين القصير والطويل.

تتولى اللجنة مسئولية مراجعة واعتماد أي تحديثات أو تعديلات تتعلق بهيكل رواتب بنك مصر، مما يضمن القدرة التنافسية الأجور وبرامج المزايا المقدمة للموظفين، بما يتوافق مع استراتيجية البنك لتحفيز الموظفين على تقديم مستوى الأداء المتميز والحفاظ عليه.

كما تقوم اللجنة بمراقبة وتقييم الهيكل العام للمكافآت المالية وغير المالية للموظفين من خلال:

- مراجعة جميع المقترحات ذات الصلة صاغها قطاع الموارد البشرية، بما يؤدى إلى تغيرات جوهرية تتعلق بالفلسفة والاستراتيجية المعتمدة بالنسبة لبرامج البنك لدخل ومزايا الموظفين
- ضمان كفاءة سياسات الحوافز الإدارية لتفادى الإفراط في قبول مخاطر تتجاوز متوسط معدلات الحوافز المقدمة لوظائف مماثلة وفقًا لمعايير السوق
- المراجعة الدورية لسياسات الدولة فيما يتعلق بسياسات الدخل، مع أخذ بعين الاعتبار إجمالي الناتج المحلى الإجمالي لمصر، وأحدث معدلات التضخم وتغيرات السوق من حيث هياكل المكافآت في القطاع المصرفي، ليتم عرضها على مجلس الإدارة من أجل اعتمادها
- مراجعة برامج السياسات طويلة الأجل مثل مكافأة نهاية الخدمة أو الرعاية الصحية بعد التقاعد قبل عرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها

لجنة الاستثمار (V)

تجرى لجنة الاستثمار تقييمات وتراقب استثمارات حقوق الملكية للبنك ومحفظة السندات المؤسسية والهيكلية، وبرنامج التصرف في الأصول العقارية.

وتركز اللجنة على المحاور التالية:-

- أنشطة الاقتصاد الكلى وأوضاع السوق المتعلقة بالبنك
- الاستراتيجية الاستثمارية للبنك، مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة على المعايير المحاسبة وقوانين الضرائب والقواعد التنظيمية وسياسات البنك
- تقييم حجم المخاطر المحتملة للاستثمار في فئات الأصول المتعددة
- تقييم مستويات المخاطر الاستثمارية لكل فئة من فئات الأصول
- تحديد معايير تقارير الاستثمار الصادرة بصورة دورية
- ضمان أفضل إدارة المحافظ من خلال الالتزام الأمثل لمعايير وسياسات الاستثمار المتعلقة بكل فئة من فئات الأصول
- مراقبة الأداء بما يتماشى مع استراتيجية وأهداف البنك

اللجنة المعلوماتية (I)

ترصد اللجنة المعلوماتية الخدمات المقدمة مع ضمان تلبية كافة المتطلبات وفقًا لأعلى المستويات، بهدف تعظيم عائد البنك على الاستثمار بمجال النظم المعلوماتية.

وتقوم اللجنة بتوفير الخبرات التخصصية والتوجيهات والقيادة لمساعدة البنك في تحقيق أهدافه وذلك من خلال:

- المراجعة المستمرة لاستراتيجيات وأنشطة البنك بشكل مستمر مع متابعة المستجدات الخاصة بتطوير الخدمات التي يقدمها البنك وسير العمليات وحفظ البيانات، باعتباره من ضمن دوره الخاص بالربط بين متطلبات إعداد التقارير وهيكل البيانات من أجل التأكد من أن جميع نماذج البيانات متسقة مع الاستراتيجية الأساسية للبنك.
- إدارة تحديث وتوزيع البيانات والتقارير المقدمة إلى عملاء البنك الداخليين والخارجيين، مع الحد من مخاطر التشغيل وتجنب أية تهديدات تتعلق بأمن البيانات.

لجنة أمن المعلومات (IS)

تقوم لجنة أمن المعلومات باستعراض ووضع توجيهات المجلس التنفيذي فيما يتعلق بنظام الأمن السيبراني، إلى جانب إجراء مناقشات مع مجلس الإدارة حول الاستراتيجيات والخطط لحماية الشبكة الإليكترونية وأنظمة قواعد البيانات للبنك.

لجنة الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة (EESG)

تتولى اللجنة مسؤولية مناقشة ومراقبة وتوجيه الإدارة التنفيذية بشأن خارطة الطريق الموضوعة لمعالجة القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة في مجموعة بنك مصر في جمهورية مصر العربية، بما في ذلك جميع الفروع الأجنبية وكذلك الشركات التابعة والشقيقة.

اللجان الإدارية

تتحمل اللجان الإدارية المسؤولية النهائية عن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للبنك، والتأكد من أن جميع القرارات تتوافق مع أهداف البنك طويلة الأجل. كما يجب أن تمارس اللجان الكفاءة والاجتهاد في أداء المسؤوليات الإشرافية، بما في ذلك تقييم كفاءة أداء البنك وضمان المساءلة الصارمة عن أي انحرافات عن المعايير المحددة.

كما أن الدور المهم الذي تلعبه اللجان في الإشراف على عمليات البنك وتوجيهها أمر بالغ الأهمية لضمان بقائه مستقرًا وقادرًا على الوفاء بالتزاماته ومربحًا في بيئة اقتصادية تنافسية ومتغيرة باستمرار، وتظل التوجيهات الاستراتيجية للبنك تحت سلطة ومسؤولية اللجان، التي يتم تكليفها بضمان الكفاءة والاجتهاد أثناء أداء مسؤوليات الإشراف لتقييم كفاءة الأداء وتأسيس المساءلة. وتلعب اللجان المتخصصة في بنك مصر دورًا رئيسياً في تقديم المشورة والتوجيه للمؤسسات نحو تحقيق أهدافها.

ويمكن تصنيف هذه اللجان إلى فئتين رئيسيين: الفئة الأولى هي لجان وضع السياسات، وهي المسؤولة عن تحديد وتطوير السياسات التي تتوافق مع أهداف المؤسسة، والفئة الثانية تتألف من اللجان التي تدير مشكلات تشغيلية محددة، هذه اللجان مسؤولة عن الإدارة والإشراف على مختلف الجوانب التشغيلية للمؤسسات، مثل التمويل والتسويق والموارد البشرية والتكنولوجيا. من خلال الاستفادة من خبرة هذه اللجان، يمكن للمؤسسات اتخاذ قرارات مستنيرة وتنفيذ استراتيجيات فعالة لتحقيق أهدافها.

اللجان

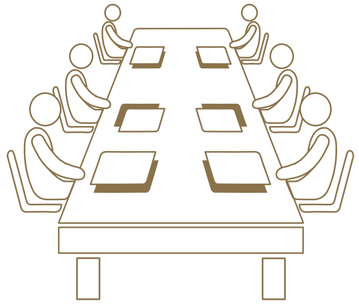

- E — اللجنة التنفيذية
- a3 — لجنة الإطلاع على أدلة التعليمات
- b1 — لجنة الشؤون الإدارية
- BRCC — لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال
- ALCO — لجنة الأصول والخصوم
- c2 — لجنة الاستدامة وتوجيه التمويل المستدام
- a1 — لجنة الإدارة العليا
- a2 — اللجنة العليا للموارد البشرية
- ICAAP — لجنة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال
- C — اللجنة العليا للإئتمان
- CRC — اللجنة العليا للتطوير وإعادة الهيكلة

* الرسم البياني أعلاه يوضح ١١ لجنة إدارية رئيسية من أصل ١٧ لجنة إدارية لدى بنك مصر.

اللجنة التنفيذية (E)

تتولى اللجنة التنفيذية الإشراف على كافة عناصر إدارة التجزئة وخدمة العملاء والميكنة والمنتجات والخدمات الجديدة والإعلانات وتدريب الموظفين.

تقوم اللجنة بتقييم واعتماد:

- المنتجات الجديدة في مجال التجزئة المصرفية والخصوم أو أي خطط مالية
- النفقات الرأسمالية الخاصة بشراء فروع جديدة، وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والمشتريات، وذلك بعد دراستها والموافقة عليها من قبل اللجان المختصة

كما تعمل اللجنة على:

- تقييم أداء البنك والتنافسية ووضع العلامة التجارية بالنسبة للسوق المحلية، وفى جميع البلدان التي يملك فيها بنك مصر فروعا أو شركات تابعة
- امتلاك صلاحيات إدارية ومالية وفقا للوائح البنك التي وافق عليها مجلس الإدارة. ويمكن لمجلس الإدارة أن يفوض سلطات إضافية إلى اللجنة التنفيذية عند الضرورة لتسهيل عمليات البنك

لجنة الأصول والخصوم (ALCO)

تتولى لجنة الأصول والخصوم توجيه إدارة الأصول والخصوم لاستخدام موارد البنك بكفاءة واكتساب حصة في السوق من خلال تحسين تسعير منتجات بنك مصر في ضوء الظروف الاقتصادية للسوق وعوامل الخطر.

كما تعمل اللجنة على تقييم أنشطة مخاطر السوق، بالإضافة إلى مبادرات الأعمال والاستثمار لتحسين إدارة سيولة البنك. وتقوم اللجنة بمراقبة نسب السيولة التنظيمية وتكلفة التمويلات وهيكل التمويل الخاص بالبنك.

اللجنة العليا للتطوير وإعادة الهيكلة (CRC)

تختص اللجنة العليا للتطوير وإعادة الهيكلة بالإدارة والإشراف على نظم الهيكلة الجديدة وإعادة هيكلة خطوط البنك التي بحاجة إلى توفير قوى عاملة جديدة، بالإضافة إلى متابعة مستويات التدرج الوظيفي للتصديق عليها، بهدف ضمان عدم مضاعفة المهام الوظيفية وتحقيق الاستفادة القصوى من موارد البنك.

كما يمكن أن تؤدى هذه المراجعة إلى الموافقة على مقترحات العمل أو تغييرها أو إعادة تخصيصها أو دمجها أو رفضها، بناءًا على التوجه الاستراتيجي للبنك الذي يتماشى مع نماذج أفضل الممارسات المطبقة في مجموعة النظراء. بالإضافة إلى ذلك تنشر اللجنة نموذج الهيكل التنظيمي لضمان تحقيق أفضل الممارسات.

لجنة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)

تتولى اللجنة مسؤولية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بالبنك. وقد تأسست هذه اللجنة بهدف تنفيذ معايير اتفاقيات بازل ٢ والتي تهدف إلى تحسين جودة رأس المال التنظيمي إلى جانب تحقيق مستوى أفضل من إدارة والإشراف على المخاطر.

كما تختص اللجنة بتنسيق ووضع رؤية متكاملة بين كافة الإدارات للقيام بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال (BRCC)

تهدف اللجنة الى تطوير ومتابعة والإشراف على استراتيجية الالتزام الخاصة بالبنك ومدى اتساقها مع التطورات السريعة لخطط وسياسات البنك المطبقة. كما تراقب اللجنة المخاطر العالية، أو التركزات، أو مستوى التعرض للمخاطر وتوصى بإجراءات الإصلاحات المناسبة.

كما تقيم اللجنة أيضا إجراءات تخفيف حدة المخاطر وضمان التحكم بفعالية في المخاطر الكامنة ضمن الجدول الزمنى المقرر.

لجنة الإدارة العليا (a١)

تراقب اللجنة بموجب سلطتها وسياسة بنك مصر الائتمانية عمليات تمويل بنك مصر ومساهمات رأس المال والتسهيلات الائتمانية، بما في ذلك الهيئات السيادية والاقتصادية والخدمية.

اللجنة العليا للموارد البشرية (a٢)

تقوم اللجنة بمراجعة واعتماد استراتيجيات الموارد البشرية المختلفة، على سبيل المثال التعيينات، والتنقلات الوظيفية، والإجازات، والتعيينات المؤقتة، والترقيات، والإجراءات التأديبية، والدعم التعليمي لمرحلة ما بعد التخرج... إلخ.

بالإضافة إلى مراجعة كافة الجوانب والشروط وفترة العمل المتعلقة بالتغييرات التي تطرأ على العقود الموقعة مع الموظفين سواء كانت عقود عمل مؤقتة أو دائمة. كما تتولى اللجنة الإشراف على حالات إعادة التعيين والإجازات غير المدفوعة لأسباب غير رعاية الطفل، وليس للجنة صلاحيات مالية تتعلق بقسم الموارد البشرية.

لجنة الإطلاع على أدلة التعليمات (a٣)

تهدف اللجنة ضمان التزام البنك بتطبيق الإرشادات وغيرها من الإجراءات الواردة بكافة أدلة التعليمات الجديدة والمحدثة عبر جميع القطاعات والأقسام.

لجنة استغلال والتصرف- التصرف في الأصول العقارية (a٤)

تختص اللجنة بالتصرف بشكل منهجي ومناسب في الأصول غير الصالحة للاستخدام، والتي آلت ملكيتها للبنك على مراحل، على أن يتم البيع على مراحل.

لجنة التسويات (a٥)

تختص لجنة التسويات بدراسة اقتراحات تسوية مديونيات العملاء أو تسييل التسهيلات المصرفية و/أو إعدام الديون

اللجنة العليا للإئتمان للفروع الدولية (b)

تتولى اللجنة مراجعة واعتماد الحالات الائتمانية للشركات المقترضة من الفروع الدولية والمشاركة في القروض المشتركة. كما تقوم اللجنة بمراجعة الاقتراحات لتسوية ديون عملاء الخليج و/ أو إعدام الديون.

لجنة الشؤون الإدارية (b١)

تقوم لجنة الشؤون الإدارية بدراسة المتطلبات المختلفة لقطاعات البنك من أثاث وأجهزة والمستلزمات المكتبية والمطبوعات وغيرها، وكذلك كل ما يتعلق بمنشآت البنك. كما تقوم اللجنة بتقييم جميع الأنظمة التكنولوجية والمعلوماتية.

لجنة إدارة الأزمات والطوارئ (b٢)

تم تشكيل اللجنة لتختص بمواجهة المخاطر والأزمات المحتملة وتقديم المساعدة الطارئة في أعقاب الكوارث الطبيعية. كما تنشئ اللجنة هيكلاً فعالاً ومتكاملاً لمواجهة ومنع الحوادث. وتهدف أيضًا إلى ضمان توفير الاستعدادات لحالات الأزمات ووضع خطط عمل.

اللجنة العليا للإئتمان (C)

تتكون اللجنة من كبار المسئولين التنفيذيين في البنك من أجل الموافقة على التسهيلات الائتمانية داخل سلطاتهم المفوضة، مراجعة السياسات، ووضع استراتيجيات لوحدات الأعمال المختلفة.

لجنة الاستدامة وتوجيه التمويل المستدام (c١)

وتقوم اللجنة بتقييم ومراقبة ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة بدقة عبر جميع أبعاد عمليات البنك. ويُبرز التكوين الشامل للجنة، التي تضم رؤساء الأقسام، التزام بنك مصر بالدمج الشامل لاستدامة الأعمال.

لجنة التحول الرقمى (c٢)

وتتولى اللجنة مهمة تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء وتحديد فرص الخدمات المصرفية المبتكرة، كما تتولى مسؤولية تعزيز وتنظيم الكفاءة التشغيلية، كما تتابع اللجنة مراقبة الأداء وتحديد الأهداف والاستراتيجيات الخاصة بالتحول الرقمي بهدف زيادة رضا العملاء وقبول الخدمات المصرفية الرقمية.

لجنة إدارة التوجهات الإستراتيجية (c٣)

تتولى اللجنة مسؤولية مراجعة وتوحيد التوجه الاستراتيجي للبنك مع الرؤية الاستراتيجية العامة. كما تدعم اللجنة مجلس الإدارة وتساعده في عمله ذي الصلة. وهي مكلفة بإجراء البحوث المتعلقة بالتطوير الاستراتيجي والأعمال والتنظيم والتطوير، بالإضافة إلى مقترحات التمويل والاستثمار الرئيسية وغيرها من القضايا المهمة التي تؤثر على تطوير البنك.

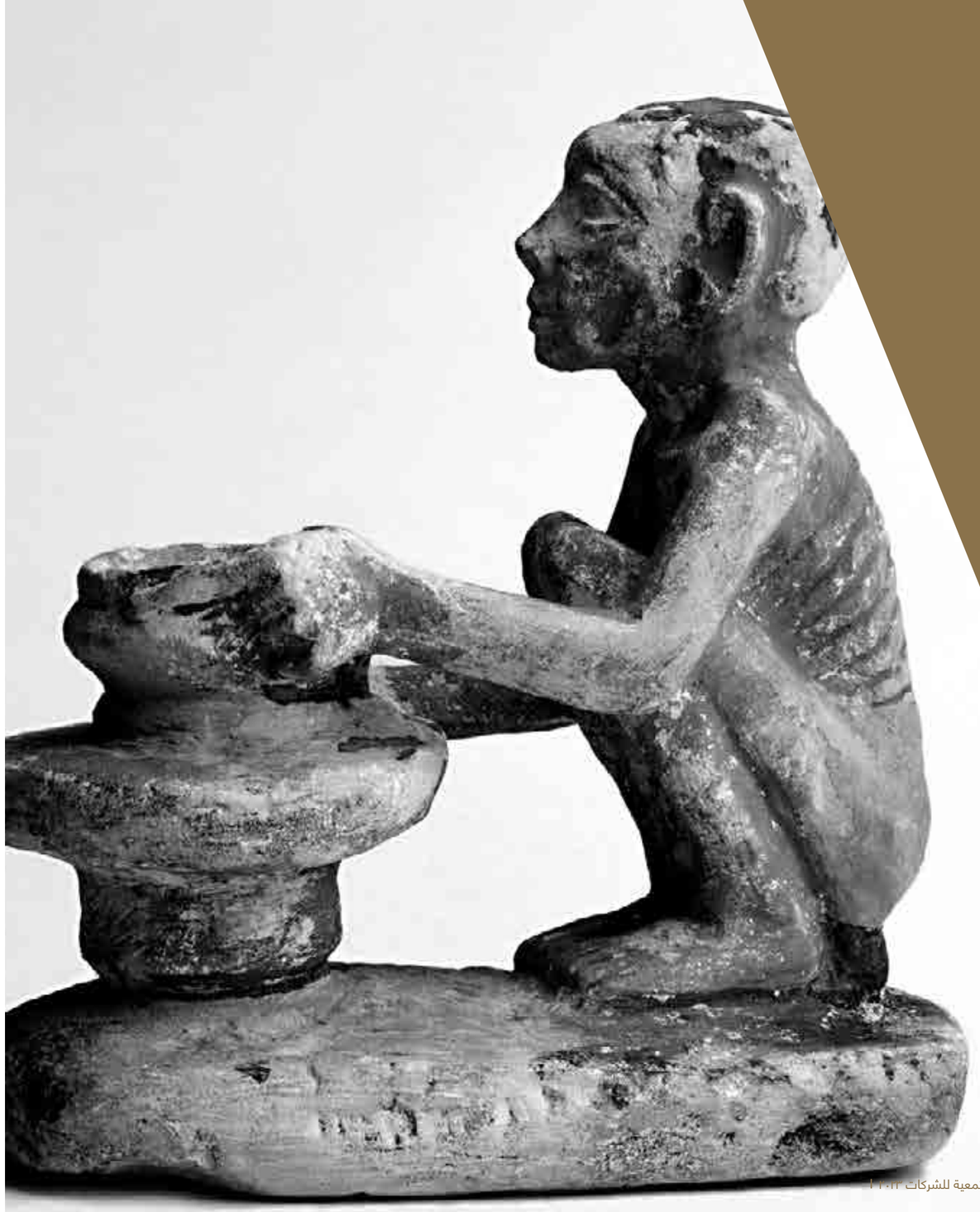

الترويج لكنوز مصر القديمة

تمثال صغير لصانع فخار من الحجر الجيري، يعود إلى عصر الدولة القديمة، الأسرة الخامسة، في عهد الملك «ني أوسر رع» (نحو ٢٤٤٥-٢٤٢١ ق. م). هذا التمثال محفوظ في معهد دراسة الثقافات القديمة، متحف غرب آسيا وشمال أفريقيا، شيكاغو.

الفخار

إنتاج الفخار واستخدامه كانا جزءاً أساسياً ولا يتجزأ من الحياة اليومية للمصريين القدماء، إذ كان الفخار بمثابة حجر الزاوية في حضارتهم، ويُعتبر من أقدم أشكال التعبير الفني التي ابتكرها الإنسان. تُظهر الأدلة الأثرية أن أقدم الفخاريات المكتشفة في مصر تعود إلى الفترة الممتدة من منتصف الألفية العاشرة إلى أوائل الألفية التاسعة ق. م. يشير الإتقان الذي ظهر في تلك الفخاريات إلى أن صناعة الفخار كانت قد تطورت بالفعل وترسخت قبل هذا التاريخ، مما يعكس المعرفة العميقة والمهارات المتقدمة التي امتلكها المصريون القدماء في هذا المجال.

خلال فترة ما قبل التاريخ، وخصوصاً في حضارة البداري (نحو ٤٤٠٠-٤٠٠٠ ق. م)، شهدت صناعة الفخار في مصر نقلة نوعية مهمة. ارتقت تقنيات الصناعة إلى مستويات عالية من الجودة والإتقان، مما أتاح للمصريين إنتاج فخاريات تتميز بتفاصيل دقيقة وزخارف متقنة. وقد طوّر المصريون القدماء، على مر العصور، مهاراتهم في تشكيل الفخار وتزيينه، مما أدى إلى تنوع كبير في الأشكال والزخارف المستخدمة. لم يكن الفخار مجرد أداة فنية أو وسيلة للتعبير عن الجمال، بل كان عنصراً جوهرياً في الحياة اليومية، حيث استُخدم لتحضير الطعام والشراب وتقديمهما، فضلاً عن تخزين الحبوب والمواد الغذائية الأخرى.

بالإضافة إلى الاستخدامات المنزلية للفخار، استُخدم أيضاً لتغذية الحيوانات والدواجن، ونقل المنتجات الزراعية والتجارية، مما يعكس دوره المهم في النشاطات الزراعية والصناعية في مصر القديمة. كما كانت الأواني الفخارية تُستخدم لأغراض دينية، مثل تقديم القرابين في المعابد، ولعبت دوراً مهماً في الطقوس الجنائزية، حيث كانت تُدفن مع المتوفى كجزء من مستلزمات الحياة الآخرة. في بعض الأحيان، كانت الأواني الفخارية تُستخدم كقطع للزينة، تزيّن بها البيوت والمعابد والمقابر، مما يُظهر المكانة الفنية العالية التي اكتسبتها هذه الأواني.

تُعتبر بقايا الفخار من الأدلة الأثرية الأكثر شيوعاً وانتشاراً في المواقع الأثرية المصرية، حيث تعكس هذه القطع انتشار استخدام الفخار وأهميته في الثقافة المصرية القديمة. تعكس الكميات الكبيرة من القطع الفخارية المكتشفة في المقابر والمواقع الأثرية المختلفة دور الفخار المحوري في الطقوس والأنشطة الدينية والجنائزية للمصريين القدماء. كما أن المشاهد المصورة على جدران المعابد والمقابر توثق بوضوح عملية صنع الفخار واستخداماته المتعددة، مما يؤكد على أن الفخار لم يكن مجرد أداة عملية، بل كان جزءاً من الهوية الثقافية والدينية لمصر القديمة.

تميّزت فخاريات «طمي النيل»، والمعروفة أيضاً باسم «خزف أو أواني طمي النيل»، بلونها البني المحمر بعد عملية الحرق. كانت هذه الفخاريات شائعة في مصر القديمة بفضل توافر طمي النيل على نطاق واسع، وبفضل احتياجه لدرجة حرارة منخفضة نسبياً لعملية الحرق، مما جعل استخدامه واسع الانتشار، خاصة في صناعة الأواني العملية التي تلبي احتياجات الحياة اليومية. وعلى النقيض من ذلك، فإن طين «المارل»، رغم وفرته، كان أصعب في الحصول عليه ويتطلب مدة حرق أطول ودرجات حرارة أعلى، مما يمنح الفخار المصنوع منه لوناً أحمر باهتاً أو رمادياً مائلاً إلى الأخضر. استخدام هذا الطين كان مخصصاً غالباً للأواني الفاخرة أو للأغراض الدينية الخاصة.

كان المصريون القدماء يعتمدون على تقنيات متنوعة لتزيين أوانيهم الفخارية، حيث كانت تزيينات الفخار عنصراً أساسياً لإبراز جماليات هذه الأواني. من بين الأساليب المستخدمة كان تلميع السطح لإضفاء لمعان أو بريق عليه، وهي تقنية تساعد في تحسين مظهر الفخار وإضافة قيمة جمالية له. كما أضافوا عناصر مصبوبة إلى الأواني قبل الحرق، لخلق تصاميم ثلاثية الأبعاد تعزز من جمالية الأواني ووظيفتها الفنية. استخدموا أيضاً الحفر أو الطباعة على السطح، مما مكّنهم من إنتاج أنماط دقيقة ومعقدة. ولم تتوقف إبداعاتهم عند هذا الحد؛ بل استخدموا الألوان، إما من خلال الطلاء بعد الحرق أو بخلط الأصباغ بالطين والماء قبل عملية الحرق، لإضفاء طابع فني فريد على الفخار.

إن إنتاج الفخار في مصر القديمة لم يكن مجرد صناعة عابرة أو تقنية متوارثة؛ بل كان جزءاً حيوياً من الحياة اليومية، وكان يشكل جزءاً من الثقافة والتراث المصري. الأدلة الأثرية المكتشفة اليوم تكشف عن التطور المستمر لهذه الصناعة وتأثيرها الكبير على المجتمع المصري القديم، فهي لم تكن مجرد حرفة، بل كانت فناً يعكس الإبداع والبراعة.

استمر تأثير الفخار المصري حتى بعد نهاية الحضارة الفرعونية. في الفترات اللاحقة، مثل العصر البطلمي (٣٣٢-٣٠ ق. م) والعصر الروماني (٣٠ ق. م - ٣٠٦ بعد الميلاد)، استمر استخدام الفخار وصناعته، حيث بقيت المهارات والتقنيات متوارثة. تطور الفن الفخاري في تلك العصور، ولكن بقيت الروح المصرية الأصيلة واضحة في الزخارف والتصاميم التي استوحيت من الفن المصري القديم. كما أن الفخار المصري لا يزال يُعتبر مصدر إلهام للفنانين وصناع الفخار في العصر الحديث، حيث تستمر الأجيال الجديدة من الفنانين وعلماء الآثار في دراسة هذه الصناعة ومحاولة إعادة إحيائها بأساليب حديثة، مما يثبت تأثيرها الدائم والمتجدد.

وحتى اليوم، تستمر صناعة الفخار في جذب اهتمام الفنانين وعلماء الآثار الذين يدرسون التقنيات القديمة ويطبقونها بطرق معاصرة، في محاولة لإحياء هذا الإرث الفني القديم، مما يثبت أن الفخار المصري لم يكن مجرد منتج عملي، بل كان فناً أصيلاً يُعبر عن هوية وثقافة مصر.

الترويج لكنوز مصر القديمة

كأس على شكل زهرة لوتس زرقاء مفتوحة جزئياً اكتُشف في مقبرة ثلاث زوجات أجنبيات للملك «تحتمس الثالث» على الضفة الغربية للأقصر. يعود هذا الكأس إلى الدولة الحديثة، الأسرة الثامنة عشرة، في عهد «تحتمس الثالث» (نحو ١٤٧٩-١٤٢٥ ق. م)، وهو محفوظ الآن في متحف متروبوليتان للفنون في نيويورك. هذا الكأس يُظهر بوضوح المستوى العالي للحرفية المصرية في صناعة الزجاج، والقدرة على خلق تصاميم فنية معقدة تعكس الجمال الطبيعي المستوحى من البيئة المصرية.

صناعة الزجاج عند قدماء المصريين

يُعتبر استخدام حجر السج -وهو زجاج طبيعي ذو أصل بركاني- في عصور ما قبل التاريخ أحد أقدم الأدلة على استخدام البشر للزجاج، حيث تم توظيفه في صنع الأدوات والأسلحة بسبب صلابته وقابليته للتشكيل الحاد. إلا أن تطور صناعة الزجاج بشكل منهجي جاء لاحقاً، ومع ظهور الحضارات المتقدمة مثل الحضارة المصرية القديمة، ظهرت استخدامات جديدة ومعقدة للزجاج. تعود أقدم القطع الزجاجية المكتشفة في مصر إلى عهد الأسرة الثامنة عشرة (نحو ١٥٥٠-١٢٩٥ ق. م) في بداية الدولة الحديثة. ورغم أن هذه القطع ليست محددة التاريخ بشكل قاطع، فإنها تقدم دليلاً على أن المصريين القدماء كانوا من أوائل من أتقنوا صناعة الزجاج وابتكار تقنيات جديدة لإنتاجه.

أظهر الحرفيون المصريون براعة استثنائية وتنوعاً واسعاً في صناعة الزجاج، حيث كانوا قادرين على إنتاج مجموعة متنوعة من المصنوعات التي تميزت بجمالها ودقتها. من بين هذه المصنوعات الخرز والزخارف والتمائم، التي كانت تُستخدم لأغراض دينية وحماية شخصية، كما أنتجوا التماثيل الصغيرة والجعارين التي كانت تحظى بمكانة رمزية في المجتمع المصري. بالإضافة إلى ذلك، كان المصريون بارعين في صنع الأدوات المخصصة للزينة الشخصية، مثل الأوعية الزجاجية التي غالباً ما كانت تُستخدم لحفظ العطور والمراهم ومستحضرات التجميل، مما يعكس مدى اهتمامهم بالجمال والعناية الشخصية.

الأواني الزجاجية المصرية القديمة كانت تُعتبر من بين الأفضل في العالم في ذلك الوقت، حيث تميزت بجودتها العالية ودقتها الفنية، مما يعكس مستوى الحرفية والمهارة العالية لدى الصناع المصريين. على الرغم من توقف تصنيع الأواني الزجاجية بعد فترة الدولة الحديثة (نحو ١٥٥٠-١٠٧٠ ق. م)، إلا أن صناعة الزجاج استؤنفت مرة أخرى في القرن السادس ق. م. وفي العصر البطلمي (٣٣٢-٣٠ ق. م)، أصبحت مدينة الإسكندرية مركزاً رئيسياً ومشهوراً لصناعة الزجاج والفن الفسيفسائي، حيث تطورت التقنيات وتم تحسينها لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات الزجاجية الفاخرة.

كانت تركيبة الزجاج المصري القديم تعتمد بشكل أساسي على السيليكا (ثاني أكسيد السيليكون)، وهو المركب الأساسي في صناعة الزجاج الحديث. ورغم ذلك، فإن انصهار السيليكا يتطلب درجة حرارة مرتفعة تصل إلى ١٧٠٠ درجة مئوية، وهي درجة حرارة كانت تفوق الإمكانيات التكنولوجية المتاحة في الدولة الحديثة. لتجاوز هذه العقبة، أضاف الحرفيون مواد قلوية مثل الصودا أو البوتاس، لتقليل درجة الحرارة المطلوبة لانصهار السيليكا، مما خفض درجة الحرارة إلى أقل من ١٠٠٠ درجة مئوية، وهو ما جعل عملية تصنيع الزجاج ممكنة. شكّلت المواد القلوية نحو عشرين بالمائة من تركيبة الزجاج، وكانت تلعب دوراً حاسماً في تسهيل عملية الإنتاج. أُضيف الجير أيضاً لتثبيت الخليط وضمان عدم تدهور القوام، مما أتاح للحرفيين صناعة زجاج متين ومستدام.

من بين المصنوعات الزجاجية الأكثر شهرة في مصر القديمة كانت «الأوشبتي»، وهي تماثيل جنائزية تهدف إلى تمثيل المتوفي في الحياة الآخرة لأداء الأعمال الزراعية الإلزامية. كانت هذه التماثيل تُصنع في الغالب من مواد مختلفة مثل الفيانس، لكنها أُنتجت أيضاً من الزجاج في بعض الحالات. يُعد «الأوشبتي» الخاص بـ «سنو»، الذي يعود تاريخه إلى الفترة بين عهدي أمنحتب الأول (نحو ١٥٢٥-١٥٠٤ ق. م) وتحتمس الثالث (نحو ١٤٧٩-١٤٢٥ ق. م)، واحداً من أروع الأمثلة المُبكرة على استخدام الزجاج في صناعة التماثيل، وهو محفوظ الآن في متحف متروبوليتان للفنون في نيويورك. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد رأس جميل لأبو الهول، يُعتقد أنه يمثل الملك أمنحتب الثاني (نحو ١٤٢٧-١٤٠٠ ق. م)، وهو محفوظ في المتحف البريطاني بلندن.

كان المصريون القدماء يستخدمون معجون الزجاج على نطاق واسع في الترصيع، وهي تقنية كانت تستخدم لتزيين الأثاث والمجوهرات خاصة المجوهرات الملكية، إلا أن هذه التقنية، بالإضافة إلى إنتاج الزجاج بشكل عام، لم تصبح شائعة إلا في عهد أمنحتب الثالث (نحو ١٣٩٠-١٣٥٢ ق. م). وتُعتبر توابيت الملك «توت عنخ آمون» (نحو ١٣٣٦-١٣٢٧ ق. م) المزخرفة بدقة وإتقان بمواد زجاجية من أبرز الأمثلة على مهارة المصريين القدماء في استخدام الزجاج في صناعة المنتجات الفاخرة.

في عصر الدولة الحديثة، كان الزجاج يُعد سلعة فاخرة ونادرة مقتصرة على الملوك والطبقة العليا من المجتمع. تشير الأدلة الأثرية المكتشفة في المقابر الملكية والمواقع ذات الصلة إلى أن معظم القطع الزجاجية كانت مِلكاً لأفراد الأسرة الملكية أو الشخصيات البارزة. على سبيل المثال، عُثر على مجموعة من الأواني الزجاجية الجميلة في مقبرة «يويا» و «تويا»، والدي الملكة «تي»، زوجة الملك «أمنحتب الثالث»، في وادي الملوك. تُظهر هذه الأدلة أن الزجاج كان رمزاً للثراء والمكانة الاجتماعية الرفيعة، وكان يُستخدم أيضاً في الطقوس الدينية والجنائزية كرمز للترف والتقدير.

ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات في فهمنا لتطور صناعة الزجاج في مصر القديمة والتكنولوجيا المستخدمة بشكل كامل. على الرغم من الأدلة المتاحة، فإن تفاصيل محددة عن كيفية تطوير هذه التقنيات وانتشارها تبقى غامضة، مما يشكل مجالاً مهماً للبحث والدراسة في علم الآثار المصرية.

الترويج لكنوز مصر القديمة

نموذج لمزارع يحرث الأرض باستخدام محراث يجره ثور، يعود إلى الدولة الوسطى، الأسرة الثانية عشرة (نحو ١٩٨٥-١٧٧٣ ق. م)، محفوظ في متحف متروبوليتان للفنون، نيويورك.

الزراعة

المصريون القدماء كانوا أصحاب رؤية بعيدة ورواداً في مجال الزراعة، حيث لم يكن اهتمامهم بالنباتات مجرد هواية، بل كان شاهداً على قدرتهم الفائقة في زراعة مجموعة واسعة من المحاصيل الأساسية مثل القمح والشعير، بالإضافة إلى محاصيل أخرى مثل الكتان الذي استُخدم بشكل رئيسي في صناعة الأقمشة. بدأت ممارسات الزراعة في مصر القديمة منذ عصور ما قبل التاريخ، مع وجود أدلة على أنشطة زراعية تعود إلى نحو ٥٠٠٠ ق. م في منطقة الفيوم، وإلى نحو ٤٨٠٠ ق. م في موقع مرمدة بني سلامة بغرب الدلتا، مما يؤكد أن الزراعة كانت جزءاً متأصلاً من الحضارة المصرية منذ بداياتها.

استغل المصريون القدماء نهر النيل وخصائصه الطبيعية بمهارة فائقة، حيث لعب دوراً محورياً في ممارساتهم الزراعية. كان نهر النيل يفيض بانتظام سنوياً، مخلّفاً طمياً غنياً بالمواد المغذية على ضفافه، وهي ظاهرة لاحظها المصريون واستفادوا منها بشكل كامل. أصبحت الفيضانات السنوية أساساً لدورة الزراعة في مصر القديمة، حيث كانت الأراضي التي تغمرها مياه النيل تصبح خصبة بشكل كبير بفضل الطمي المترسب، مما جعلها جاهزة للزراعة دون الحاجة إلى ري دائم أو تجهيز مكثف للتربة، وهو أمر نادر مقارنة بالعديد من أحواض الأنهار الأخرى في العالم القديم. التربة الخصبة التي خلفها الفيضان كانت غنية بالعناصر المُغذية لدرجة أنها لم تتطلب استخدام الأسمدة، وكان الفيضان السنوي يلعب دوراً في إزالة الأملاح الضارة، مما جعل الأرض قادرة على تحمل المواسم الزراعية المتتالية دون الحاجة لفترة راحة.

كانت العمليات الزراعية في مصر القديمة تستند إلى تنظيم المياه بشكل فعال. فإلى جانب الزراعة في السهول الرسوبية، تم إنشاء الحقول الثابتة والبساتين على أراضٍ مرتفعة بعيداً عن النهر لتجنب تأثير الفيضان السنوي. هذه الأراضي تطلبت إعداداً مكثفاً للتربة واستخدام الأسمدة العضوية، فضلاً عن الري المستمر، الذي كان يتم بجهود العمال الذين كانوا يحملون أواني المياه من الآبار أو الأحواض التي تم حفرها لاستخراج المياه الجوفية. وخلال عصر الدولة الحديثة (١٥٥٠-١٠٦٩ ق. م)، تم إدخال جهاز الشادوف، وهو ابتكار بسيط يتألف من عمود طويل يحمل دلواً في أحد طرفيه وثقلاً لتحقيق التوازن في الطرف الآخر، لرفع المياه من النهر ونقلها إلى الأراضي المرتفعة. ورغم أن هذا الجهاز خفف الجهد البدني المطلوب، إلا أن عملية الري كانت لا تزال شاقة حتى أُدخلت الساقية (عجلة المياه) في العصر البطلمي (٣٣٢-٣٠ ق. م)، مما جعل عملية الري أكثر كفاءة وسهولة.

شكلت الزراعة الأساس الذي بُني عليه الاقتصاد المصري القديم، حيث كانت المحاصيل الزراعية مصدراً رئيسياً للغذاء والدخل، ولعبت دوراً حاسماً في بناء واحدة من أقدم وأعظم الحضارات في التاريخ. لهذا السبب، تُزين جدران مقابر المصريين القدماء بمشاهد توثق أنشطتهم الزراعية بالتفصيل، لتبقى شاهدة على براعتهم وإنجازاتهم في هذا المجال. يمكن رؤية هذه المشاهد في العديد من المقابر، حيث تُظهر عملية الحصاد وحرث الأرض وتربية الحيوانات، مما يعكس أهمية الزراعة في حياتهم اليومية.

في زراعة الحبوب، كانت الخطوة الأولى هي حرث الأرض، حيث يتم تفتيت كتل الطمي الكبيرة على السطح لتهوية التربة وتجهيزها للبذر. كان ذلك يتم إما يدوياً باستخدام المعاول، أو باستخدام المحراث الذي كان يُجر بواسطة الثيران، وهي ممارسة تُظهر استخدام المصريين للتكنولوجيا البسيطة لكن الفعالة. بعد ذلك، كان المزارعون ينثرون البذور في الحقول ثم يطلقون قطعان الأغنام أو الماشية لتدوس على البذور وتغرسها في التربة، وهي طريقة تقليدية لضمان غرس البذور بعمق كافٍ.

بعد نحو ستة أشهر من زراعة القمح والشعير، كانت المحاصيل تنمو لتصبح جاهزة للحصاد. في هذه المرحلة، كانت سيقان القمح والشعير تُحصد باستخدام المناجل، بينما كان الكتان يُجنى عن طريق السحب اليدوي للحفاظ على طول الألياف. بعد ذلك، يُجمع المحصول في حزم ويُنقل إلى مواقع مخصصة لعملية «الدَّرس»، وهي فصل الحبوب عن القش. المصريون القدماء استخدموا طرقاً متعددة للدرس، منها الضرب بالعصي أو الدوس باستخدام الحيوانات ذات الحوافر مثل الأبقار. بعد الدرس، تأتي مرحلة «التذرية» لفصل الحبوب عن الشوائب المتبقية، حيث يتم رمي الحبوب في الهواء باستخدام أدوات خاصة ليتم فصلها عن القش بفعل الرياح. بعد ذلك، تُخزن الحبوب في صوامع خاصة لحمايتها من الرطوبة والحشرات. يُعتقد أن معالجة إضافية مثل الطحن لفصل القشر عن الحبوب كانت تحدث في مراحل لاحقة قبل تحويل الحبوب إلى دقيق لاستخدامه في صناعة الخبز.

بالإضافة إلى زراعة الحبوب، كان المصريون القدماء يزرعون مجموعة متنوعة من الخضروات مثل الخس، والثوم، والبصل، والعدس، والحمص، وحب العزيز. كما كانت لديهم بساتين غنية بالأشجار المثمرة التي تنتج الفواكه مثل التمر، والدوم، والعنب، والتين الشوكي، والتين الجميز، والرمان، والنبق. هذا التنوع الزراعي انعكس بشكل واضح في مشاهد المقابر، خاصة في فترة الدولة الحديثة، حيث كانت الحدائق تُصوّر بشكل دقيق وجميل.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، مقبرة المسؤول الكبير «إنيني» من الأسرة الثامنة عشرة (نحو ١٥٥٠-١٢٩٥ ق. م) في الأقصر، حيث تم تصوير حديقة رائعة في جدران مقبرته، مصحوبة بنقش يسرد أسماء عشرين نوعاً من الأشجار التي زُرعت فيها، مثل أشجار التين الجميز، ونخيل الدوم، ونخيل التمر، وأشجار البيرسيا، وأشجار المورينجا، وأشجار الخروب، وأشجار النبق، وأشجار الرمان، وبلغ إجمالي عدد الأشجار المزروعة فيها أكثر من ٤٧٠ شجرة، مما يعكس مدى الثراء والتنوع الزراعي في مصر القديمة. هذا التنوع في المحاصيل والحدائق لم يكن مجرد وسيلة لتوفير الغذاء، بل كان له أيضاً بعد ديني وثقافي، حيث كانت الحدائق تُعتبر رمزاً للخصوبة والحياة الأبدية. لهذا السبب، كانت تُصور على جدران المقابر كجزء من المشاهد التي تُظهر الحياة الآخرة، لتعبر عن الجنة المثالية التي كان المصريون يتطلعون إليها.

الترويج لكنوز مصر القديمة

نسخة حديثة طبق الأصل لمشهد تحضير الأسماك وصناعة الشباك، تعود أصوله إلى مقبرة أمنحتب (مقبرة طيبة رقم ٧٣) بالضفة الغربية في الأقصر. يعود الأصل إلى الدولة الحديثة، الأسرة الثامنة عشرة، خلال الحكم المشترك لتحتمس الثالث والملكة حتشبسوت (نحو ١٤٧٣-١٤٥٨ ق. م)، محفوظة حالياً في متحف متروبوليتان للفنون، نيويورك.

طرق الصيد

كان المصريون القدماء من أوائل الشعوب التي أدركت قيمة الثروة السمكية في نهر النيل واستغلال موارده لتلبية احتياجاتهم الغذائية منذ عصور ما قبل التاريخ. يعود أقدم دليل على الاعتماد الكبير على الأسماك كمصدر رئيسي للغذاء إلى نحو ٤٥٠٠٠ سنة ق. م، خلال العصر الحجري القديم. تعكس تقنيات الصيد التي استخدمها المصريون القدماء براعتهم وقدرتهم على التكيف، حيث استُخدمت أدوات بدائية مثل حِراب الأسماك، والشباك، والرماح، والخطافات. وقد صُوّرت مشاهد الصيد في المقابر والمعابد، وغالباً ما كانت مشاهد الصيد بالشباك أو الرماح تحتل مساحة واسعة على جدران المقابر.

تطورت تقنيات الصيد في نهر النيل عبر العصور وتكيفت مع الظروف المتغيرة، حيث استعمل المصريون القدماء أنواعاً متعددة من الشباك. كان هناك من يستخدمون شبكة كبيرة لصيد الأسماك بشكل جماعي، بينما كان آخرون يفضلون استخدام شبكة صغيرة تشبه السلة لصيد فردي. تعكس هذه الابتكارات براعة المصريين القدماء وفهمهم العميق لبيئتهم. لقد ضمنت تقنياتهم المتقدمة توفير إمدادات غذائية ثابتة، وأرست الأسس للتطورات المستقبلية في ممارسات الصيد.

الفصل الرابع

عملياتنا

يستعد بنك مصر للتوسع وتصدر ثورة المصارف الرقمية. وعلى الرغم من التحديات، حافظ البنك على مسيرته نحو الريادة بفضل براعة وتنوع العاملين لديه. لقد كان موقف البنك الاستثنائي مدفوعًا باستمرار بالتزامه الراسخ نحو التنمية. كما تواكب جميع قطاعات بنك مصر التطورات التحويلية التي تتماشى مع ثقافة البنك الراسخة في الجودة. كما تواصل قطاعات البنك رفع جهودها الملحوظة لتعزيز تجربة العملاء المصرفية وصياغة مستقبل مستدام.

قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لقد أعادت التطورات التكنولوجية تعريف المشهد المصرفي بشكل عميق، مما يقدم للعملاء تجربة مصرفية لا مثيل لها. ففي هذا العصر الذي يشهد تقدمًا تكنولوجيًا سريعًا، يخضع العالم الحديث لتحول كبير يتحدى المفاهيم التقليدية للتواصل والعمل والعمليات وتقديم الخدمات. كما يبدو تأثير التكنولوجيا على حياتنا واضحًا، بدءًا من التقدم المستمر في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى انتشار استخدام الهواتف الذكية. لا يقتصر إحداث تحول في التجربة المصرفية على استخدام القنوات الرقمية للتفاعل مع العملاء؛ بل يتضمن ذلك تحولاً أساسيًا في العمليات المصرفية، مما يؤثر على النظام بأكمله بدءًا من العمليات الداخلية إلى التواصل المباشر مع العملاء.

نظرة عامة

في ظل التقدم المستمر في الابتكار في المنتجات والعمليات، يكرس بنك مصر جهوده للاستفادة من التكنولوجيا والتحول الرقمي لتقديم خدمات متميزة. كما يواصل بنك مصر السعي لتلبية توقعات العملاء للحصول على تجربة مصرفية سلسة وفعالة تمتد عبر القنوات الرقمية.

نجح قطاع تكنولوجيا المعلومات في توسيع إمكاناته في البرمجيات الوسيطة لتحديث أنظمة الواجهة الخلفية وتقديم الدعم من خلال أكثر من ٣٠ قناة، بما في ذلك دائرة الإيرادات الداخلية IRS التابعة للحكومة الفيدرالية الأمريكية، وشركة SME Express، وشبكة المدفوعات اللحظية (IPN)، وشركة e-finance، وشركة I-Score، وغيرها.

> "يتمثل التزامنا الراسخ في تقديم تجربة مصرفية لا تقتصر فقط على الكفاءة، بل أيضًا مصممة بعناية لتلبية احتياجات كل عميل بشكل فردي ومتميز".
>
> "من خلال إعطاء الأولوية لرضا العملاء وبناء علاقات قائمة على الثقة والشفافية، نسعى لخلق تجربة ملهمة حقًا. ونتبنى تقنيات المصارف الرقمية الحديثة لدمجها في كل جانب من جوانب عملياتنا بسلاسة، لضمان تجربة مصرفية لا مثيل لها".
>
> **وليد الأسيوطي**
>
> **رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

إنجازات عام ٢٠٢٣ - لمحة عامة

تعد إدارة الأنظمة المصرفية أمرًا بالغ الأهمية في يومنا هذا الذي يشهد تقدمًا سريعًا وتنافسًا كبيرًا في المشهد المالي. وتعد الإدارة الجيدة للنظام المصرفي أمرًا أساسيًا لتقديم تجربة مصرفية سلسة وخالية من التعقيدات، بدءًا من المعالجة الفعالة للمعاملات إلى الأداء السلس لخدمة العملاء، ويضمن نظام بنك مصر المصرفي القوي تلقي العملاء أعلى مستوى من الخدمة والرضا.

- طوّر قطاع تكنولوجيا المعلومات في بنك مصر نظامًا متطورًا للنماذج الإلكترونية الذي يقوم بأتمتة عملية تسجيل العملاء، بدءًا من إنشاء رقم العميل إلى إنشاء الحساب، وطلبات بطاقات الخصم، والتسجيل في المحفظة، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وتسجيل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، ونظام الاستجابة الصوتية التفاعلية، وغيرها. ومن خلال تقديم هذه التجربة السلسة والخالية من التعقيدات، نهدف إلى توفير أفضل تجربة مصرفية ممكنة لعملائنا.
- قام بنك مصر بتوسيع الوصول إلى القنوات الرقمية في شبكة المراسلين لديه، لتسهيل خدمات المعاملات وتقديم تجربة عملاء متميزة على مستوى عالمي. ويشمل هذا التوسع الإيداع في الحساب، والسحب النقدي من الشباك، والتحويلات من طرف ثالث، والمحافظ الإلكترونية، والبطاقات المدفوعة مسبقًا، وبطاقات الائتمان. وفي إطار التزام البنك باستراتيجيتة للاستمرار في المقدمة، أطلق قطاع تكنولوجيا المعلومات برنامجًا رئيسيًا لتجديد مركز البيانات وموقع استعادة البيانات في حالة الكوارث.
- تم البدء في برنامج متعدد السنوات في أغسطس ٢٠٢٢. وفي عام ٢٠٢٣، تم تحديث مركز البيانات بالكامل، حيث خضعت جميع مكونات الأمان والبنية التحتية لعملية تجديد تكنولوجي كامل. أما بالنسبة لموقع استعادة البيانات (DR)، فقد أنهى الفريق تنفيذ المتطلبات اللازمة لافتتاح مركز بيانات استعادة البيانات الجديد خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤.
- تضمنت مبادرة بنك مصر لتعزيز التحول الرقمي، كل من التطورات التكنولوجية وإصلاح شامل لعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل البنك. وتم تنفيذ توسيع لبرنامج الإدارة للتحكم في تغييرات النسق لأصول تكنولوجيا المعلومات وإدراج الإصدار الرابع من إطار عمل مكتبة البنية التحتية لتقنية المعلومات (ITIL v4)، والذي يشمل إدارة المشاكل والحوادث، وإدارة الأصول، وإدارة مستوى الخدمات. ونتيجة لذلك، ساهمت هذه الجهود في تحسين تجربة العملاء من خلال تحسين استقرار أداء المنصة وإتاحة الخدمات.
- وفي إطار استراتيجية البنك المتعلقة بالبيانات، وضع بنك مصر خارطة طريق شاملة للاستفادة من أحدث التقنيات وتمكين قطاعات البنك من تقديم خدمات عالية الجودة للعملاء، مع ضمان تحول البنك إلى مؤسسة قائمة على البيانات.

تستند هيكلة خطتنا الاستراتيجية حول ثلاثة أعمدة أساسية:

- توافر البيانات
- هيكلة البيانات
- حوكمة البيانات

تعزز خطة العمل الاستراتيجية المنفذة اتخاذ قرارات مستنيرة وفي الوقت المناسب عبر جميع قطاعات البنك. ويتيح هذا النهج المنظم تدفق المعلومات بسلاسة، مما يسهل إتاحة الخدمات للعملاء بسرعة وفعالية.

- تم تطوير منصة جديدة لجمع بيانات دقيقة ومرنة من مصادر متنوعة داخل البنك. ويتم استخدام هذه المنصة من قبل فرق داخلية مختلفة وموردين لتحليل عملائنا وسلوكهم، بهدف فهم متطلباتهم واهتماماتهم لتعزيز رضاهم.
- حقق بنك مصر الريادة بين البنوك المصرية في تيسير إرسال واستلام الأموال للعملاء من خلال رقم الهاتف المحمول أو عنوان الدفع الفوري (IPN) من حساب بنك مصر إلى أي حساب مصرفي، أو محفظة هاتف محمول، أو مجموعة واسعة من بطاقات الائتمان والمدفوعة مقدمًا والخصم المباشر؛ وتتوفر هذه القنوات على مستوى الجمهورية على مدارالساعة طوال أيام الأسبوع، عبر شبكة المدفوعات اللحظية (IPN)، ذلك بالإضافة إلى كونها آمنة وموثوقة للعملاء من الأفراد والشركات على حد سواء.
- يقدم بنك مصر لعملائه خيار استلام نسخة كشوف حساب إلكترونية، وهو بديلاً آمنًا وصديقًا للبيئة عن الكشوف الورقية التقليدية، ويتيح هذا البديل للعملاء الوصول إلى كشوف حساباتهم المصرفية عبر البريد الإلكتروني.

الجوائز والتكريمات

مجلس المعايير الأمنية لصناعة بطاقات الدفع

شهادة المعايير الدولية لأمن البيانات في قطاع بطاقات الدفع (PCI DSS) بأحدث إصدارتها ٣,٢,١

وقد حصل البنك على هذه الشهادة عن عام ٢٠٢٣، وهي تُمنح حصريًا للبنوك التي تنفذ المعايير الدولية لضمان خصوصية بيانات بطاقات الائتمان والدفع وأمانها.

جدير بالذكر أن بنك مصر كان أول بنك في مصر وشمال أفريقيا يحصل على شهادة المعايير الدولية لأمن البيانات في قطاع بطاقات الدفع (PCI-DSS) في عام ٢٠١٠. وقد أظهر البنك التزامه بعد أن نجح في الحصول على هذه الشهادة لمدة ١٣ عامًا.

قطاع التحول الرقمي

في ظل تطور منظومة المصارف، يدرك بنك مصر أهمية البقاء في الطليعة وتبني التطورات التكنولوجية. كما يدرك بنك مصر بأن هذا الانتشار السريع للتكنولوجيا سيؤدي إلى تحول كبير في الخدمات والمنتجات المصرفية الرقمية. بذلك يكون البنك على أتم استعداد لتقديم حلول مصرفية مبتكرة ومتطورة تلبي احتياجات عملائه.

نظرة عامة

في بنك مصر، نسعى باستمرار للابتكار وخلق حلول مصرفية رقمية متطورة توفر لعملائنا تجربة مصرفية سلسة وآمنة، ونهدف إلى توفير خدمات مصرفية تتميز بالسلاسة وخالية من أية عوائق ومتاحة للجميع في أي وقت وأي مكان. فنحن ملتزمون بتقديم أفضل خدمات ومنتجات مصرفية رقمية لعملائنا، مع ضمان تلبية احتياجاتهم المالية بكفاءة وفاعلية.

أحد الأهداف الرئيسية في بنك مصر تتمثل في تعزيز التركيز على العميل، وهو ما يحققه البنك من خلال تبني مبادرات متطورة في الأتمتة وتحديث البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات. ولا يقتصر هذا النهج فقط على زيادة مصادر الإيرادات وتحسين الكفاءة التشغيلية، بل يرتبط أيضًا بتحقيق أقصى درجات رضا العملاء.

يؤمن بنك مصر أنه يمكنه الاستفادة من مزايا التحول الرقمي. وبالتالي، قام بتطوير استراتيجية تركز على تبني تقنيات متطورة لتعزيز تفاعل أصحاب المصلحة، وتقليل التكاليف، وزيادة الربحية.

كما يلتزم البنك باستمرار تحسين جودة خدماته، لضمان نجاحه على المدى الطويل، والمساهمة بشكل كبير في تلبية توقعات العملاء أو تخطيها.

> في بنك مصر، نلتزم بدعم التحول الرقمي مع التمسك بمبادئنا وأهدافنا المؤسسية لتحفيز الاقتصاد الوطني المصري وتحقيق التنمية المستدامة.
>
> تعد المرونة ميزة أساسية طويلة الأجل ينبغي علينا تطبيقها باستمرار لتخطي توقعات عملائنا.
>
> **شهاب زيدان**
>
> رئيس قطاعي المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية والتحول الرقمي

إنجازات عام ٢٠٢٣ - لمحة عامة

تشهد المنظومة المصرفية تحولاً كبيرًا، حيث تلعب التكنولوجيا الرقمية دورًا فعالاً في هيكلة مستقبلها. لذلك ينبغي على البنوك تبني التحول الرقمي بهدف المحافظة على مستوى التنافسية والربحية ولتقديم تجربة استثنائية للعملاء. ولذلك اتخذ بنك مصر خطوة إيجابية للمضي قدمًا من خلال إنشاء قطاع التحول الرقمي. ويلتزم القطاع برقمنة تجربة العملاء المصرفية، وتسهيل العمليات، وتعزيز الشمول المالي، مما سيساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية الرئيسية. ومن خلال التركيز بشكل كبير على الابتكار وإعطاء الأولوية للعملاء، فإن بنك مصر يرسخ مكانته الرائدة في المنظومة المصرفية الرقمية.

مكتب التحول الرقمى لبنك مصر

في إطار مسيرة بنك مصر لتحقيق التحول، أعاد مكتب التحول هيكلة ركائزه الرئيسية في عام ٢٠٢٣ بهدف تعزيز التحول الرقمي على مستوى كافة قطاعات البنك. اتخذ المكتب قرارًا بتعزيز المرونة داخل البنك من خلال تبني نموذج التشغيل المرن المعتمد على مجموعات عمل مرنة لتحقيق نتائج عالية الجودة وبسرعة، مما يساعد البنك على الحفاظ على تنافسيته وتلبية احتياجات عملائنا المتغيرة. وتهدف المبادرة إلى دعم البنك في اتباع نهج قائم على البيانات من أجل تسريع عملية التحول الرقمي.

وتتمثل الركائز الرئيسية للتحول الرقمي في: «نموذج التشغيل المرن» المدعوم من مركز التميز، و«التحول الثقافي» لتعزيز ثقافة تنظيمية موحدة، و«التحول الوظيفي والمرونة التجارية وكسر الحواجز التنظيمية» للمساعدة في بناء أساس مصرفي أكثر قوة، و«تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي» للانتقال إلى منظمة تعتمد على البيانات.

نموذج التشغيل المرن

كان نجاح نموذج التشغيل المرن في مكتب التحول الرقمي على مدى السنوات الأربع الماضية مصدر إلهام، مما دفع البنك لتوسيع نطاقه ليشمل أقسامًا أخرى.

واعتمد بنك مصر نموذج تشغيل مرن لدفع رحلة التحول الرقمي. ويتضمن هذا النموذج إنشاء فرق متعددة المهام تركز على إدارة تدفقات القيمة، والاستثمار في مهارات وقدرات جديدة، واستغلال الأدوات الرقمية، وتطبيق هذا النموذج على مستوى كافة أصحاب المصلحة والشركات ووظائف الدعم والتحكم.

في عام ٢٠٢٣، نجحنا في تمكين ٤ فرق متعددة التخصصات والمهام جديدة لقطاعات مختلفة مثل قطاع التجزئة، وأمن المعلومات، وتقنية المعلومات، وتحليل البيانات متبعيين نظام العمل المرن (Agile)، جاءت هذه الخطوة بهدف «كسر الحواجز التنظيمية» وتعزيز التركيز على تحقيق الأهداف اللأستراتجية، مع اتباع نهج يركز على العميل وتحقيق سرعة أكبر في طرح المنتجات في السوق. وساعد هذا النهج البنك على البقاء في موقع تنافسي، وتلبية احتياجات العملاء المتغيرة مع تقديم خدمات رقمية متميزة.

كما يتولى مركز التميز قيادة تطبيق النموذج التنظيمي من خلال تشكيل وحدة تضم مجموعة من الخبراء المعنيين بتفعيل نموذج التشغيل المرن الجديد عبر البنك. وتتمثل المسؤوليات الرئيسية لمركز التميز في وضع المعايير، وتطوير الاستراتيجيات، وتنفيذ أفضل الممارسات، وتسهيل التطور المهني، وتقديم التدريب وبناء القدرات. بالإضافة إلى ذلك، يتحمل المركز مسؤولية تنظيم تقييم أعضاء المركز، والتوظيف، وضمان توافر الجودة وبناء القدارات المطلوبة للمهارات من خلال المشاركة الفعالة في اختيار الموظفين الجدد.

التحول في الثقافة المؤسسية

يركز هذا القطاع على تحقيق التحولات الناجحة من خلال بناء ثقافة عمل موحدة وتحديد القيم والمبادئ التي توجه موظفي بنك مصر. ويتيح ذلك لهم تحقيق استراتيجية البنك وتبني ممارساته التجارية المبتكرة.

كما يساعد ذلك البنك على استغلال مهارات موظفيه بشكل أفضل وتعزيز تجربة العملاء. وفي هذا السياق، دعت إدارة البنك إلى تبني بيئة عمل متعاونة ومتعددة المهام تدعم التعلم المستمر مما يضمن توافق قيم الموظفين وسلوكياتهم مع أهداف التحول الرقمي.

تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي

لقد شهدت رحلة البنك لتحقيق التحول مؤخرًا دمج تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي في عملياتها. ونتيجة لذلك، تعاون الفريق بشكل وثيق مع جميع الوحدات داخل البنك لاستكشاف إمكانية الاستفادة من تقنيات تحليل البيانات الذكاء الاصطناعي، والتي من شأنها أن تدعم البنك في زيادة الإيرادات، ومنع الاحتيال، وتقليل المخاطر. وبهدف تطوير العمليات التشغيلية ذات الصلة، يضم قسم تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي فريقًا متنوعًا ومؤهلاً من علماء البيانات، والمحللين، والمهندسين، والمترجمين التجاريين، وأصحاب المنتجات، مسؤولي الإدارة الذين يتعاونون ضمن إطار مرن لتطوير وإطلاق نماذج ذكاء اصطناعي تعتمد على البيانات لتقديم قيمة تجارية ملموسة عبر قطاعات متنوعة تشمل التجزئة، والشركات الصغيرة والمتوسطة، المعاملات المصرفية الدولية، والخدمات المصرفية للشركات.

وضع بنك مصر استراتيجية لحوكمة البيانات ضمن إطار التحول الرقمي، لتعزيز اتخاذ القرارات المبنية على تحليل البيانات. وذلك من خلال وضع خطة عمل تشمل ٤٠ مجال بيانات داخل البنك. ويشمل ذلك إنشاء/تفعيل وظائف جديدة خاصة بالبيانات مثل: الإشراف على البيانات وتحليل ذكاء الأعمال والعرض المرئي لمقاييس جودة البيانات. تضمن حوكمة البيانات تحديد المسؤوليات وتحقيق الشفافية والموثوقية في المعلومات المستخلصة من البيانات، مما يعزز الثقة ويقلل الاعتماد على الخبرات الشخصية. كما تحسن الكفاءة التشغيلية من خلال مراقبة جودة البيانات، مما يمكن البنك من اتخاذ قرارات سريعة وفعالة. وتساهم حوكمة البيانات في دعم وتطوير الابتكار وتحسين التفاعل مع العملاء وتعزيز فرص البيع التبادلي.

التحول الوظيفي ومرونة الأعمال

يساعد هذا القطاع البنك على تحويل بعض الوظائف من خلال بناء أساس قوي ونموذج تشغيل راسخ بين أصحاب المصلحة. وسيفتح ذلك الطريق نحو تركيز أكبر على العملاء ويخلق قيمة أكبر لعملائنا. وتشمل المبادرات تحسين جودة البيانات والتجزئة لتزويد البنك بأساس للقرارات القائمة على البيانات، لدعم إطار الرقابة لدينا وتحسين مستوى خدمة عملائنا.

مجموعة المنتجات والخدمات الرقمية المقدمة من القطاع

تبحث المؤسسات المصرفية باستمرار عن طرق لتحسين خدماتها وتلبية احتياجات عملائها المتطورة. يقوم بنك مصر بتعزيز ثقافة رقمية مرنة تنخرط بنجاح مع العملاء وأصحاب المصلحة. كما يدرك البنك أن الشمول المالي أمر بالغ الأهمية، وبالتالي يولي اهتمامًا كبيرًا للقدرة على استخدام التكنولوجيا الرقمية، خاصة بين كبار السن، والمتقاعدين، وفئات المجتمع الأقل حظًا. كما يلتزم البنك بتوفير خدمات مصرفية رقمية للجميع، بغض النظر عن خلفياتهم أو أوضاعهم المالية. ومن خلال ذلك، يسعى إلى تلبية الاحتياجات المالية المتنوعة لعملائه وتزويدهم بالأدوات اللازمة لتحقيق أهدافهم المالية.

خدمة فتح حساب إكسبريس للشركات أونلاين

يتيح حساب إكسبريس للشركات المقدم من بنك مصر لأصحاب الأعمال المنفردين إمكانية فتح حساباتهم عبر الإنترنت بسهولة وسرعة من أي مكان في مصر. ويُعد «حساب إكسبريس للشركات» خطوة أولى ضرورية لأصحاب الأعمال الذين يسعون لإدارة أعمالهم بفعالية، من خلال الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية المتميزة المقدمة من بنك مصر والمصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم على مدار الساعة. وتهدف هذه الخدمات إلى تعزيز حجم أعمالهم، ويلتزم البنك بتقديم الدعم اللازم لتحقيق أهدافهم.

كما يتيح حساب إكسبريس للشركات فتح حسابات خلال ٢٤ ساعة دون أي رسوم فتح. وبالإضافة إلى ذلك، يتم توفير بطاقة خصم مباشر تحمل اسم الشركة مجانًا دون أي رسوم تجديد سنوية. ويمكن للعملاء تفعيل خدمات بنك مصر للانترنت البنكي للشركات مجانًا، وإتمام جميع معاملات البنك التجارية عبر الإنترنت، والحصول على محفظة إلكترونية مجانية ورمز الاستجابة السريع لجميع المدفوعات لشركتهم.

تمويل بنك مصر إكسبريس للمشروعات الصغيرة والمتوسطة – SME Express

قدم بنك مصر منتجًا ماليًا رائدًا للمشروعات الصغيرة وهو تمويل بنك مصر إكسبريس للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتتميز هذه الخطة التمويلية المبتكرة بأنها خدمة رقمية تمامًا تتيح لعملاء بنك مصر التقدم للحصول على التمويل دون مغادرة مقر أعمالهم. ويمكن أيضًا لأصحاب المشروعات الصغيرة تقديم طلباتهم من خلال موقع البنك. ويُعد قرض تمويل المشروعات الصغيرة المتوفر في مصر الأسرع من نوعه، ويمكن الحصول عليه في غضون خمسة أيام عمل كحد أقصى من تاريخ تقديم الطلب. كما أضاف البنك تمويل إكسبريس للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى محفظته الإسلامية، حيث قدم نظام المرابحة عبر الإنترنت مستندًا إلى قواعد الشريعة الإسلامية بهدف تحسين تجربة العملاء.

خدمات الانترنت البنكي لبنك مصر- BM Online

توفر منصة BM Online بيئة آمنة للأفراد والشركات لإجراء مجموعة من المعاملات المصرفية والمالية. وتوفر منصتنا حلاً موثوقًا وفعالاً لإتمام المعاملات بسهولة.

خدمة الإنترنت البنكي للشركات والمؤسسات-

BM Online Business

قام بنك مصر مؤخرًا بالتركيز على رفع مستوى التجربة المصرفية الرقمية لعملائه من الشركات والمؤسسات. واتساقًا مع هذا الهدف، فقد أطلق البنك منصة مخصصة تتيح وصول سهل وآمن للخدمات المصرفية على مدار الساعة. وتهدف هذه المنصة إلى تمكين العملاء من الشركات من إدارة حساباتهم ومعاملاتهم بأقصى قدر من الراحة والكفاءة.

تم دمج المنصة التجارية بسلاسة مع BM Online Business، مما يوفر للعملاء من الشركات وسيلة سريعة وآمنة لإدارة حساباتهم ومعاملاتهم، وتتيح المنصة إمكانية إتمام المدفوعات المجمعة في خطوة واحدة، بالإضافة إلى المدفوعات الحكومية. ولأول مرة في مصر، قدمت المنصة خدمة التحويل اللحظي طوال أيام الأسبوع حتى في أيام العطلات الرسمية.

كما أنه خلال عام ٢٠٢٣، استهدف الفريق المسؤول عن منصتنا للخدمات المقدمة للشركات إلى إجراء تطوير جذري في نظام المدفوعات من خلال إضافة مزايا جديدة على بوابة الدفع الموحد، والتي ستعيد هيكلة التسويات التجارية وتقود الشركات نحو النجاح في العصر الرقمي. تشمل هذه الميزات:

- **توسيع نطاق الخدمات:** إدخال خدمات المدفوعات المجمعة عبر شبكة المدفوعات اللحظية (IPN)، وهي خدمة حصرية لعملاء الشركات ببنك مصر
- **ميزات مبتكرة لتحصيل المدفوعات:** طلب السداد، ورابط الدفع، وأمر الطلب. وهذه المزايا مصممة لإحداث ثورة في نظام التسويات التجارية لكل من عملاء بنك مصر وغيرهم، بالإضافة إلى كبار التجار.
- **تبسيط عملية الدفع:** تبسيط عملية الدفع، وتشجيع المعاملات غير النقدية، وتعزيز التدفق النقدي للشركات
- **تحسين تجربة العملاء:** من خلال توفير تجربة دفع سلسة وسهلة الاستخدام، يمكن للشركات جذب عملاء محتملين يفضلون الحصول على الراحة والكفاءة

الجوائز والتكريمات

مجلة ذا ديجيتال بانكر
أفضل بنك رقمي - مصر
برنامج تطوير وتعليم الموظفين المتميزين - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مجلة جازيت إنترناشونال
أفضل تطبيق موبايل بنكي - مصر

مجلة إنترناشونال إنفيستور
أفضل تطبيق موبايل بنكي - مصر

مجلة ورلد بيزنس أوت لوك
أفضل بنك جديد لمقدمي القروض الرقمية - مصر

تصنيف يوروموني لقادة السوق
رائد في مجال الحلول الرقمية - مصر

جوائز يوروموني للتميز
أفضل بنك للحلول الرقمية - مصر

مجلة كوزموبوليتان ذا دايلي
أفضل بنك لخدمات الموبايل البنكي - مصر

مجلة جلوبال بيزنس أوت لوك
أكثر منصة ابتكارًا لخدمات المحافظ الإلكترونية - BM Wallet - مصر

جائزة مؤسسة الشرق الأوسط للتميز التكنولوجي
فئة التكنولوجيا والصناعة: أفضل إنجازات في الخدمات المصرفية الرقمية - الشرق الأوسط

قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة

يعد بنك مصر مؤسسة مالية بارزة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر، وذلك منذ تأسيس البنك عام ١٩٢٠. وعلى مدار تاريخه، لعب البنك دورًا حيويًا في تحفيز التحولات الاقتصادية والهيكلية الكبيرة في البلاد، مما ساعد مصر على التمركز ضمن أكثر الاقتصاديات استراتيجية ومرونة وجاذبية في القارة الأفريقية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبشكل عام، فقد كان بنك مصر حجر الزاوية في نمو الاقتصاد المصري، كما يبدي التزامًا بدعم تنمية البلاد من خلال مجموعة واسعة من الخدمات المالية بالإضافة إلى جهود البنك في تعزيز الشمول المالي والتنمية المستدامة.

نظرة عامة

يوفر قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة مجموعة شاملة من المنتجات المصرفية النمطية والإسلامية والتي تصمم وفقًا لاحتياجات العملاء، بالإضافة إلى حلول متطورة لتمويل التجارة، وذلك بهدف تلبية متطلبات قاعدة عملاء البنك من المؤسسات الرائدة في القطاع العام والقطاع الخاص والمؤسسات الإقليمية والمتعددة الجنسيات.

ويلتزم القطاع بأن يكون الشريك الفعال والجدير بالثقة مع عملائنا، مما يجعل بنك مصر الخيار الأول لتقديم الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات. كما نسعى إلى تلبية متطلبات عملائنا، كونهم محور القيمة المقدمة من بنك مصر.

منظورنا تجاه البيئة والتمويل الأخضر

يولي قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة أهمية كبرى لإدراج معايير التمويل المستدام ضمن عملية توفير التمويل. كما أن القطاع يلتزم بـ«مبادئ التمويل المستدام» الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٨ يوليو ٢٠٢١.

> مع تطلعنا إلى المستقبل، نلتزم بتوقع متطلبات عملائنا المتغيرة وأن نكون شريك ذو ثقة بمجال الخدمات المصرفية للشركات سريع التطور. فنحن مستمرون في تطوير استراتيجياتنا لتحقيق الريادة وخلق مستقبل مستدام يعود بالنفع على جميع عملاء الشركات.
>
> من خلال خطتنا التي تتميز بالمرونة، نثق في مواصلة تقديم حلول جديدة ومبتكرة تلبي احتياجات الغد.
>
> **محمد خيرت**
>
> **رئيس قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة**

يسعى القطاع إلى تشجيع العملاء على وضع الاعتبارات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) ضمن عملياتهم. كما أن لدينا اعتقاد راسخ بأن التمويل المستدام يمكنه فتح آفاق واعدة للنمو الاقتصادي والتطور المجتمعي على المدى البعيد.

بلغت قيمة محفظة قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة للمشروعات المستدامة ذات الصلة بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة نحو ٦,٣ مليار جنيه مصري حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

ويعد نشر التمويل الأخضر جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيتنا المستدامة، حيث يظل التزامنا بالعمل المناخي ذا أهمية قصوى. بدايةً من المبادرات المتعلقة بالطاقة المتجددة ووصولاً إلى برامج كفاءة الطاقة، نقوم بتوجيه التمويل لمواجهة تحديات تغير المناخ وخدمة الصالح العام للمجتمع.

كما يتحقق بنك مصر من الامتثال البيئي لضمان توافق كافة المشروعات الممولة مع القوانين التي وضعتها وزارة البيئة. بالإضافة إلى ذلك، يتيح بنك مصر تمويل للمشروعات التي تهدف إلى معالجة ندرة الموارد، مما يعزز التنمية المرنة والشاملة والمستدامة.

تقييم الأداء المالي

ارتفع حجم محفظة القروض والتسهيلات للشركات الكبرى إلى ٩٠٥,٢ مليار جنيه مصري حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، مما يعكس نموًا سنويًا بنسبة ٣٣٪. خلال الفترة من يناير ٢٠٢٣ إلى ديسمبر ٢٠٢٣، شارك بنك مصر في ٢٦ عملية تمويل مشترك بإجمالي قيمة بلغت ٢٤٦,٧ مليار جنيه مصري.

وقد بلغت حصة بنك مصر في هذه القروض ١١٥,٨ مليار جنيه مصري، مما يعكس إسهامه البارز في سوق القروض المشتركة. وقد شملت هذه التمويلات المشتركة قطاعات متنوعة مثل النفط والغاز، النقل، المقاولات، الاستثمار العقاري، الأسمدة، البتروكيماويات، الكابلات، المنسوجات، الدواجن، والسياحة.

إنجازات عام ٢٠٢٣ - لمحة عامة

على مدار عام ٢٠٢٣، أثبت قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة كفاءته، من خلال التصدي للتحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الكبرى، وكذلك أثر الحرب الروسية الأوكرانية والحرب الإسرائيلية على غزة.

وعلى الرغم من هذه التحديات، حقق القطاع نموًا قويًا في محفظته مع الحفاظ في الوقت نفسه على معايير قوية لإدارة المخاطر الائتمانية.

التدريب والتطوير

في عام ٢٠٢٣، أكمل القطاع برنامجه التاسع لدورته الائتمانية التخصصية، وأطلق النسخة العاشرة من البرنامج بهدف تطوير قدرات المحللين الائتمانيين الجدد. وتم تصميم البرنامج وتقديمه وفقًا لأعلى المعايير الأكاديمية لضمان جودة المهارات المهنية للمشاركين بالبرنامج.

هذا بالإضافة إلى تقديم القطاع لدورات تدريبية لفريق العمل على مدار مسيرتهم المهنية، بما يسهم في تعزيز مهاراتهم ومعرفتهم.

مجموعة المنتجات والخدمات المقدمة من القطاع

يفتخر القطاع بتقديم حلول استثنائية لتمويل التجارة مصممة خصيصًا لتلبية متطلبات عملائنا. ومع الأخذ في الاعتبار أن كل نشاط منفرد بذاته، نقدم مجموعة من خيارات التمويل المصممة لتلبية متطلبات عملائنا الخاصة. كما يعمل فريقنا الذي يتمتع بالخبرة والمهنية عن كثب مع عملائنا لتقديم حلول مخصصة تساعدهم على تعزيز النمو وزيادة الربحية.

حلول تمويلية

يقدم القطاع مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية المُتكاملة وبجودة عالية. تشمل تمويل رأس المال العامل، ومتطلبات التوسع، والمشروعات الاستراتيجية الكبرى.

ويتمتع أعضاء الفريق بالخبرة والمعرفة لتقديم خدمات شاملة، مثل ترتيب التمويل اللازم للمشروعات الكبرى.

الحلول الرقمية

يوفر القطاع مجموعة شاملة من الحلول المصرفية الرقمية التي تلبي متطلبات العملاء اليومية، تم تصميم منتجاته وخدماته لتوفير قدر أكبر من الأمان والراحة مع تقليل الحاجة لإجراء عمليات مصرفية بفروع البنك.

كما تتيح تكنولوجيا الخدمات المصرفية الرقمية للعملاء من الشركات إدارة معاملاتهم المصرفية بسلاسة وأمان إلى جانب تلبية متطلباتهم التشغيلية.

الخدمات المصرفية الإسلامية

حقق بنك مصر مكانة راسخة كمؤسسة هامة في القطاع المصرفي الإسلامي، حيث توفر الفروع الإسلامية للبنك مجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات والعمليات التجارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للتخفيف من حدة المخاطر المحتملة.

كما أن المعاملات الإسلامية ببنك مصر (كنانة) تتم وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. وتحت إشراف هيئة شرعية تضم خبراء مختصين بمؤسسات موقرة، مثل الأزهر الشريف، دار الإفتاء، والمجلس الأعلى للبحوث الإسلامية.

تقييم الأداء

القيمة بالمليار جنيه مصري

	٢٠٢٢	٢٠٢٣	معدل النمو
محفظة القروض للشركات الكبرى	٦٨٠,٦	٩٠٥,٢	٣٣٪
خطابات الضمان	٣٠,٧	٤١,١	٣٣,٩٠٪
عدد عمليات القروض المشتركة			٢٦

الجوائز والتكريمات

مجلة يوروموني

أفضل بنك في مجال ائتمان الشركات - مصر

أفضل بنك إسلامي - مصر

مؤسسة إيميا فينانس

أفضل بنك لترتيب عمليات إعادة هيكلة – إفريقيا

أفضل تمويل لإعادة هيكلة – إفريقيا

أفضل تمويل بالعملة المحلية - إفريقيا

أفضل عملية تمويل مشترك - إفريقيا

أفضل عملية تمويل مشترك - شمال إفريقيا

أفضل عملية تمويل مشترك للهيئات - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أفضل عملية تمويلية عن مشروع ترفيهي – مصر

أفضل عملية تمويلية في مجال صناعة البتروكيمياويات - مصر

أفضل عملية تمويلية في قطاع الاستثمار العقاري - مصر

أفضل عملية تمويلية في قطاع السياحة – مصر

أفضل عملية تمويلية في مجال البنية التحتية – مصر

أفضل عملية تمويلية في قطاع العقارات - مصر

مجلة إنترناشونال فينانس

أفضل بنك في مجال ائتمان الشركات - مصر

مجلة وورلد بيزنس أوت لوك

أفضل بنك في مجال ائتمان الشركات - مصر

مجلة جلوبال بيزنس أوت لوك

البنك الأسرع نموّا في مجال ائتمان الشركات - مصر

مجلة كوزموبوليتان ذا دايلي بيزنس

أفضل بنك في مجال ائتمان الشركات - مصر

مجلة ذا بانكر العالمية التابعة لمؤسسة «فاينانشال تايمز»

أفضل عملية تمويلية - إفريقيا

مجلة جازيت إنترناشونال جلوبال

البنك الأسرع نموّا في مجال ائتمان الشركات- مصر

بنك العام في التمويل الإسلامي – مصر

مجلة كابيتال فينانس إنترناشونال

أفضل بنك في مجال ائتمان الشركات - مصر

قائمة مؤسسة بلومبرج عن أداء البنوك فى القروض المشتركة

المركز الثاني علي مستوى جمهورية مصر العربية والثالث على إفريقيا في تسويق وترتيب القروض المشتركة

جوائز آي جي جلوبال – منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا

العملية التمويلية للعام في مجال التحول الطاقي - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قطاع التجزئة المصرفية

تماشيًا مع الأهداف الأساسية للبنك، يلتزم قطاع التجزئة المصرفية في بنك مصر بتقديم مجموعة شاملة ومتكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية. كما يلعب هذا القطاع دورًا حيويًا في تحقيق الشمول المالي وتعزيز الأمن الاقتصادي.

نظرة عامة

يتميز قطاع التجزئة المصرفية بمجموعة شاملة من منتجات الادخار والودائع، لتلبية الاحتياجات المتنوعة لعملائه. كما يقدم القطاع مجموعة من القروض والخدمات المصرفية للأفراد للوفاء بالمتطلبات المختلفة لعملائه.

وتركز استراتيجية بنك مصر في مجال التجزئة المصرفية على الاستفادة من حلول التكنولوجيا المالية لتقديم تجربة سلسة ومريحة للعملاء عند إجراء عمليات الدفع. كما يلتزم البنك بتقديم مجموعة من المنتجات المتطورة والآليات الرقمية، وإقامة شراكات جديدة، وعرض مقترحات قيمة جديدة لجذب العملاء والاحتفاظ بهم.

ويسعد بنك مصر الإعلان عن التزامه المستمر بتقديم تجارب استثنائية للعملاء من خلال تقديم أدوات وخدمات رقمية مبتكرة. ويتمثل هدفنا في تمكن العملاء من تنفيذ العمليات المصرفية في أي وقت ومن أي مكان عبر مجموعة من منصات التواصل الاجتماعي والتجارة الإلكترونية. كما نلتزم بتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية لكافة الفئات بالسوق، بما في ذلك الفئات المحرومة والأقليات، بطريقة آمنة ومسؤولة.

> تشهد خدمات التجزئة المصرفية في بنك مصر نموًا مستمرًا بفضل إجراء تحديثات بالمنصة وإضافة مزايا جديدة من شأنها أن تسهل حياة العملاء. وقد عزز بنك مصر مكانته الرائدة في قطاع الخدمات المصرفية.
>
> في إطار التزامنا بتسهيل عملية التحول الرقمي، نواصل تقديم مجموعة من حلول التجزئة المخصصة لتطوير التجربة المصرفية المقدمة للأفراد.
>
> **إيهاب درة**
>
> رئيس قطاع الفروع والتجزئة المصرفية

تقييم الأداء المالي

بلغت قمية محفظة خدمات التجزئة المصرفية في بنك مصر ١١٥,٢ مليار جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. ومن الجدير بالذكر أن ودائع الأفراد سجلت ١,٣ تريليون جنيه مصري بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣، مقارنة بـ ١,١ تريليون جنيه مصري بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢.

إنجازات عام ٢٠٢٣ - لمحة عامة

جهود التحول الرقمي

قام بنك مصر بدمج خدمات التجار الشركاء في منصات الدفع الرقمية التابعة له. كما يتعاون البنك مع شركاء الأعمال لتقديم أدوات دفع رقمية بهدف تحسين تجربة العملاء. كما يقدم بنك مصر مزايا جذابة للتجار، بما في ذلك الإعفاء من رسوم تركيب الماكينات أو الرسوم الشهرية وعروض الأسعار الحصرية على مدفوعات المحافظ الإلكترونية وبطاقات الدفع.

وحقق البنك نموًا ملحوظًا في التجارة الإلكترونية، والمعاملات عبر رمز الاستجابة السريعة QR Code، والمدفوعات عبر تطبيق الهاتف المحمول، وخدمات الإنترنت البنكي. وقد نجح القطاع في إنشاء شراكات عديدة مع منظمات مرموقة، وقد أثمرت جهود التعاون عن نتائج إيجابية.

كما أطلق بنك مصر خدمة "Tap on Phone" المبتكرة، والتي تمكن التجار من قبول المدفوعات من أي بطاقة خصم أو ائتمان عبر الهاتف المحمول لمسح البطاقة وإتمام المعاملة البنكية.

وقد فتحت المدفوعات النقدية المجال للمدفوعات بين الأفراد ومدفوعات الحسابات المصرفية، سواء عبر الإنترنت أو من خلال المحافظ الإلكترونية، وذلك خلال فترات الإغلاق بسبب فيروس كورونا. حيث أصبح المستهلكون أكثر حرصًا في إنفاقهم، ظهرت فرص جديدة من خلال خيار الشراء الآن والدفع لاحقًا أو نماذج الدفع بالتقسيط. وقدم البنك لعملاء المحافظ الإلكترونية ميزة رمز الاستجابة السريعة للدفع الإلكتروني في نقاط البيع وعبر المواقع الإلكترونية.

وشهدت محفظة بنك مصر نموًا مستمرًا في عدد المشتركين النشطين بفضل ما يتم تقديمه من مجموعة واسعة من الخدمات المالية، بما في ذلك محفظة WE Pay، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. كما شهدت أيضًا زيادة ملحوظة في عدد وحجم المعاملات منذ إطلاق الخدمة. وقد قام البنك بتطوير البطاقات الائتمانية والمسبقة الدفع لتفعيل المدفوعات غير التلامسية، تماشيًا مع استراتيجية التحول الرقمي للبنك المركزي. أصدر بنك مصر حوالي ١٦,٠٤٩ مليون بطاقة دفع متداولة، بحجم معاملات شهري متوسط بقيمة ٤٨ مليار جنيه مصري بنهاية العام المالي ٢٠٢٣.

مبادرات أحدثت نقلة نوعية خلال ٢٠٢٣

تحصيل الرسوم الدراسية إلكترونيًا أسهل مع بنك مصر

اتخذ بنك مصر خطوة استباقية من خلال تثبيت شبكة من أجهزة الصراف الآلي في الحرم الجامعي، مقدماً بذلك خدمات سلسة مصممة لتلبية احتياجات الطلاب. تشمل هذه الخدمات مزايا مبتكرة مثل سحب الأموال من أجهزة الصراف الآلي بدون بطاقة وخيار إيداع مدفوعات الرسوم الدراسية مباشرة من خلال أجهزة الصراف الآلي.

بالإضافة إلى ذلك، يصدر البنك بطاقات ميزة للطلاب مربوطة بمحفظة بنك مصر، مما يمكنهم من إيداع الرسوم بسلاسة وسداد النفقات عبر موقع الجامعة أو أجهزة نقاط البيع التي

يوفرها البنك داخل الحرم الجامعي. علاوة على ذلك، يمكن للآباء أو الأوصياء استخدام أجهزة الصراف الآلي لإيداع المخصصات الشهرية بسهولة، وإرشاد أطفالهم في إدارة أموالهم من خلال إعداد خطط إنفاق باستخدام البطاقات.

وفي خطوة مهمة، وقع بنك مصر اتفاقيات تعاون مع حوالي ٥٠ جامعة حكومية وخاصة، بما في ذلك جامعة سيناء، وجامعة الجيزة الجديدة، لتقديم خدمات التحصيل الإلكتروني للطلاب ودفع الرسوم الدراسية.

ولا تقتصر هذه المبادرات الاستراتيجية والمنسقة على تسهيل عمليات الدفع للطلاب فحسب، بل تتماشى أيضًا مع الاتجاهات الرقمية العالمية. فمن خلال تعزيز الانتقال السلس نحو الخدمات المصرفية الرقمية وتعزيز الشمول المالي، يظهر بنك مصر التزامه بالبقاء في الصدارة في مشهد الخدمات المصرفية الرقمية.

كما وقع بنك مصر اتفاقيات تعاون مع العديد من الجامعات المصرية، بما في ذلك جامعة ٦ أكتوبر وجامعة القاهرة وجامعة عين شمس وجامعة بنها وجامعة دمنهور وجامعة قناة السويس وجامعة أسيوط وجامعة سوهاج.

علاوة على ذلك، تعاون البنك مع إي-فاينانس وجامعة الأزهر لتقديم خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني للرسوم الدراسية من خلال بطاقات الدفع ورموز الاستجابة السريعة. وتهدف هذه المشروعات إلى توفير طرق دفع إلكترونية بسيطة لتحصيل الرسوم الدراسية، بما في ذلك تحصيل مصروفات التعليم عبر موقع جامعة الأزهر.

وأطلق بنك مصر أيضًا بوابة Solutions Hub، وهو نظام لتحصيل المدفوعات الرقمية مصمم لتلبية احتياجات الدفع في القطاع التعليمي.

كما يلتزم البنك بالحفاظ على أعلى معايير الأمان السيبراني لجميع شرائح عملائه، وقد حصل على شهادة PCI-DSS لتأمين بطاقات الدفع للمرة الثانية عشرة، مما يعكس قدرته على حماية بطاقات الدفع وحماية معلومات العملاء السرية من الاختراق وسوء الاستخدام.

الشراكة بين مصر واليابان في مجال التعليم

في إطار جهود التعاون، يقدم بنك مصر قروضًا تعليمية لتغطية الرسوم الدراسية للطلاب المسجلين بالمدارس المصرية اليابانية التي يبلغ عددها ٤٣ مدرسة في ٢٤ محافظة. وتصل فترة سداد القرض إلى ثمانية أشهر، من الخريف إلى الربيع، ومعدل تغطية تصل إلى ١٠٠٪ من الرسوم الدراسية. كما يشمل برنامج القرض تأمينًا مجانيًا على الحياة للمقترض في حالة الوفاة أو العجز الكلي.

مبادرات صديقة للبيئة

برنامج المُمكّن

قدم بنك مصر برنامج «المُمكّن»، الذي يهدف إلى تيسير وصول الخدمات والمنتجات المصرفية للأشخاص من أصحاب الهمم، حيث يوفر البرنامج تجربة مصرفية فريدة متسقة مع مبادرات الحكومة والبنك المركزي المصري لدعم أصحاب الهمم وتمكينهم وتعزيز مشاركتهم المجتمعية.

الحد من الانبعاثات الناجمة عن وسائل النقل

أظهر البنك التزامه بتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة. من خلال المشاركة الفعالة في عدة مبادرات على مدار عام ٢٠٢٣. وتهدف هذه المبادرات إلى تعزيز القضاء على انبعاثات النقل، وخاصة تلك الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري في المركبات.

المركبات ثنائية الوقود

يوفر بنك مصر خيارات تمويل جذابة تتيح مزايا عديدة وخطط سداد مرنة لمالكي المركبات كجزء من برنامج المركبات ثنائية الوقود. كما يقدم البنك أسعار فائدة ثابتة منخفضة تصل إلى ٣٪ مع فترة تمويل تصل إلى ١٠ سنوات وأسعار تنافسية لبرامج التأمين على الحياة والتأمين على السيارات.

مبادرة «دراجتك صحتك»

يشارك البنك أيضًا في مبادرة «دراجتك صحتك» لتغيير طرق التنقل اليومية، وتعزيز أنماط الحياة الصحية، وتقليل انبعاثات الوقود. وفي إطار هذه المبادرة، يقدم بنك مصر تسهيلات سداد للمواطنين الراغبين في شراء الدراجات الكهربائية على مدى ١٢ شهرًا.

التواجد المحلي

الفروع

يقدم بنك مصر خدماته حاليًا من خلال ٨٢٤ فرعًا محليًا في جميع محافظات مصر، باستثناء الفروع الموجودة خارج مصر، وذلك حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٣، مما يوفر خدمات عالية الجودة ومتاحة للعملاء.

ماكينات الصراف الآلي

توسعت شبكة أجهزة الصراف الآلي لبنك مصر لتصل إلى أكثر من ٥٥٠٠ جهاز بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣، حيث تغطي جميع محافظات مصر. ويوفر البنك أيضًا أجهزة صراف آلي في محطات المترو والسكك الحديدية كخطوة جديدة لتسهيل المعاملات المصرفية. وأضاف البنك مزايا وخدمات جديدة بماكينات الصراف الآلي بما في ذلك التحويلات النقدية بدون بطاقة، والتحويلات بين المحافظ البنكية، وعمليات الإيداع، ودفع الفواتير، والتبرعات، وربط شهادات الادخار، وخدمات دفع رسوم الاشتراكات المختلفة.

قبول المدفوعات الرقمية

نقاط البيع الإلكترونية والمعاملات برمز الاستجابة السريعة QR Code

يواصل بنك مصر تعزيز خدمات الدفع الإلكتروني، وإطلاق نقاط بيع جديدة، وتطوير معاملات رمز الاستجابة السريعة للمدفوعات اللاتلامسية عبر الهاتف المحمول. ويدير البنك شبكة رائدة من نقاط البيع بالتعاون مع وسطاء، حيث وصل العدد إلى حوالي ٦٦٧ ألف نقطة بيع و١٦٠ ألف نقطة بيع للتجار عبر خدمة رمز الاستجابة السريعة، مع قيمة إجمالية للمعاملات بلغت ١٣٣ مليار جنيه مصري خلال السنة المالية ٢٠٢٣. ويُعتبر بنك مصر رائدًا في السوق من حيث عدد التحالفات الاستراتيجية التي تدعم المدفوعات الإلكترونية والحلول المالية.

علاوة على ذلك، يستحوذ البنك على ٧٠٪ من حصة السوق في شركات التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة، مما يعزز مكانته الرائدة ويعزز توجهه نحو تعزيز الشمول المالي في جميع القطاعات، للتحول إلى مجتمع غير نقدي.

التجارة الإلكترونية

تشهد التجارة الإلكترونية لبنك مصر نموًا سنويًا سريعًا، مما يسهم بشكل كبير في نجاح خدماته للدفع الإلكتروني. وشهد قطاع التجارة الإلكترونية في عام ٢٠٢٣ توسعًا ليشمل ١٠,٠٠٠ موقع، مع إجمالي معاملات تصل إلى ٣٢ مليار جنيه مصري. ولذلك، تعتبر التجارة الإلكترونية المحرك الأساسي للإيرادات في بنك مصر. فقد ساهمت خدمات الدفع الرقمية المقدمة من بنك مصر بشكل ملحوظ في زيادة المعاملات الدولية بمقدار ١,٢ مليار دولار.

مجموعة المنتجات والخدمات الرقمية المقدمة من القطاع

خدمة كبار العملاء BMVIP

يمثل الحفاظ على ولاء العملاء جزءًا أساسيًا من نجاح بنك مصر على المدى الطويل. وفي هذا الإطار، توفر خدمة كبار العملاء BMVIP مجموعة من المزايا الفريدة والتجارب التي لا تُنسى. وتتضمن الخدمة فريق متخصص لإدارة علاقات العملاء (CRM) وقنوات دعم متعددة، مثل مركز اتصال متخصص، وخدمة الرسائل النصية، والدعم عبر البريد الإلكتروني. كما يقدم بنك مصر مجموعة حصرية من المنتجات والخدمات بأسعار تنافسية لعملاء BMVIP. وتهدف هذه الخدمات إلى تعزيز القيمة المقدمة للعملاء المميزين والمساعدة في الحفاظ على ولائهم. ومن خلال التعاون مع ماستركارد، يقدم بنك مصر أسعار فائدة خاصة على الحسابات وميزات إضافية للمعاملات المصرفية اليومية.

يمكن لعملاء BMVIP الدخول إلى صالات كبار الزوار بالمطارات والاستفادة من أسعار فائدة متميزة بناءً على أرصدة حساباتهم، كما يتم إعفائهم من رسوم دفاتر الشيكات ورسوم مصرفية محددة، إلى جانب حصولهم على إقامة مجانية في فنادق ومنتجعات ستاروود.

تقدم خدمة BMVIP مجموعة متنوعة من الخدمات الميسرة عبر تطبيق الهاتف المحمول، بما في ذلك خدمات الكونسيرج المحلية والعالمية لخطط السفر، والحجوزات، والخصومات الحصرية بأسعار تنافسية. بالإضافة إلى ذلك، قام بنك مصر بتحسين مستوى خدماته المصرفية من خلال تيسير عملية تسليم وتفعيل بطاقات الخصم، وزيادة أسعار الفائدة على الحسابات. كما تتضمن مجموعة خدمات BMVIP الآن خدمة المساعدة على الطريق لتوفير مزيد من الراحة.

طور بنك مصر تصميم كشف الحساب لعرض ملخص لحسابات العملاء على الصفحة الرئيسية، تليها تفاصيل المعاملات لكل حساب مطبوعة بشكل منمق.

القروض الشخصية

يقدم بنك مصر مجموعة شاملة من القروض وخطط التمويل المصممة خصيصًا حسب احتياجات العملاء، بحد أقصى للقرض يصل إلى ٤ مليون جنيه مصري للقروض الشخصية غير المضمونة وفترة سداد تصل إلى ١٢٠ شهر، يمكن تمديدها إلى ١٤٤ شهر لبرامج محددة بأسعار فائدة تنافسية. كما يوفر البنك أيضًا شروط وأحكام مرنة للقروض الشخصية لتلبية جميع متطلبات العملاء. ويقدم البنك قروضًا شخصية مع أو بدون تحويل رواتب للعملاء العاملين في المؤسسات العامة، والبنوك العامة والخاصة، وقطاعات النفط والبتروكيماويات، والاتصالات، وأصحاب الأعمال، والمهنيين (الأطباء، الصيادلة، المهندسين، إلخ). كما يقدم البنك قروضًا شخصية لأصحاب الأعمال والعاملين المستقلين. وأطلق بنك مصر الدخل الافتراضي لأصحاب الاوعية الادخارية والمتاحة لمختلف شرائح القروض الشخصية المضمونة وغير المضمونة للعملاء غير المقيمين بالبلاد.

بالإضافة إلى ذلك، يوفر بنك مصر للأسر المصرية قرضًا لتركيب محطة طاقة شمسية للمنازل، حيث يغطي القرض تكاليف تركيب الألواح الشمسية على الأسطح. ويقدم بنك مصر أيضًا قروضًا لشراء السيارات والتمويل العقاري، وقروضًا لتشطيب وتجديد المنازل، وقروضًا للسلع المعمرة والسياحة. علاوة على ذلك، يوفر البنك قروضًا تعليمية لدعم الطلاب المسجلين في التعليم العالي.

القروض الشخصية الرقمية

اتساقًا مع التوجه القائم نحو التحول الرقمي في السوق المصرفية المصرية، أطلق بنك مصر أول منتج مصرفي مبتكر، وهو القرض الشخصي الرقمي، وهو قرض يمكن الحصول عليه بسهولة دون الحاجة لأي أوراق مطلوبة للعملاء المؤهلين، حيث يمكن صرفه خلال ساعتين.

قروض نقدية سريعة

برنامج قرض النقد السريع هو برنامج قرض شخصي مصمم خصيصًا لحاملي حسابات التوفير، سواء كانوا مصريين أو أجانب، يقدم البرنامج ثلاث خطط للتوفير (شهادات، إيداعات، وحسابات توفير)، مع حد أقصى للقرض يتم تحديده وفقًا لضمان العميل في التوفير، ويمكن للعملاء التقدم بسهولة للحصول على القرض بتقديم الحد الأدنى من الأوراق المطلوبة، كما يوفر البرنامج أقل قيمة للرسوم إدارية وأعلى معدل إقراض، يصل إلى ٩٠٪ من القيمة الإجمالية لخطة الادخار.

البطاقات البنكية المقدمة من بنك مصر

بطاقات الخصم

يقدم البنك أنواعًا مختلفة من بطاقات الخصم، بدءًا من الكلاسيكية إلى ورلد إليت؛ ودعماً لاستراتيجية الشمول المالي الوطنية، أصدر بنك مصر أنواع بطاقات جديدة للفئات العمرية الصغيرة والشباب، كما أن بنك مصر هو الأول في مصر في إصدار بطاقات خصم «ميزة» ضمن خطة المجلس القومي للمدفوعات لدمج الفئات من غير المتعاملين مع البنوك في القطاع المصرفي، ولذلك، أصدر بنك مصر ١,١٠٩,٢٣٠ بطاقة خصم «ميزة» حتى ديسمبر ٢٠٢٣، حيث يمكن للعملاء الآن التقدم للحصول على بطاقات خصم عبر منصة الانترنت البنكي.

بطاقات الائتمان

يقدم بنك مصر أيضًا العديد من أنواع بطاقات الائتمان للعملاء، بأسعار ومزايا تنافسية وحدود ائتمانية مرتفعة، كما تم تمكين المدفوعات الحكومية عبر بطاقات الائتمان، حيث بلغ إجمالي حدود بطاقات الائتمان حوالي ٢٤,٠١١ مليار جنيه مصري لـ ٩٦٢ ألف عميل حتى ديسمبر ٢٠٢٣، ويمكن لعملاء بنك مصر الآن التقدم للحصول على بطاقات ائتمان عبر الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

ويساهم قطاع التجزئة المصرفية في بنك مصر بشكل كبير لتعزيز الوصول العادل للخدمات الرقمية في صعيد مصر والمدن الساحلية. ومن ضمن هذه الجهود، صارت السيدات تمثل نسبة ٤٣٪ من حاملي بطاقات الائتمان في جميع أنحاء مصر، محققًا بذلك معدل أكثر توازنًا في استخدام خدمات المصرفية الرقمية من العملاء من الجنسين في مختلف محافظات مصر- على سبيل المثال، تشهد محافظة الإسكندرية ارتفاعًا ملحوظًا في معدل السيدات اللاتي يستخدمن الخدمات المصرفية الرقمية.

كما أصدر بنك مصر ١٦,٠٤٩ مليون بطاقة دفع بحلول نهاية ديسمبر ٢٠٢٣، مما يضع البنك في المرتبة الثانية كأكبر جهة إصدار للبطاقات البنكية في منظومة البنوك المصرية.

بطاقات مسبقة الدفع

يوفر البنك مجموعة من بطاقات مسبقة الدفع المصممة لمختلف شرائح العملاء، كما قدم بنك مصر بطاقات مسبقة الدفع للشباب لجذب العملاء الشباب وتوسيع قاعدة عملائه.

والتزامًا باستراتيجية الشمول المالي الوطنية، لعب بنك مصر دورًا رائدًا في القطاع المصرفي المصري من خلال كونه أول بنك يقوم بإصدار بطاقات مسبقة الدفع «ميزة» كجزء من نظام الدفع الوطني المصري، وتهدف هذه المبادرة إلى دمج غير المستخدمين للخدمات المصرفية في القطاع المصرفي، مما يظهر التزام البنك بالشمول المالي.

وحتى ديسمبر ٢٠٢٣، أصدر البنك ٦,٥٠٩ مليون بطاقة مسبقة الدفع «ميزة» ويهدف إلى تحويل بطاقات الرواتب إلى بطاقات رواتب «ميزة»، مما يمكّن العملاء من استخدام خدمة الراتب مقدمًا والاستفادة من ميزات الدفع اللاتلامسي على منصة «ميزة».

إدارة التحالفات الاستراتيجية

في عام ٢٠٢١، اتخذ بنك مصر خطوة هامة نحو تحقيق أهدافه من خلال إنشاء الإدارة المركزية للتحالفات الاستراتيجية، وتم إنشاء هذه الإدارة ضمن هيكل قطاع التجزئة بهدف واضح وهو تنفيذ استراتيجية البنك بأكثر الطرق فعالية، ولتحقيق ذلك، تضم الإدارة فريقاً مختصاً مسؤولاً عن إنشاء وإدارة العلاقات مع الكيانات السيادية والوزارات والكيانات العامة والخاصة.

ويعمل الفريق بشكل وثيق مع كافة قطاعات البنك لضمان تنفيذ البروتوكولات بفاعلية، مما يساهم في تقديم خدمة استثنائية لعملاء بنك مصر.

وتتحمل الإدارة مسؤولية وضع بروتوكولات مخصصة تلبي المتطلبات الخاصة بكل كيان، وفي ذلك، تعمل الإدارة بالتعاون مع جميع قطاعات البنك من أجل تحقيق هذا الهدف.

حتى الآن، قامت الإدارة بتوقيع ٦١ بروتوكولاً مع العديد من المنظمات المرموقة مثل الرئاسة، والمخابرات العامة، والمخابرات العسكرية، وهيئة الشؤون المالية - القوات المسلحة، ووزارة الدفاع، ووزارة العدل، ووزارة الخارجية، وقطاع الأحول المدنية التابع لوزارة الداخلية، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج، و جهاز تنمية التجارة الداخلية بوزارة التموين والتجارة الداخلية، والمجلس القومي للمرأة، ومصر للطيران، والشركة المصرية للمطارات، والهيئة العربية للتصنيع (مصنع قادر)، ومجموعة عامر القابضة، والعديد من المؤسسات الأخرى.

وتهدف الإدارة إلى إدراج بنود تتعلق بأهداف حيوية مثل تحقيق التحول الرقمي، والشمول المالي، والتنمية المستدامة في معظم البروتوكولات بما يتماشى مع استراتيجية بنك مصر، كما يبرز إنشاء هذه الإدارة التزام البنك بتعزيز الشراكات القوية والتعاون مع الكيانات المختلفة.

الودائع البنكية

يطبق بنك مصر استراتيجية فعالة لتعظيم قيمة الفوائد المضافة لعملائه، وتحقيقًا لذلك، يقدم البنك باستمرار مجموعة متنوعة من المنتجات المصرفية التي تلبي احتياجات وتوقعات جميع العملاء، وخلال هذا العام، تم إطلاق مجموعة من الشهادات ذات العائد المرتفع، بدءًا من شهادة «طلعت حرب» للمرة الثالثة، ومدتها عام واحد وتقدم فوائد شهرية وسنوية، ثم تم إطلاق شهادة «ابن مصر» للمرة الثانية وهي شهادة تصل مدتها إلى ثلاث سنوات بمعدل فائدة متناقص.

بالإضافة إلى ذلك، أطلق بنك مصر شهادتين أخريين بالدولار الأمريكي تقدمان أسعار تنافسية لمدة ثلاث سنوات، حيث توفر شهادة «القمة» معدل فائدة ثابت مقدماً مدفوعاً بالجنيه المصري، بينما تقدم شهادة «إيليت» معدل فائدة ثابت ربع سنوي مدفوعاً بالدولار الأمريكي، مع إمكانية الاسترداد بالدولار الأمريكي لكلا الشهادتين.

في عام ٢٠٢٣، قدم بنك مصر حسابين جديدين، الأول هو حساب «حوالتي»، الذي يهدف إلى زيادة التحويلات الواردة برسوم مخفضة وتسهيل الإجراءات، والثاني هو حساب «كنانة بلس بعائد يومي»، الذي يمنح فائدة العائد اليومي على رصيد الحساب وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

كما يحرص بنك مصر على مراعاة البعد البيئي والتحول الرقمي، وفي هذا الإطار، قدم البنك كشوف حسابات إلكترونية توفر وصولاً سريعاً إلى جميع تفاصيل حسابات العملاء، مع تدابير أمان مطورة، وسهولة أكبر في الحصول على معلومات تفصيلية حول معاملات الحساب في أي وقت ومن أي مكان.

خدمة التسجيل الذاتي لتحويلات حسابات الرواتب

في إطار جهود البنك لدعم انتقال مصر إلى مجتمع لا نقدي، يستحوذ بنك مصر على ٤٨٪ من إجمالي حصة السوق في أتمتة رواتب الموظفين العاملين في الجهات الحكومية، محافظًا بذلك على ريادته التي حققها على مدار ١٨ عاماً متتالية.

في ديسمبر ٢٠٢٣، نفذ بنك مصر تحويلات رواتب بقيمة تجاوزت ١٨٧,٣ مليار جنيه مصري، تغطي ٤,٩١٨,٤٣٤ حساباً لرواتب العاملين في القطاعين العام والخاص عبر ٤,١ مليون بطاقة. كان ومازال بنك مصر رائدًا في تقديم خدمات جديدة، مثل إضافة الرواتب من خلال المحفظة باستخدام تطبيق ويب جديد، BM Payment، الذي يستخدم خاصية المصادقة الثنائية للهوية بهدف ضمان أعلى مستوى من الأمان.

مبادرة البنك المركزي للتمويل العقاري

نظرًا لأن التمويل العقاري يمثل عاملاً مؤثرًا في تعزيز الاقتصاد الوطني، يلعب بنك مصر دورًا حيويًا في مبادرات الحكومة لتعزيز الإسكان المناسب للمواطنين، وبموجب مبادرة البنك المركزي، قدم بنك مصر قروضاً طويلة الأجل لشراء وحدات سكنية بأسعار ميسرة، كما يسعى بنك مصر لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى قطاع العقارات.

ويقدم البنك مجموعة متنوعة من برامج التمويل العقاري للسكن والتأثيث لجميع فئات المجتمع المصري والمصريين المغتربين في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي ظل التزام بنك مصر بالتوجيه الرئاسي لضمان حياة أفضل للفئات المهمشة، يقدم البنك مجموعة متنوعة من برامج التمويل العقاري لجميع شرائح المجتمع (منتج التمويل العقاري من بنك مصر، ومبادرة البنك المركزي لمتوسطي ومحدودي الدخل)، خلال السنة المالية ٢٠٢٣، بلغت قيمة محفظة التمويل العقاري لبنك مصر ١٧,٩ مليار جنيه، مشتملة على إسهامه في مبادرة البنك المركزي بما يقدر بـ ١٧,٤٤٥ مليار جنيه.

التأمين البنكي التقليدي

يعد بنك مصر من البنوك الرائدة في مصر التي تقدم خدمات التأمين المصرفي بالتعاون مع شركة أليانز مصر منذ عام ٢٠٠٢، حيث يقدم البنك مجموعة متنوعة من برامج التأمين، بما في ذلك التأمين على الحياة وأنواع التأمين الأخرى مثل تأمين السيارات وتأمين الممتلكات، بالإضافة إلى حلول تأمينية مخصصة، ويتم تقديم هذه الخدمات من خلال أكثر من ٤٠٠ فرع لتلبية الاحتياجات المتنوعة لعملائنا من الأفراد والشركات، مما يمكّننا من توفير الحماية لعملائنا محليًا وعالميًا.

التأمين البنكي التكافلي

يعد بنك مصر من البنوك الرائدة في مصر التي تقدم خدمات التأمين المصرفي التكافلي بالتعاون مع شركة جي أي جي مصر - حياة عبر ٤٣ فرعًا إسلاميًا، حيث يقدم البنك مجموعة واسعة من برامج التأمين التي تغطي جميع احتياجات العملاء، سواء للاستثمار أو للحماية، بما في ذلك برامج التقاعد، وخطط التعليم، وتغطية الحوادث، ومنتجات التأمين للسيدات.

تأمين الائتمان

وقع بنك مصر اتفاقيات مع عدة شركات تأمين للتخفيف من حدة المخاطر، وفي ذلك، يقدم بنك مصر لعملائه مجموعة متنوعة من برامج التغطية التأمينية، بما في ذلك التأمين على الحياة، والتعويض عن العجز الدائم الكلي، وتغطية العجز عن سداد للمنتجات المصرفية، بما في ذلك القروض الشخصية، والمصرفية الإسلامية المرابحة، وبرامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

منتجات الصيرفة الإسلامية للأفراد

لضمان تقديم خدمات مصرفية إسلامية شاملة، تقدم فروع بنك مصر للمعاملات الإسلامية مجموعة متنوعة من المنتجات المصرفية، منها برامج المرابحة للسيارات، والمرابحة للأثاث، ومرابحة الحج والعمرة، ومرابحة التعليم، ومرابحة الوكالة، وبطاقات الائتمان الإسلامية، وحساب كنانة، وبلغ إجمالي قيمة محفظة الخدمات المصرفية الإسلامية (القروض المباشرة) ٤,٥ مليار جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٣، مقارنة بـ٣,٢ مليار جنيه قبل عام، مسجلة نمواً بنسبة ٤١٪.

التحويل الديناميكي للعملة

يعتمد البنك نظام تحويل العملات الديناميكي (DCC) لتسهيل تحويل الأموال للمشتريات الخارجية لحاملي بطاقات الائتمان إلى العملة المحلية عند نقطة البيع الإلكترونية.

خدمة الإنترنت والموبايل البنكي للأفراد

خدمات الإنترنت البنكي للأفراد

أعاد بنك مصر تصميم منصات الإنترنت والموبايل البنكي للأفراد لتقديم تجربة أفضل لعملائه من الأفراد، حيث تم تحديث بنك مصر أونلاين مع ميزات وخدمات جديدة متعددة لتعزيز راحة العملاء إلى أقصى حد، ولضمان تجربة مصرفية رقمية سلسة، كان بنك مصر أول بنك مصري يقدم خدمة التحويلات الفورية لجميع البنوك المحلية، والبطاقات، والمحافظ الإلكترونية، متاحة على مدار الساعة حتى في أيام العطلات.

كما أتاح البنك خيارات المدفوعات المفضلة وسجل المدفوعات لتمكين العملاء من دفع فواتيرهم، وفواتير خدمات المرافق، والتبرعات أو سداد المستحقات المعتادة بنقرة زر واحدة، بالإضافة إلى ذلك، يتيح بنك مصر أونلاين الآن للعملاء شراء أو استرداد قيمة شهادات الادخار من منازلهم عبر منصة الانترنت البنكي.

علاوة على ذلك، يوفر البنك إمكانية تفعيل بطاقات السحب والائتمان من خلال التطبيق المصرفي الوقت والجهد للعملاء. كما قدم البنك خيار الاطلاع على نقاط الولاء ليستمتع العملاء بالإنفاق ومعرفة نقاطهم المكتسبة بسهولة.

وإلى جانب إتاحة الخدمات والعروض على منصة الانترنت البنكي، يأتي التواصل المستمر مع العملاء واهتمامهم في مقدمة أولويات بنك مصر. وبالتالي، كان تطبيق بنك مصر هو الأول في مصر الذي أطلق خاصية الإشعارات بالتطبيق وإرسال إشعارات فورية لإبلاغ العملاء بالتحديثات التي يجريها البنك، والعروض، والمنتجات، والخدمات. كما أتاح البنك للعملاء تقديم تقييمات على مستوى التطبيق وتقديم الملاحظات، حيث يُعتبر الاستماع لملاحظات العملاء أمرًا بالغ الأهمية لبناء أو تحسين أي منتج يقوم عملاؤنا بتقييمه.

خدمة الإنترنت البنكي للشركات والمؤسسات

أدى نهج بنك مصر المرتكز على الاهتمام بالعميل إلى تطوير منصات تتميز بسهولة الاستخدام وتوفير العديد من الخدمات الرقمية عالية الجودة على الفور لجميع العملاء، وتشمل هذه المنصات خدمة الإنترنت البنكي للشركات والمؤسسات، التي تتيح للعملاء من الشركات إدارة حساباتهم ومعاملاتهم بسرعة وأمان من خلال خدمة المدفوعات المجمعة، بالإضافة إلى ذلك، تتيح المنصة إجراء تحويلات بسهولة وفي خطوة واحدة، بما في ذلك المدفوعات الحكومية، لتسهيل فعال للمعاملات. وللمرة الأولى، يتم إتاحة خدمة التحويل الفوري للعملاء من الشركات في مصر على مدار ٢٤ ساعة طوال أيام الأسبوع، حتى في العطلات الرسمية.

محفظة بنك مصر BM Wallet

تحدث المحافظ الرقمية ثورة في كيفية تخزين البنك واستخدام معلومات الدفع، حيث تقدم بديلاً سلسًا وآمنًا لحمل محفظة مادية، تقلل المحافظ الرقمية بشكل كبير من تعرض البيانات الشخصية والمالية أثناء المعاملات اليومية؛ وتُعد الأولوية في محفظة بنك مصر تحديدًا لأمان بيانات العملاء، مما يضمن تجربة مصرفية بدون قلق.

حققت محفظة بنك مصر نجاحًا ملحوظًا في عام ٢٠٢٣، حيث يمكن للمستخدمين إجراء الأنشطة المالية المختلفة دون عناء، مثل الإيداع والسحب النقدي، ودفع الفواتير إلكترونيًا، وإعادة شحن بطاقات الكهرباء بتفعيل خاصية الـNFC، وسداد مدفوعات التجار باستخدام رموز الاستجابة السريعة، وخدمة سداد أقساط قرض التمويل العقاري المقدم من بنك مصر.

كما يمكن للعملاء إعادة شحن محافظهم دون عناء باستخدام بطاقات الخصم أو الائتمان أو الدفع المسبق المقدمة من بنك مصر، وقد حقق بنك مصر الريادة في تقديمه لعملاء المحفظة رموز الاستجابة السريعة للمدفوعات الإلكترونية في نقاط البيع، بالإضافة إلى ذلك، يمكن لمشتركي محفظة بنك مصر البالغ عددهم ١,٦ مليون مشترك و١,٠٤٧ مليون مشترك في محفظة WE Pay الاستفادة من خدمات السداد من شركة فوري لدفع الفواتير، وإضافة أرصدة للحساب، و تقديم التبرعات، وشراء التذاكر، بالإضافة إلى ذلك يمكنهم أيضًا تلقي التحويلات الأجنبية والتسوق بسهولة من التجار المسجلين.

الجوائز والتكريمات

ميا فاينانس
أفضل بنك في التجزئة المصرفية – مصر

جوائز إسلاميك فاينانس نيوز
أفضل بنك في التجزئة المصرفية – مصر

مجلة جلوبال برانذز
أفضل علامة تجارية لتجزئة المصرفية- مصر

مجلة إنفستور ميديا
أفضل بنك في التجزئة المصرفية – مصر

مجلة جلوبال بيزنس
جائزة أفضل بنك لمدفوعات البطاقات الإلكترونية وآلات الدفع وماكينات الصرف – مصر
أفضل بنك للتجزئة المصرفية – مصر

مؤسسة كامبريدج اي اف ايه
أقوى نافذة لخدمات التجزئة المصرفية الإسلامية – مصر

جوائز مجلة يوروموني للتمويل الإسلامي
جائزة أفضل بنك إسلامي – مصر

تقييم الأداء

بطاقات الدفع الصادرة	١٦,٠٤٩ مليون
محفظة القروض العقارية	١٧,٩ مليار جنيه مصرى
حسابات الرواتب (بخلاف البطاقات)	٢٩٧,٦٧٦ ألف
إجمالي قيمة محفظة التجزئة	١١٥,٢ مليار جنيه مصرى

توزيع العملاء حسب النوع الاجتماعي

المستفيدين من قروض التمويل العقاري بمصر

يُظهر الرسم البياني أعلاه توزيع نسب العملاء من الذكور والإناث المستفيدين من قروض التمويل العقاري في جميع المحافظات.

المستفيدين من القروض الشخصية بمصر

يُظهر الرسم البياني أعلاه نسب العملاء من الذكور والإناث المستفيدين من القروض الشخصية في جميع المحافظات.

خدمات السحب على المكشوف

يُظهر الرسم البياني أعلاه توزيع حصة الذكور والإناث المستفيدين من خدمات السحب على المكشوف في جميع المحافظات.

بطاقات الائتمان

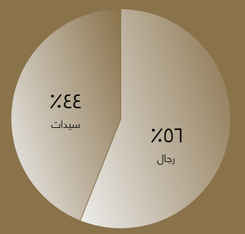

يُظهر الرسم البياني أعلاه توزيع حصة الذكور والإناث المستفيدين من بطاقات الائتمان في جميع المحافظات.

قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر

ظل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر ببنك مصر محققًا للريادة لفترة طويلة، وقد أسهمت جهود البنك بشكل كبير في تحسين إمكانية الحصول على التمويل، فضلاً عن تعزيز الأساليب المبتكرة لتوفير مصادر جديدة لتدفق رأس المال من أجل تطوير الأعمال.

نظرة عامة

يلتزم القطاع بتسريع وتيرة انتقال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر للاقتصاد الأخضر، ولذلك، يقدم البنك تمويلاً أخضر لدعم مشروعات مثل الطاقة الشمسية، وترشيد استهلاك المياه، وخفض النفايات، وغيرها، مما يعزز استجابة أكثر عدلاً ومرونة واستدامة لمواجهة مخاطر المناخ المتزايدة، بينما يعزز التنمية الاقتصادية.

وفي إطار التزامنا بالاستدامة، يطلب بنك مصر من عملائه تقديم تقييم الأثر البيئي للمنشأة أو المشروع، والذي يمنحه جهاز شئوون البيئة وفقًا لأحكام القانون رقم ٤ لعام ١٩٩٤؛ وفي خلال السنة المالية ٢٠٢١، ركز بنك مصر على تلبية احتياجات السيولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تأثرت بفعل التقلبات الحادة في معدلات الطلب بسبب جائحة كورونا، ولذلك، قدم البنك الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي شهدت تباطؤًا، أو تأخيرات في المدفوعات، أو متطلبات لزيادة القدرة المؤسسية.

وتباعا لتلك الجهود وصلت نسبة محفظة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى ٢٦,١٥٪ في ديسمبر٢٠٢٣ (وفقًا لمتطلبات البنك المركزي المصري)، وقد تم تحقيق هذا الإنجاز الملحوظ من خلال تنفيذ تطويرات كبرى للعمليات التشغيلية، إلى جانب لامركزية الموافقة على القروض وإرساء متطلبات صارمة لتقييم الائتمان لمنع التعثر، وقد أسهمت جميع هذه التدابير في نجاح البنك في تحقيق أهدافه الائتمانية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر.

> يمثل الهدف الرئيسي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر ببنك مصر تعزيز نمو وتطور رواد الأعمال من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. كما نسعى جاهدين لتوطيد مكانة بنك مصر كشريكهم المصرفي المفضل من خلال توفير منظومة شاملة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تتيح تجربة مصرفية سلسة تلبي جميع متطلباتهم المصرفية من مكان عملهم.
>
> كما نمد يد العون والدعم لعملائنا من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في تلبية متطلباتهم المالية وغير المالية، من خلال شراكاتنا الاستراتيجية مع مختلف الكيانات في الاقتصاد المصري.
>
> **عمرو دمرداش**
>
> **رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر**

بلغ إجمالي قاعدة عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ١٤٣,٥٨٧ عميل في ديسمبر ٢٠٢٣، كما قام بنك مصر بتمويل حوالي ٢٣,٣٥٠ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التى تقودها سيدات، أي ما يعادل ٢٣٪ من قاعدة عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتم تحقيق ذلك من خلال تطوير حلول مصرفية متخصصة متنوعة بالإضافة إلى تقديم مجموعة واسعة من الخدمات غير المالية، ويهدف بنك مصر إلى إطلاق العنان للإمكانات الهائلة للمشروعات التي لا تحظى بالقدر الكافي من الخدمات المصرفية.

تقييم الأداء المالي

يعمل القطاع على تخصيص تمويلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في القطاعات الحيوية للاقتصاد وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد في المحافظات المختلفة في جميع أنحاء مصر، حيث سجلت محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في بنك مصر حوالي ٥٤,١ مليار جنيه مصري بحلول نهاية ديسمبر ٢٠٢٣.

ويركز القطاع على تعزيز التنمية المستدامة وتمكين الشباب والنساء واستخدام الطاقة البديلة في القطاعات الاقتصادية المهمة في جميع أنحاء مصر ودعم المشروعات الصديقة للبيئة والمجتمع، كما نهدف لدفع عجلة النمو على المدى البعيد وخلق تأثير إيجابي على مجتمعنا.

وقدم بنك مصر الدعم لـ ٤٦٨ مشروع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر الصديقة للبيئة، بالإضافة إلى ٢٦١٨ مشروعًا صغيرًا تساهم اجتماعيًا؛ وشكلت المشروعات الصغيرة المملوكة للسيدات نسبة ٣٠٪ من المشروعات التي تحقق التزام اجتماعي و٢٠٪ من المشروعات الصغيرة الصديقة للبيئة.

ويلتزم القطاع بتمكين المرأة ودعم مشاركتها في الأعمال، ولتحقيق هذه الغاية، نقدم الدعم المالي للمشروعات التي تتمتع بنسبة تمثيل عالية للمرأة في مجالس إداراتها والتشجيع على ملكية المرأة للمشروعات، مثل برنامج «ذات» الذي صممه القطاع لدعم سيدات الأعمال، كما يركز القطاع أيضًا على تعزيز منظومة ريادة الأعمال، خاصة في صعيد مصر، من خلال إنشاء مراكز خدمات تطوير الأعمال والتعاون مع برنامج الأغذية العالمي.

إنجازات عام ٢٠٢٣ - لمحة عامة

التدريب والتطوير

رفع بنك مصر أعداد العاملين لديه لدعم قاعدة عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر المتنامية، كما قام البنك أيضًا بالتوسع في عدد مراكز الإقراض الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى ٩٠٦ مركز، ووفقًا لذلك، تلقى موظفو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ٢٥,٤٤٤ ساعة من التدريب خلال عام ٢٠٢٣، لتعزيز قدراتهم وكفاءاتهم لتقديم خدمة أفضل.

مجموعة المنتجات والخدمات الرقمية المقدمة من القطاع

مراكز خدمات تطوير الأعمال (BDS)

تقدم مراكز خدمات تطوير الأعمال في بنك مصر خدمات غير مالية للعملاء منذ إطلاقها في عام ٢٠١٩، ومنذ ذلك الحين وحتى نهاية عام ٢٠٢٣، تم تقديم ٦٧,٢٥٨ خدمة إلى ٢٦,٩٠٧ عميلاً، ومن أجل توسيع نطاق إتاحة هذه الخدمات، افتتح البنك ١١ مركزًا جديدًا، مما أسهم في رفع إجمالي عدد مراكز خدمات تطوير الأعمال إلى ١٤ مركز.

التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

يقدم القطاع حلول تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، مما يدعم الدور الوطني لبنك مصر في تعزيز الاقتصاد المصري، بما في ذلك:

- برنامج المرابحة للتمويل متناهي الصغر بقيمة تصل إلى ٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصري
- برنامج المرابحة لتمويل المشروعات الصغيرة بقيمة تصل إلى ٨ ملايين جنيه مصري
- برنامج المرابحة لتمويل رأس المال العامل للشركات والمصانع بقيمة تصل إلى ١٠ ملايين جنيه مصري
- برنامج المرابحة بقيمة تصل إلى ٢٠ مليون جنيه مصري لتمويل شراء المعدات والآلات الطبية والصناعية، وتمويلات المدارس والجامعات الخاصة، بالإضافة إلى وسائل النقل الجماعي للأنشطة التجارية.

كما يتبنى بنك مصر استراتيجية مرنة للشمول المالي، تستهدف الأسواق الأقل استفادة من الخدمات المصرفية، ويتمثل الهدف الرئيسي لاستراتيجية القطاع في تعزيز نمو الاقتصاد الجزئي من خلال تقديم الدعم للمشروعات الصغيرة في تحقيق أهدافها.

بالإضافة إلى ذلك، يسعى القطاع إلى المساهمة بشكل كبير في تحقيق الهدف الوطني بدمج المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في الاقتصاد الرسمي، بما يسهم في زيادة فرص العمل وكذلك إمكانيات التوظيف.

وشارك القطاع في تقديم تسهيلات تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمة ٦,٤ مليار جنيه مصري، تغطي عدة قطاعات، بما في ذلك المقاولات والمنسوجات والأغذية، بنحو ٣,٨ مليار جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٣,٣ مليار جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٢، بزيادة قدرها ٠,٥ مليار جنيه مصري ونموًا بنسبة تقارب ١٥٪.

ويعمل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر حاليًا على إبرام عدد من التسهيلات التمويلية المتوافقة مع الشريعة في قطاعات متنوعة مثل المقاولات والغذاء والبتروكيماويات والمنسوجات والسيارات والصلب وغيرها، وقد وضع البنك خططًا شاملة لجذب عملاء جدد وتسهيل العمليات التجارية وتعزيز الاقتصاد الوطني في مختلف المجالات.

المنتجات الرقمية

أطلق بنك مصر مؤخرًا خدمة جديدة للمشروعات متناهية الصغر تسمى القرض الفوري، تتيح هذه الخدمة للعملاء الحصول على قروض في يوم العمل التالي من تقديم الطلب؛ حيث يقوم المسئول المختص بمنح القرض بزيارة العميل للتعرف على طبيعة الأنشطة التي يقوم بها ورفع الملفات المطلوبة على نظام البنك باستخدام التابلت، بما يسهم في توفير الوقت والجهد لكلا الطرفين، كما أطلق بنك مصر خدمة قرض إكسبريس للمشروعات الصغيرة، ليكون بذلك أول منتج مصرفي رقمي متكامل، والذي ساهم في تقديم الدعم إلى ٣٤,٨٨٨ عميلاً بتقديم تمويلات يصل إجمالي قيمتها ٣٦,٣٧٦ مليار جنيه مصري.

بالإضافة إلى منح قروض بإجمالي ١٩,٨ مليار جنيه إلى ١٥٥,٣٦٦ عميل تحت مظلة برنامج مشروعك في ديسمبر ٢٠٢٣.

كما أطلق بنك مصر «خدمة فتح حساب أونلاين» والتي تسمح لعملائنا من الشركات بفتح حسابات لشركاتهم في غضون ٢٤ ساعة بعد رفع ثلاث مستندات على نظام البنك، وتشمل هذه الخدمات أيضًا الإنترنت البنكي، وبطاقة الخصم، وتطبيق التاجر.

ونأخذ على عاتقنا مسؤوليتنا تجاه عملائنا. وهذا يشمل الالتزام بمساعدتهم على مواكبة أوضاع السوق دائمة التغير، وبالتالي، يولي بنك مصر اهتمامًا كبيرًا بتثقيف عملائه بشأن الرقمنة وأهمية استخدام التكنولوجيا لتطوير أعمالهم.

ومن خلال تعاوننا القائم مع جوجل، أطلقنا جلسات توعية بالتسويق الرقمي لشباب رواد الأعمال، وتتناول الجلسات ريادة الأعمال، والمعرفة الأساسية بالإدارة المالية والمحاسبة. قام بنك مصر بتدريب وتأهيل الآلاف من المستفيدين.

تقييم الأداء

قاعدة عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر	١٤٣,٥٨٧
محفظة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر	٥٤,١ مليار جنيه
وحدات إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بالفروع	٩٠٦
مراكز تطوير الأعمال	١٤
الخدمات غير المالية المقدمة من مراكز تطوير الأعمال	٦٧,٢٥٨
عملاء مراكز خدمات تطوير الأعمال	٢٦,٩٠٧
قروض برنامج «مشروعك»	١٩,٨ مليار جنيه مصري
عملاء برنامج «مشروعك»	١٥٥,٣٦٦
محفظة تمويل المشروعات متناهية الصغر	٥,٦ مليار جنيه
عملاء المشروعات متناهية الصغر	٩٩,٠٧٨
محفظة تمويل المشروعات الصغيرة	٣٣,١ مليار جنيه
عملاء المشروعات الصغيرة	٤٣,٦٣٠
محفظة تمويل المشروعات المتوسطة	١٥,٤ مليار جنيه
عملاء المشروعات المتوسطة	٨٧٩

الجوائز والتكريمات

مجلة ذا ديجيتال بانكر

أفضل بنك في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة - مصر

مجلة إنترناشونال إنفستور

أفضل بنك في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة - مصر

مجلة ورلد إيكونوميك

البنك الأكثر ابتكاراً في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة - مصر

أبرز مؤشرات الأداء

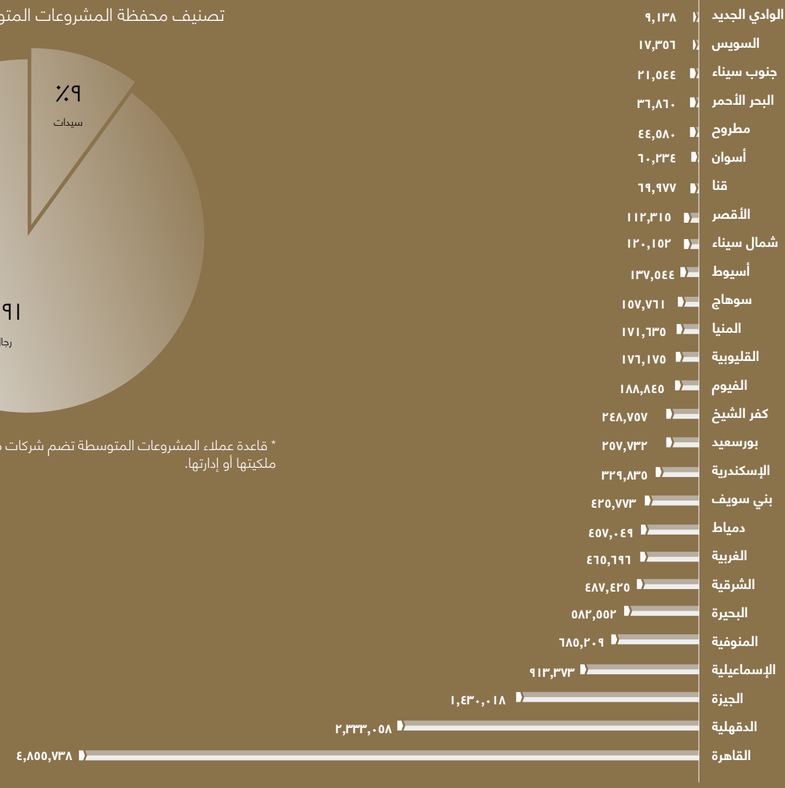

* محفظة المشروعات المتوسطة لكل محافظة - القيمة مقدرة بألف جنيه مصري

توزيع العملاء حسب النوع الاجتماعي

تصنيف محفظة المشروعات المتوسطة حسب النوع الاجتماعي

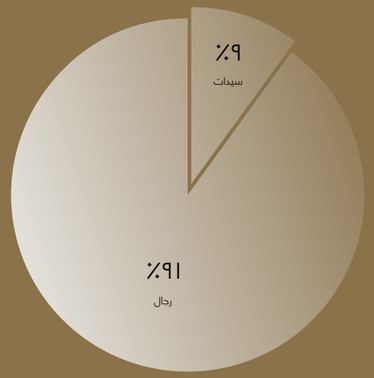

* قاعدة عملاء المشروعات المتوسطة تضم شركات مساهمة، يضم بعضها تمثيل المرأة في هياكل ملكيتها أو إدارتها.

أبرز مؤشرات الأداء

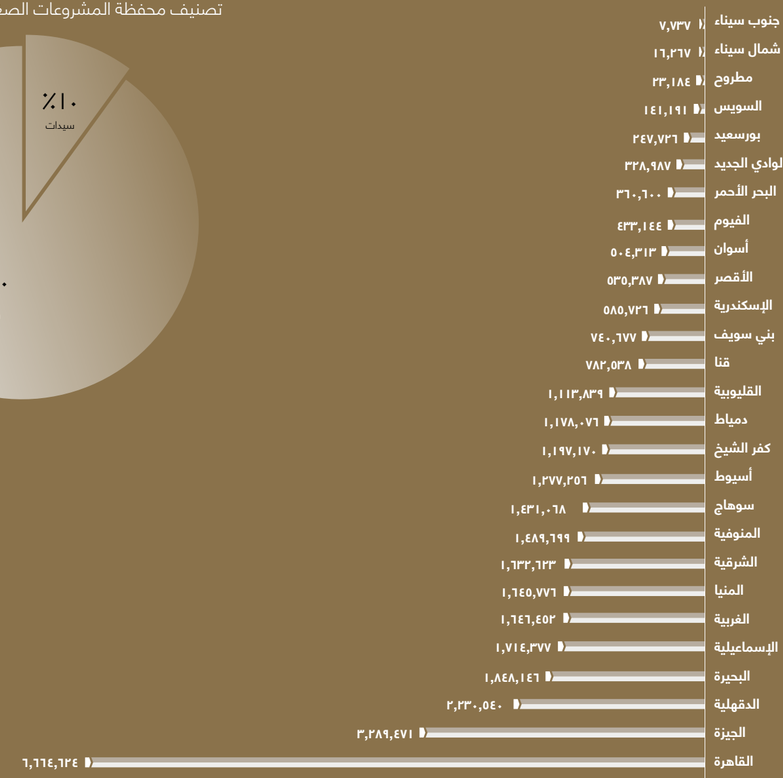

توزيع العملاء حسب النوع الاجتماعي

تصنيف محفظة المشروعات الصغيرة حسب النوع الاجتماعي

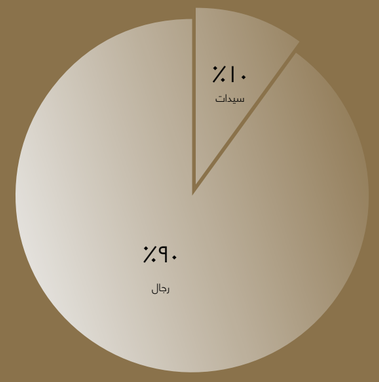

* محفظة المشروعات الصغيرة لكل محافظة - القيمة مقدرة بألف جنيه مصري

أبرز مؤشرات الأداء

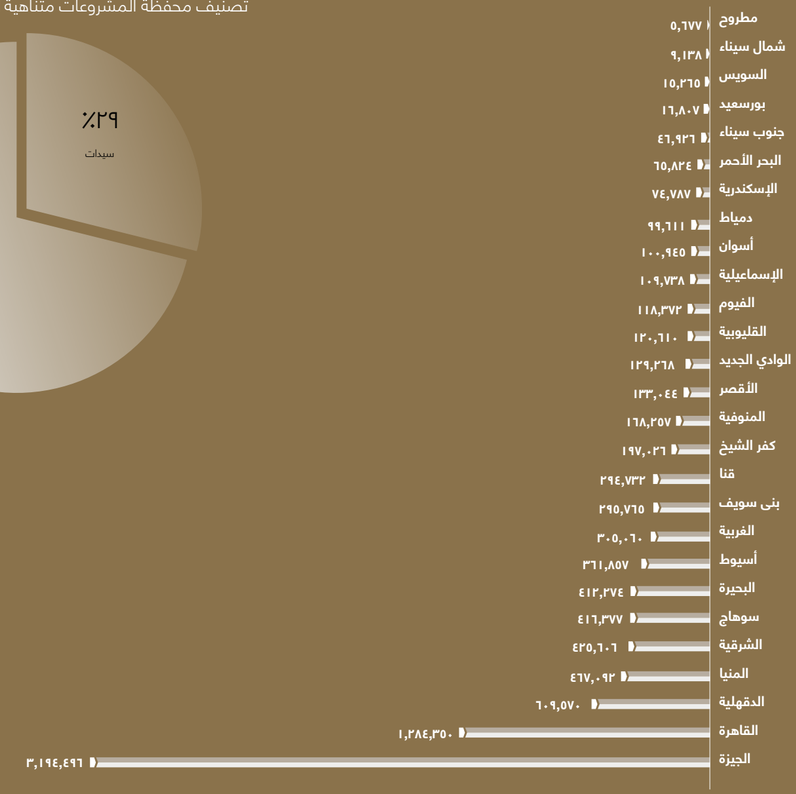

توزيع العملاء حسب النوع الاجتماعي

تصنيف محفظة المشروعات متناهية الصغر حسب النوع الاجتماعي

* محفظة المشروعات متناهية الصغر لكل محافظة - القيمة مقدرة بألف جنيه مصري

قطاع المشروعات الاستراتيجية والابتكار

تحفيزًا للقيمة الأساسية المتمثلة في الابتكار، يضم بنك مصر فريقًا متخصصًا يركز على تحقيق نتائج ملموسة في تعزيز الابتكار داخل النظام التشغيلي للبنك وفي منظومة ريادة الأعمال الأوسع نطاقًا. ويسعى بنك مصر للبقاء في طليعة رحلة التحول نحو الابتكار.

نظرة عامة

بناء منظومة مزدهرة للشركات الناشئة

في ظل التركيز بشكل كبير على تحديد وتطوير فرص الأعمال الجديدة، شرع القطاع في تنفيذ العديد من المبادرات المحورية في عام ٢٠٢٣:

الدفعة الثانية من برنامج تقدر

اجتذب هذا البرنامج الموجه للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والتمكين المالي أكثر من ٨٠ متقدمًا، واختار في النهاية أربع شركات ناشئة واعدة للتوجيه والتمويل ودعم الوصول إلى السوق، واعترافًا بأهمية الاستدامة، منحنا نقاطًا إضافية للشركات الناشئة التي تركز بشكل صريح على أهداف التنمية المستدامة، وهو دليل على التزامنا بالتمويل الأخضر والشمول المالي.

الثقافة المالية وتنمية منظومة الأعمال

بالتعاون مع برنامج Fintekers، قمنا بإتاحة التدريب على الثقافة المالية للشركات الناشئة في صعيد مصر، مما دعم بيئة ابتكار فعالة وشاملة.

الشراكات الاستراتيجية للنمو الدائم

إدراكًا منا لتأثير تضافر الجهود والتعاون المشترك، أقام القطاع شراكات قيمة مع مؤسسات بارزة مثل مايكروسوفت وماكنزي وفيزا. وتوفر هذه الشراكات دعمًا مؤثرًا للشركات الناشئة التكنولوجية الواعدة، مما يدفعها نحو النمو المستدام. علاوة على ذلك، نحن نستطلع دومًا إقامة شراكات استراتيجية مع جهات فاعلة على المستويين المحلي والدولي بهدف تحقيق استراتيجية منظومة ريادة الأعمال لبنك مصر.

> “يهدف المضي قدمًا نحو التطور. لا يزال قطاع المشروعات الاستراتيجية والابتكار مكرسًا بجوده نحو مهمته الأساسية لتعزيز ثقافة مؤسسية تتميز بالابتكار والتعاون.
>
> ويدفعنا التزامنا الراسخ لإنشاء برامج مؤثرة ودفع عجلة الشراكات الاستراتيجية التي من شأنها تمكين رواد الأعمال وتيسير عملية النمو المستدام وترسيخ مكانة بنك مصر باعتباره مركزًا متطورًا للابتكار في المشهد المالي المصري.”
>
> **محمد الصبان**
>
> **رئيس قطاع المشروعات الاستراتيجية**

التركيز على الاستثمارات الخضراء

من خلال الشراكة مع حاضنة أعمال متخصصة في الاستثمارات الخضراء، قمنا بتقديم خدمات استشارية لمجموعتين من الشركات الناشئة ذات إمكانات عالية لتحقيق نمو بالاستثمارات الخضراء، مما يُظهر التزامنا بمستقبل مستدام.

التواصل المستمر

تتمثل مهمتنا في تحقيق التواصل الدائم بين البنك ومجتمع الشركات الناشئة، نحن نتواصل بشكل مستمر مع رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية ونجعلهم يتواصلون مع المؤسسات المالية، والمستشارين، وشركات التكنولوجيا، والمعلمين، والمستثمرين، دعمًا لتحقيق الإيرادات والنمو بشكل عام.

التطلع إلى المستقبل

يعمل فريق قطاع المشروعات الاستراتيجية والابتكار وفق رؤية فعالة للمستقبل. وبدافع طموح، نسعى إلى توسيع حدود الابتكار وريادة الأعمال، مما يدفع بنك مصر إلى ريادة المشهد المالي المتطور، ويلتزم فريقنا بتعزيز منظومة مليئة بالأفكار الرائدة، ويدعم الشركات الناشئة، ويمكّن رواد الأعمال من تحقيق أقصى إمكاناتهم. ومن خلال الاستفادة من خبرتنا ومواردنا وشبكة فروعنا الواسعة، سنقود مشروعات تحقق التحول، وندعم التقنيات المتطورة، ونصيغ مستقبل الصناعة المالية ومنظومة الشركات الناشئة.

قطاع الأموال والمراسلين

وضع بنك مصر ضمن أولوياته توسيع هياكل تمويل العملات الأجنبية كجزء أساسي من استراتيجيته الشاملة، كما يدرك البنك أهمية الحفاظ على مجموعة متنوعة من مصادر التمويل، ولذلك يسعى إلى إقامة شراكات وتحالفات استراتيجية مع مجموعة متنوعة من المؤسسات المالية الدولية، ومن خلال الاستفادة من هذه العلاقات، يهدف بنك مصر إلى تأمين تمويل مستقر وموثوق لعملياته، والدخول إلى أسواق جديدة وفرص عمل حول العالم، من خلال التحليل والتخطيط الدقيق، يضع بنك مصر نفسه ليكون طرفًا رئيسيًا فاعلاً في المشهد المالي العالمي، مع التركيز على النمو المستدام وخلق قيمة طويلة الأجل لمساهميه.

في نهاية عام ٢٠٢٣، وسع قطاع الأموال والمراسلين نطاق تغطيته من خلال إنشاء مكتب مخصص للشركات لإدارة المؤسسات المالية غير المصرفية. وقد عززت هذه الخطوة الإمكانات المتنامية للخدمات غير المصرفية في مصر وتأثيرها الأوسع على التنمية الاقتصادية ودعم أجندة الشمول المالي. ويغطي المكتب التمويل متناهي الصغر، والتمويل الاستهلاكي، والتمويل العقاري، والتأمين، والمدفوعات المالية، وغيرها من الخدمات المالية.

نظرة عامة

لقد سعى قطاع المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية باستمرار إلى توسيع قاعدة عملائه من خلال تقديم مجموعة من خدمات إدارة النقد الآمنة والمباشرة، بالإضافة إلى خدمات الدفع عبر الحدود والتحويلات المالية المصممة لتلبية احتياجات مجموعة متنوعة من العملاء، وقد كان بنك مصر في طليعة اعتماد آلية التعامل بين البنوك بالدولار الأمريكي، مما مكن البنك من إدارة سيولة العملات الأجنبية بشكل أكثر كفاءة مع تعظيم العوائد، ومن خلال دمج قيمها الأساسية مع خطة تحول رقمي واضحة، تكرس الإدارة نفسها لتقديم حلول مبتكرة وتقنيات متطورة تعكس نهجنا الموجه نحو العملاء.

> تلعب الممارسات الفعالة لقطاع الأموال والمراسلين دورًا حاسمًا في تقليل المخاطر المرتبطة بالنقد الأجنبي والسيولة والاستثمارات الاستراتيجية. ومن خلال تنفيذ استراتيجيات إدارة الخزانة القوية، يمكن للمؤسسات إدارة مخاطرها المالية بشكل استباقي وضمان مستقبل مالي مستقر.
>
> وفي غضون الثورة الرقمية، تمكن القطاع من اكتساب ميزة تنافسية مميزة من خلال إنشاء شبكة موثوقة ومتسقة وشاملة من مقدمي خدمات السيولة المالية الرئيسيين عبر ثلاث قارات، ولقد أسهمنا بشكل كبير بتعزيز الوضع المالي للبنك واستدامته، مما جعله مساهمًا رئيسيًا في الاقتصاد.
>
> **مصطفى جمال**
>
> رئيس قطاع الأموال والمراسلين

يتمثل الهدف الرئيسي لقطاع الأموال والمراسلين في مواجهة الظروف العالمية الصعبة المتعلقة بسيولة التمويل عن طريق تقليل هوامش أسعار مجموعة خدمات السيولة التي يقدمها البنك مع تمديد آجال الاستحقاق، ومن خلال ذلك، يهدف القطاع إلى إبراز مرونة بنكنا ومكانته في السوق.

وعلى مدار ما يزيد عن قرن، ظل بنك مصر ملتزمًا بمهمة رئيسية تتمثل في توفير وصول مستمر إلى الخدمات المصرفية التي يتم تقديمها مع إبداء قدر كبير من المسؤولية والاستدامة.

وتضم شبكة فروع بنك مصر الواسعة التي تضم ٤١١ بنكًا مراسلاً في ٧٥ دولة تقدم للعملاء خدمات مصرفية ومالية عالية الجودة، كما تمكن البنك من تنويع مصادر تمويله بالعملة الأجنبية.

تطبق استراتيجية البنك المتعلقة بالمؤسسات المالية غير المصرفية نهجًا قائمًا على المخاطر من خلال مراجعة هياكل التسهيلات المختلفة التي تشمل تخفيف المخاطر الائتمانية والحوكمة والرصد الدقيق لضمان جودة الأصول المحجوزة واستدامتها، ويتمثل التركيز بشكل أكبر على تحقيق النمو في قيمة الدخل خارج الميزانية العمومية من خلال قائمة متنوعة من الخدمات المالية التي يقدمها بنك مصر لتناسب متطلبات الشركات غير المصرفية النامية في مصر.

إنجازات عام ٢٠٢٣ - لمحة عامة

لقد رسخ القطاع مكانته البارزة كصانع سوق في آلية الانتربنك الدولاري، حيث نجح في زيادة حصته السوقية إلى ٥٣,٣٪ بحلول نهاية أكتوبر ٢٠٢٣، وقد أسهمت المكانة الاستراتيجية للقطاع في سوق السندات المصرية ذات الدخل الثابت في تعزيز جهوده لتأمين ١٠,٧٥٪ من عطاءات الأوراق المالية الحكومية التي تم قبولها من قبل وزارة المالية المصرية في السنة المالية ٢٠٢٣، علاوة على ذلك، نجح القطاع في إدارة محفظة سندات الحكومة المصرية الدولية بالعملات الأجنبية يوروبوند بقيمة ٩٨٨,٣ مليون دولار أمريكي في السنة المالية ٢٠٢٣.

وقد أثبتت سياسة التسعير التنافسية التي اتبعتها إدارة استبدال العملات الأجنبية فعاليتها في عام ٢٠٢٣، حيث أسهمت في تحقيق أرباحًا قدرها ٧٤٦,٦ مليون جنيه مصري على الرغم من الظروف السوقية الصعبة ونقص الموارد نتيجة تداول العملات الأجنبية من خلال القنوات غير الرسمية تقدم بأسعار صرف أعلى، ويُعتبر هذا تراجعًا في الأرباح مقارنة بعام ٢٠٢٢، حيث بلغت الأرباح ٨٢٦,٤ مليون جنيه مصري.

وشهد قطاع المراسلين والمؤسسات المالية زيادة ملحوظة في اعتمادات التصدير المصدقة، مما ساهم في تحقيق زيادة في إيرادات العمولات على أساس سنوي بنسبة ٤٠٪ في إيرادات العمولات على أساس سنوي في السنة المالية ٢٠٢٣.

سجلت محفظة إعادة الشراء والمنتجات المهيكلة زيادة جوهرية لتبلغ ٩٩٥,٧ مليون دولار امريكى في العالم المالي ٢٠٢٣، كما ظلت محفظة سندات الخزانة بالعملات الأجنبية مستقرة عند ١,٦٦ مليار دولار أمريكي، وحققت إدارة الاستثمار في أدوات الدخل الثابت بالعملة الأجنبية والعمليات المركبة والمنتجات الإسلامية أرباحًا رأسمالية بقيمة ١٢٨,٣ مليون جنيه مصري، مما يعكس التزام الفريق بتقديم نتائج قوية.

حققت محفظة الأوراق المالية أرباحًا رأسمالية بلغت ١٢٧,٢ مليون جنيه مصري، بالإضافة إلى تحقيق مبيعات في السوق الثانوي للأوراق المالية الثابتة المحلية بلغت ٥٧٦,٥ مليار جنيه مصري. ومع ذلك، انخفضت محفظة تمويل التجارة الخارجية بشكل ملحوظ من ١٠ مليارات دولار أمريكي في ديسمبر ٢٠٢٢ إلى ٤ مليارات دولار أمريكي في ديسمبر ٢٠٢٣، وسجلت خدمات استبدال العملة الأجنبية حجمًا قدره ٣٤,٢ مليار دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وفي نهاية السنة المالية ٢٠٢٣، شكلت محفظة الأوراق المالية ذات الدخل الثابت ٤٤,٤٦٪ من إجمالي الأصول.

أدت سياسة التسعير التنافسية لطاولات تداول العملات الأجنبية إلى نتائج مثيرة للإعجاب لأرباح القطاع في عام ٢٠٢٣، حيث بلغت ٧٤٦,٦ مليون جنيه مصري على الرغم من ظروف السوق ونقص الموارد بالعملة الأجنبية بسبب وجود قنوات غير رسمية تقدم أسعارًا أعلى للعملة الأجنبية، مما أثر سلبًا على الموارد بالعملة الأجنبية التي تم الحصول عليها في القطاع المصرفي، مقارنة بالأرباح بقيمة ٨٢٦,٤ مليون جنيه مصري في عام ٢٠٢٢، بالإضافة إلى ذلك، أظهرت حصة بنك مصر السوقية في سوق التمويل التجاري المصرفي المراسل زيادة كبيرة في خطابات الاعتماد الاستيرادية المؤكدة، مع حصة سوقية من الضمانات المضادة التي حققت زيادة كبيرة في العمولات بنسبة ٤٠٪ على أساس سنوي في السنة المالية ٢٠٢٣.

تراجعت أحجام تداول أوراق (البنكنوت) في بنك مصر لتصل إلى ٢,٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣ بسبب التأثير الاقتصادي العالمي على تدفق العملات الأجنبية، مقارنة بـ ٣,٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢.

الحوالات الدولية

يلعب بنك مصر دورًا كبيرًا في تسهيل تحويلات الأموال، حيث يقدم البنك مجموعة من الخدمات المصممة لجعل عملية إرسال واستقبال التحويلات مريحة وآمنة وفعالة لشركائه وعملائه، وتشمل هذه الخدمات خيارات متعددة للتحويل وقنوات مختلفة لاستلام التحويلات، من خلال أكثر من ٨٠٠ فرع، وإيداع الأموال في حسابات بنك مصر، وإيداعها في حسابات بنوك أخرى في مصر، بالإضافة إلى البطاقات مسبقة الدفع والمحافظ الرقمية.

بحلول نهاية عام ٢٠٢٣، ارتفع عدد الشراكات التي يديرها بنك مصر بنسبة ٢٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢، ليصل إلى ٥٤ جهة تحويل الأموال الدولية، وشركات الصرافة، وشركات التكنولوجيا المالية، حيث تسمح هذه الشراكات للأفراد بإرسال الأموال إلى الأصدقاء وأفراد العائلة في مصر من جميع أنحاء العالم مع ضمان التسليم الموثوق به في الوقت المناسب، ولتعزيز إمكانية الوصول، أنشأ بنك مصر شبكة واسعة النطاق من الفروع وأجهزة الصراف الآلي في جميع أنحاء مصر، مما يسهل على المستفيدين جمع التحويلات، بالإضافة إلى ذلك، يقدم بنك مصر حلولاً مصرفية رقمية مبتكرة، تمكن العملاء من الوصول إلى خدمات التحويلات المالية من خلال التطبيقات الإلكترونية والمحافظ الإلكترونية.

علاوة على ذلك، يضع بنك مصر خدمة العملاء على رأس أولوياته ويسعى جاهداً لتوفير تجربة تحويل أموال سلسة. كما يلتزم باللوائح والمعايير الدولية التي تحكم معاملات التحويلات المالية، مما يضمن شفافية عملية التحويل.

ومن البدائل الرائدة لأساليب التحويل التقليدية، يوفر البنك نظام واجهة برمجة التطبيقات API المتقدم والذي يتم تحديثه باستمرار لتنفيذ عملية تحويل أموال فعالة على مدار ٧/٢٤، من حيث الكفاءة و التكلفة، بدون أي تعقيدات غير ضرورية، وبالإضافة إلى ذلك، نفذ بنك مصر تدابير أمنية من الدرجة الأولى لضمان سلامة تحويلات العملاء في جميع الأوقات، مما يمنحه ميزة تنافسية في تعاملات التحويلات.

وبشكل عام، تعزز خدمات تحويل الأموال من بنك مصر الشمول المالي من خلال تعزيز الرفاهية المالية للأفراد والعائلات من خلال تقديم حلول مصرفية رقمية تهتم بالعملاء، ويسهم هذا في زيادة تدفق التحويلات المالية والعملات الأجنبية إلى مصر، مما يبرز التزام البنك بتوفير خدمات مالية بسلاسة وأريحية.

تقييم الأداء

نسبة الدخل الثابت إلى مجموع الأصول	**٤٤,٤٦٪**
أرباح رأس المال على محفظة الإيرادات الثابتة	**١٢٧,٢** مليون جنيه مصري
حجم السوق الثانوية للإيرادات الثابتة المحلية	**٥٧٦,٥** مليار جنيه مصري

الجوائز والتكريمات

مجلة ميا فينانس

أفضل خدمات إدارة أصول الخزانة- مصر

مجلة وورلد بيزنس أوت لوك

أفضل خدمات إدارة الخزينة - مصر

مجلة جلوبال إيكونومك

أفضل بنك إدارة خزانة وبنك مراسل - مصر

مجلة ذا يوروبيان

أفضل بنك لإدارة الخزانة - منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أفضل مزود لإدارة السيولة - منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أفضل مزود لخدمات صرف العملات الأجنبية - منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أفضل بنك لإدارة النقد - مصر

مجلة إنترناشونال بيزنس

أفضل بنك في مجال إدارة الخزانة - مصر

مجلة جازت العالمية

أفضل خدمات إدارة الخزانة - مصر

مجلة أسيان بانكينج أند فينانس

أفضل بنك محلي لصرف العملات الأجنبية للعام - مصر

قطاع المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية والتحول الرقمي

يعتبر قطاع المنتجات المصرفية في بنك مصر أداة قوية للعملاء من الشركات الذين يسعون لتوسيع نطاق أعمالهم، حتى في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، وذلك بفضل شبكة فروع البنك الواسعة التي تمتد عبر ثلاث قارات. حيث يوفر القطاع منصة موثوقة وفعالة لإجراء المعاملات الدولية. تتيح التكنولوجيا المتطورة والحلول المبتكرة التي يقدمها القطاع للعملاء تيسير معاملاتهم المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بالمعاملات الدولية. ويعمل القطاع في بنك مصر على مساعدة العملاء الذين يسعون إلى تحقيق الانتشار لمشروعاتهم أو إدارة معاملات دولية قائمة، في الوصول إلى أهدافهم بسهولة وثقة.

نظرة عامة

ويوفر قطاع المنتجات المصرفية لعملائه خدمات إدارة النقد في الوقت الفعلي، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من خيارات تمويل التجارة، كما يعتمد القطاع على واجهة برمجة التطبيقات المتقدمة ونظام المعالجة الآلية لضمان تجارب سلسة وفعالة لعملائه. وبالاعتماد على إمكاناته الرقمية المتنامية، يهدف القطاع إلى تقديم أفضل الخدمات الممكنة لعملائنا الكرام. وتتضمن الحلول الشاملة المقدمة من القطاع التحليل اللحظي للمركز النقدي واستشارات مختصة لدعم الاستثمارات الاستراتيجية للعملاء في المنظومة العالمية.

ويولي القطاع أهمية كبيرة للاستثمار في تطوير موظفيه، حيث يعتبرهم من أهم أصوله. ولهذا الهدف، أنشأ أكاديمية التطوير والتعلم لقطاع المنتجات المصرفية للشركات، التي تقدم دورات تدريبية متخصصة ومعتمدة للموظفين، مما يوفر لهم فرصًا لتعزيز مهاراتهم وتقدمهم في مسارهم الوظيفي. كما يؤمن القطاع بأهمية تعزيز ثقافة التعلم المستمر والنمو، وتُعتبر أكاديمية قطاع المنتجات المصرفية عاملاً رئيسيًا لتحقيق هذا الهدف.

> يُمكن القطاع عملاء البنك من إدارة التدفقات النقدية واستثماراتهم العالمية بسهولة وكفاءة. كما نوفر قنوات متميزة تمكنهم من تدسين رأس المال العامل. وتقليل مخاطر النقد. وتمويل التجارة الدولية.
>
> مع الانتشار الجغرافي الواسع لبنك مصر، بتبنى البنك التحول الرقمي بهدف تسهيل إجراء المعاملات في الوقت الفعلي، والمدفوعات عبر الحدود، وإدارة السيولة، وتمويل التجارة.
>
> **شهاب زيدان**
>
> رئيس قطاعي المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية والتحول الرقمي

يوفر قطاع المنتجات المصرفية للشركات في بنك مصر حلولاً مبتكرة لتسهيل تدفقات التجارة عبر الحدود، مما يعزز كفاءة الأعمال بشكل كبير، كما يلعب هذا القطاع دورًا حيويًا في توجيه الشركات نحو النجاح والإنجاز.

ويقدم القطاع حلولاً مصرفية تجعل إدارة النقد المحلية والعمليات المصرفية عبر الحدود سلسة ومريحة، من خلال ٤٠٠ فرع ومركزين لخدمات قطاع الخدمات المصرفية للشركات. كما تتوفر خدماتنا محليًا وعالميًا. يلتزم القطاع بتقديم خدمات على نحو متواصل وفعال لعملائه من الشركات، ويقدم أيضًا حلول تمويل تجارة حصرية تشمل مجموعة واسعة من الأدوات المالية المتكاملة، مثل خطابات الاعتماد، والتحصيلات المستندية، وخطابات الضمان، والتي تُعتبر الأفضل في السوق. بالإضافة إلى تمويل التجارة، يوفر أيضًا مجموعة من خدمات إدارة المخاطر المالية، بما في ذلك إدارة النقد والسيولة العالمية لتدفقات التجارة عبر الحدود.

تقييم الأداء المالي

على الرغم من التحديات التي تفرضها الظروف الاقتصادية العالمية، تمكن القطاع من الحفاظ على معدلات نمو متميزة. حيث سجلت المدفوعات الرقمية نموًا ملحوظًا بنسبة ٦٠٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بالإضافة إلى ذلك، زادت المدفوعات الحكومية الرقمية بنسبة مذهلة بلغت ١١٩٪ في ديسمبر ٢٠٢٣ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢٢، كما حقق القطاع تقدمًا كبيرًا في تعزيز تمويل التجارة ورأس المال العامل، حيث شهد رسوم التجارة نموًا بنسبة ٢٥٪.

كما شهد قطاع تمويل التجارة ورأس المال العامل زيادة كبيرة في عملياته، مما أدى إلى ارتفاع في معدلات التصدير. كما أحرز القطاع تقدمًا ملحوظًا في زيادة حجم التحويلات المحلية عبر القنوات الرقمية، حيث شهدت زيادة بنسبة ٩٣٪ مقارنة بـ٧٪ في الفروع، وفي عام ٢٠٢٣، بلغ إجمالي قيمة المدفوعات الرقمية ١,٧٦٣ مليار جنيه مصري، مما تحقق من خلال ١٦ مليون معاملة.

إنجازات عام ٢٠٢٣ - لمحة عامة

وضع القطاع المصرفي نصب عينيه تحقيق مستويات أعلى من الكفاءة التشغيلية دون المساومة على مرونته، ولتحقيق هذا الهدف، بتنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات (ERP) المتكامل والموحد، تم تصميم هذا النظام لتسهيل العمليات المصرفية الأساسية، وتقديم تقارير لحظية، وإدارة المدفوعات بكفاءة. ويلتزم البنك بدقة وشفافية العمليات للحفاظ على التميز على المستوى التشغيلي، وقد كان للنظام الجديد دور كبير في تحقيق هذه الأهداف. بفضل مميزاته وإمكاناته المتقدمة، مكن نظام ERP البنك من إدارة عملياته بشكل أفضل وتقديم خدمات أفضل لعملائه.

مجموعة الخدمات والمنتجات المقدمة من القطاع

يوفر القطاع مجموعة شاملة من الخدمات، بما في ذلك تمويل التجارة، وخدمات أمناء الحفظ، وخدمات الأصول، وإدارة النقد، وخدمات الضمان، والأوراق المالية، وخدمات المقاصة والتسوية، وخدمات سوق رأس المال لكل من عملاء من الأفراد والشركات.

ويهدف القطاع إلى تعزيز تدفقات السيولة ورأس المال العامل مع تقديم أسعار فائدة تنافسية على الصناديق الاستثمارية المختلفة، وتتاح هذه الخدمات على نطاق واسع للعملاء من خلال ٤٠٠ فرع ومركزين يلبيان احتياجات العملاء في المناطق النائية في مصر.

تقييم الأداء

إجمالي المدفوعات الرقمية	١,٧٦٣ مليار جنيه مصري
إجمالي عدد المعاملات المصرفية	١٦ مليون

الجوائز والتكريمات

استطلاع إدارة النقد من مجلة يوروموني

رائد في خدمات القطاع الحكومي والقطاع العام - مصر
رائد في مجال التعدين - مصر
رائد في مجال السياحة - مصر
أفضل مقدم لخدمات الزراعة - مصر
أفضل مقدم لخدمات التعدين - مصر
أفضل بنك في مجال السياحة - مصر

مجلة وورلد إيكونوميك

أفضل بنك لإدارة النقد - مصر

مجلة ورلد بيزنس أوت لوك

أفضل خدمات إدارة الخزانة - مصر

مجلة جازيت الدولية

أفضل خدمات إدارة الخزانة - مصر

مجلة آسيان بانكينج آند فاينانس

بنك العام فى إدارة النقد المحلى – مصر

استقصاء تمويل التجارة لمجلة –يوروموني

رائد للسوق المصرية
أفضل مقدم للخدمة - أفريقيا
أفضل مقدم للخدمة – مصر

مجلة جلوبال بيزنس

أفضل بنك لتمويل التجارة – مصر

مجلة جلوبال ترید ريفيو

أفضل بنك لتمويل التجارة – مصر

مجلة ذا يوربيان البريطانية

أفضل بنك في إدارة الخزانة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
أفضل بنك في إدارة النقد - مصر
أفضل بنك في إدارة السيولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

قطاع الأسواق المالية والاستثمار

يعُد قطاع الأسواق المالية والاستثمار مستثمرًا رائدًا بمجال الاستثمار المباشر في السوق المصري، متميزًا بضخ استثمارات واسعة في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما يدير القطاع بكفاءة محفظة شاملة تشمل المؤسسات المالية والسياحة والخدمات والبناء والعقارات والأغذية والمشروبات والتكنولوجيا والاتصالات والصناعات التحويلية.

نظرة عامة

وفقاً لموقف ديسمبر ٢٠٢٣، سجلت الأصول المدارة من قبل القطاع قيمة إجمالية تبلغ ١٣٨,٣ مليار جنيه مصري، من خلال محافظ استثمارية متنوعة بشكل كبير، ويشمل ذلك استثمارات مالية بقيمة ١٠٣,١ مليار جنيه مصري، و٢٩,٤ أصول أخرى (أصول غير مدرجة في الميزانية) في الصناديق المشتركة.

يشكّل التزام القطاع الراسخ بتعزيز التنمية المستدامة لجميع المؤسسات في محفظتها حجر الزاوية لاستراتيجيتنا الاستثمارية، ويتحقق ذلك من خلال تنويع محفظتنا الاستثمارية باستمرار، والاستفادة من إمكانيات النمو في مختلف الصناعات في السوق المصري، وتطبيق معايير الحوكمة الأفضل في فئتها، ولا يخلق هذا النهج قيمة فحسب، بل يدفع أيضًا نحو تحقيق نمو مستدام طويل الأجل لشركائنا.

> يلتزم قطاعنا بضخ استثمارات ذات تأثير كبير من خلال نهج يحقق قيمة مضافة. نحن نركز على دمج المعايير البيئية والاجتماعية والمؤسسية الدولية ورقمنة عمليات محفظة القطاع. هدفنا الأساسي هو دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام في الاقتصاد المصري وأسواق أثر.
>
> نحن ملتزمون بإنشاء منظومة استراتيجية متكاملة تعزز فرص الاستثمار الجديدة لكل من القطاع وشركائنا. هدفنا الأول والأهم هو تحقيق عوائد استثمارية عالية لزيادة القدرة التنافسية وخلق القيمة. وهذا يضع قطاع الأسواق المالية والاستثمار كوجهة مفضلة لجذب المستثمرين المحليين وكذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر.
>
> **أحمد صبحي**
>
> **رئيس قطاع الأسواق المالية والاستثمار**

إنجازات عام ٢٠٢٣ - لمحة عامة

يتبع القطاع سياسة صارمة تستثمر في المشروعات أو الشركات التي حصلت على اعتماد من الهيئة العامة لشؤون البيئة المصرية، وكجزء من عملية الاعتماد تقوم الهيئة بإجراء تقييم شامل للأثر البيئي والاجتماعي وإجراء عمليات تفتيش ميدانية للتأكد من عدم وجود أي تأثيرات سلبية محتملة من المشروعات المقترحة، يعكس هذا النهج التزامنا بممارسات الأعمال المسؤولة والمستدامة ويؤكد تفانينا في حماية البيئة ورفاهية المجتمعات المحلية.

قد تكون المشروعات المعتمدة من خلال تقييم الأثر البيئي والمجتمعي مؤهلة للحصول على معدلات تفضيلية، بالإضافة إلى ذلك، تدعم مؤسستنا المالية المشروعات الجارية في جميع أنحاء مصر، من خلال تنفيذ تحديثات تهدف إلى تقليل الانبعاثات وتشجيع التحول الرقمي.

الاستثمارات المباشرة

أسس القطاع محفظة استثمار مباشر تتميز بقدر متميز من التنوع يصل إلى ١٦٢ شركة بقيمة دفترية إجمالية تبلغ ٧٧,٩١ مليار جنيه مصري بنسبة زيادة سنوية تصل إلى ٣٠٪، كما ضخ القطاع استثمارات بقيمة ١٢ مليار جنيه مصري في ١٤ شركة ضمن محفظة القطاع لتعزيز هيكل رأس المال الخاص بها، بما في ذلك بنك القاهرة، والبنك التجاري الدولي (شهادات الإيداع)، شركة مصر للابتكار الرقمي و سي أي للتمويل الاستهلاكي «سهولة».

أنشطة التكامل

سي آي كابيتال ومصر كابيتال

يعمل القطاع بشكل وثيق مع سي آي كابيتال ومصر كابيتال لتحقيق التآزر التشغيلي وتنفيذ استراتيجية التكامل بشكل كامل. بدأت هذه العملية بنقل جميع أنشطة الخدمات المصرفية الاستثمارية إلى سي آي كابيتال. وتُعد كلتا الشركتين من الركائز الأساسية في الاستراتيجية العامة للبنك، والتي يتم الانتهاء منها حالياً.

عمليات الاستحواذ والتأسيس، والمساهمات الجديدة

سوبر باي للمدفوعات الإلكترونية

حقق بنك مصر نجاحًا بتدشينه مشروعًا مشتركًا في يوليو ٢٠٢٣، بالتعاون مع إحدى شركاته التابعة وشركة اتصالات، بإجمالي قيمة لرأس مال قدره ٤٦٥ مليون جنيه مصري، يمتلك بنك مصر منها حصة ٢٤٪.

ضخ استثمارات إضافية في الشركات التابعة

خصص بنك مصر ٩,١ مليار جنيه مصري لتعزيز رأس مال شركاته التابعة، وذلك في إطار استراتيجية البنك التوسعية وحرصه على استكشاف آفاق جديدة في السوق، وتشمل الاستثمارات الكبيرة الشركات التالية:

- بنك القاهرة
- البنك المصري لتنمية الصادرات (EBank)
- مصر للابتكار الرقمي (MDI)

تصفية الاستثمار

قام بنك مصر بالتخارج من ثلاث شركات، محققًا بذلك إجمالي قيمة مبيعات قدرها ٦٧٥ مليون جنيه مصري، بما في ذلك:

- شركة البويات والصناعات الكيماوية - باكين
- عز الدخيلة
- شركة الإسكندرية للإضافات البترولية «اكبا»

مجموعة المنتجات والخدمات الرقمية المقدمة من القطاع

صناديق الاستثمار

قام القطاع مؤخرًا بزيادة نسبة طروحاته لتشمل ٨ صناديق استثمارية، بإجمالي قيمة تبلغ ١,٩ مليار جنيه مصري من الأصول في الميزانية العمومية، كما نجح البنك في جذب ٤٠٠٠ عميل جديد، ليصل إجمالي عددهم إلى ٧٤٠٠٠ عميل، وحقق إيرادات بقيمة ٢٧٥ مليون جنيه مصري، مما يمثل زيادة قدرها ٥١ مليون جنيه مصري مقارنة بإيرادات العام السابق.

سوق رأس مال الدين

لا يزال سوق رأس المال فعالاً في تيسير واكتتاب وتغطية إصدارات السندات والصكوك المسندة، وبذلك، تنامى حجم القطاع بنسبة ٦٧٪ سنويًا لتصل إلى ١٢,٧ مليار وفقاً لموقف ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

الأسهم وإدارة المحافظ

كان مؤشر البورصة المصرية هو الأفضل أداءً في العالم من حيث العملة المحلية في عام ٢٠٢٣، حيث حقق عائدًا بنسبة ٧٠,٥٪، وظل بنك مصر دومًا لاعبًا نشطًا ورئيسيًا في البورصة المصرية، وذلك يعود لدوره كبنك رائد في مصر، وإيمانه القوي بدور البورصة المصرية، والعوائد التي يمكن تحقيقها منه ضمن حدود المخاطر المحددة للبنك.

يتولى بنك مصر إدارة أحد أكبر محافظ الأسهم في مصر، والتي تضم محافظ مدارة خارجياً وداخلياً؛ يتم إدارة المحفظة الخارجية وفقاً لمؤشر EGX ٣٠، وكان حجم المحفظة في بداية العام ٤,٣ مليار جنيه مصري، وانتهى العام عند ٥,٠ مليار جنيه مصري (بعد سحب ٢,٢ مليار جنيه مصري في نهاية ديسمبر ٢٠٢٣)، محققة عائد بنسبة ٧٣,٢٪.

أما المحفظة المدارة داخلياً، فمقياس أدائها يتمثل في تحقيق مبلغ محدد بالجنيه المصري في غضون عام، بناءًا على عائد البنك على الأصول المرجحة بالمخاطر، بدأت المحفظة العام بحوالي ١,٦ مليار جنيه مصري وانتهت العام عند ٢,٥ مليار جنيه مصري، محققة ٢٨٢٪ من المقياس المطلوب، وقد كان للمحفظات الإجمالية تأثير إيجابي للغاية على الربح والخسارة لبنك مصر، والذي يقدر بحوالي ٣,٨ مليار جنيه مصري.

جهود القطاع بالمجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة

يعد القطاع مستثمر رائد في صناديق مختلفة للاستثمار الخاص ورأس المال المجازف، وتشارك هذه الصناديق بنشاط في تطوير عوامل الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة داخل شركات محفظتها الواقعة في جميع أنحاء مصر وأفريقيا.

وكشريك محدود، يلتزم القطاع بضمان وجود سياسة استدامة محددة وشاملة لدى جميع الشركاء العامين المؤهلين، ولتحقيق هذا الهدف، تقوم الصناديق غالبًا بتعيين مسؤولي المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة لمساعدة رواد الأعمال والرؤساء التنفيذيين في اعتماد أفضل الممارسات ذات الصلة بالاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة وتقييم تقدمهم نحو تنفيذ معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة لتدشين أعمال مستدامة.

يفخر القطاع بضمان التزام شركائه بمبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في جميع جوانب عملياتهم، حيث يلعب القطاع دورًا استباقيًا في الاقتصاد من خلال تعزيز التعاون مع الشركات المرموقة واللاعبين الرئيسيين في مختلف الصناعات والقطاعات التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد المصري.

كان دمج الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في استراتيجية الاستثمار الخاصة بالقطاع علامة فارقة مهمة؛ وكجزء من هذه الاستراتيجية، خضعت جميع الاستثمارات الجديدة لعملية مراجعة شاملة لـ الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة للتأكد من أن كل جنيه من رأس المال الذي ينفقه القطاع يساهم في مستقبل مستدام ومزدهر لشعب مصر. ولا تركز مبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة فقط على العوامل المتعلقة بالتنمية، بل تؤكد أيضًا على أهمية الممارسات التجارية المستدامة والاستثمار المسؤول.

وبالإضافة إلى ذلك، نقترح إنشاء خطة عمل بيئية واجتماعية، والتي يمكن للشركات تبنيها واتباعها بدقة، كما سيقوم ممثلو مؤسستنا الذين يشغلون مقاعد في مجالس إدارة الشركات التابعة بتقييم هذه الخطة والتوصية بها.

يعطي القطاع الأولوية للمشروعات التي تهدف إلى تقليل انبعاثات الكربون وتعزيز الطاقة المتجددة، ويتضمن ذلك التعاون مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لتحديد الخيارات الممكنة لدعم مصر في جهودها لتقليل انبعاثات الكربون.

كمستثمر نشط، يعمل القطاع عن كثب مع أصحاب المصلحة في شركات المحفظة لتقديم اقتراحات لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية وتنويعها نحو الخيارات المتجددة، وسيساعد ذلك في تحقيق مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة.

القطاع هو شريك محدود مفضل يتعاون مع أصحاب المصلحة في صناديق الاستثمار الخاص ورأس المال المجازف، ولاستكشاف فرص الاستثمار المشترك في الاستثمارات الخضراء، نجري بحثًا دقيقًا لتحديد الطرق المحتملة للتعاون وتقديم القيمة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين.

يلتزم القطاع بقيادة مبادرات مختلفة لتحويل جوانب حاسمة من الأعمال الخضراء في المحفظة إلى الشكل الرقمي، وتماشياً مع هذا الالتزام، قدم فريق القطاع مشروعًا يستهدف دمج أقسام البنك من خلال منصة (OIP)، ويعد الهدف الأساسي من هذا المشروع هو تسهيل نقل المعرفة وتبادل الخبرات بين جميع القطاعات وأصحاب المصلحة.

مشاركة أسهم بنك مصر

في القطاع، تتمثل مهمتنا في البحث الدقيق والتعرف على فرص الاستثمار الأكثر فعالية المتاحة في السوق، حيث أن هدفنا الأساسي هو تحقيق القيمة وتحسين العوائد على الأموال المستثمرة المتزايدة مع ضمان تدفق ثابت لتوزيعات الأسهم طوال فترة الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، نحن ملتزمون بدعم نمو البنك من خلال مبادرات greenfield التي تتوافق مع استراتيجيتنا العامة لخلق القيمة، من خلال الرقمنة والالتزام بالمبادئ التوجيهية العالمية لـ المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستثمار الدولي لتعزيز الصادرات وتقليل الواردات.

هذا ويدير بنك مصر محفظة تضم ١٦٢ شركة في مختلف الصناعات والقطاعات، والتي من بينها:

القطاع المالي

- المجموعة المالية هيرميس
- برنامج تمويل التجارة العربية
- شركة مصر للصرافة
- شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي
- الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري
- سي آي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية
- الشركة المصرية للاستعلام الائتمانى (استعلام)
- شركة القلعة القابضة
- شركة النيل لتقل الأموال (إيجي كاش)
- المركز الدولي للتقييم والتنمية
- شركة مصر للتأمين التكافلي (حياة)
- جي آي جي مصر – تكافل الحياة
- جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (SWIFT)
- شركة بي إم للتأجير التمويلي
- بي إم للتأجير التمويلي - سهولة
- شركة مصر للصكوك
- شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية
- شركة فورى دهب للخدمات الإلكترونية
- فوري بلس
- سواري فينتشرز
- مصر للخارج للاستثمارات المالية
- الصندوق المصري الدولي للاستثمار
- الشركة الدولية للاستثمارات المتعددة
- الشركة الوطنية بالإسكندرية للاستثمارات المالية
- شركة مصر للاستثمارات المالية
- شركة استثمار صعيد مصر
- مصر كابيتال
- شركة النيل القابضة للتنمية والاستثمار
- أصول مصر العقارية
- مجموعة الأعمال الدولية لخدمات تحويل الأموال (IBAG)
- مصر للابتكارات الرقمية (MDI)
- شركة تحيا مصر القابضة

القطاع الزراعي

- شركة الصالحية للاستثمار والتنمية
- أسوان الوطنية للميكنة والتنمية الزراعية
- شركة القاهرة الجديدة للدواجن
- المصرية للدواجن

القطاع الصحي

- سانوفي - افينتس ايجيبت
- شركة ام سي أي كابيتال هيلث كير بارتنرز للرعاية الطبية

قطاع النقل

- الملاحة الوطنية
- بورسعيد الوطنية لنقل السيارات
- سيتادل كابيتال ترانسبورتشن
- مصر ادكو للنقل البحرى

قطاع الاستثمار العقاري

- شركة مصر للتنمية
- الشركة المصرية للعقارات
- شركة القرية الذكية للاستثمار العقاري
- شركة المستقبل للتنمية العمرانية مصر
- شركة الأهلية للاستثمار والإعمار (نيركو)
- شركة فيرست ديزاين للاستثمار والتطوير العمراني
- شركة ماسبيرو للتنمية العمرانية
- شركة مصر لإدارة الأصول العقارية
- الشركة المصرية لإدارة الأصول العقارية والاستثمار
- شركة رواسي للتنمية العمرانية
- شركة التجاري الدولي لتنمية االستثمار العقاري
- شركة ألترا للمصاعد
- مصر العامرية للاستثمار العقارى
- مصر أبوظبي للاستثمارات العقارية

قطاع البناء والتشييد

- مصر للاستثمار
- الوطنية للإسكان للنقابات المهنية
- المصرية الصينية المشتركة للاستثمار
- مجموعة البناء والتطوير
- تنمية خليج السويس
- التنمية الرئيسية للمنطقة الاقتصادية شمال غرب خليج السويس
- المصرية العربية الكبرى للتنمية والاستثمار العمراني
- شركة العاشر من رمضان للإنشاءات

قطاع المواد الغذائية والمشروبات

- بورصة السلع المصرية
- شركة الشرقية لتصنيع السكر (النوران)
- الشركة الوطنية للغذاء والأمن الغذائي
- شركة مصر للألبان والأغذية
- مجموعة أجواء لصناعات الأغذية
- شركة صعيد مصر لصناعات الأغذية
- شركة صعيد مصر لصناعة المراكز والعصائر

صناعة الصلب ومواد البناء

- الشركة المصرية للصمامات
- شركة النصر للصناعات

قطاع البنوك

- البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد
- بنك مصر أوروبا
- بنك مصر لبنان
- بنك التنمية الصناعية المصري
- بنك القاهرة
- البنك التجاري الدولي
- البنك المصري لتنمية الصادرات
- بنك القاهرة عمان
- مصرف الصفا فلسطين

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- النيل للاتصالات
- خالص لحلول الدفع الإلكتروني
- شركة البنوك المصرية
- ميكروفيلم مصر
- الشركة المصرية لأنظمة معالجة الفواتير الآلية (GiroNil) ش.م.م
- سوبر باي للدفع الإلكتروني
- شركة اي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية
- شركة اي تي للاستثمارات
- E-Knowledge

قطاع صناعات النسيج

- شركة مصر الأميرية للغزل والنسيج
- شركة دمياط للغزل والنسيج (دامياتكس)
- جولدنتكس
- الشركة العربية لمكونات الملابس الجاهزة

قطاع البتروكيماويات

- مصر كندا لانتاج وخلط الزيوت
- كفر الزيات للمبيدات
- الاسكندرية للمنتجات البترولية المتخصصة (أسبك)
- شركة اسكوم لتصنيع الكربونات والكيماويات
- سيدى كرير للبتروكيماويات
- مصر لصناعة الكيماويات
- أسوان للتعدين (ادمكو)
- المصرية لإنتاج الإيثيلين
- الصناعات الكيماوية (كيما)

قطاع الكهرباء

- ميدور للكهرباء (ميداليك)

صناعة الأخشاب

- نجع حمادى لإنتاج وتصنيع الأخشاب

القطاع العام

- EHM لأنظمة الخدمات الصحية
- الدولية المصرية للتأمين الطبي
- المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي
- المصرية للأقمار الصناعية (نايل سات)
- التحرير للجراجات
- الشركة المصرية للخدمات الصناعية
- مصر للاستثمار وتطوير الصادرات
- لايت هاوس للتعليم

القطاع السياحي

- قارون للفنادق والسياحة
- الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة
- شركة سيناء للسياحة العلاجية
- الشركة العالمية للاستثمارات السياحية (كونراد)
- شركة مصر للسياحة
- الصعيد للتنمية العقارية والاستثمار السياحي
- فندق سوما باي
- فندق كلوب رأس سوما
- ساحل جنوب سيناء للاستثمار والتنمية السياحية
- فندق طابا الأول
- شركة التجاريين للتنمية السياحية
- كاس كيدز
- بريمير للاستثمار السياحي والعقاري
- الإسماعيلية الجديدة للاستثمار والسياحة
- الشركة المصرية للاستثمار
- طابا للتنمية السياحية
- العدنان للاستثمار السياحي
- الدولية للتنمية السياحية

قطاع الأسمنت

- شمال سيناء للأسمنت

قطاع الورق والتغليف والطباعة

- مصر ادفو للكتابة وورق الطباعة
- جنوب الصعيد لتصنيع أكياس الورق

صناديق الاستثمار المغلقة

- صناديق الاستثمار المباشر
- صندوق التعليم الخيري للاستثمار الوطني
- صندوق الرياضة المصري
- صندوق تطوير العلوم والتكنولوجيا
- صندوق حورس للاستثمار في القطاع الزراعي والغذائي
- صندوق سواري للمشاريع
- صندوق إنكلود
- صندوق أفانز منارة
- شركة صندوق مصر العقاري

مجموعة د.أحمد بهجت

- المصرية لصناعة الرخام
- المصرية للأجهزة المنزلية
- المصرية لصناعة البلاستيك
- المصرية لصناعة التبريد والتكييف
- العالمية الأجهزة المنزلية
- الشركة العالمية للالكترونيات
- العالمية للأجهزة الكهربائية
- شركة دريم للملاهي
- دريم لاند بيراميدز للجولف / هيلتون بيراميدز جولف
- مدينة الفرسان دريم لاند
- أسواق دريم لاند
- شركة دريم لاند للمؤتمرات
- منتجع دريم لاند الصحى
- دريم لاند للتنمية العمرانية
- المصرية لصناعة الدوائر المطبوعة

الاستثمارات في مصر والخارج

المبالغ بالمليار جنيه مصري

	٢٠٢٢	٢٠٢٣
مصر	٥٥,٧	٧١,٨
الخارج	٤,٤	٦,١
إجمالي	٦٠,١	٧٧,٩

تقييم الأداء

إجمالي الإيرادات في مصر	٨,٨٨	مليار جنيه مصري
إجمالي الأصول تحت الإدارة	١٣٨,٣	مليار جنيه مصري
الاستثمار المباشر	٧٧,٩	مليار جنيه مصري

الجوائز والتكريمات

مجلة جلوبال فاينانس

أفضل بنك في إدارة صناديق أسواق النقد والاستثمارات قصيرة الأجل في الشرق الأوسط.

مشهد مرسوم يعرض معالجة المعادن، موجود في الأقصر، بمنطقة الشيخ عبد القرنة، في مقبرة الوزير رخميرع (مقبرة طيبة رقم ١٠٠). يعود هذا المشهد إلى الدولة الحديثة، الأسرة الثامنة عشرة، خلال حكم تحتمس الثالث والملك أمنحتب الثاني (نحو ١٤٧٩-١٤٠٠ ق. م).

التعدين

كان التعدين صناعة ذات أهمية بالغة في مصر القديمة، إذ غذت اقتصادها ومشاريعها الفنية على مدى آلاف السنين. استخرج المصريون مجموعة متنوعة من المعادن، وكان الذهب يُعتبر الأغلى قيمة على الإطلاق، حيث شكّل تعدينه عاملاً أساسياً في قوة مصر القديمة عبر تاريخها الطويل. كانت الصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء المصدرين الرئيسيين للمعادن، وكان المصريون قد بدأوا بالفعل في استخراج خام النحاس والذهب منذ عصور ما قبل التاريخ.

كما استُخرجت الأحجار الكريمة مثل الفيروز، الجمشت، الأمازونيت، العقيق، اليشب، الزبرجد، الزمرد، والسربنتين خلال العصور القديمة، وكان الهدف الأساسي منها هو صناعة المجوهرات. تقع المواقع الجغرافية الرئيسية لبعض مناجم الأحجار الكريمة في الصحراء الشرقية، مثل وادي سكيت، الذي كان مصدراً للزمرد، وجبل مجيف ووادي الهودي، حيث وُجد الجمشت. تشتهر منطقة جبل العصر في النوبة السفلى، على بعد ٦٥ كيلومتراً شمال غرب أبو سمبل، بأنها مصدر للحجر الفريد الذي صُنع منه تمثال الملك خفرع الشهير، والمحفوظ حالياً في المتحف المصري، وهو مصنوع من حجر الديوريت والجابرو والأنورثوسيت. يُعثر في هذه المنطقة أيضاً على العقيق والجمشت.

كما كانت سيناء تُستغل للحصول على الفيروز والنحاس، وكان أشهر مواقع استخراج هذه المعادن هو سرابيط الخادم. بالإضافة إلى ذلك، كانت جبال البحر الأحمر مصدراً رئيسياً آخر لاستخراج خام النحاس، وكانت واحدة من المناطق الثلاث الأساسية التي استُخرج منها الذهب، وهو المعدن الأكثر ارتباطاً بمصر القديمة. أطلق المصريون القدماء على هذا الذهب المستخرج من هذه المنطقة اسم «ذهب كوبتوس» (نسبة إلى مدينة قفط الحديثة)، تمييزاً عن المنطقتين الرئيسيتين الأخريين: «ذهب وواوات» في الامتداد الجنوبي لجبال البحر الأحمر في النوبة السفلى، و «ذهب كوش» في الجنوب الأبعد، حيث كانت الرواسب الطينية شرق النهر، في الصحراء، مصدراً لهذا المعدن الثمين.

الترويج لكنوز مصر القديمة

«مرآة الأميرة سات حتحور أيونت»، وقد عُثر عليها في منطقة اللاهون، مصر الوسطى، ضمن مجموعة هرم «سنوسرت الثاني» في مقبرة «سات حتحور أيونت». تعود المرآة إلى عصر الدولة الوسطى، الأسرة الثانية عشرة، في عهد «سنوسرت الثاني» و «أمنمحات الثالث» (نحو ١٨٧٧–١٨٣١ ق. م)، وهي محفوظة حالياً في المتحف المصري بالقاهرة.

الأساسيات المنزلية

ازدهرت حضارة مصر القديمة على مدى آلاف السنين، تاركة خلفها إرثاً لا يُقدَّر بثمن من الآثار العظيمة، والسجلات المدونة، والتحف الفنية التي تأسر الألباب. من هذا الكم الهائل من المعلومات، استطاع علماء الآثار والباحثون أن يكشفوا أسرار الحياة اليومية للمصريين القدماء، وأن يتتبعوا تطور الابتكارات التي صنعتها أياديهم. واحدة من هذه الابتكارات، التي استمر أثرها حتى يومنا هذا، كانت «المرآة المحمولة».

لم تكن تلك المرايا مجرد أدوات بسيطة لوضع المكياج، بل كانت تحفاً فنية بحد ذاتها، تُعرض بجانب مستحضرات التجميل وحاويات الكحل. وكان الاهتمام بجودة المرايا العاكسة أمراً جوهرياً لتحقيق انعكاس مثالي للوجه عند تطبيق المكياج، مما يعكس الحرفية المذهلة والمهارة التي تميز بها المصريون القدماء. صُنعت المرايا في مصر القديمة من أقراص مصقولة بدقة متناهية، غالباً ما كانت من النحاس أو البرونز، وتُغلف بطبقة من الذهب أو الفضة لتعزيز الانعكاس. أما مقابضها، فقد صُنعت من مواد متنوعة، مثل الخشب، والعاج، والطين المزجج، والبرونز، والفضة، وأحياناً الذهب، وكانت تأخذ أشكالاً تجسد نبات البردي، الذي كان رمزاً للحياة والنماء والخصوبة. وفي أحيان أخرى، كانت هذه المقابض تُزيَّن برأس بشري يعلوه أذنا بقرة، في إشارة إلى «حتحور»، إلهة الجمال والحب والأمومة في الحضارة المصرية القديمة.

كان المصريون القدماء على دراية بكيفية تحقيق التوازن بين الجمال والعملية؛ فقد صنعوا أدواتهم اليومية بعناية لتمزج بين الأناقة والوظيفة. صنعوا أمشاطاً غاية في الجمال، ودبابيس شعر تتلألأ، وشفرات حلاقة دقيقة، وأوعية لحفظ مستحضرات التجميل والكحل، وصمموا أواني الشرب الخزفية التي تحولت إلى قطع فنية مذهلة، تزينت غالباً بمشاهد من حياتهم اليومية أو رموز دينية تعكس إيمانهم العميق. حتى الوسائد التقليدية لم تكن من نصيبهم؛ فقد استُبدلت بمساند للرأس صُممت بعناية فائقة، وصُنع الأثاث مثل الكراسي والمقاعد ومساند الأقدام والطاولات وحوامل المزهريات بأسلوب يوازن بين الفن والفائدة.

وفيما يتعلق بالتسلية، كانت ألعاب الطاولة هواية شائعة بين المصريين القدماء، تسبق بزمن بعيد الألعاب الحديثة التي نعرفها اليوم. من بين تلك الألعاب كانت لعبة «سِنت»، التي يلعبها شخصان؛ أحدهما يحمل البيادق، والآخر البكرات. كانت العصي أو عظام المفاصل تُستخدم لتحديد حركة القطع، وكان لهذه اللعبة رمزية عميقة، إذ لم تكن مجرد لعبة، بل مجازاً لرحلة الإنسان نحو العالم الآخر.

الترويج لكنوز مصر القديمة

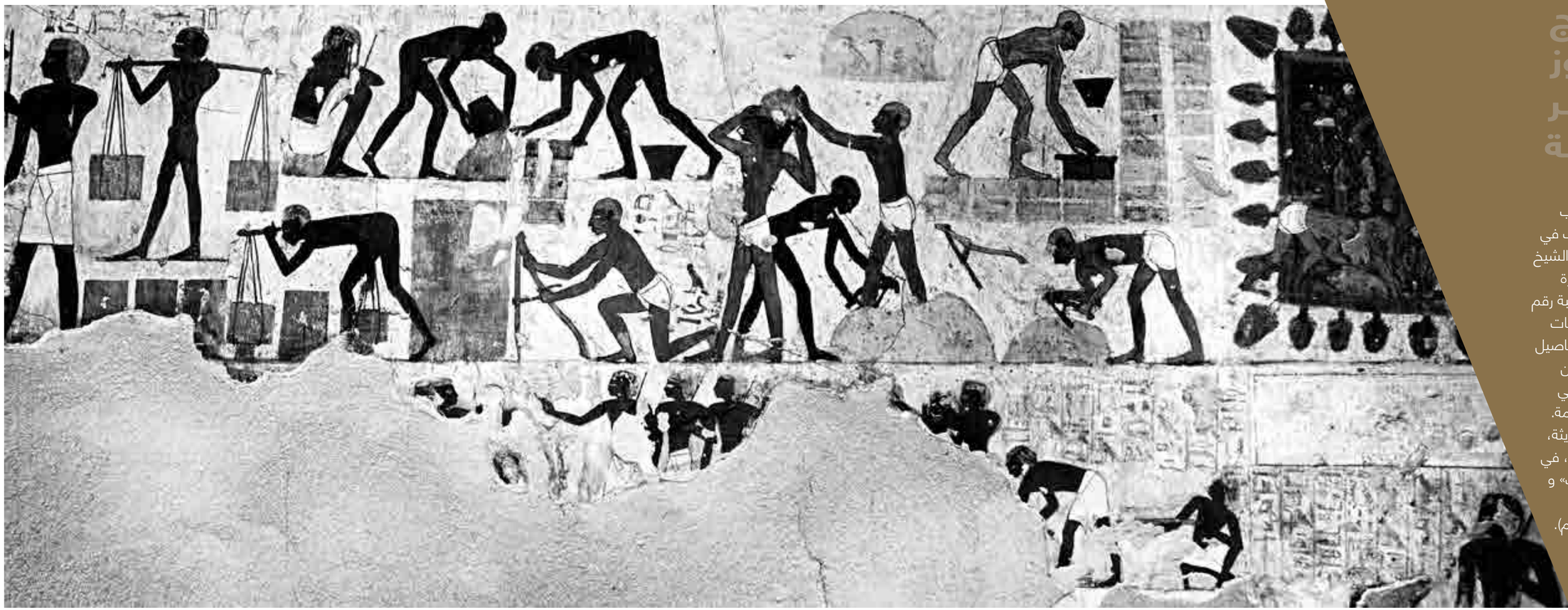

مشهد صناعة الطوب اللبن هذا، المُكتشف في «الأقصر» بمنطقة «الشيخ عبد القرنة» في مقبرة «رخميرع» (مقبرة طيبة رقم ١٠٠)، هو إحدى اللوحات النادرة التي توثق بتفاصيل دقيقة حياة المصريين القدماء ومهاراتهم في بناء حضارتهم العظيمة، يعود إلى الدولة الحديثة، الأسرة الثامنة عشرة، في عهد «تحتمس الثالث» و «أمنحتب الثاني» (نحو ١٤٥٨-١٤٠٠ ق. م).

الطوب اللبن

يُعد الانتشار الواسع لاستخدام «الطوب اللبن» في مصر القديمة شهادة حية على براعة البنائين المصريين القدماء ومهارتهم التي لا تضاهى. فقد أبدعوا في استغلال المواد الخام المحلية وطوّروا تقنيات بناء فعالة ومتقدمة تعكس التفوق المعماري الفذ لحضارتهم العريقة. وما زالت هذه التقنيات القديمة تلهم المهندسين وخبراء البناء في العصر الحديث، وكأنّ روحهم تتنفس في كل بناء يُشيَّد.

«الطوب اللبن» كان وما زال مادة بناء تقليدية أثبتت قدرتها على مقاومة عوامل الزمن، إذ استخدمه المصريون منذ آلاف السنين. يعود تاريخ صناعة الطوب اللبن إلى ما قبل الأسرات (نحو ٤٠٠٠-٣٢٠٠ ق. م)، حينما كان المصريون القدماء يجمعون الطين من ضفاف نهر النيل، ويخلطونه بالأعشاب المجففة أو القش لتكون مادة رابطة. كانت عملية التصنيع تبدأ بخلط الطين والقش بالماء، ثم يُصب الخليط في قوالب ويُترك ليجف تحت أشعة الشمس الحارقة. في فترات لاحقة، خاصة في الحقبة الرومانية، كان الطوب يُحرق في أفران مخصصة لزيادة متانته. وعلى الرغم من الاختلاف الطفيف في حجم الطوب بين العصور، إلا أن التناسق في صناعة الطوب ظل سمةً مميزةً على مر العصور. ورغم بساطة الطوب اللبن، فقد لعب دوراً جوهرياً في بناء الهياكل المعمارية الضخمة في مصر القديمة. فقد استُخدم في تشييد المقابر منذ ما قبل الأسرات وحتى المقابر الملكية في عهدي الأسرتين الأولى والثانية (نحو ٣٠٤٠-٢٦٨٦ ق. م). كما استُخدم في بناء أهرامات الدولة الوسطى، حيث شكّل الطوب اللبن جزءاً أساسياً من هذه الهياكل الضخمة. وعلى الرغم من توفر الحجر بوفرة لبناء المقابر والمعابد، إلا أن الطوب اللبن بقي الخيار المُفضل لبناء المنازل والقصور، مما يثبت مرونته وتعدد استخداماته عبر القرون.

ورغم ندرة توثيق عملية صناعة الطوب اللبن على جدران المقابر، إلا أن استثناءً بارزاً يتجلى في مقبرة الوزير «رخميرع» بطيبة الغربية، وتحديداً في منطقة «الأقصر». يعود هذا المشهد للدولة الحديثة، في عهد الملك «تحتمس الثالث» (نحو ١٤٥٨-١٤٢٥ ق. م) وبداية حكم «أمنحتب الثاني» (نحو ١٤٢٧-١٤٠٠ ق. م). يُظهر المشهد بدقة فائقة كل خطوة من خطوات عملية صناعة الطوب اللبن، بدءاً من جلب الماء وحمل الطين الرطب إلى صانعي الطوب، ثم خلط الطين بالماء وصب الخليط في القوالب، وترك الطوب ليجف تحت أشعة الشمس الحارقة، وصولاً إلى نقل الطوب الجاهز إلى مواقع البناء.

الترويج لكنوز مصر القديمة

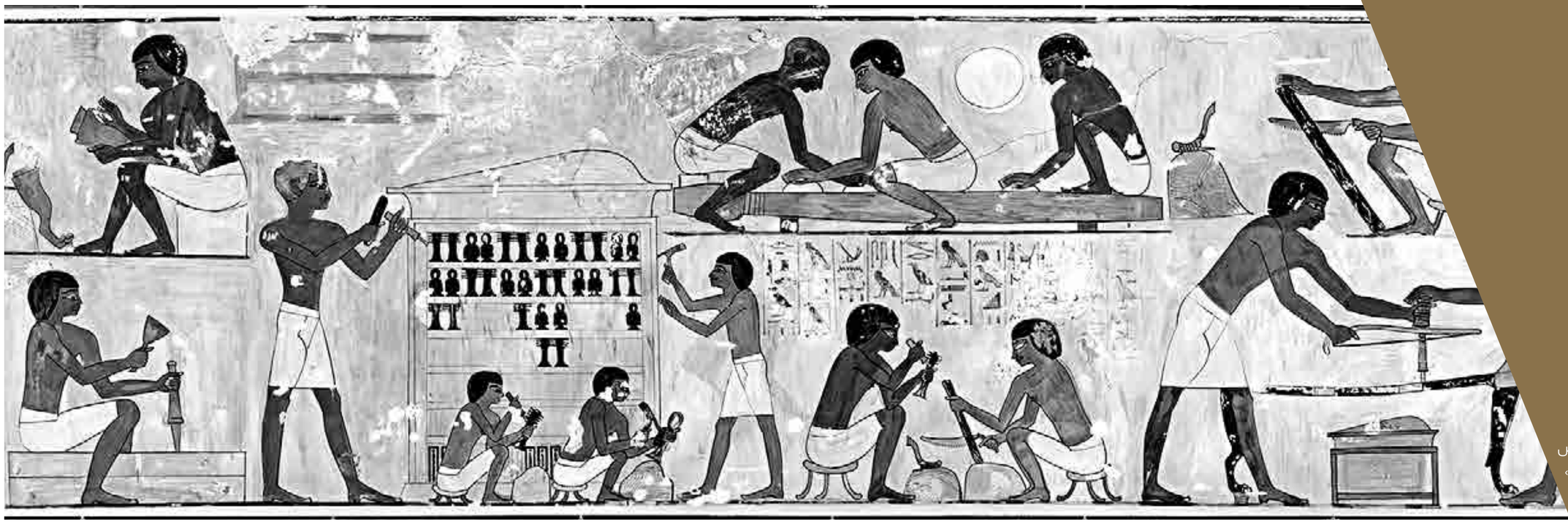

مشهد يُظهر نجارين منهمكين في عملهم، تم العثور عليه في «الأقصر» بمنطقة «الشيخ عبد القرنة» بمقبرة «رخميرع» (مقبرة طيبة رقم ١٠٠)، ويعود إلى الأسرة الثامنة عشرة في الدولة الحديثة، خلال حكم الملك «تحتمس الثالث» و «أمنحتب الثاني» (نحو ١٤٥٨-١٤٠٠ ق. م).

النجارة

كانت «النجارة» حرفة راسخة منذ أقدم العصور في مصر القديمة، إذ يعود تاريخها إلى نهاية عصر ما قبل الأسرات (نحو ٤٠٠٠-٣٢٠٠ ق. م). وقد تميز النجارون المصريون بمهاراتهم الفذة، حيث أتقنوا استخدام أدوات مثل الأوتاد والأسافين، وابتكروا تقنيات متقدمة كالحفر والتعشيق والكلابات، بالإضافة إلى وصلات معقدة مثل وصلة «ذيل الحمامة»، مما يكشف عن حرفية لا تضاهى.

نظراً لأن الأخشاب المحلية في مصر القديمة كانت فقيرة الجودة، اضطر المصريون القدماء إلى البحث عن الأخشاب النفيسة في أراضٍ بعيدة. ويُعد الملك «سنفرو» (نحو ٢٦١٣-٢٥٨٩ ق. م)، مؤسس الأسرة الرابعة، مثالاً حياً على ذلك؛ إذ أرسل أسطولاً مكوناً من أربعين سفينة إلى «فينيقيا» لجلب خشب الأرز عالي الجودة.

أما الأثاث الخشبي الذي صُنع للملكة «حتب حرس»، زوجة «سنفرو»، فهو شهادة على براعة النجار المصري القديم ودقته في فنون النجارة. فقد أبدع المصريون في إنتاج قطع فنية تضاهي أرقى أنواع الأثاث على مر العصور، سواءً في الماضي أو الحاضر. وتجسد هذه المهارة أيضاً في «مركب خوفو» (نحو ٢٥٨٩-٢٥٦٦ ق. م)، والتي يبلغ طولها ٤٣,٥ متراً وعرضها ٥,٩ أمتار، والمقرّر عرضها في المتحف الكبير بالجيزة كدليل حي على عبقرية المصريين القدماء. وتتعدد الأمثلة التي تبرز جودة الأثاث المصري القديم، خاصة تلك المكتشفة في مقابر الأسرة الثامنة عشرة (١٥٥٠-١٢٩٥ ق. م)، مثل مقبرتي «خا وميريت»، و «يويا وتويا»، وأشهرها بالطبع مقبرة الملك «توت عنخ آمون» (١٣٣٦-١٣٢٧ ق. م). تضم هذه المقابر كراسي وعروشاً، وصناديق، وأسرّة، وحتى أسرّة قابلة للطي، ومساند للرأس، تعكس كلها الدقة والإتقان في الصنع.

كما تُعد العربات المكتشفة في مقابر «توت عنخ آمون» و «يويا وتويا» من أروع الأمثلة على استخدام النجارة في مصر القديمة. فقد أظهرت هذه العربات تعقيداً مذهلاً وبراعة فائقة في تشكيل الخشب وثنيه، حيث استخدم النجارون القدماء تقنية التليين بالبخار، إذ كان البخار الساخن يتغلغل في الأنسجة الخلوية للخشب، مما يجعله ليناً وسهل التشكيل، وهو أمر يكشف عن عمق معرفتهم بخصائص الخشب.

وعلاوة على ذلك، أظهرت العربات إدراك المصريين القدماء لخصائص الأنواع المختلفة من الأخشاب؛ فقد اختاروا مثلاً خشب «البتولا» في أجزاء من عجلات العربات لما يتميز به من مقاومة للماء، مما يعكس خبرة ودراية دقيقة بالمواد المستخدمة.

لم يقتصر استخدام الخشب على العربات والأثاث فحسب، بل شمل أيضاً مجموعة متنوعة من الأدوات المنزلية مثل حاويات الكحل والملاعق التجميلية، وكذلك الآلات الموسيقية كالعود والقيثارة، بالإضافة إلى صناعة التوابيت. وبرزت براعة النجارين في التماثيل الخشبية التي تُظهر تفاصيل معقدة وتقنيات نحت متقدمة، تثبت مرة أخرى عبقرية الحرفيين المصريين. يمكن رؤية مراحل تصنيع الأدوات الخشبية، خاصة الأثاث والصناديق والعربات، مصورة على جدران المقابر منذ عصر الدولة القديمة (نحو ٢٦٨٦-٢١٦٠ ق. م). ومن أبرز المشاهد، ذلك الذي عُثر عليه في مقبرة الوزير «رخميرع» بطيبة الغربية، في منطقة «الأقصر»، ويعود إلى الدولة الحديثة، الأسرة الثامنة عشرة، خلال حكم الملك «تحتمس الثالث» (نحو ١٤٥٨-١٤٢٥ ق. م) وبداية عهد خليفته «أمنحتب الثاني» (نحو ١٤٢٧-١٤٠٠ ق. م).

الفن المصري القديم

ظل «الفن المصري القديم» ملتزماً بقواعد صارمة على مدى تاريخه العريق، متأثراً بقوة نظام الحكم والفكر الديني، وهما الركيزتان الأساسيتان للحضارة المصرية القديمة. ورغم تلك القواعد الثابتة، لم يخلو الفن المصري القديم من اللمسات الجمالية والإبداعية، فقد تطورت الموضوعات وتغيرت عبر العصور، إلا أن الغرض الأساسي للفن ظل دائماً يتجاوز مجرد الزخرفة ليحقق أهدافاً أسمى، تعبر عن عمق الروح المصرية.

في تصوير جسم الإنسان، لجأ الفنانون المصريون القدماء إلى تقنية فريدة، إذ قدّموا أشكالاً مركبة تجمع بين زوايا متعددة؛ حيث يظهر الصدر والكتفان من الأمام، بينما يُرسم الرأس من الجانب، وتبدو العين وكأنها تراقب من الجانب ذاته. وبرغم هذه التركيبة التي تبدو للوهلة الأولى غير طبيعية، فإن الحس الفني للمصريين جعلها تُقدَّم بسلاسة لا يشعر معها المرء بالتناقض، وكأنما هي الطبيعة نفسها وقد صيغت في قالب من السحر.

كانت المناظر تُنظَّم بدقة وأناقة، حيث استخدم الفنانون نظاماً من الخطوط والصفوف لضبط التكوينات، وملأوا الفراغات بالكتابات الهيروغليفية التي لم تكن مجرد نصوص مُنفصلة عن المشهد، بل كانت تُدمج فيه بذكاء وتناغم، لتصف الشخصيات وتوضح الحوار بينها. وهكذا، امتزج الفن بالكتابة في سيمفونية متناغمة، حيث أصبح المشهد لوحة مكتملة تنبض بالحياة.

في كثير من الأحيان، كانت المشاهد تصور صاحب المقبرة، وأحياناً برفقته زوجته وأفراد عائلته، مثل ابنه الأكبر أو والديه وأطفاله الآخرين. وقد ظهرت هذه الشخصيات بحجم أكبر مقارنةً بالشخصيات الأخرى في المشهد، وكأنما تحظى بمكانة خاصة. كما كانت تُصور في أوج شبابها، بملامح مثالية خالية من أي عيب، لتجسيد صورة الكمال التي سعى المصريون القدماء لتحقيقها.

بنى المصريون القدماء هياكل رائعة وزيّنوا جدرانها بأعمال فنية مُدهشة، وصنعوا تحفاً فريدة باستخدام مواد متنوعة. استُخدم «الطوب اللبن» في بناء الهياكل، بينما استُخدم الحجر في المباني التي كُتبت لها الديمومة، مثل المقابر والمعابد. وتنوعت أنواع الحجر بين الرملي، والحجر الجيري، والجرانيت، والديوريت، والمرمر المصري، مما يعكس التنوع الكبير في المواد المتاحة واستخداماتها. بجانب الحجر، كان للخشب مكانة خاصة، سواء كان محلياً أو مستورداً، فضلاً عن استخدام مواد أخرى مثل الطين، والعاج، والعظام، والأحجار شبه الكريمة، والمعادن المختلفة في سياقات متنوعة.

كانت الأصباغ التي استُخدمت في تلوين المشاهد المنحوتة أو المرسومة تُستخرج من مصادر طبيعية؛ فالأبيض جاء من كربونات الكالسيوم أو الجبس، والأسود من الفحم، أما الأخضر والأزرق فقد استُخرجا من خامات النحاس، بينما جاءت الألوان الحمراء والصفراء من أكاسيد الحديد. ويُعد «النحت البارز» من أبرز السمات التي تميز الفن المصري القديم، وقد برع الفنانون في استخدام تقنيتين رئيسيتين: «النقش الغائر»، حيث تُحفر الخطوط العريضة للشكل في السطح، و «النحت البارز»، حيث تُزال الخلفية ليبرز الشكل بوضوح. وغالباً ما استُخدم النحت البارز لتزيين الجدران الخارجية للمباني، بينما كانت تقنية النقش الغائر مخصصة للجدران الداخلية.

رغم عدم وجود سجل مكتوب يوضح بالتفصيل خطوات صنع النحت البارز، إلا أن الأعمال غير المكتملة تمنحنا لمحات عن تلك الخطوات. استخدم الفنانون نظام الشبكات المربعة على الجدران، لتسهيل رسم وتحديد نسب الأشكال بدقة، لا سيما في تصوير الجسم البشري. وتقدم مشاهد الحياة اليومية في المقابر، مثل تلك الموجودة في «مقبرة رخميرع»، رؤى قيمة حول تقنيات الإنتاج الفني المتبعة.

أظهر الفن المصري القديم تفوقاً استثنائياً في نحت الأحجار الصلبة وتشكيلها إلى تحف فنية، كما يتجلى في تمثال «الملك خفرع» المحفوظ في المتحف المصري بالقاهرة. هذا التمثال المنحوت من حجر «الديوريت» الصلب هو دليل على البراعة الفائقة للنحاتين المصريين في التعامل مع أكثر المواد صلابة. ولا يزال هناك آلاف الأمثلة الأخرى لهذه التماثيل الرائعة، سواء في مصر أو في المتاحف العالمية.

الترويج لكنوز مصر القديمة

مشهد يصور نحاتين أثناء عملهم، وُجد في «الأقصر»، في منطقة «الشيخ عبد القرنة» بمقبرة «رخميرع» (مقبرة طيبة رقم ١٠٠). يعود هذا المشهد إلى الدولة الحديثة، الأسرة الثامنة عشرة، خلال عهد «تحتمس الثالث» و «أمنحتب الثاني» (نحو ١٤٥٨-١٤٠٠ ق. م).

الترويج لكنوز مصر القديمة

مشهد يصور صناع الجلود منهمكين في عملهم، عُثر عليه في «الأقصر»، بمنطقة «الشيخ عبد القرنة»، في مقبرة الوزير «رخميرع» (مقبرة طيبة رقم ١٠٠). يعود هذا المشهد إلى الدولة الحديثة، الأسرة الثامنة عشرة، خلال حكم «تحتمس الثالث» و «أمنحتب الثاني» (نحو ١٤٥٨-١٤٠٠ ق. م).

صناعة الجلود

كان استخدام «الجلود» جزءاً أساسياً وحيوياً في حياة المصريين القدماء، منذ أول العصور. لقد أدرك المصريون القدماء أهمية صناعة الجلود باعتبارها حرفة لا غنى عنها، وكانت الحرف اليدوية في هذا المجال تتطلب مهارة ودقة، مما جعل الحرفيين الذين أتقنوها يحظون بمكانة مرموقة في المجتمع. كانت خبراتهم تُعد كنزاً لا يُقدر بثمن، نظراً لدورها الحيوي في الحياة اليومية وفي الأغراض العسكرية. بفضل تنوع استخدامات الجلود، أمكن توظيفها في مجالات متعددة، بدءاً من الأحذية وقطع الأثاث، وصولاً إلى واقيات المعصم، الدروع، وأجزاء من العربات. وقد شهدت الدولة الحديثة ذروة تطور هذه الحرفة، إذ أن جودة المنتجات الجلدية المصنوعة في تلك الفترة تُعد دليلاً حياً على براعة الحرفيين الذين أخلصوا لحرفتهم، متفانين في إتقانها.

كانت عملية الدباغة تبدأ بنقع الجلود في زيوت نباتية، لكن قبل الوصول إلى هذه المرحلة، كان لابد من إزالة الشعر من الجلد بعناية، ثم نقعه لفترة طويلة في محلول ملحي، يليه تنظيفه جيداً بالماء النقي. بعد ذلك، يُصبغ الجلد ويُمد على حوامل خشبية ليجف تحت الشمس الحارقة. ومن خلال مشاهد مقبرة الوزير «رخميرع» من الأسرة الثامنة عشرة، نحصل على رؤية دقيقة لتقنيات صناعة الأحذية خلال فترة الدولة الحديثة. تبدأ العملية بدباغة الجلد أو نقعه في جرة كبيرة، ثم يُفرك الجلد بحجر لجعله ناعماً ومرناً. يُمد بعدها على إطار خشبي للحفاظ على شكله، ثم يقوم صانع الأحذية بتقطيع الجلد المُعَد إلى نعال أو أحزمة باستخدام شفرات حادة، ويُثقب الجلد ويربط الأشرطة بعناية لإنتاج أبسط أنواع النعال.

إن مستوى التفاصيل والدقة في صناعة المنتجات الجلدية في مصر القديمة مذهل بحق. وتقدم مشاهد «مقبرة رخميرع» لمحة عميقة عن تقنيات تلك الحرفة، وتجسد مهارة وخبرة الحرفيين الذين كرسوا أنفسهم لها بصدق وإخلاص.

الفصل الخامس

الأداء المالي

يتناول هذا الفصل نظرة عامة على القوائم المالية المستقلة والمجمعة لبنك مصر للسنة المالية. تشمل المعلومات الفترة من ١ يناير ٢٠٢٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، حيث يتم تقديم الأداء المالي والوضع المالي خلال هذه الفترة الزمنية.

الأداء المالي

المركز المالي

القيمة المقدرة بالمليار

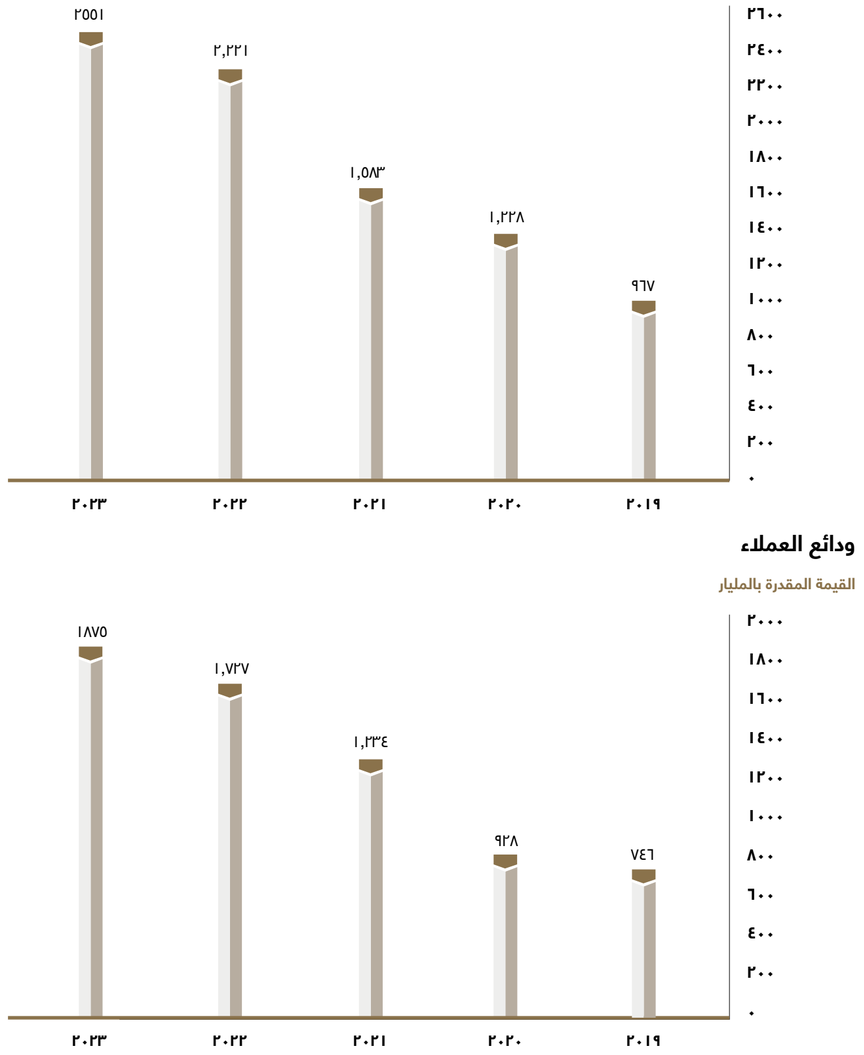

ودائع العملاء

القيمة المقدرة بالمليار

محفظة قروض التجزئة

القروض المباشرة وغير المباشرة (تتضمن القروض النمطية والإسلامية)

القيمة المقدرة بالمليار

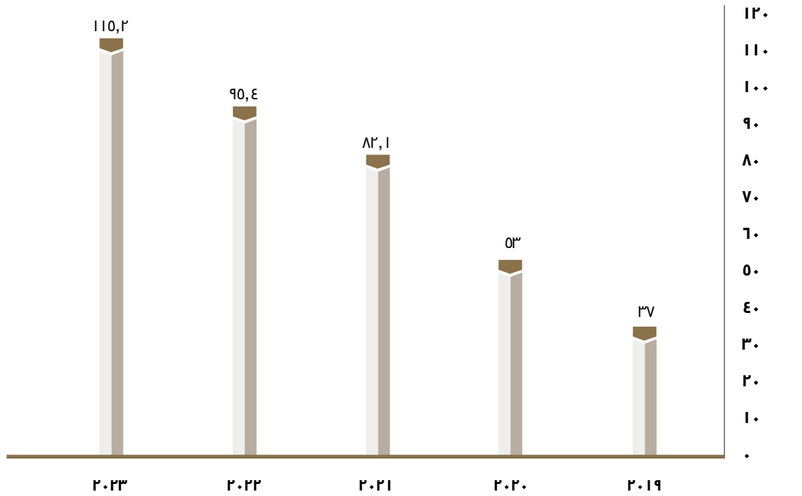

محفظة قروض الشركات الكبرى

القروض المباشرة وغير المباشرة (تتضمن القروض النمطية والإسلامية)

القيمة المقدرة بالمليار

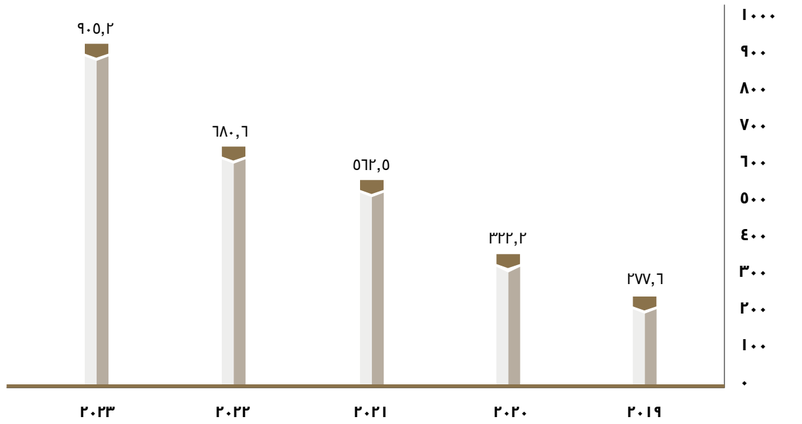

*الأرقام المذكورة أعلاه طبقًا للسنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ما عدا الأرصدة المسجلة في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، حيث قام بنك مصر بتغيير نهاية السنة المالية من يونيو إلى ديسمبر وفقًا لقانون البنك المركزي رقم ١٩٤.

أبرز ملامح الأداء المالي

على الرغم من التحديات الاقتصادية التي يشهدها العالم، يبرز الأداء المالي القوي لبنك مصر ومكانته الرائدة في السوق المحلي خلال السنة المالية ٢٠٢٣، مما يدل على مرونته وقدرته على التكيف. يُظهر النمو الملحوظ في جميع قطاعات البنك استقراره وكفاءته في مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة، ويستعرض هذا التقرير النتائج المالية لفترة ١ يناير ٢٠٢٣ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

كدليل على التزامنا بالشفافية والمسؤولية، اعتمد بنك مصر بنود المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في الإفصاح عن نتائجه المالية للعام المالي ٢٠٢٣، وبحلول ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، تمكن البنك من مضاعفة صافي أرباحه إلى ٥٢,٨٦ مليار جنيه مصري، وهو ما يمثل زيادة تتجاوز ١١١,٦٪ مقارنة بصافي الربح الذي بلغ ٢٤,٩٨ مليار جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

على الرغم من التباطؤ الاقتصادي العالمي والتحديات الجيوسياسية، تمكن بنك مصر من الحفاظ على مركز مالي قوي وأداء متميز؛ حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٣، سجل إجمالي المركز المالي للبنك نموًا ملحوظًا حيث بلغ حوالي ٢٥٥١ مليار جنيه مصري، بزيادة تبلغ ١٤,٩٪ مقارنة بـ ٢٢٢١ مليار جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٢، كما ارتفع متوسط الربح الشهري ليصل إلى ٤,٤ مليار جنيه مصري، بزيادة نسبتها ١١١,٦٪ مقارنة بـ ٢,١ مليار جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٢، وتعكس هذه الأرقام النمو القوي للبنك وتعزز التوقعات الإيجابية بشأن أدائه المستقبلي.

وبنهاية العام المالي ٢٠٢٣، بلغ إجمالي حقوق المساهمين ١٩٨,١ مليار جنيه مصري، مقارنة بـ ١٤٦,٧ مليار جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٢، وفي ديسمبر ٢٠٢٣، بلغ معدل كفاية رأس مال البنك ١٧,٨٦٪، مقارنة بـ ١٦,٥٨٪ في العام السابق، ويمكن أن يُعزى هذا التحسن إلى التعديلات في متطلبات الإقراض و/أو المتطلبات التنظيمية.

وبحلول نهاية ديسمبر ٢٠٢٣، نمت محفظة ودائع العملاء إلى ١٨٧٤,٨ مليار جنيه مصري مقارنة بـ ١٧٢٦,٨ مليار جنيه مصري. ، ومن أهم العوامل التي ساهمت في هذا النمو اكتساب عملاء جدد وزيادة ولاء العملاء الحاليين.

بلغت محفظة ودائع الشركات في بنك مصر ٦٠٧,٦ مليار جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٥٨٨,٦ مليار جنيه مصري في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢. وتشير التقديرات إلى أن الأفراد اقترضوا حوالي ١١٥,١ مليار جنيه مصري، بينما سجلت قروض الشركات ٨٤٠,٩ مليار جنيه مصري في نفس التاريخ، علاوة على ذلك، شهدت محفظة التجزئة المصرفية نموًا قدره ٢٠,٩٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة المنتهية في ديسمبر ٢٠٢٢، ويعكس هذا النمو زيادة في الإنفاق الاستهلاكي وتقديم منتجات جديدة، مما يوضح ديناميكيات السوق والفرص المستقبلية المتاحة.

وفي عام ٢٠٢٣، شهد بنك مصر زيادة كبيرة في صافي القروض، حيث بلغ ٩١١,٩ مليار جنيه مصري، بنسبة زيادة ٣٢,٩٪، مقارنة بـ ٦٨٦,٣ مليار جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. وسجلت القروض المتعثرة نحو ٢,٢٠٪، بنسبة تغطية ٢٠٢,٣٢٪، بعد أن بلغت التحصيلات والتسويات ٤,١ مليار جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، كما ارتفعت محفظة الاستثمار إلى ٨٥٣,١٥ مليار جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، مقارنة بنحو ٧٢٨,٩٩ مليار جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وجاء هذا النمو مدفوعًا بفرص استثمارية جديدة وتغييرات في استراتيجية الاستثمار.

محاسب/ خالد سعيد الرباط

mazars - مصطفى شوقى

محاسب/ محمد هانى فؤاد إسماعيل

الجهاز المركزي للمحاسبات

تقرير مراقبي الحسابات

إلى السادة مساهمى/ بنك مصر (شركة مساهمة مصرية)

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لبنك مصر « شركة مساهمة مصرية» والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة البنك فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحا وفقا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي علي هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام المؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدي تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك، وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وأننا نري أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المستقل لبنك مصر (شركة مساهمة مصرية) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وذلك طبقا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ المعدلة بموجب التعليمات الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في: ٧ ابريل ٢٠٢٤

مراقبا الحسابات

محاسب/ محمد هانى فؤاد إسماعيل

الجهاز المركزى للمحاسبات

محاسب/ خالد سعيد الرباط

محاسب/ مصطفى شوقى - mazars

بنك مصـر

قائمة المركز المالى المستقلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

القيمة بالمليون جنيه

الأصـــــول	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية	١٥	١٠٥,٩٢٨	١٥٢,٠١٣
أرصدة لدى البنوك	١٦	٥٧١,٩٩٢	٥٦٨,٦٦٤
قروض وتسهيلات للبنوك	١٧	٥,٧٠٣	٢,١٨٤
قروض وتسهيلات للعملاء	١٨	٩١١,٩٤١	٦٨٦,٣١٠
مشتقات مالية	١٩	-	٨٢
استثمارات مالية			
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٢٠	٧,٢٣٤	٤,٩٩٦
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢١	٤٩٢,٣٣٥	٣٤٤,٩٥١
- بالتكلفة المستهلكة	٢٢	٣٠٢,٤١٦	٣٣٦,٣١٩
- شركات تابعة وشقيقة	٢٣	٥١,١٦٦	٤٢,٧٢١
أصول غير ملموسة	٢٤	١,٠٢٧	٢٧٠
أصول أخرى	٢٥	٨٨,٤٢٨	٧٢,٩٥٠
أصول ثابتة	٢٦	١١,٧٨٩	٨,٩٠٨
أصول ضريبية مؤجلة	٢٧	١,٤٣٥	١,٠٨٤
إجمالي الأصول		٣,٥٥١,٣٩٤	٢,٢٢١,٤٥٢
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامـــات			
أرصدة مستحقة للبنوك	٢٨	١٢١,٠١١	٨٦,٣٩٨
ودائع العملاء	٢٩	١,٨٧٤,٨٤٢	١,٧٢٦,٧٩١
مشتقات مالية	١٩	٤١	-
قروض أخرى	٣٠	٢٤١,٥٣٢	١٩٤,١٩١
التزامات أخرى	٣١	٩٧,٥٤٥	٥٤,١٠٣
مخصصات أخرى	٣٢	٩,٥٨٣	٥,٧٥٤
التزامات مزايا التقاعد	٣٣	٨,٧٨٠	٧,٥٤٧
إجمالي الالتزامات		٢,٣٥٣,٣٠٤	٢,٠٧٤,٧٨٤
حقـوق الملكيـــة			
رأس المال المدفوع	٣٤	٥٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠
احتياطيات	٣٥	٩٤,٨٩٠	١٠٦,٣٦٣
أرباح محتجزة		٥٣,١٧٠	٢٥,٤٠٥
إجمالي حقوق الملكية		١٩٨,٠٦٠	١٤٦,٦٦٨
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية		٢,٥٥١,٣٩٤	٢,٢٢١,٤٥٢
التزامات عرضية وارتباطات			
التزامات مقابل خطابات ضمان واعتمادات مستندية وارتباطات أخرى	٣٦	٢٢٤,٢٢٠	٢٢٠,٨٤٩

الإيضاحات المرافقة للقوائم المالية جزء متمم لها.

رئيس القطاع المالي — نائب رئيس مجلس الإدارة — نائب رئيس مجلس الإدارة — رئيس مجلس الإدارة

محمد محمد شريف إسماعيل — حسام الدين عبد الوهاب — عاطف عبد اللطيف العبد — محمد مختار الأمير

مراقبا حسابات البنك

محاسب/ خالد سعيد الرباط

محاسب/ مصطفى شوقى - mazars

محاسب/ محمد هانى فؤاد إسماعيل

الجهاز المركزى للمحاسبات

بنك مصـر

قائمـــة الدخـــل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

القيمة بالمليون جنيه

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
عائد القروض والإيرادات المشابهة		٣٢٢,٣٥٩	١٧٣,٨٦٠
تكلفة الودائـع والتكاليف المشابهة		(٢١١,٧٣٤)	(١٢٠,٢٥٢)
صافي الدخل من العائـــد	**٥**	**١١٠,٦٢٥**	**٥٣,٦٠٨**
إيـرادات الأتعاب والعمولات		١٥,٤٧٨	١٠,٧٢٤
مصروفات الأتعاب والعمولات		(١,٠٠٧)	(٦٧٥)
صافي الدخل من الأتعاب والعمولات	**٦**	**١٤,٤٧١**	**١٠,٠٤٩**
توزيعـات أربـــــاح	**٧**	٣,٠٦٠	٣,٣٧٤
صافي دخل المتاجرة	**٨**	٥,١٦٥	٢,٠١٠
أرباح الاستثمارات المالية	**٩**	٤,١٦٥	٢,٨٦٣
(عبء) الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**١٠**	(٢٤,٩٣١)	(٧,٥١١)
المصروفات الإدارية	**١١**	(٢٩,٦٨٥)	(٢٠,٩٢٨)
(مصروفات) تشغيل أخرى	**١٢**	(١,٩٤٥)	(٢,٦٢٤)
الربح قبل ضرائب الدخل		**٨٠,٩٢٥**	**٤٠,٨٤١**
مصروفات ضرائب الدخل	**١٣**	(٢٨,٠٦١)	(١٥,٨٦٢)
صافـي أربـاح السنة		**٥٢,٨٦٤**	**٢٤,٩٧٩**
ربحية السهم (جنيه / سهم)	**١٤**	**٤,٧٦**	**٢,٢٥**

بنك مصـر

قائمـــة الدخـــل الشامل الآخر المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

القيمة بالمليون جنيه

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
صافـي أربـاح السنة	**٥٢,٨٦٤**	**٢٤,٩٧٩**
بنود الدخل الشامل الآخر		
بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر		
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٥,٠١٨	٢,٦٢٤
إجمالي بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر	**٥,٠١٨**	**٢,٦٢٤**
بنود يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر		
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(٢٠٤)	(٦,٥٣٩)
صافي التغير في خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٦٧٨	٤٨١
صافي التغير في فروق ترجمة عملات أجنبية	٢,٦١١	٣,٠٥٤
إجمالي بنود يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر	**٣,٠٨٥**	**(٣,٠٠٤)**
صافي أرباح الدخل الشامل عن السنة	**٦٠,٩٦٧**	**٢٤,٥٩٩**

بنـك مصـر

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

القيمة بالمليون جنيه

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي الأرباح قبل خصم الضرائب		٨٠,٩٢٥	٤٠,٨٤١
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك وإستهلاك		٢,٩٥٢	١,٩١٠
عبء (رد) إضمحلال الأصول		٣,٦٦٩	(١٠,٦٤١)
عبء المخصصات الأخرى		٣,٣١١	١,٧٠٠
فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية		٥٥٥	٧١٠
فروق إعادة تقييم القروض الأخرى بالعملات الأجنبية		٣١,٨٦٣	٤٥,٣٩٢
(أرباح) بيع أصول ثابتة		(٩٩)	(١٥٥)
خسائر (أرباح) بيع استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		٢	(٢٨٣)
(أرباح) بيع استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		-	(١٦٢)
(أرباح) بيع استثمارات في شركات تابعة وشقيقة		(٢)	-
تكلفة مزايا التقاعد		١,٧٢٧	٢,١٠٣
توزيعات أرباح		(٣,٠٦٠)	(٣,٣٧٤)
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى الأصول والإلتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل		**١٢١,٨٤٣**	**٧٨,٠٤١**
صافي الزيادة أوالنقص في الأصـول والالتزامـات			
أرصدة لدى البنوك		٥٨,٧٩٩	(٩٩,٣٢٣)
أذون الخزانة		(١٠٦,٦١٤)	(٦٢,٩٠٩)
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		(٧٤٠)	٢٢٢
قروض وتسهيلات للبنوك		(٣,٥٣٩)	(٩٠٨)
قروض وتسهيلات للعملاء		(٢٤٥,٥٤٦)	(١٠٤,٦٥٧)
مشتقات مالية (بالصافي)		١١٦	٣١
أصول أخرى		(١٠,٥٧٠)	(٢٠,٧٠٤)
أرصدة مستحقة للبنوك		٣٤,٦١٣	٣٨,٠٤٤
ودائع العملاء		١٤٨,٠٥١	٤٩٢,٨٦٥
التزامات أخرى		٣١,٧٩٤	٢٠,٠٤٤
مخصصات أخرى		(٣١)	(١٥٢)
التزامات مزايا التقاعد		(٤٩٤)	(٤٢٦)
ضرائب الدخل المسددة		(١٧,٧٤١)	(١٦,٠٦٩)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل (١)		**٩,٩٤١**	**٣٢٤,٠٨٩**

القيمة بالمليون جنيه

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع		(٧,٨٨٨)	(٤,٣٢٧)
متحصلات من مبيعات الأصول الثابتة		٦٩٩	١٧٤
متحصلات من بيع استثمارات مالية بخلاف استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		١٢٣,٨٧٩	٢٥٧,١٦٦
مدفوعات لشراء استثمارات مالية بخلاف استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		(١٢٠,٧٩٠)	(٢٠٦,٠٦٢)
مدفوعات مقابل اقتناء شركات تابعة وشقيقة		(٨,٧٢٤)	(١٢,٠١٥)
متحصلات من استبعاد شركات تابعة وشقيقة		١٩	١
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة		(٢,١٨٢)	(٥٧٢)
توزيعات أرباح محصلة		٢,٩٩٢	٣,٣٧٠
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة الإستثمار (٢)		**(١١,٩٩٠)**	**٣٧,٧٣٥**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
محصل من قروض أخرى		٨٢,٩٨٣	٥٢,٧٧٢
مسدد من قروض أخرى		(٧١,٠٥١)	(٣٣,٣٩٧)
توزيعات الأرباح المدفوعة		(٦,٣٣٥)	(٦,٧٤٩)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل (٣)		**٥,٥٩٧**	**١٢,٦٢٦**
صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال السنة (١+٢+٣)		**٣,٥٤٣**	**٣٧٤,٤٥٠**
رصيد النقدية وما في حكمها فى أول السنة		**٧٣٣,٧٤٣**	**٣٥٩,٢٩٣**
رصيد النقدية وما في حكمها فى آخر السنة		**٧٣٧,٢٨٦**	**٧٣٣,٧٤٣**
وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي:-			
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية		١٠٥,٩٢٨	١٥٢,٠١٣
أرصدة لدى البنوك		٥٧٥,٧٢٥	٥٧٠,١١٧
أذون الخزانة		٣٥٨,٣١٨	٢٦٦,٣٥٩
أرصدة لدى البنوك المركزية في إطار نسبة الإحتياطي الإلزامي		(٨١,٥٦٨)	(١٣٧,٧٧٩)
أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(٢٢,٨٨٧)	(٢٥,٥١٣)
أذون الخزانة ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(١٩٨,٢٣٠)	(٩١,٤٥٤)
النقدية وما في حكمها	**٣٧**	**٧٣٧,٢٨٦**	**٧٣٣,٧٤٣**

بنـك مصـر

قائمة التغير فى حقوق الملكية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

القيمة بالمليون جنيه

	إيضاح رقم	رأس المال المدفوع	احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطي رأسمالي	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي مخاطر بنكية	احتياطى تدعيمي	فروق القيمة الأسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة	احتياطى فروق ترجمة عملات أجنبية	احتياطي خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات دين من خلال الدخل الشامل الاخر	احتياطي المخاطر العام	أرباح محتجزة	الإجمالي
الأرصدة في ٢٠٢٢/١/١		**١٥,٠٠٠**	**٤,٠٩٠**	**٣,٣٦٩**	**١,١١٠**	**٩,٣٩٣**	**٢,١٨٣**	**١٢,٤٠٠**	**٥٧,١٢٨**	**٦٦٨**	**٧١٣**	**٩٤٧**	**٢٤,٦١١**	**١٣١,٦١٢**
توزيعات أرباح		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٦,٧٤٩)	(٦,٧٤٩)
المحول إلى الاحتياطيات		-	٢,٣٥٢	٢,٤١٥	٢٩	-	٤٣٢	١٢,٦٣٤	-	-	-	-	(١٧,٨٦٢)	-
صافي التغير في خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات دين من خلال الدخل الشامل الآخر		-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٨١	-	-	٤٨١
صافي التغير في الإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر - بعد الضرائب		-	-	-	-	(٣,٩١٥)	-	-	-	-	-	-	-	(٣,٩١٥)
أرباح التخلص من أدوات حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل الآخر وأخرى		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٢٦	٤٢٦
صافي التغير في فروق ترجمة عملات أجنبية		-	-	-	-	-	-	-	-	٣,٠٤٧	٧	-	-	٣,٠٥٤
صافي التغير في القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة		-	-	-	-	-	-	-	(٣,٢٢٠)	-	-	-	-	(٣,٢٢٠)
صافي أرباح السنة		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**٢٤,٩٧٩**	**٢٤,٩٧٩**
الأرصدة في ٢٠٢٢/١٢/٣١		**١٥,٠٠٠**	**٦,٤٤٢**	**٥,٧٨٤**	**١,١٣٩**	**٥,٤٧٨**	**٢,٦١٥**	**٢٥,٠٣٤**	**٥٣,٩٠٨**	**٣,٧١٥**	**١,٢٠١**	**٩٤٧**	**٢٥,٤٠٥**	**١٤٦,٦٦٨**
الأرصدة في ٢٠٢٣/١/١	٣٤-٣٥	**١٥,٠٠٠**	**٦,٤٤٢**	**٥,٧٨٤**	**١,١٣٩**	**٥,٤٧٨**	**٢,٦١٥**	**٢٥,٠٣٤**	**٥٣,٩٠٨**	**٣,٧١٥**	**١,٢٠١**	**٩٤٧**	**٢٥,٤٠٥**	**١٤٦,٦٦٨**
توزيعات أرباح		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٦,٣٣٥)	(٦,٣٣٥)
المحول إلى الاحتياطيات		-	٢,٤٨٢	٢,٤٩١	١٥٥	-	٣٣٨	١٣,٦٠٤	-	-	-	-	(١٩,٠٧٠)	-
زيادة رأس المال		٣٥,٠٠٠	(٤,١٨٢)	(٥,٧٨٤)	-	-	-	(٢٥,٠٣٤)	-	-	-	-	-	-
صافي التغير في خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات دين من خلال الدخل الشامل الآخر		-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦٧٨	-	-	٦٧٨
صافي التغير في الإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر - بعد الضرائب		-	-	-	-	٤,٨١٤	-	-	-	-	-	-	-	٤,٨١٤
أرباح التخلص من أدوات حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل الآخر وأخرى		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٠٦	٣٠٦
صافي التغير في فروق ترجمة عملات أجنبية		-	-	-	-	-	-	-	-	٢,٦٠٤	٧	-	-	٢,٦١١
صافي التغير في القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة		-	-	-	-	-	-	-	(٣,٥٤٦)	-	-	-	-	(٣,٥٤٦)
صافي أرباح السنة		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٢,٨٦٤	٥٢,٨٦٤
الأرصدة في ٢٠٢٣/١٢/٣١	٣٤-٣٥	**٥٠,٠٠٠**	**٤,٧٤٢**	**٢,٤٩١**	**١,٢٩٤**	**١٠,٢٩٢**	**٢,٩٥٣**	**١٣,٦٠٤**	**٥٠,٣٦٢**	**٦,٣١٩**	**١,٨٨٦**	**٩٤٧**	**٥٣,١٧٠**	**١٩٨,٠٦٠**

بنك مصـر

قائمة التوزيعات المستقلة المعتمدة للأرباح

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

القيمة بالمليون جنيه

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
صافـي أربـاح السنة	**٥٢,٨٦٤**	**٢٤,٩٧٩**
يخصم:		
أرباح بيع أصول ثابتة محولة للاحتياطي الرأسمالي	(٩٩)	(١٥٥)
احتياطي المخاطر البنكية العام	(٢٧٨)	(٣٣٨)
يضاف:		
أرباح محتجزة	٣٠٦	٤٢٦
صافي أرباح السنة القابل للتوزيع	**٥٢,٧٩٣**	**٢٤,٩١٢**
يوزع كالآتي:		
احتياطي قانـوني	٥,٢٧٦	٢,٤٨٢
احتياطي عـــام	٥,٢٧٩	٢,٤٩١
حصة العاملين من الأرباح	٥,٢٧٩	٢,٤٩١
حصة الدولة من الأرباح	٣,٣٠٥	٣,٥٩٥
صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي	٥٢٨	٢٤٩
احتياطي تدعيمي	٣٣,١٢٦	١٣,٦٠٤
إجمالي الأرباح الموزعة	**٥٢,٧٩٣**	**٢٤,٩١٢**

البيانات المالية لنتائج الأعمال المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

لمزيد من المعلومات حول البيانات المالية لنتائج الأعمال المستقلة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، يرجى مسح رمز الاستجابة السريعة QR Code.

محاسب/ خالد سعيد الرباط

mazars - مصطفى شوقى

محاسب/ محمد هانى فؤاد إسماعيل

الجهاز المركزي للمحاسبات

تقرير مراقبي الحسابات

إلى السادة / مساهمي بنك مصر – «شركة مساهمة مصرية»

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لبنك مصر «شركة مساهمة مصرية» وشركاتها التابعة (المجموعة) والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة البنك، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تم مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لأبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأي

من رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المجمع لبنك مصر - شركة مساهمة مصرية - في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

القاهرة في: ٢٣ ابريل ٢٠٢٤

مراقبا الحسابات

محاسب/ خالد سعيد الرباط

محاسب/ محمد هانى فؤاد اسماعيل

الجهاز المركزي للمحاسبات

محاسبون قانونيون ومستشارون

بنك مصـر

قائمة المركز المالي المجمعة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

القيمة بالمليون جنيه

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
الأصـــــول			
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية	١٤	١٦٤,٥٥٨	١٩٢,٥٥٥
أرصدة لدى البنوك	١٥	٦٣٠,١٦١	٦٢٥,٠١٥
قروض وتسهيلات للبنوك	١٦	١١,٥٧٣	٨,٤٤١
قروض وتسهيلات للعملاء	١٧	١,٠٩٧,٤٠٣	٨٣٣,٠١٨
مشتقات مالية	٢٩	٢٥١	٤٢٩
استثمارات مالية			
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	١٨	٨,٧٠٩	٦,٥٩٢
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	١٩	٥٧٧,١٢٦	٣٩٥,٠٧١
- بالتكلفة المستهلكة	٢٠	٣٥٠,١٢٩	٤٠٧,٧٦٥
- شركات شقيقة ومشتركة	٢١	٧,٨٥٦	٧,٢٧٨
أصول غير ملموسة	٢٢	٢,٧٠٠	١,٥٧٠
أصول أخرى	٢٣	١٠٠,٧٦٩	٨١,٢٤٢
أصول ضريبية مؤجلة	٣٣	٤,٩٣٩	٣,٦٦٠
استثمارات عقارية	٢٤	١,٠٤٣	٦٧٨
أصول ثابتة	٢٥	١٤,٧٢٨	١١,٣٣٥
أصول حق انتفاع	٢٦	٤٢٦	٢٨٦
إجمالي الأصول		**٢,٩٧٢,٣٧٠**	**٢,٥٨٠,٣٣٥**
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامـــات			
أرصدة مستحقة للبنوك	٢٧	١١٢,٩٤٠	١٠١,١٦٥
ودائع العملاء	٢٨	٢,٣٠٧,٣٥٧	٢,٠١٦,١٠٣
مشتقات مالية	٢٩	٣٩٢	٢٨٨
قروض أخرى	٣٠	٣٩٦,٨٠٤	٢٢٦,٣٤٢
التزامات أخرى	٣١	١١٩,٤٩٧	٦٦,٣٣٩
مخصصات أخرى	٣٢	١١,٤٨٠	٦,٨٨٤
إلتزامات ضريبية مؤجلة	٣٣	٣,١٤٧	٢,١١٥
إلتزامات مزايا التقاعد	٣٤	١٠,٤٧٣	٩,٢١٨
إجمالي الالتزامات		**٢,٧٦١,٩٨٩**	**٢,٤٢٨,٤٥٤**
حقـوق الملكيـــة			
رأس المال المدفوع	٣٥	٥٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠
إحتياطيات	٣٦	١٠٦,٣٣٨	١١٧,٠٣٨
أرباح محتجزة		٥١,٣٦	١٧,١٧٨
إجمالى حقوق الملكية لمساهمي الشركة الأم		**٢٠٧,٤٧٤**	**١٤٩,٢١٦**
الحقوق غير المسيطرة		**٢,٩٠٧**	**٢,٦٦٥**
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية		**٢,٩٧٢,٣٧٠**	**٢,٥٨٠,٣٣٥**
إلتزامات عرضية وارتباطات			
إلتزامات مقابل خطابات ضمان واعتمادات مستندية وارتباطات أخرى	٣٧	٢٦٧,٤٠٧	٢٦٩,٤٤٠

الايضاحات المرافقة للقوائم المالية جزء متمم لها

رئيس القطاع المالي
محمد محمد شريف إسماعيل

نائب رئيس مجلس الإدارة
حسام الدين عبد الوهاب

نائب رئيس مجلس الإدارة
عاطف عبد اللطيف العبرى

رئيس مجلس الإدارة
محمد مختار الأمير

مراقبا حسابات البنك

محاسب/ خالد سعيد الرباط
mazars
محاسبون قانونيون ومستشارون

محاسب / محمد هانى فؤاد إسماعيل
الجهاز المركزي للمحاسبات

بنك مصـر

قائمـــة الدخـــــل المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

القيمة بالمليون جنيه

	إيضاح رقم	من ٢٠٢٣/١/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١	من ٢٠٢٢/١/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١
عائد القروض والإيرادات المشابهة		٣٧٩,٣٧٠	٢٠٩,١٧٥
تكلفة الودائـع والتكاليف المشابهة		(٢٤٦,٠١٤)	(١٣٨,٩٦٠)
صافى الدخل من العائـــد	**٥**	**١٣٣,٣٥٦**	**٧٠,٢١٥**
إيـرادات الأتعاب والعمولات		٢٠,٩٨٦	١٤,٢٣٥
مصروفات الأتعاب والعمولات		(١,٣٩٤)	(٨٧٦)
صافي الدخل من الأتعاب والعمولات	**٦**	**١٩,٥٩٢**	**١٣,٣٥٩**
توزيعـات أربـــــاح	**٧**	١,٤٦٧	١,١٦٢
صافي دخل المتاجرة	**٨**	٦,٠٧٩	٤١٤
أرباح (خسائر) استثمارات مالية	**٩**	٤,٦٢٧	٣,١١٥
رد (عبء) الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**١٠**	(٢٧,٦٢٤)	(٩,٥٧٦)
المصروفات الإدارية	**١١**	(٤١,٨٠٥)	(٣٠,٦١٤)
إيرادات (مصروفات) تشغيـل أخـرى	**١٢**	(٢,٢٥٦)	(٣,٤٠٥)
النصيب في نتائج أعمال الشركات الشقيقة	**٢١**	٦٣٩	٢٣٦
الربح قبل ضرائب الدخل		**٩٤,٠٧٥**	**٤٤,٩٠٦**
مصروفات ضرائب الدخل	**١٣**	(٣٣,٣٠١)	(١٨,٩٨١)
صافـي أربــاح السنة		**٦٠,٧٧٤**	**٢٥,٩٢٥**
أصحاب حقوق ملكية الشركة الأم		٦٠,٥٣٢	٢٥,٧٩٣
الحقوق غير المسيطرة		٢٤٢	١٣٢
		٦٠,٧٧٤	**٢٥,٩٢٥**

بنك مصـر

قائمـــة الدخـــــل الشامل الاخر المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

القيمة بالمليون جنيه

	من ٢٠٢٣/١/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١	من ٢٠٢٢/١/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١
صافـي أربــاح السنة	٦٠,٧٧٤	٢٥,٩٢٥
بنود الدخل الشامل الآخر		
بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر		
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٥,٨٤٤	٣,٣٦٩
إجمالي بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر	**٥,٨٤٤**	**٣,٣٦٩**
بنود يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر		
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(١٥٧)	(٧,٤٤٨)
صافي التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٨٦١	٦٠١
صافي التغير في فروق ترجمة العملات الأجنبية	١,٩٧٥	٣,٩٥٨
إجمالي بنود يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر	**٢,٦٧٩**	**(٢,٨٨٩)**
صافي أرباح الدخل الشامل عن السنة	**٦٩,٢٩٧**	**٢٦,٤٠٥**

بنـك مصـر

قائمة التدفقـات النقديـة المجمعة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

القيمة بالمليون جنيه

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي الأرباح قبل الضرائب		**٩٤,٠٧٥**	**٤٤,٩٠٦**
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك وإستهلاك		٤,٠٤٩	٢,٧٥٤
عبء (رد) إضمحلال الأصول		٣٠,٣٢٧	(٧,٠٠٥)
(رد) عبء المخصصات الأخرى		٣,٩٨٠	١,٩٤٢
فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية		٦٣٥	٨٣٩
فروق إعادة تقييم القروض الأخرى بالعملات الأجنبية		٣١,٨٦٣	٤٥,٣٩٢
(أرباح) بيع استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		-	(١٦٢)
(أرباح) بيع أصول ثابتة		(١٥٥)	-
(أرباح) بيع استثمارات في شركات تابعة وشقيقة		(٣)	-
خسائر (أرباح) بيع استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		٢	(٢٨٣)
تكلفة مزايا التقاعد		٢,١٧٣	٢,٣٧٩
توزيعات أرباح		(١,٤٦٧)	(١,١٦١)
النصيب في أرباح شركات شقيقة		(٦٣٩)	(٢٣٦)
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى الأصول والإلتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل		**١٦٤,٨٥٠**	**٨٩,٣١٥**
صافي (الزيادة) أوالنقص في الأصـول والالتزامـات			
أرصدة لدى البنوك		(٢,١٥٧)	(١٠٧,٣٢٠)
أذون الخزانة		(١٠٧,٩٨٦)	(٧٤,٠٥٣)
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		(٦٠١)	(٢,٢٧٠)
قروض وتسهيلات للبنوك		(٣,١٤٨)	(٤,٠٥٢)
قروض وتسهيلات للعملاء		(٢٨٩,٤٢٥)	(١٤٤,١٢٩)
مشتقات مالية (بالصافي)		١٩٥	٣٩
أصول أخرى		(٨,٩٦٨)	(٢١,٥١٢)
أرصدة مستحقة للبنوك		١١,٧٧٤	٣٧,٩٧٥
ودائع العملاء		١٩١,٢٥٣	٥٥٩,٥٦٦
التزامات أخرى		٣٩,٥٥٦	٢١,٢٧٩
مخصصات أخرى		(٤٨)	(١٦٤)
التزامات مزايا التقاعد		(٩١٩)	(٥٣٧)
ضرائب الدخل المسددة		(٢٠,٩٧٨)	(١٩,٨٦٩)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة) الناتجة من أنشطة التشغيل (١)		**(٢٦,٦٠٢)**	**٣٣٤,٢٦٨**

القيمة بالمليون جنيه

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
تابع التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع		(٩,٠١٦)	(٤,٥٠٥)
متحصلات من مبيعات الأصول الثابتة		٧٦٤	٤٠
مدفوعات لشراء استثمارات عقارية		(٣٥٤)	(٦١٠)
مدفوعات لشراء أصول حق انتفاع		(٢٦٨)	(٢١٤)
متحصلات من مبيعات أصول حق انتفاع		١١	٥١
متحصلات من بيع استثمارات مالية بخلاف استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		٢٩١,٧٠٤	٤١٩,٦٠١
مدفوعات لشراء استثمارات مالية بخلاف استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		(٣٠٠,٥٤٢)	(٣٦٣,٧١٧)
مدفوعات مقابل اقتناء شركات تابعة وشقيقة		(١٨٢)	(٤٤٤)
متحصلات من استبعاد شركات تابعة وشقيقة		-	١
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة		(٢,٩٤١)	(٢,٦٠٨)
توزيعات أرباح محصلة		١,٢١٩	١,١٦٥
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة الإستثمار (٢)		**(١٩,٥٠٥)**	**٤٨,٧٦٠**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
محصل من قروض أخرى		١٠٩,٦١٢	٦٧,٦٢٤
مسدد من قروض أخرى		(٧٤,٧٥٧)	(٣٥,٢٧٥)
توزيعات الأرباح المدفوعة		(٧,٧٦٩)	(٧,٩١٩)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل (٣)		**٢٧,٠٨٦**	**٢٤,٤٣٠**
صافي (النقص) الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال الفترة (١+٢+٣)		**(١٩,٠٢١)**	**٤٠٧,٤٥٨**
رصيد النقدية وما في حكمها فى أول الفترة		**٨٠٨,٨٦٢**	**٤٠١,٤٠٤**
رصيد النقدية وما في حكمها فى آخر الفترة		**٧٨٩,٨٤١**	**٨٠٨,٨٦٢**
وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :-			
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية		١٦٤,٩٩٧	١٩٢,٩٠٥
أرصدة لدى البنوك		٦٢٣,٥٧٣	٦٢٦,١٧٧
أذون الخزانة		٤٢٦,٦٦٥	٣١٤,١٠٠
أرصدة لدى البنوك المركزية فى إطار نسبة الاحتياطي الالزامي		(١٢٩,٤٨٩)	(١٧١,٨١٣)
أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(٦٩,٠٢١)	(٢٤,٥٤٠)
أذون الخزانة ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(٢٣٦,٨٨٤)	(١٢٧,٩٦٧)
النقدية وما في حكمها	**٣٨**	**٧٨٩,٨٤١**	**٨٠٨,٨٦٢**

بنـك مصـر

قائمة التغير فى حقوق الملكية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

القيمة بالمليون جنيه

	إيضاح رقم	رأس المال المدفوع	احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطي رأسمالي	احتياطي القيمة العادلة
الأرصدة في ٢٠٢٢/١/١		١٥,٠٠٠	٥,٧٣٦	٣,٦٦٧	٢,٣٥٢	١١,٢٩١
أثر تغير السياسات المحاسبية		-	-	-	-	-
توزيعات أرباح		-	-	-	-	-
المحول إلى الاحتياطيات		-	٢,٦٦٥	٢,٤١٥	٣٢	-
تحويلات		-	-	-	(٤٦)	-
صافي التغير في الاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل		-	-	-	-	(٤,٠٧٩)
التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين من خلال الدخل الشامل		-	-	-	-	-
أرباح التخلص من أدوات حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل		-	-	-	-	-
صافي التغير في فروق ترجمة عملات أجنبية		-	-	-	-	-
صافي التغير في القيمة الأسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة		-	-	-	-	-
احتياطي تجميع الأعمال		-	-	-	-	-
صافي أرباح السنة		-	-	-	-	-
الالتزامات الضريبية المؤجلة عن الأرباح القابلة للتوزيع للشركة الأم		-	-	-	-	-
التغير في حقوق الأقلية		-	-	-	-	-
الأرصدة في ٢٠٢٢/١٢/٣١	٣٥,٣٦	١٥,٠٠٠	٨,٤٠١	٦,٠٨٢	٢,٢٣٨	٧,٢١٢
الأرصدة في ٢٠٢٣/١/١		١٥,٠٠٠	٨,٤٠١	٦,٠٨٢	٢,٢٣٨	٧,٢١٢
تسويات		-	-	-	-	-
زيادة رأس المال		٣٥,٠٠٠	(٤,١٨٢)	(٥,٧٨٤)	-	-
توزيعات أرباح		-	-	-	-	-
المحول إلى الاحتياطيات		-	٢,٦٨١	٢,٤٩١	١٨٦	-
صافي التغير في الاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل		-	-	-	-	٥,٦٨٧
التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين من خلال الدخل الشامل		-	-	-	-	-
أرباح التخلص من أدوات حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل		-	-	-	-	-
صافي التغير في فروق ترجمة عملات أجنبية		-	-	-	-	-
صافي التغير في القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة		-	-	-	-	-
احتياطي تجميع الأعمال		-	-	-	-	-
صافي أرباح السنة		-	-	-	-	-
الالتزامات الضريبية المؤجلة عن الأرباح القابلة للتوزيع للشركة الأم		-	-	-	-	-
التغير في حقوق الأقلية		-	-	-	-	-
الأرصدة في ٢٠٢٣/١٢/٣١	٣٥,٣٦	٥٠,٠٠٠	٦,٩٠٠	٢,٧٨٩	٢,٤٢٤	١٢,٨٩٩

	احتياطي تدعيمي	فروق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة	احتياطي خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات دين من خلال الدخل الشامل الآخر	احتياطي المخاطر العام	احتياطيات أخرى	صافي الأرباح المحتجزة	إجمالي حقوق ملكية الشركة الأم	الحقوق غير المسيطرة	إجمالي حقوق الملكية
الأرصدة في ٢٠٢٢/١/١	١٣,٤٣١	٥٨,١٨٣	٨٥١	٩٨٥	٤,٦٦١	١٧,٧٠٣	١٣٣,٧٦٠	٢,٣٥٤	١٣٦,١١٤
أثر تغير السياسات المحاسبية	-	-	-	-	(٢٠٧)	٣٥	(١٧٢)	-	(١٧٢)
توزيعات أرباح	-	-	-	-	-	(٧,٨٠١)	(٧,٨٠١)	(١١٨)	(٧,٩١٩)
المحول إلى الاحتياطيات	١٢,٦٧٢	-	-	٣٠	٩٨٧	(١٨,٨٠٢)	(١)	-	(١)
تحويلات	-	-	-	-	٤٦	-	-	-	-
صافي التغير في الاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	(١٠٤)	(٤,١٨٣)	٣٦	(٤,١٤٧)
التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين من خلال الدخل الشامل	-	-	٥٩٤	-	-	-	٥٩٤	-	٥٩٤
أرباح التخلص من أدوات حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	٤٢٧	٤٢٧	-	٤٢٧
صافي التغير في فروق ترجمة عملات أجنبية	-	-	٧	-	٤,١٦٤	-	٤,١٧١	٩١	٤,٢٦٢
صافي التغير في القيمة الأسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة	-	(٣,٣٨٦)	-	-	-	-	(٣,٣٨٦)	-	(٣,٣٨٦)
احتياطي تجميع الأعمال	-	-	-	-	٨٧	(٢٠)	٦٧	-	٦٧
صافي أرباح السنة	-	-	-	-	-	٢٥,٧٩٣	٢٥,٧٩٣	١٣٢	٢٥,٩٢٥
الالتزامات الضريبية المؤجلة عن الأرباح القابلة للتوزيع للشركة الأم	-	-	-	-	-	(٥٣)	(٥٣)	-	(٥٣)
التغير في حقوق الأقلية	-	-	-	-	-	-	-	١٧٠	١٧٠
الأرصدة في ٢٠٢٣/١/١	٢٦,١٠٣	٥٤,٧٩٧	١,٤٥٢	١,٠١٥	٩,٧٣٨	١٧,١٧٨	١٤٩,٢١٦	٢,٦٦٥	١٥١,٨٨١
تسويات	-	-	-	-	-	٥٠٦	٥٠٦	(٤٢)	٤٦٤
زيادة رأس المال	(٣٥,٠٣٤)	-	-	-	-	-	-	-	-
توزيعات أرباح	-	-	-	-	-	(٧,٦٥١)	(٧,٦٥١)	(١١٨)	(٧,٧٦٩)
المحول إلى الاحتياطيات	١٣,٦٠٤	-	-	١	٤٨٠	(١٩,٤٤٣)	-	٦	٦
صافي التغير في الاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	٥,٦٨٧	٨	٥,٦٩٥
التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين من خلال الدخل الشامل	-	-	٨٥٤	-	-	-	٨٥٤	-	٨٥٤
أرباح التخلص من أدوات حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	٣٠٥	٣٠٥	-	٣٠٥
صافي التغير في فروق ترجمة عملات أجنبية	-	-	٧	-	١,٩٧٥	-	١,٩٨٢	(٧)	١,٩٧٥
صافي التغير في القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة	-	(٣,٧٤١)	-	-	-	-	(٣,٧٤١)	-	(٣,٧٤١)
احتياطي تجميع الأعمال	-	-	-	-	(٢٥)	-	(٢٥)	-	(٢٥)
صافي أرباح السنة	-	-	-	-	-	٦٠,٥٣٢	٦٠,٥٣٢	٢٤٢	٦٠,٧٧٤
الالتزامات الضريبية المؤجلة عن الأرباح القابلة للتوزيع للشركة الأم	-	-	-	-	-	(٤٤)	(٤٤)	-	(٤٤)
التغير في حقوق الأقلية	-	-	-	-	-	(١٤٧)	(١٤٧)	١٥٣	٦
الأرصدة في ٢٠٢٣/١٢/٣١	١٤,٦٧٣	٥١,٠٥٦	٢,٣١٣	١,٠١٦	١٢,١٦٨	٥١,٢٣٦	٢٠٧,٤٧٤	٢,٩٠٧	٢١٠,٣٨١

البيانات المالية لنتائج الأعمال المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

لمزيد من المعلومات حول البيانات المالية لنتائج الأعمال المجمعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، يرجى مسح رمز الاستجابة السريعة QR Code.

دليـل فـروع بنك مصـر المحلية

بنـك مصـر– المركز الرئيسـي

العنـوان: ١٥١ شـارع محمـد فريـد، وسـط البلد – القاهرة – مصر

الموقـع الإلكتروني: www.banquemisr.com

مركـز الاتصالات: ١٩٨٨

البريـد الإلكتروني banquemisr.com@BM١٩٨٨

www.youtube.com/user/banquemisr1920

www.twitter.com/BanqueMisr

www.instagram.com/banque.misr

www.youtube.com/user/banquemisr1920

www.linkedin.com/company/banque-misr

+2 02 19888

دليـل فروع بنـك مصر الدولية

مكتب بنك مصر الإقليمي - دولة الإمارات العربية المتحدة

العنوان: برج باي جات، الطابق الاثنى عشر، منطقة الخليج التجاري دبي (بزنس باي) – دبي

ص.ب ١٥٠٢ – دبي - الإمارات العربية المتحدة

الموقع الإليكتروني: www.banquemisr.ae

مركز الاتصالات: ٨٠٠ BMUAE (٨٠٠٢٦٨٢٣)

البريد الإليكتروني: help@gulf-banquemisr.ae

فرع الشارقة

العنـوان: بنايـة كريسـتال بـلازا – بـرج ٣ – كورنيــش البحيـرة

ص.ب ٢٥٤ - الشـارقة - الإمـارات العربية المتحدة ٠٠٩٧١ (٦) ٥٤٨٤٤٠١

الموقع الإليكتروني: www.banquemisr.ae

مركز الاتصالات: ٨٠٠ BMUAE (٨٠٠٢٦٨٢٣)

البريد الإليكتروني: help@gulf-banquemisr.ae

فرع دبي

العنوان: برج سيتي سنتر، الطابق الثالث، شارع ٢٧ بورسعيد – ديرة

ص.ب ١٥٠٢ – دبي - الإمارات العربية المتحدة

الموقع الإليكتروني: www.banquemisr.ae

مركز الاتصالات: ٨٠٠ BMUAE (٨٠٠٢٦٨٢٣)

البريد الإليكتروني: help@gulf-banquemisr.ae

فرع أبوظبي

العنوان: شـارع خليفة - بناية ديينا

ص.ب ٥٩٣ - أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

الموقع الإليكتروني: www.banquemisr.ae

مركز الاتصالات: ٨٠٠ BMUAE (٨٠٠٢٦٨٢٣)

البريد الإليكتروني help@gulf-banquemisr.ae

فرع رأس الخيمة

العنـوان: بناية كورنيش بلازا ١، مركز الواحة، كورنيش القواسم، دفن الخور، {أس الخيمة

ص.ب ٦١٨ - رأس الخيمـة - الإمارات العربية المتحدة

الموقـع الإليكتروني: www.banquemisr.ae

مركز الاتصالات: ٨٠٠ BMUAE (٨٠٠٢٦٨٢٣)

البريد الإليكتروني: help@gulf-banquemisr.ae

فرع منطقة الخليج التجاري دبي (بزنس باي)

العنوان: برج باي جات، الطابق الاثنى عشر، منطقة الخليج التجاري دبي (بزنس باي) – دبي

ص.ب ١٥٠٢ – دبي - الإمارات العربية المتحدة

الموقـع الإليكتروني: www.banquemisr.ae

مركز الاتصالات: ٨٠٠ BMUAE (٨٠٠٢٦٨٢٣)

البريد الإليكتروني: help@gulf-banquemisr.ae

فرع بنـك مصر لبنان

العنـوان: شـارع رياض الصلح، مبنى بنك مصر لبنان، وسط البلد

ص.ب ٧–١١ بيروت- لبنان

التليفون: ٩٨٧٧٧٧ (١) ٠٠٩٦١ / ٩٨٦٦٦٦ (١) ٠٠٩٦١

الفاكس: ٩٦٤٢٩٦ (١) ٠٠٩٦١ / ٩٦٤٢١٣ (١) ٠٠٩٦١

الموقع الإليكتروني: www.bml.com.lb

البريد الإليكتروني: mail@bml.com.lb

بنـك مصر أوروبـا-ألمانيا

العنوان: Marienstr. ١٥, Frankfurt am Main ٦٠٣٢٩-D

التليفون: ٢٩٩٧٤٤٢٠ (٦٩) ٠٠٤٩

الفاكس: ٢٩٩٧٤٤١٤ (٦٩) ٠٠٤٩

الموقع الإليكتروني: www.misr.de

البريد الإليكتروني: info@misr.de

بنك مصر باريس – فرنسا

العنوان : ٩ Rue Auber, ٧٥٠٠٩ Paris – France

التليفون :٤٤٩٤٣٢٣٣١(١)٠٠٣٣ -٤٤٩٤٣٢٣٣٢(١)٠٠٣٣

فاكس : ٤٤٩٤٣٢٦٧(١)٠٠٣٣-٤٢٦٦٥٩٧٨(١)٠٠٣٣

الموقع الالكتروني: www.banquemisr.fr

البريد الإليكتروني: euromisr@banquemisr.fr

ساحل العاج: مكتب تمثيل بنك مصر لبنان بكوت ديفوار

Address: 04 BP 1249 ABIDJAN 04,Imm.Broadway Center, Avenue Noguès - Plateau - Abidjan - Côte d'Ivoire

التليفون : ٢٠,٢٢,٦٢,٢٥ ٠٠٢٢٥

مكتب تمثيل بنك مصر - مدينة كوانزو بجمهورية الصين الشعبية

العنوان: وحـده رقـم ١٠ ،الـدور رقـم ٢٤ ،مركـز تشـاو تـاي فـوك المالـي الدولـي(CTF) الطريـق الشـرقي جيجيانـغ، بلـدة جيجيانـغ الجديـدة، حـي تيانهـي، منطقـة كوانـزو

ص.ب ٥١٠٦٢٣

التليفون: ٣٧٣٩٢٥٨٤ (٢٠) ٠٠٨٦ / ٨٧٥٧٨٨٠٦ (٢٠) ٠٠٨٦

فاكس: ٣٧٣٩٢٧٦٤ (٢٠) ٠٠٨٦

البريد الإليكتروني: GuangzhouRepOffice@banquemisr.com

مكتب تمثيل بنك مصر - مدينة سيول بكوريا الجنوبية

العنوان: ١٢F ـم ٣ ،مبنى هيوريونغ، ٣٢ موغيو رو، سول ٠٤٥٢١ ، كوريا الجنوبية

التلفون: ٤٦٨٠ ٢٣٣٨١ ٧٠ (+٨٢)

الفاكس: ٤٨٥٥ ٢٣٣٨٠ ٧٠ (+٨٢)

البريد الإليكتروني: sbshim@banquemisr.com

مكتب تمثيل بنك مصر فى روسيا

العنوان: لـدور رقم ٢٥ ،برج فوستوك، ١٢ ،بريسنينسـكايا إمـب.، موسـكو، ١٢٢٣٣١٧ ، االتحـاد الروسـي

التلفون: ٧٩٧٢٨٩٨ (٤٩٥) ٠٠٧

الفاكس: ٧٩٧٢٨٩٩ (٤٩٥) ٠٠٧

البريـد الإليكتروني: MoscowRepOffice@banquemisr.com

مكتب تمثيل بنك مصر فى ميلانو - إيطاليا

العنوان: يازا سان سيبولكرو ١ ، ٢٠١٢٣ ميالنو ، إيطاليا

التليفون: ٠٢ ٢٢٠ ٣٦٥٦٦ ٠٠٣٩

فاكس: ٠٢ ٢٢١ ٣٦٥٦٦ ٠٠٣٩

البريد الإليكتروني: habdelhamid@banquemisr.com

مكتب تمثيل بنك مصر فى نايروبي - كينيا

التليفون: ميرشانت سكوير - بلوك د، الطابق الأرضي، ريفرسايد درايف، ويستلاندز، نيروبي.

ص.ب ٢٥٣٠٠ - ٠٠٦٠٣، نيروبي

التليفون: ٠٠ ٢٥٤ ٢٠ ٨٦٩٨٣٤٠

البريد الإليكتروني: nairobirepofficesupportteam@banquemisr.com

emachua@banquemisr.com

المراجع

الزراعة

Germer, R. (2001). “Gardens,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt II, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press, 3–5.

Germer, R. (2001). “Fruits,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt I, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press, 564–5.

Germer, R. (2001). “Vegetables,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt III, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press, 477–8.

Murray, M. A. (2000). “Cereal Production and Processing,” in: Ancient Egyptian Materials and Technology, ed. P. T. Nicholson & I. Shaw. Cambridge: Cambridge University Press, 505–36.

Reichart, J. R. (2021). Pure and Fresh: A Typology of Formal Garden Scenes from Private Eighteenth Dynasty Theban Tombs Prior to the Amarna Period. American University in Cairo, Master’s Thesis. AUC Knowledge Fountain.

Samuel, D. (2001). “Bread,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt I, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press, 196–8.

Wetterstrom, W. & Murray, M. A. (2001). “Agriculture,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt I, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press, 37–44.

الفن والعمارة

Dash, G. (2013). “How the Pyramid Builders May Have Found True North.” AERAgram 14 no. 1, 8–14.

Gabolde, L. (2010). “Mise au point sur l’orientation du temple d’Amon-Rê en direction du lever du soleil au solstice d’hiver.” Cahiers de Karnak 13, 243–56.

Lehner, M. & Hawass, Z. (2017). “How They Might Have Built the Pyramids,” in: Giza and the Pyramids. London: Thames & Hudson, 403–19.

Robins, G. (2008). The Art of Ancient Egypt. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Smith, W. S. (1998). The Art and Architecture of Ancient Egypt. 3rd edn / rev. with additions by William Kelly Simpson. New Haven, Conn.: Yale University Press.

تربية النحل

Kritsky, G. (2015). The Tears of Re: Beekeeping in Ancient Egypt. New York, NY: Oxford University Press.

Kuény, G. (1950). “Scènes apicoles dans l’ancienne Égypte.” Journal of Near Eastern Studies 9, 84–93.

Sagrillo, T. L. (2001). “Bees and Honey,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt I, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press. 172–4.

Serpico, M. & White, R. (2000). “Oil, Fat and Wax,” in: Ancient Egyptian Materials and Technology, ed. P. T. Nicholson & I. Shaw. Cambridge: Cambridge University Press, 390–429.

النجارة

Eaton-Krauss, M. & Segal, W. (2008). The Thrones, Chairs, Stools, and Footstools from the Tomb of Tutankhamun. Oxford: Griffith Institute.

Gale, R., Gasson, P., Hepper, N., & Killen, G. (2000). “Wood,” in: Ancient Egyptian Materials and Technology, ed. P. T. Nicholson & I. Shaw. Cambridge: Cambridge University Press, 334–371.

Killen, G. (1994). Egyptian Woodworking and Furniture. Princes Risborough: Shire Publications.

Killen, G. (2017). Ancient Egyptian Furniture I: 4000 – 1300 BC. Oxford: Oxbow Books.

Killen, G. (2017). Ancient Egyptian Furniture II: Boxes, Chests and Footstools. Oxford: Oxbow Books.

Killen, G. (2017). Ancient Egyptian Furniture III: Ramesside Furniture. Oxford: Oxbow Books.

الساعات

Belmonte, J. A. & Lull, José. (2023). Astronomy of Ancient Egypt: A Cultural Perspective. 1st edn. Cham: Springer International Publishing.

Clagett, M. (1995). Ancient Egyptian Science: A Source Book II: Calendars, Clocks, and Astronomy. Philadelphia: American Philosophical Society.

Kadish, G. E. (2001). “Time,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt III, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press, 405–9.

Lieven, A. von. (2016). “The Movement of Time: News from the ‘Clockmaker’ Amenemhet,” in: Rich and Great: Studies in Honour of Anthony J. Spalinger on the Occasion of his 70th Feast of Thoth, ed. R. Landgráfová and J. Mynářová. Prague: Charles University, Faculty of Arts, 207–31.

Ritner, R. K. (2016). “Oriental Institute Museum Notes 16: Two Egyptian Clepsydrae (OIM E16875 and A7125).” Journal of Near Eastern Studies 75, 361–89.

Sloley, R. W. (1931). “Primitive Methods of Measuring Time: With Special Reference to Egypt.” Journal of Egyptian Archaeology 17, 166–78.

الهندسة والبناء

Habachi, L. (1977). The Obelisks of Egypt: Skyscrapers of the Past. New York, NY: Charles Scribner’s Sons.

Lehner, M. & Hawass, Z. (2017). “How They Might Have Built the Pyramids,” in: Giza and the Pyramids. London: Thames & Hudson, 403–19.

Killen, G. (2017). Ancient Egyptian Furniture III: Ramesside Furniture. Oxford: Oxbow Books.

Lilyquist, C. (1979). Ancient Egyptian Mirrors from the Earliest Times through the Middle Kingdom. Münchener Ägyptologische Studien 27. Munich and Berlin: Deutscher Kunstverlag.

Tait, W. J. (1982). Game Boxes and Accessories from the Tomb of Tut‘ankhamūn. Oxford: Griffith Institute.

الحبر والبردي

Leach, B. & Tait, J. (2000). “Papyrus,” in: Ancient Egyptian Materials and Technology, ed. P. T. Nicholson & I. Shaw. Cambridge: Cambridge University Press, 227–53.

Piacentini, P. (2001). “Scribes,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt III, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press, 187–92.

صناعة الجلود

Driel-Murray, C. van. (2000). “Leatherwork and Skin Products,” in: Ancient Egyptian Materials and Technology, ed. P. T. Nicholson & I. Shaw. Cambridge: Cambridge University Press, 299–319.

Stocks, D. A. (2001). “Leatherworking,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt II, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press, 282–4.

الأدب

Lichtheim, M. (1975–1980). Ancient Egyptian Literature. 3 vols. Berkeley, Los Angeles, and London: University of California Press.

Simpson, W. K. (2003). The Literature of Ancient Egypt: An Anthology of Stories, Instructions, Stelae, Autobiographies, and Poetry. 3rd edn. New Haven: Yale University Press.

الرياضيات والفلك

Belmonte, J. A. & Lull, José. (2023). Astronomy of Ancient Egypt: A Cultural Perspective. 1st edn. Cham: Springer International Publishing.

Clagett, M. (1995). Ancient Egyptian Science: A Source Book II: Calendars, Clocks, and Astronomy. Philadelphia: American Philosophical Society.

Clagett, M. (1999). Ancient Egyptian Science: A Source Book III: Ancient Egyptian Mathematics. Philadelphia: American Philosophical Society.

Dash, G. (2013). “How the Pyramid Builders May Have Found True North.” AERAgram 14 no. 1, 8–14.

Lehner, M. (1997). The Complete Pyramids. London: Thames & Hudson.

Siclen, C. C. van. (2001). “Obelisk,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt II, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press, 561–4.

Wilkinson, R. H. (2000). The Complete Temples of Ancient Egypt. Cairo: American University in Cairo Press.

الصيد

Brewer, D. J. (1989). Fishermen, Hunters and Herders: Zooarchaeology in the Fayum, Egypt (ca. 8200–5000 bp). British Archaeological Reports, International Series, 478. Oxford: British Archaeological Reports.

Brewer, D. J. & Friedman, R. (1989). Fish and Fishing in Ancient Egypt. Warminster: Aris & Phillips.

Brewer, D. J. (2001). “Fish,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt I, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press, 532–5.

صناعة الزجاج

Nicholson, P. T. (1993). Egyptian Faience and Glass. Princes Risborough: Shire Publications.

Nicholson, P. T. & Henderson, J. (2000). “Glass,” in: Ancient Egyptian Materials and Technology, ed. P. T. Nicholson & I. Shaw. Cambridge: Cambridge University Press, 195–224.

Schlick-Nolte, B. (2001). “Glass,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt II, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press, 30–4.

المستلزمات المنزلية

Crist, W., Dunn-Vaturi, A.-E. & Voogt, A. de. (2016). Ancient Egyptians at Play: Board Games across Borders. London: Bloomsbury.

Derriks, C. “Mirrors,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt II, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press, 419–422.

Filer, J. M. (2001). “Hygiene,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt II, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press, 133–6.

Green, L. (2001). “Toiletries and Cosmetics,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt III, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press, 412–17.

Kendall, T. (2001). “Games,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt II, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press, 1–3.

Killen, G. (1994). Egyptian Woodworking and Furniture. Princes Risborough: Shire Publications.

Killen, G. (2017). Ancient Egyptian Furniture I: 4000 – 1300 BC. Oxford: Oxbow Books.

Killen, G. (2017). Ancient Egyptian Furniture II: Boxes, Chests and Footstools. Oxford: Oxbow Books.

Lehner, M. & Hawass, Z. (2017). “How They Might Have Built the Pyramids,” in: Giza and the Pyramids. London: Thames & Hudson, 403–19.

Rossi, C. (2010). “Science and Technology: Pharaonic,” in: Companion to Ancient Egypt I, ed. A. B. Lloyd. 390–407. Chichester: Wiley-Blackwell.

Shute, C. (2001). “Mathematics,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt II, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press, 348–51.

Spalinger, A. J. (1994). Revolutions in Time: Studies in Ancient Egyptian Calendrics. San Antonio: Van Siclen Books.

Spalinger, A. J. (2001). “Calendars,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt I, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press, 224–7.

Wells, R. A. (2001). “Astronomy,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt I, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press, 145–51.

التعدين

Lacovara, P. (2001). “Copper,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt I, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press, 295.

Markowitz, Y. J. & Lacovara, P. (2001). “Gold,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt II, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press, 34–8.

Ogden, J. (2000). “Metals,” in: Ancient Egyptian Materials and Technology, ed. P. T. Nicholson & I. Shaw. Cambridge: Cambridge University Press, 148–76.

Odler, M. (2023). Copper in Ancient Egypt: Before, During and After the Pyramid Age (c. 4000–1600 BC). Culture and History of the Ancient Near East 132. Leiden; Boston: Brill.

Shaw, I. (2001). “Gems,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt I, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press, 9–12.

Shaw, I. (2001). “Minerals,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt II, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press, 415–19.

Shaw, I. (2001). “Quarries and Mines,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt III, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press, 99–104.

الطب

Nunn. J. F. (1996). Ancient Egyptian Medicine. London: British Museum Press.

Ritner, R. K. (2001). “Medicine,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt II, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press, 353–6.

Strouhal, E., Vachala, B. & Vymazalová, H. (2014). The Medicine of the Ancient Egyptians I: Surgery, Gynecology, Obstetrics, and Pediatrics. Cairo; New York: American University in Cairo Press.

Strouhal, E., Vachala, B. & Vymazalová, H. (2017). The Medicine of the Ancient Egyptians II: Internal Medicine. Cairo; New York: American University in Cairo Press.

الطوب الطيني

Kemp, B. (2000). “Soil (Including Mud-Brick Architecture),” in: Ancient Egyptian Materials and Technology, ed. P. T. Nicholson & I. Shaw. Cambridge: Cambridge University Press, 78–103.

Lacovara, P. (2001). “Bricks and Brick Architecture,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt I, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press, 198–200.

الفخار

Arnold, D. & Bourriau, J. (1993). An Introduction to Ancient Egyptian Pottery. Deutsches Archäologisches Institut, Abteilung Kairo, Sonderschrift 17. Mainz: Zabern.

Bourriau, J., Nicholson, P. T., & Rose, P. J. (2000). “Pottery,” in: Ancient Egyptian Materials and Technology, ed. P. T. Nicholson & I. Shaw. Cambridge: Cambridge University Press, 121–47.

Hope, C. A. (2001). Egyptian Pottery. Princes Risborough: Shire Publications.

Redmount, C. A. (2001). “Ceramics,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt I, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press, 248–56.

المنسوجات

Hall, R. (1986). Egyptian Textiles. 2nd edn. Princes Risborough: Shire Publications.

Vogelsang-Eastwood, G. M. (2000). “Textiles,” in: Ancient Egyptian Materials and Technology, ed. P. T. Nicholson & I. Shaw. Cambridge: Cambridge University Press, 268–98.

Vogelsang-Eastwood, G. M. (2001). “Weaving, Looms, and Textiles,” in: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt III, ed. D. B. Redford. Cairo: American University in Cairo Press, 488–92.

تقديرا لجهود المكتب العلمي التابع لمكتب وزير السياحة والآثار

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها المكتب العلمي التابع لمكتب وزير السياحة والآثار للتحقق من سلامة الأحداث التاريخية الواردة في التقرير السنوي لبنك مصر وتحسين جودتها. نود أن نعرب عن والتقدير للتعليقات المفصلة والمفيدة التي حصلنا عليها. وهذا إشادة بالمراجعة المصلة التي أجراها المسؤولون في المكتب العلمي.

working together for prosperity

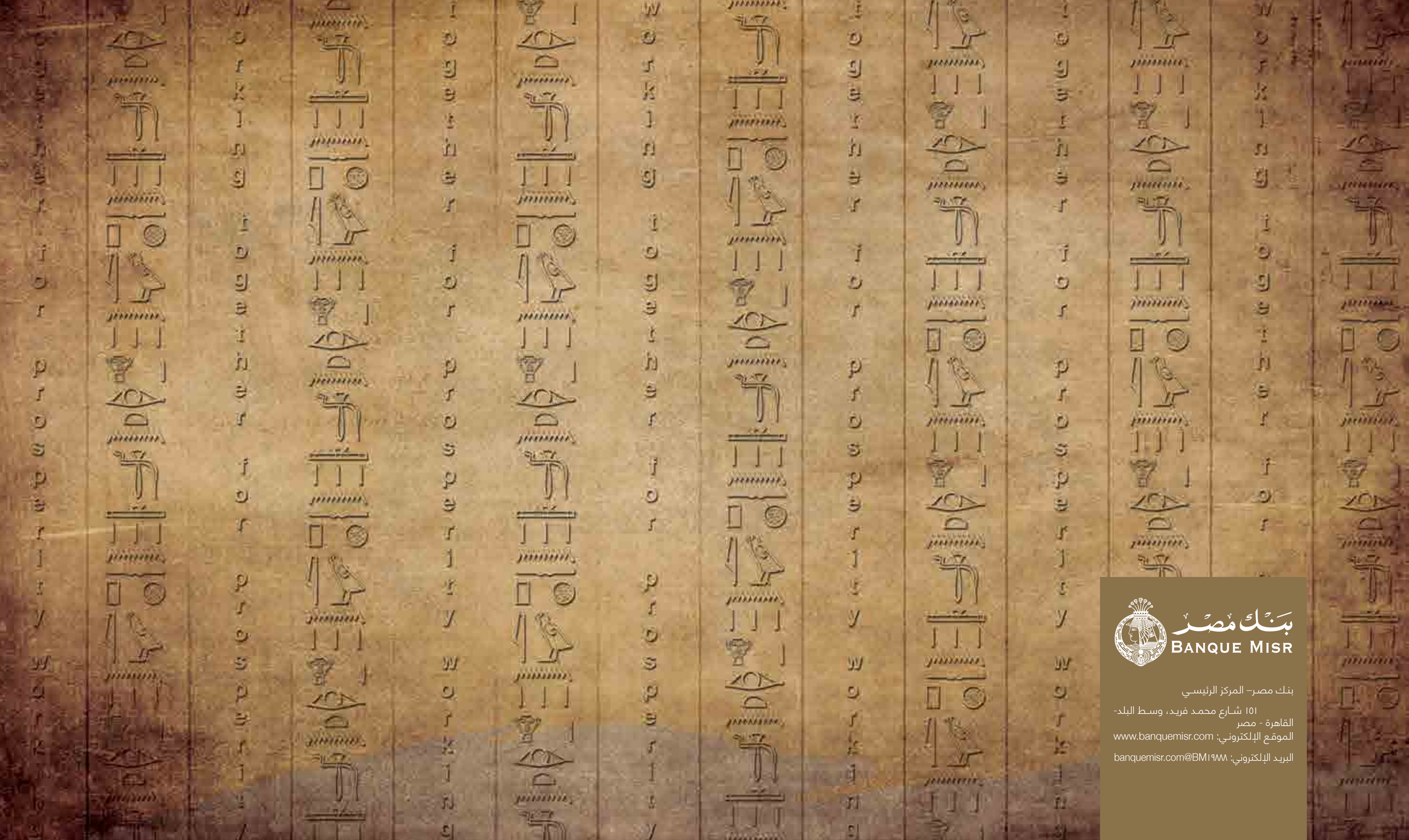

بنك مصر– المركز الرئيسي

١٥١ شارع محمد فريد، وسط البلد- القاهرة - مصر

الموقع الإلكتروني: www.banquemisr.com

البريد الإلكتروني: banquemisr.com@BM١٩٨٨